معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

(رقم ٢٧٩)

سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر

أغسطس ٢٠١٧

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٧٩)
(سلسلة علمية محكمة)

سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في مصر

أغسطس ٢٠١٧

" لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد".
"الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجـز

أقرت العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة بالارتباط الوثيق بين الاستهلاك والمشاكل البيئية العالمية، وأن إحداث تحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين هو شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تضمنت خطة التنمية المستدامة العالمية (٢٠١٦-٢٠٣٠) سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة، يسعى الهدف الثانى عشر منها إلى ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، وهو محل اهتمام الدراسة الحالية والتى تتناول سبل وآليات وإجراءات تحقيق الاستهلاك المستدام في مصر.

وتهدف الدراسة التعرف على الوضع الراهن للاستهلاك المستدام في مجالى الغذاء والكهرباء، وأهم التحديات التى تحول دون ذلك، وسبل وآليات ضمان تحقيقه بصفة عامة وبهذين القطاعين على وجه الخصوص.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن التعاريف المقدمة للاستهلاك المستدام مازالت تعكس صعوبة في مضمونه، الأمر الذى يعكس اختلافاً كذلك حول طبيعة السياسات التى يمكنها تحقيق استدامة الاستهلاك، فضلاً عن أن قضية الاستهلاك المستدام تتسم بالتعقيد لتعدد أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والتكنولوجية والنفسية والسلوكية. ترتبط استراتيجية التنمية المستدامة- رؤية مصر ٢٠٣٠- بصورة مباشرة وغير مباشرة بالاستهلاك المستدام في مصر، حيث هناك تركيز في البعد البيئى للاستراتيجية على قضايا ذات صلة بالاستهلاك المباشر، بينما يوجد اهتمام أقل في البعدين الاقتصادى والاجتماعى. أن تركيبة السلة الغذائية في مصر تعانى- من المنظور التغذوى- اختلالاً واضحاً في نسب المكونات الغذائية من المصادر الحيوانية والمصادر النباتية، وأن النمط الغذائى الراهن في مصر يتسم بالانحراف عن النمط الأمثل الذى يحقق متطلبات الصحة العامة، وأن ما تحقق من زيادة الاستهلاك الفردى من اللحوم الحمراء خلال الآونة الأخيرة يمثل تطوراً سلبياً من منظور الصحة العامة، كما يمثل تطوراً سلبياً من منظور المعطيات البيئية في مصر. لايزال الاهتمام بقضية الفاقد والتالف الغذائى في مصر منعدماً أو قاصراً إلى حد بعيد سواء من المنظور الحكومى أو المجتمعى أو البحثى. توصلت الدراسة كذلك أن هناك عدد كبير ومتنوع من السياسات والإجراءات التى يمكن استخدامها من قبل الحكومات والمستهلكين ومنظمات المجتمع المدنى وغيرها لضمان تحقيق الاستهلاك المستدام منها العلامات التجارية، الضرائب والرسوم، الإعانات والحوافز، حملات التوعية والاتصال، التعليم، العلامات المميزة، تقارير تقييم الأداء المستدام للشركات، الدعاية والإعلان، المشتريات الحكومية وفهم سلوك المستهلك.

تعد مصر من الدول المرتفعة في اعتمادها على الوقود الأحفورى القابل للنفاذ في مزيج توليد الطاقة الكهربائية، حيث يصل نصيبه في هذا المزيج في عام ٢٠١٤ إلى نحو ٩١%، ويعكس ذلك نمطاً استهلاكياً غير مستدام للموارد الطبيعية لا يأخذ في الاعتبار محدودية الاحتياطيات المؤكدة المتاحة وآثارها السلبية.

هذا وقد توصلت الدراسة لعدد من التوصيات منها وضع تعريف محدد للاستهلاك المستدام قابل للتطبيق محلياً، وتحديد مضمون ومبادرات تحقيقه وفق السياق التنموى الوطنى المرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تطوير المناهج التعليمية لتوعية الطلبة بالمخاطر البيئية المتوقعة وخطورة الاستهلاك غير المستدام، بذل المزيد من الجهد من أجل التعجيل بالتحول نحو الاستهلاك المستدام في مصر وإدماج أهدافه ضمن خطط عمل الوزارات المختلفة، إعداد وتنفيذ برامج وحملات توعية على كافة المستويات توضح الفوائد البيئية والاقتصادية والصحية الناجمة عن الاستهلاك المستدام، وسرعة العمل على توفير البيانات والإحصاءات الدقيقة والتفصيلية اللازمة لقياس مؤشرات متابعة غايات الهدف الثانى عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالاستهلاك المستدام وذلك بمنح الأجهزة الإحصائية المعنية كافة الصلاحيات والإمكانيات اللازمة من التمويل الكافى والعون الفنى والكوادر الماهرة.

الكلمات الـــدالة: التنمية المستدامة- الاستهلاك المستدام- البيئة - الغذاء - الطاقة

Abstract

Ways and Mechanisms to Achieve Sustainable Consumption Patterns in Egypt

Many United Nations conferences have recognized that there is a close link between consumption and global environmental problems. In addition, a shift towards sustainable consumption and production patterns is a precondition for a achieving the sustainable development. The global sustainable development plan (2016-2030) has included seventeen objectives. The 12th goal of this plan seeks to ensure sustainable consumption and production patterns, where it is the focus of the current study, which deals with ways, mechanisms and procedures for the achievement of sustainable consumption in Egypt. Therefore, the study aims to identify the current status of sustainable consumption in the fields of food and electricity, the main challenges, and ways and mechanisms to ensure achieving it in general and particularly in these two sectors.

The study has concluded number of results, the most important of which are that the definitions of sustainable consumption still reflect the difficulty of its context. This also reflects the conflict between policies that can achieve the sustainability of consumption. Moreover, the issue of sustainable consumption is characterized by complexity for the multiplicity of social, economic, environmental, cultural, technological, psychological and behavioral dimensions. Sustainable development strategy - Egypt's vision 2030 - is linked directly and indirectly to sustainable consumption in Egypt, where there is a focus in environmental dimension of the strategy on issues related to the direct consumption, while there is less attention in the economic and social dimensions. The composition of the food basket suffers - from the nutrition perspective - a clear imbalance in the proportions of food ingredients from animal and plant sources. Also, the current food pattern in Egypt is characterized by a deviation from the optimal pattern that achieves the public health requirements. Attention to the issue of wastage and losses food in Egypt is still very limited, whether from the governmental, societal or research perspectives. The study also concluded that there are large and diverse number of policies and procedures that can be used by the government, consumers, civil society organizations and others to ensure the achievement of sustainable consumption including trademarks, taxes and fees, subsidies and incentives, awareness and communication campaigns, education, distinctive signs, corporate sustainable performance assessment reports, advertising, government procurement and understanding of consumer behavior. Also, Egypt is considered one of the countries with high dependence on fossil fuels, which will disappear in the electric power generation mix, where its share in that mix in 2014 reached about 91%. This reflects an unsustainable consumption pattern of natural resources that does not take into account the limited availability of proven reserves and their negative effects.

The study has reached a number of recommendations including: (1) setting a specific definition for the sustainable consumption that is locally applicable; (2) developing educational curricula to educate students the expected environmental hazards and the risk of unsustainable consumption; (3) making more efforts to accelerate the shift towards sustainable consumption in Egypt and integrating its objectives into the action plans of the various ministries; (4) preparing and implementing awareness programs and campaigns at all levels that illustrate the environmental, economic and livelihood benefits of sustainable consumption; and (5) providing the necessary accurate and detailed data and statistics that are needed to measure the follow-up indicators for the targets of the 12th goal of sustainable development objectives that is related to sustainable consumption.

فـريـق الدراســة، وإسهامـاتــه

الهيئة العلمية بالمعهد:

أ.د/هــدى صالح النمر. (باحث رئيسي)

أ.د/علاء الدين محمد زهــران.

أ.د/خـالد عبد العزيز عطية.

أ.د/ محمد ماجــد خشبة.

أ.د/نيفين كمال.

الهيئة العلمية من خارج المعهد:

أ.د/ وحيد على مجاهد أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة عين شمس.

الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد:

أ/محمـد حسنـين عبد الرحمن.

أ/شيمـاء السيد محمد عـزب.

أ/ نهلـة السيد عبد الجـواد.

أ/ سالمة عبده متولى.

أ.د/ هدى صالح النمر	باحث رئيسى
أ.د/ محمد ماجد خشبة	إعداد الفصل الأول: مفاهيم ومؤشرات الاستهلاك المستدام
أ.د/ علاء الدين محمد زهران أ.د/ خالد عبد العزيز عطية	إعداد الفصل الثانى: الاستهلاك المستدام: تجارب الدول والأطراف الفاعلة والإطار المؤسسى و الفصل الخامس: سياسات وإجراءات تشجيع الاستهلاك المستدام
أ.د/ وحيد على مجاهد **(من خارج المعهد)**	إعداد الفصل الثالث: الاستهلاك المستدام في مجال الغذاء في مصر
أ.د/ نيفين كمال حامد	إعداد الفصل الرابع: الاستهلاك المستدام في مجال الكهرباء في مصر
أ.د/هدى صالح النمر والأساتذة: – محمد حسنين عبد الرحمن – شيماء سيد عزب – نهلة السيد عبد الجواد – سالمة متولى	إعداد الفصل السادس: نتائج الدراسة الميدانية بشأن قضايا الاستهلاك المستدام في مصر

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمــة	١
الفصل الأول: مفاهيم ومؤشرات الاستهلاك المستدام	٥
مقدمـة	٥
١–١ مفاهيم وأبعاد الاستهلاك المستدام	٦
١–١–١ مفاهيم وتعريفات الاستهلاك المستدام	٧
١–١–٢ أبعاد واعتبارات هامة مرتبطة بمفاهيم وتعريفات الاستهلاك المستدام	١٠
١–٢ موقف مؤشرات الاستهلاك المستدام عالمياً	١٤
١–٢–١ غايات ومؤشرات الهدف الثانى عشر– الاستهلاك والإنتاج المستدام	١٤
١–٢–٢ مقترحات لتطوير مؤشرات ونظم قياس وتقييم الاستهلاك والإنتاج المستدام	١٦
١–٣ الاستهلاك المستدام في استراتيجية التنمية المستدامة ونظام الإحصاء المصرى	٢٠
١–٣–١ الاستهلاك المستدام في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠	٢٠
١–٣–٢ بيانات ومؤشرات الاستهلاك المستدام في النظام الإحصائي الوطنى	٢٢
الفصل الثانى: الاستهلاك المستدام تجارب الدول والأطراف الفاعلة والإطار المؤسسي	٢٧
مقدمة	٢٧
٢–١ تجارب الدول في تطبيق الاستهلاك المستدام	٢٩
٢–٢ الأطراف والجهات الفاعلة في تحقيق الاستهلاك المستدام	٤٠
٢–٣ الإطار المؤسسى والتشريعى الضامن لتطبيق سياسات الاستهلاك المستدام	٤٣
الفصل الثالث: الاستهلاك المستدام في مجال الغذاء في مصر	٤٨
مقدمة	٤٨
٣–١ الاستهلاك الغذائى وتزايد السكان	٤٨
٣–٢ الاهتمامات الدولية بشأن الاستهلاك المستدام	٥١
٣–٣ الالتزامات المصرية تجاه الاستهلاك الغذائي المستدام	٥٢
٣–٤ العلاقة المركبة والمتشابكة بين الاستهلاك الغذائى وكل من الموارد الطبيعية والأوضاع البيئية	٥٣
٣–٥ الأشكال العامة للنظم الغذائية	٥٥
٣–٦ نمط الاستهلاك الغذائى في مصر	٥٨
٣–٧ الاستهلاك الغذائى في مصر مقارنة ببعض دول العالم	٦٠
٣–٨ النمط الغذائى في مصر في ميزان الاستدامة	٦٣

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
٣-٨-١ من منظور علاقة النمط الغذائى بالأوضاع البيئية والصحية العامة	٦٣
٣-٨-٢ من منظور علاقة النمط الغذائى بالاستدامة المواردية	٦٧
٣-٨-٣ من منظور علاقة النمط الغذائي والنظام الغذائى بالفاقد والتالف من الغذاء والموارد	٧٣
٣-٩ إمكانيات وأساليب التوجه نحو استهلاك غذائى مستدام	٨١
٣-٩-١ دوافع التوجه نحو الاستهلاك الغذائى المستدام	٨٢
٣-٩-٢ الحلقات والهيئات الفاعلة في التوجه نحو الاستهلاك الغذائى المستدام	٨٣
٣-٩-٣ الأساليب الممكنة للتوجه نحو الاستهلاك الغذائى المستدام	٨٤
الفصل الرابع: الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء	٨٧
مقدمة	٨٧
٤-١ مدى اتساق نمط استهلاك قطاع الكهرباء من الموارد الطبيعية مع هدف وغايات الاستهلاك المستدام	٨٨
٤-٢ مدى اتساق نمط استهلاك الطاقة الكهربائية مع هدف وغايات الاستهلاك المستدام:	٩٠
٤-٣ الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠	٩٣
٤-٤ دور خطط قطاع الكهرباء في تحقيق الاستهلاك المستدام	٩٦
٤-٥ تحديات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء والقطاعات المستهلكة لها	٩٨
٤-٦ سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء والقطاعات المستهلكة لها	٩٩
الفصل الخامس: سياسات وإجراءات تشجيع الاستهلاك المستدام	١٠٢
مقدمة	١٠٢
٥-١ سياسات وأدوات تشجيع الاستهلاك المستدام	١٠٣
٥-١-١ العلامات التجارية الملزمة	١٠٣
٥-١-٢ الضرائب والرسوم	١٠٤
٥-١-٣ أسلوب الإعانات والحوافز	١٠٦
٥-١-٤ حملات التوعية والاتصال	١٠٧
٥-١-٥ التعليم والمستهلك	١٠٩
٥-١-٦ العلامات المميزة	١١٠
٥-١-٧ تقارير تقييم الأداء المستدام للشركات	١١٢

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
٥-١-٨ الدعـاية والإعـلان	١١٤
٥-١-٩ المشتريات الحكومية	١١٥
٥-١-١٠ سلــوك المستهلك	١١٦
٥-٢ الدمج بين سياسات وآليات الاستهلاك المستدام	١٢٠
الفصل السادس: نتائج الدراسة الميدانية بشأن قضايا الاستهلاك المستدام في مصر	١٢٥
مقـدمة	١٢٥
٦-١ عينة الدراسة	١٢٦
٦-٢ أهم نتائج الدراسة الميدانية	١٢٨
الملخص	١٤٧
قائمة المراجع	١٥٦
المــلاحـق	١٦٢
ملحق رقم (١) استمارة المستهلكين	١٦٣
ملحق رقم (٢) استمارة الوسطاء وسلاسل الجملة والتجزئة	١٦٧
ملحق رقم (٣) استمارة المسئولين التنفيذيين والخبراء	١٧١

فهـرس الجداول

رقم الجدول	البيـــان	رقم الصفحة
(١-١)	الغايات الفرعية ومؤشرات القياس والمتابعة للهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة	١٥
(١-٢)	الجهات المنوط بها حساب مؤشرات الاستهلاك المستدام على المستوى العالمي	١٦
(١-٣)	مجالات ومؤشرات لتعزيز التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدام ضمن أهداف التنمية المستدامة	١٧
(١-٤)	حزم بيانات مقترحة لدعم الإنتاج والاستهلاك المستدام فى إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية	١٨
(١-٥)	عناصر الاستهلاك المستدام فى البعدين الاقتصادي والاجتماعي لاستراتيجية التنمية المستدامة فى مصر – أهداف ، سياسات ، برامج ومشروعات	٢١
(١-٦)	مؤشرات ذات صلة بالاستهلاك المستدام فى وثيقة استراتيجية التنمية المستدامة فى مصر	٢٢
(١-٧)	موقف رصد وتقييم مدى توافر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية في الواقع الإحصائى المصرى	٢٥
(٣-١)	المتاح للاستهلاك للفرد سنوياً من المجموعات الغذائية الرئيسية في عامى ١٩٨٠، ٢٠١٤	٥٩
(٣-٢)	المتاح للاستهلاك الغذائى للفرد من المجموعات الغذائية الرئيسية في مصر وبعض مناطق ودول العالم (٢٠١١)	٦١
(٣-٣)	معدلات الاستهلاك في مصر من بعض أنواع الأغذية مقارنة بالكميات الموصى بها من منظمة الصحة العالمية	٦٦
(٣-٤)	المياه الافتراضية لعدد من المنتجات الغذائية بالمتر المكعب للطن.	٧١
(٣-٥)	المياه الافتراضية لبعض المنتجات الغذائية النباتية والحيوانية (لتر/كجم)	٧١
(٣-٦)	تقديرات الإنتاج والواردات والمتاح للاستهلاك وكمية الفاقد الغذائى في مصر المتوسط للفترة (٢٠١٢-٢٠١٥)	٧٧
(٤-١)	نمط استهلاك قطاع الكهرباء للموارد الطبيعية وآثاره البيئية في مصر ودول أخرى في عام ٢٠١٤	٨٩
(٤-٢)	متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء وكثافة استخدام الطاقة في مصر ودول أخرى في عام ٢٠١٤	٩١
(٤-٣)	دعم الوقود الأحفوري والكهرباء في مصر في عام ٢٠١٣/٢٠١٤	٩٢
(٤-٤)	الهيكل القطاعي لاستهلاك الطاقة الكهربائية في مصر في عام ٢٠١٤/٢٠١٥	٩٣
(٦-١)	الخصائص الأساسية لعينـة المستهلكين	١٢٧

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(٣-١)	علاقات التشابك والتأثير المتبادل فيما بين النظام الغذائي والموارد الطبيعية والأوضاع البيئية والصحية	٥٤
(٣-٢)	أولويات التعامل مع الفاقد والتالف من الغذاء.	٨١
(٥-١)	محركات الاستهلاك وأنماط الحياة	١١٩
(٦-١)	تقييم المستهلكين لجهود الحكومة في معالجة المشكلات البيئية	١٢٩
(٦-٢)	تقييم الخبراء للأوضاع البيئية في مصر	١٢٩
(٦-٣)	تقييم المسئولين التنفيذيين لاهتمامات الحكومة بقضايا الاستهلاك المستدام	١٣٠
(٦-٤)	وضع علامات مميزة للمنتجات الصديقة للبيئة	١٣٣
(٦-٥)	وضع علامات مميزة للمنتجات الموفرة للطاقة	١٣٣
(٦-٦)	آراء الوسطاء في الجهة المسئولة عن وضع العلامات التجارية	١٣٣
(٦-٧)	تقييم عينة المستهلكين لمعدل الإقبال على المنتجات صديقة البيئة	١٣٤
(٦-٨)	تقييم عينة الوسطاء لمعدل الإقبال على المنتجات صديقة البيئة	١٣٤
(٦-٩)	آراء المستهلكين بشأن أسباب عدم الإقبال على شراء المنتجات صديقة البيئة	١٣٥
(٦-١٠)	آراء الوسطاء بشأن أسباب عدم الإقبال على شراء المنتجات الصديقة للبيئة	١٣٥
(٦-١١)	تقييم عينة المستهلكين للدور المبذول في تقديم خدمات ومنتجات أكثر استدامة	١٣٦
(٦-١٢)	تقييم عينة المستهلكين للدور المبذول في توعية وحماية المستهلك المصرى	١٣٦
(٦-١٣)	العوامل المؤثرة في تشكيل نمط الاستهلاك المستدام	١٣٧
(٦-١٤)	آراء الوسطاء حول الجهة المسئولة عن تفعيل وتطبيق الاستهلاك المستدام	١٣٨
(٦-١٥)	آراء الخبراء حول الجهة المسئولة عن تفعيل وتطبيق الاستهلاك المستدام	١٣٨
(٦-١٦)	آراء المستهلكين حول السياسات المقترحة لتفعيل الاستهلاك المستدام في مصر	١٣٩
(٦-١٧)	آراء الوسطاء حول السياسات المقترحة لتفعيل الاستهلاك المستدام في مصر	١٤٠
(٦-١٨)	أسلوب العلامة التجارية	١٤١
(٦-١٩)	سياسة الضرائب والرسوم لتحفيز الاستهلاك المستدام والحد من الاستهلاك المفرط	١٤١
(٦-٢٠)	سياسة الإعانات والحوافز لتحفيز الاستهلاك المستدام، والحد من الاستهلاك المفرط	١٤٢
(٦-٢١)	سياسة العلامات المميزة للمنتج/ الخدمة صديقة البيئة	١٤٣
(٦-٢٢)	آليات تطبيق نظم المشتريات الحكومية الخضراء/الأكثر استدامة	١٤٤
(٦-٢٣)	مدي الموافقة على التوعية والدعاية والإعلان للحث على الاستهلاك المستدام	١٤٤
(٦-٢٤)	سياسات التعليم	١٤٥
(٦-٢٥)	إصدار تقارير الأداء المستدام للشركات	١٤٦

المقـدمة

لقد أدرك العالم في العقود الأخيرة الماضية بأن الأرض مهددة ولم تعد تتحمل الاحتياجات المتزايدة للبشرية، فضلا عن الآثار التي يحدثها السلوك الإنساني، والسبب هو أنماط التنمية الحالية التي تعتمد على نمط استهلاكي أدى إلى استغلال مفرط للموارد الطبيعية، مما تسبب في اختلال التوازن البيئي، ولقد تُرجم هذا الوعي المتزايد في صدور تقرير" مستقبلنا المشترك الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سنة ١٩٧٨ (والذي سمى بتقرير برونتلاند نسبة إلى رئيسة الوزراء النرويجية التي رأست اللجنة أنذاك والتي أسست لفكرة التنمية المستدامة وعرفتها بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال بقدرتها على الوفاء باحتياجات الأجيال المستقبلية). ثم جاء مؤتمر ريو ١٩٩٢ بعنوان "قمة الأرض" تجسيداً لمفهوم التنمية المستدامة المتبنى عالمياً من خلال إصدار خطة عمل شاملة قابلة للتطبيق عُرفت بأجندة القرن الـ ٢١ والتي أقرت لأول مرة بالارتباط الوثيق بين الاستهلاك والمشاكل البيئية العالمية. تلى ذلك انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (ريو+ ٢٠) في ريودي جانيرو بالبرازيل خلال يونية ٢٠١٢ لاعتماد الإطار العشري (٢٠١٢-٢٠٢٢) للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين وهو إطار عالمي للتعجيل الدولي بالتحول نحو استهلاك وإنتاج مستدامين واعتماد أنماط عيش أكثر استدامة، وقد أكد هذا المؤتمر على أن إحداث تحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين هو شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة.

وتمثل مؤتمرات ريو ١٩٩٢، وريو +٢٠ إعترافاً رسمياً لواقع حال الأنماط الاستهلاكية الحالية وخاصة في الدول الغنية، وما أدت إليه من آثار خطيرة على الأرض من استنزاف للموارد الطبيعية، والتلوث البيئي، وتراكم النفـايات، وانبعاث الغازات، وفقـدان التنوع الحيـوي، فالمؤشـرات تقول أن البشـرية تستهلك ما يعادل ١,٥ من القدرة البيولوجية لمـوارد كوكب الأرض، هـذا فضلاً عن عدم التكافـؤ والمساواة بين الدول، حيث يبلغ مقـدار ما يستهلكه 15% من سكان العالم في الدول الغنيـة ما يعـادل 65% من إجمالى استهلاك العالم، بينما لا يبلغ استهـلاك ٤٠% من سكان العالم الأفقر الذين يعيشون في البلدان ذات الدخل المنخفض سوى ١١% من إجمالى استهلاك العالم (WEF 2014).

وتأكيداً على أهمية استدامة الاستهلاك تضمنت خطة التنمية المستدامة العالمية (٢٠١٦-٢٠٣٠) – SDGs– سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة يسعى الهدف الثاني عشر منها إلى ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة (SCP) (وهو الهدف محل اهتمام الدراسة)، ويتبنى هذا الهدف مجموعة من الغايات والإجراءات التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك الهدف. تتمثل الغايات في: تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، تحقيق الإدارة المستدامة، الاستخدام الكفـء للموارد الطبيعية بحلول عام ٢٠٣٠، تخفيض نصيب الفرد من النفايات. الحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل

الإمداد، تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيمائية والنفايات، والحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات. تضمن كذلك هذا الهدف مجموعة من الآليات لضمان تنفيذ تلك الغايات مثل: تشجيع الشركات على اعتماد ممارسات مستدامة، تعزيز ممارسات الشراء العامة المستدامة، ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، دعم البلدان النامية لتعزيز قدرتها العلمية والتكنولوجية، وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة، وترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة.

ومصر مثلها مثل الدول النامية تواجه في إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة تحديات مرتبطة ليس فقط بالجانب الإنتاجي ومدى استدامته، وبالنمو السكاني المطرد، ولكن أيضا بنمط الاستهلاك (الفردي والعائلي والحكومي) السائد والآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنه، وحيث أن قصر علاج قضايا استدامة التنمية على زيادة الإنتاج لن يكون كافياً، وأن تعزيز كفاءة الاستهلاك وضمان استدامته قد تكون أقل تكلفة وأكثر تأثيراً على تحقيق التنمية المستدامة، لذا سيقتصر نطاق الدراسة الحالية على جانب الاستهلاك فقط دون الإنتاج. ومع إدراك أن هناك ربط مشترك بين الإنتاج والاستهلاك المستدامين، حيث أن الإنتاج المستدام يعالج جانب العرض– بمعنى كيف يتم إنتاج المنتجات والخدمات مع تحسين الأداء البيئي–، بينما يعالج الاستهلاك جانب الطلب– بمعنى استهلاك المنتجات والخدمات بما يخفف من العبء على القدرة الاستيعابية للموارد – وهو في ذات الوقت يعد انعكاساً للإنتاج المستدام من جهة ومؤثراً في توجهاته من جهة أخرى، لذا صعب في بعض جوانب الدراسة الحديث عن الاستهلاك المستدام دون التطرق للإنتاج المستدام حيث أن كلاهما وجهان لعملة واحدة.

هذا وستركز الدراسة الحالية عند تناولها للاستهلاك المستدام في مصر على قطاعي الغذاء والطاقة (الكهرباء تحديداً) فقط نظراً لتأثيرهما الملموس على تحقيق استدامة التنمية، { فقطاع الغذاء يستهلك وحده نحو ٣٠% من إجمالي استهلاك الطاقة عالمياً، كما أنه مسئول عن نحو ٢٢% من إجمالي انبعاثات الاحتباس الحرارى، كما يستهلك القطاع المنزلي وحده نحو ٢٩% من الطاقة، ويساهم بنحو ٢١% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (الأمم المتحدة ٢٠١٥).

وتكمن أهمية موضوع الدراسة في تزامن اختياره مع إقرار مصر بالتزامها بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية بدءاً من العام الحالي ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٣٠ والذى يعد ضمان تحقيق الاستهلاك المستدام أحد أهدافها، وكذا مع إصدار مصر منذ شهور قليلة لخطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدام. فضلاً عن ذلك فإنه على الرغم من الجهود التي بذلتها مصر لإدراج المشروعات والسياسات

المستهدفة لاستدامة الاستهلاك والإنتاج ضمن خطط قطاعاتها وأنشطتها الإنتاجية والخدمية المختلفة فإن ما تحقق من نتائج في هذا الشأن كان ملموساً في مجال الإنتاج، بينما كان محدوداً في مجال الاستهلاك، فالنمط الغذائي في مصر لا يعد بأى حال نمطاً مستداماً سواء بعلاقته بالأوضاع البيئية (التلوث والانبعاثات) أو بالصحة العامة (الأمراض المتولدة عنه) أو بعلاقته بالموارد الطبيعية (الاستنزاف والهدر)، أو بحجم الفاقد والتالف الغذائي وسبل التخلص منه (الخسائر الاقتصادية والأضرار البيئية والمجتمعية)، وكذلك فإن استهلاك الطاقة في مصر مازال بعيداً عن الاستدامة وفي حاجة لمزيد من التحسين ورفع الكفاءة سواء على المستوى القطاعي (الاستهلاك الوسيط) أو المنزلي (الاستهلاك النهائي)، فضلاً عن قطاع النقل، الأمر الذى يتطلب بذل المزيد من العمل من أجل بث الوعى بالاستهلاك المستدام وبأدوات إعادة توجيه سلوك المستهلكين من الفئات المختلفة.

وتهدف الدراسة الحالية التعرف على الوضع الراهن للاستهلاك المستدام في مجالي الغذاء والطاقة في مصر، وأهم التحديات التي تحول دون ذلك، وسبل آليات ضمان تحقيق الاستهلاك المستدام بصفة عامة وبهذين القطاعين على وجه الخصوص. وفي سبيل الوصول لهذا الهدف تناولت الدراسة عدداً آخر من الأهداف الفرعية وهى: استعراض المفاهيم والمضامين الأساسية للاستهلاك المستدام ومؤشرات قياسه عالمياً ومحلياً، التعرف على نماذج من تجارب الدول (المتقدمة ومتوسطة النمو والنامية)، عرض أدوار الأطراف والجهات الفاعلة، وكذا الإشارة إلى الإطار المؤسسي والتشريعي الضامن لتطبيق سياسات الاستهلاك المستدام.

هذا وقد اعتمدت الدراسة في سبيل تحقيقها لأهدافها على المنهج الوصفي والتحليلي معتمدة في ذلك على البيانات والمعلومات التي تم التحصل عليها من التقارير والاستراتيجيات والخطط (العالمية والوطنية) ومن الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
وتدعيما لهذا المنهج تم إعداد ثلاثة نماذج من استمارات الاستبيان كأداة لاستطلاع رأى عينة استطلاعية لكل من: المستهلكين، والخبراء والمسئولين بالجهات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والمسئولين بسلاسل الجملة والتجزئة، وذلك للوقوف على مدى استيعابهم لمفهوم التنمية المستدامة والاستهلاك المستدام، وآرائهم بشأن سياسات وإجراءات تحقيق الاستهلاك المستدام في مصر.

وتشتمل الدراسة على ستة فصول بخلاف الملخص والنتائج والتوصيات، حيث تناول الفصل الأول مفاهيم ومؤشرات الاستهلاك المستدام، واستعرض الفصل الثاني الاستهلاك المستدام : تجارب الدول،

والأطراف الفاعلة، والإطار المؤسسي، أما الفصل الثالث فتناول الاستهلاك المستدام في مجال الغذاء في مصر، واستعرض الفصل الرابع الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء في مصر.

أما الفصل الخامس فقد ناقش سياسات وإجراءات الاستهلاك المستدام، في حين استعرض الفصل الأخير نتائج تحليل معلومات وبيانات استمارات الاستبيان التي تم استيفائها من الفئات المختلفة التي استهدفتهم الدراسة.

وقد شارك في إعداد هذه الدراسة فريق بحثى مكون من كل من أ.د/هـدى صالح النمر (باحث رئيسي)، وأ.د/علاء الدين محمد زهـران، وأ.د/خـالد عبد العزيز عطية، وأ.د/ محمد ماجـد خشبة، وأ.د/نيفين كمال الأساتذة في معهد التخطيط القومي، وأ.د/ وحيد على مجاهد أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة عين شمس، كما ساعد في إعداد الدراسة والقيـام بالمقابلات الميدانيـة وتصميم وتفـريغ وتحليل نتائج استمارات الاستبيـان كل من أ/محمـد حسنـين عبد الرحمن وأ/شيمـاء السيد محمد عـزب المدرسين المساعـدين بالمعهد، وأ/ نهلـة السيد عبد الجـواد و أ/ سالمة عبده متولى المعيدين بالمعهد.

ويأمل فريق البحث أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت على نحو فعال بما توصلت إليه من نتائج وما طرحته من توصيات في مساعدة واضعي السياسات ومتخذي القرارات في تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في مصر بالكفاءة المنشودة.

الباحث الرئيسي

(أ.د. هـدى صالح النمـر)

القاهرة في مايو ٢٠١٧

الفصل الأول

مفاهيم ومؤشرات الاستهلاك المستدام

مقدمة:

كان لمؤتمرات وأنشطة الأمم المتحدة والجهود العالمية والإقليمية والوطنية المصاحبة والمتعددة حول البيئة والتنمية ، وكذلك التنمية المستدامة وتغير المناخ أثر بالغ في توجيه الأنظار والجهود نحو قضايا الاستهلاك والإنتاج المستدام خاصة في الدول النامية . وكان لهذه الجهود فضل الإنذار المبكر لخطورة تجاهل هذه القضايا حيث أشار (جدول أعمال القرن ٢١- قسم رقم ٤) المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية – ريو ١٩٩٢ إلى الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين باعتبارهما سبباً رئيساً للتدهور المستمر في أوضاع البيئة عبر العالم . (UN,1992).

وقد كثفت الأمم المتحدة من جهودها العملية لدعم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام حيث تمخض عن مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرج عام ٢٠٠٢ انطلاق عملية / إعلان مراكش عام ٢٠٠٣ لتكريس وتنظيم العمل العالمي والإقليمي في اتجاه دعم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة . ثم تمخض مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – ريو +٢٠ عام ٢٠١٢ عن انطلاق إطار البرنامج العشري بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (10YEP on SCP) ليستكمل ويراكم على جهود ومبادرات إعلان مراكش بخصوص تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام عبر العالم .

وفى ذات السياق ، توجت الجهود المتواصلة السابقة للأمم المتحدة عن بلورة ١٧ هدفاً للتنمية المستدامة SDGs – في عام ٢٠١٥ والتي ينص الهدف الثاني عشر منها على ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة سعياً إلى تكريس تلك الأنماط من خلال إنتاج المزيد بشكل أفضل وتكلفة أقل، مع خفض استعمال الموارد وتقليل تدهورها وما ينشأ عنها من تلوث ، مع العمل على تحسين جودة الحياة. (الأمم المتحدة ، ٢٠١٥).

كما تدعم تلك الأنماط إنجاز خطط وسياسات التنمية ، وخفض التكلفة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية على الأجل الطويل ، وتعزيز القدرة التنافسية للدول ، بالإضافة إلى خفض حدة ومعدلات الفقر.

يلقى **الفصل الأول** من هذه الدراسة الأضواء على بعض القضايا المفاهيمية ذات الصلة بالاستهلاك المستدام لدى العديد من الأطراف المعنية ، كذلك إلقاء الضوء على المؤشرات الرئيسة والفرعية للاستهلاك المستدام ، ثم مراجعة موقف بيانات ومؤشرات الاستهلاك المستدام في النظام الإحصائي الوطنى.

١-١ مفاهيم وأبعاد الاستهلاك المستدام :

إذا كان مصطلح الاستهلاك المستدام يعتبر حديثاً نسبياً، فالمفهوم يعود إلى عدة عقود؛ ففي مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢ تم الإشارة إلى أن المجتمع الحالي المتميز بالوفرة المادية، قد أحدث آثاراً غير قابلة للتدارك على استنزاف الموارد والتدهور البيئى، في حين أن الارتباط الدقيق بين أنماط الاستهلاك والمشاكل البيئية طرح بشكل رسمي منذ عام ١٩٩٢، في مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل، والتي رسمت مفهوم الاستهلاك المستدام وسجلته في أجندتها السياسية. ووفقاً لما جاء في أجندة القرن الـ ٢١ في الفصل الرابع والخاص بتغيير أنماط الاستهلاك: يعزى السبب الرئيسي في التدهور المستمر للبيئة العالمية إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، لاسيما في البلدان الصناعية، لذلك وجب الالتزام بتغيير تلك الأنماط الاستهلاكية وتشجيع أنماط جديدة للاستهلاك والإنتاج من شأنها أن تقلل من الضغوط البيئية وتلبي الاحتياجات الأساسية للبشرية (UNEP 2012a).

وعلى الرغم من مرور خمسة وعشرين عاماً من الزمن على ذلك المؤتمر إلا أن التعاريف المقدمة للاستهلاك المستدام مازالت تعكس صعوبة في إيجاد توافق وإجماع على مضمونه، فالمفهوم مازال به بعض الغموض وغير متفق عليه بشكل كامل من قبل المستهلكين والمؤسسات والسياسيين والاقتصاديين والمنظمات غير الحكومية. فحسبما ورد بتقرير برونتلاند ١٩٨٧ فإن "الاستهلاك المستدام" هو النمط الاستهلاكي الذي يُلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية. ويبرز هذا التعريف دور الاستهلاك كرهان من رهانات التنمية المستدامة، كما يبين أن المفهوم ديناميكي وقابل للتطور حسب تطور المعارف والأفكار حول التنمية المستدامة. فالاستهلاك المستدام لا يعني أن الاستهلاك يجب أن يقل، بل يعني أن الاستهلاك يجب أن يتم بطريقة مختلفة، وهي استهلاك الموارد بكفاءة من أجل تحسين نوعية الحياة. فهذا التعريف يتجنب فكرة تقليص الاستهلاك التي تطالب بها بعض التيارات الفكرية والمنظمات غير الحكومية، بل التأكيد على ضرورة الاستهلاك بطرق أفضل تكون أكثر مسؤولية. كما عرفت ندوة أوسلو عام ١٩٩٤التي كانت حول الاستهلاك والإنتاج المستدام "الاستهلاك المستدام بيئياً بأنه: نمط استخدام المنتجات والخدمات التي تستجيب للحاجات الأساسية وتُساهم في تحسين نوعية الحياة من خلال التقليص إلى الحد الأدنى من كمية الموارد الطبيعية والمواد السامة المستخدمة، وأيضاً كمية النفايات والملوثات خلال فترة حياة المنتجات والخدمات، وذلك بطريقة تضمن تلبية حاجات الأجيال في المستقبل". لذا فإن هذا التعريف يظهر أن الاستهلاك المستدام يعد مرادفاً للإنتاج المستدام و الإنتاج المستدام هما وجهان لعملة واحدة، وهو ما انعكس في الجهود والسياسات الرامية إلى تحقيق الكفاءة البيئية، والمنتجات الخضراء والتكنولوجيا النظيفة، وكفاءة استخدام الموارد، وتحقيق المسؤولية البيئية للمؤسسات...إلخ.

نعرض فيما يلى للمفاهيم أو التوجهات الأساسية للاستهلاك المستدام لدى الأطراف المتعددة.

١-١-١ مفاهيم وتعريفات الاستهلاك المستدام

أ- **تعريف (منظور) الأمم المتحدة – UN:** يأتى تعريف الأمم المتحدة للاستهلاك المستدام من خلال رسائل تنموية هامة طورتها المنظمة الدولية عبر فعالياتها المختلفة ذات الصلة بدءاً من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والأجندة ٢١ الصادرة عنه عام ١٩٩٢، مروراً بالقمة العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٠٢ وصولا الى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٢ والذى دشن الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام (10YEP on SCP)، وانتهاءً بإصدار أهداف التنمية المستدامة العالمية SDGs- عام ٢٠١٥.

ومن أبرز رسائل المنظمة حول مضامين وشروط الاستهلاك المستدام عبر تلك الفعاليات ما يلى:

- **الاستهلاك المستدام يدعم كفاءة استخدام الموارد وجودة الحياة :** تتعلق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع. (الأمم المتحدة ، ٢٠١٥)
- **الاستهلاك المستدام يحفز التنمية والمستقبل المستدام :** يساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلاً، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر. (الأمم المتحدة ، ٢٠١٥).
- **الاستهلاك المستدام سبيل لفهم مختلف للاقتصاد ونوعية الحياة :** تفرض أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام الحاجة إلى تبنى رؤي جديدة وفهم أفضل لدور الاستهلاك المستدام في التنمية، بما يتطلبه ذلك من فهم جديد للنمو الاقتصادي المستدام، الرخاء، الثروة، أنماط الحياة المستدامة، وغيرها . (UN,Agenda21).
- **الاستهلاك المستدام يستلزم أدوات جديدة للقياس والتقييم وتحليل تشابكات التنمية :** حيث يفرض التوجه نحو أشكال جديدة للاستهلاك والإنتاج المستدام تشابكات اجتماعية واقتصادية وبيئية متعددة.
- **الاستهلاك المستدام يمثل مشروع شراكة كونية لكافة دول العالم :** حيث تؤكد (الأجندة ٢١) في فصلها الرابع الخاص بتغيير أنماط الاستهلاك (UN,Agenda21) على أن هناك أدوار

متمايزة ، لكنها متكاملة ومترابطة ، لدول العالم المختلفة لدعم الاستهلاك والإنتاج المستدام على النحو التالى :

- ✓ **على كافة دول العالم** العمل على تبنى أنماط الاستهلاك المستدام.
- ✓ **على الدول المتقدمة** أخذ زمام المبادرة والريادة لتبنى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام.
- ✓ **على الدول النامية** تبنى أشكال الاستهلاك والإنتاج المستدام في عملية التنمية، وضمان احتياجات الفقراء، وتجنب الإضرار بالبيئة وتطوير تكنولوجيات صناعية صديقة للبيئة بالتعاون مع الدول المتقدمة.

ب- تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة – UNEP: يولى البرنامج أهمية خاصة للفروق بين الدول المتقدمة والنامية في التعامل مع قضايا الاستهلاك المستدام ، وانعكاس تلك الفروق على مفهوم الاستهلاك المستدام لدى كل منها على النحو التالى: (Ake, 2010).

- **مفهوم الاستهلاك المستدام في الدول النامية :** وهى الدول التي تتميز بعدم كفاية الموارد التي يمكن الوصول اليها لإشباع الاحتياجات الأساسية، وهنا يركز تعريف الاستهلاك المستدام على : الاستخدام الأفضل للموارد لإشباع الاحتياجات الأساسية.
- **مفهوم الاستهلاك المستدام فى الدول المتقدمة :** وهى الدول التي تتميز بالاستهلاك المفرط والفاقد المفرط على السواء، وهنا يركز التعريف على تغيير أنماط الاستهلاك للوصول الى استخدام أقل للموارد والطاقة .

ج- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – OECD : وجهت المنظمة اهتماماً مبكراً لقضايا الاستهلاك والإنتاج المستدام منذ عام ١٩٩٤، حيث ركزت على العوامل البيئية والاقتصادية للاستهلاك المستدام خاصة في جانب الطلب، مع الاهتمام أيضا بجانب العرض خاصة في صياغة السياسات البيئية. كما دعت المنظمة الى توخى دقة أكبر في تعريف العناصر الأساسية المؤثرة على الاستهلاك المستدام والتفرقة بين السلوكيات غير المستدامة والمستدامة، وبين مستويات، وأنماط، ومعدلات التغير في الاستهلاك. (Ake, 2010).

وتركز إسهامات أخرى للمنظمة على أهمية تكامل الرؤية: الاقتصادية ، البيئية والاجتماعية في التعامل مع الاستهلاك المستدام ، والتأكيد على أهمية أن تأخذ سياسات الاستهلاك المستدام في اعتبارها الأبعاد الاجتماعية/ الأخلاقية في المنتجات النهائية وفى أساليب إنتاجها، بالإضافة الى تقييم التأثيرات البيئية لتلك المنتجات . (OECD,2008).

د- تعريف الاتحاد الأوروبي – EU: يمكن القول أن هناك توافقا حول ثلاثة اتجاهات ابتكارية تميز الحركة الأوروبية تجاه الاستهلاك المستدام ، وتهدف تلك الاتجاهات جميعاً في النهاية إلى تغيير سلوكيات المستهلك وتحويله إلى مستهلك مستدام، وهى: (Gerd et al.2010).

- **رفع درجة وعى المستهلك،** من خلال إمداده بالمعرفة والمعلومات التي تساعده على اتخاذ قرارات استهلاكية أكثر رشداً واستدامة.
- **جعل الاستهلاك المستدام أكثر يسراً وسهولة ونمط حياة** ، بتهيئة بيئات مواتية تزدهر فيها الأنشطة الاستهلاكية الأكثر استدامة ودون عناء أو تكلفة إضافية على المستهلك، والعمل على تحويل الاستهلاك المستدام إلى نمط حياة لدى المستهلك الأوروبي.
- **تخضير الأسواق،** بتخفيض الحمل البيئي في السلع والخدمات المطروحة، وتوفيرها بكميات كافية ، وتسهيل الوصول إليها في كافة الأسواق .

هـ- تعريف دول شمال أوروبا – Nordic Countries: هو حالة من التوازن التي تأخذ فى الاعتبار جودة حياة المستهلكين جنباً إلى جنب مع ترشيد استخدام الموارد ومراعاة الأثر البيئي للاستهلاك على نحو يضمن أن المستهلكين في الأجيال المستقبلية سوف يتمتعون بنفس جودة الحياة التي ينعم بها المستهلكون فى الأجيال الحالية.(David and Tim,2010).

و- تعريف إعلان / عملية مراكش – Marrakech Process: وهو الإعلان العالمي الذى أطلق عام ٢٠٠٣، ويعرف الاستهلاك المستدام فى إطار الأبعاد التالية (Ake,2010):

- **مفهوم إجرائي مباشر** : هو الاستهلاك المرتبط بشراء، استهلاك والتخلص من المنتجات.
- **مدخل لإعادة التفكير في طريقة العيش وأنماط الحياة وطبيعة التنمية:** في اتجاه أنماط جيدة ومستدامة للحياة يتم تمكينها من خلال البنية التحتية الجيدة، السلع والخدمات، والتوازن مع البيئات الطبيعية، وبما يدعم التوجه نحو تنمية عادلة للجميع اقتصادياً واجتماعياً.
- **مدخل لإعادة بناء الأفراد والمجتمعات** : حيث يعتمد الاستهلاك المستدام على اختيارات الأفراد الرشيدة في استهلاك السلع والخدمات التي تعتمد بدورها على قيم وتعليم وثقافة ومعرفة وعادات الأفراد من جهة، وطبيعة تفاعلاتهم الاجتماعية/ المجتمعية من جهة أخرى بما يضمن أنواع رشيدة من السلوك تدنى استخدام الموارد الطبيعية والمخلفات والانبعاثات.

ز- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي – WEF: يعبر المنتدى عن الاستهلاك المستدام بصورة مبسطة ومباشرة باعتباره الاستهلاك الذى يلبى احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، مع التركيز على الاعتبارات التالية: (WEF.2013).

- **سيطرة ظاهرة الاستهلاك على كافة الاقتصادات الحديثة،** فقد أصبحت ظاهرة أكثر تعقيداً باعتبارها انعكاساً لتفاعلات اقتصادية، اجتماعية، بيئية وثقافية في كافة المجتمعات.
- **أبعاد الاستهلاك المستدام تتجاوز الاعتبارات الفنية واعتبارات الكفاءة في إنتاج واستهلاك السلع والخدمات،** حيث أصبحت ترتبط بدوائر ومتغيرات أوسع تشمل فهم وتوقع سلوكيات المستهلكين النفسية والمجتمعية، المحتوى (الحمل) البيئي في المنتجات والسلع عبر سلاسل القيمة المختلفة، بالإضافة إلى تقييم الآثار المستقبلية لاستهلاك تلك السلع والخدمات.

١-١-٢ أبعاد واعتبارات هامة مرتبطة بمفاهيم وتعريفات الاستهلاك المستدام:

ترتبط مفاهيم وتعريفات الاستهلاك المستدام بعدد من الأبعاد والاعتبارات نذكر أهمها فيما يلى:

أ- **الاستهلاك المستدام طوق نجاة للكوكب والبشر من مخاطر الاستهلاك غير المستدام :** حيث تشير الأمم المتحدة إلى أن العالم لا يزال يضم أكثر من ١,٢ بليون نسمة في فقر مدقع، كما سيصل سكان العالم إلى حوالى ٩,٦ بليون نسمة عام ٢٠٥٠ بما يتطلب ثلاثة كواكب إضافية لتحمل أنماط الحياة الحالية مع تدهور النظم الإيكولوجية وغيرها (الأمم المتحدة ، ٢٠١٥). وتشير أيضا إلى أن العالم يفقد سنوياً حوالى ثلث إنتاج الغذاء (١,٣ بليون طن – بقيمة تريليون دولار) نتيجة ممارسات سيئة متعددة عبر سلاسل الإنتاج والاستهلاك، كما تستهلك الأسر حوالى ٢٩% من الطاقة العالمية وينتج عنها ٢١% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، في حين يمكن توفير طاقة سنوياً بقيمة ١٢٠ بليون دولار بالتحول إلى مصابيح موفرة للطاقة . كما أن معدلات تلوث المياه أكبر من قدرات الطبيعة على إعادة تدويرها وتنقيتها في الأنهار والبحيرات، ويعد البلاستيك من أكبر ملوثات المحيطات في حين تأتى صناعة المنسوجات على رأس ملوثات المياه بعد الزراعة.(الأمم المتحدة ، ٢٠١٥).

ب- **تكامل وتداخل الاستهلاك والإنتاج المستدام مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى :** حيث توجد علاقات بينية من التأثير والتأثر بين الهدف الثاني عشر الخاص بالاستهلاك والإنتاج المستدام والعديد من الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة السبعة عشر، وتؤثر هذه العلاقات سلباً أو إيجاباً على درجة تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المنشودة ، كذلك الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة.

ويشير(مجدلانى وبيرينغيرو، ٢٠١٦) الى أن تحقيق التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين قد تطلب تضمين مبادئهما في العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى مثل: الهدف رقم ٢ (الأمن الغذائي)، الهدف رقم ٣ (الحياة الصحية)، الهدف رقم ٦ (المياه والصرف الصحي)، الهدف رقم ٧ (الطاقة للجميع)، الهدف رقم ٨ (النمو الاقتصادي والتوظيف) ، الهدف رقم ٩ (البنية التحتية والتصنيع والابتكار)، وغيرها.

وفى هذا الخصوص ، فإن دراسة حديثة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP,2017) تشير إلى أن هناك علاقات متبادلة بين الهدف الثاني عشر الخاص بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام مع ١٢ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة العالمية SDGs.

ج- المقاربات المتكاملة لتحويل مفهوم الاستهلاك المستدام إلى واقع عملي من خلال الخطط والسياسات:

ويشمل ذلك المقاربات والخطط والسياسات والمبادرات على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطنى، ويأتي على رأس تلك الجهود إطار العمل العشري للبرامج بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام (10YEP on SCP) والمطلوب تحويلها (حسب الهدف ١٢) إلى خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو إدماج تلك الخطط في السياسات الوطنية للاستدامة باعتبارها أولوية أو غاية. ويستكمل هذا الإطار الجهود العالمية التي تم إطلاقها في إطار (إعلان/ عملية مراكش -٢٠٠٣)، كما يرتبط بالإطار العشري١٢٧ آلية وطنية عبر العالم تعمل على تنفيذ مبادراته وسياساته بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة فى سياق قناعات أصبحت مستقرة عالمياً بأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وحماية وإدارة الموارد الطبيعية تمثل قمة الغايات المنشودة من التنمية المستدامة، كما هى شروط أساسية لتحقيقها . (حب الله وأفيروس ، ٢٠١٥) (UNEP,2017).

ومن أبرز الجهود على المستوى الإقليمي أنشطة الاتحاد الأوروبي الذى طور خطط عمل حول الاستهلاك والإنتاج المستدام والصناعة المستدامة منذ عام ٢٠٠٨.

وعلى المستوى الإقليمي العربى، فقد سعت الجامعة العربية إلى تبنى استراتيجية عربية للاستهلاك والإنتاج المستدام وتشجيع الاستخدام الرشيد للمنتجات والخدمات بصورة تراعى الاعتبارات البيئية وحفظ الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى كبح الفقر وتعزيز أنماط العيش المستدام، وذلك في إطار إعلان مراكش والإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام. (أبو شهرى، ٢٠١٥).

أما على المستوى الوطنى، فقد طورت العديد من دول العالم المتقدمة والناهضة والنامية استراتيجيات، وسياسات أو خطط للاستهلاك والإنتاج المستدام بما فيها مصر. (تعرض الدراسة في هذا الخصوص لتجارب وطنية ، بما فيها التجربة المصرية ، في الفصل الثاني).

د- علاقة الاستهلاك المستدام بسلاسل القيمة وسلاسل الإنتاج والاستهلاك ودور المستهلك: تركز الأمم المتحدة في هذا الخصوص على أن إدراك غايات الاستهلاك والإنتاج المستدام تتطلب تعاوناً فعالاً عبر سلاسل الإمداد (من المنتج حتى المستهلك الأخير) والتركيز على إشراك المستهلك وتوعيته بأنماط الاستهلاك المستدام والحياة المستدامة، وتزويده بالمعلومات اللازمة لترشيد سلوكه الاستهلاكي والحفاظ على استمرارية سلوكياته الاستهلاكية المستدامة. (الأمم المتحدة ، ٢٠١٥).

وتلعب العوامل السلوكية بوجه عام، وسلوك المستهلك على وجه الخصوص دوراً حاكماً في إدراك أنماط الاستهلاك التي يسعى إليها المخطط وصناع السياسات العامة حيث أن المستهلكين الأفراد حول العالم يتخذون بلايين من القرارات الاستهلاكية الفردية أو الصغيرة والتي تشكل في مجموعها اتجاهات استهلاكية سلبية أو إيجابية تدعم أو تعوق تشكيل أنماط الاستهلاك المستدامة المستهدفة. (UNEP,2017).
وتشير خبرات العديد من الدول المتقدمة إلى أن العلوم السلوكية (Behavioral Science) أصبحت تلعب دوراً هاماً فى دعم متخذ القرار وصناعة السياسات العامة، وسوف تلعب دوراً متزايداً فى فهم سلوك المستهلكين والتأثير عليه فى اتجاه أنماط الاستهلاك المستدام . (UNEP,2017).

هـ- دور الشركاء وأصحاب المصلحة في الاستهلاك المستدام : في إطار المفهوم الأوسع للأمم المتحدة للاستهلاك والإنتاج المستدام (الأمم المتحدة ، ٢٠١٥) والذى يتضمن "إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل"، على مدار كامل دورة الحياة للمنتج أو الخدمة فإن هناك العديد من الأطراف المعنية وذات الصلة بتحقيق هذا المفهوم المستدام عبر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . وتشمل هذه الأطراف العديد من أصحاب المصلحة عبر الأنشطة المذكورة وعبر سلاسل الإمداد والقيمة بدءاً من المنتج وحتى المستهلك الأخير مثل: أصحاب وقطاعات الأعمال، المستهلكون، المخططون والمسؤولون عن رسم السياسيات العامة، الباحثون والعلماء، تجار التجزئة، وسائط الإعلام بكافة أنواعها، بالإضافة إلى وكالات ومنظمات التعاون الإنمائي على المستويين العالمي والإقليمي.
ويعطى (مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة- WBCSD) أهمية أكبر لدور رجال/ منظمات / قطاعات الأعمال (Ake,2010) التي يقع على عاتقها، من وجهة نظره، ترويج أشكال/ أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام التي تلبى الاحتياجات المجتمعية في إطار محددات وشروط بيئية ، وأن هذه المسئولية يتم تحقيقها لدى قطاعات أو منظمات الأعمال من خلال مداخل وأدوات متعددة منها: الإدارة البيئية المسئولة، تعزيز التنافسية مع تحقيق الربحية أيضاً.

و- ترابط أنماط الاستهلاك المستدام مع أنماط وجودة الحياة المستدامة/ الخضراء: ركزت معظم التعريفات فى العديد من المصادر على أن الاستهلاك المستدام مرتبط بخلق أو تطوير نمط حياة جديد ومختلف للبشر هو نمط الحياة المستدام. ويعرف نمط الحياة المستدام – Sustainable Lifestyle على أنه شكل من التصرفات/ السلوك والاستهلاك الذى يتبناه مجموعات من الناس لتمييز أنفسهم عن غيرهم من المجموعات، ويميز هذا النمط أساليب إشباع حاجاتهم الأساسية وتوفير نمط أفضل من الحياة الجيدة، مع تدنية استخدامهم

للموارد الطبيعية وانبعاثات المخلفات والملوثات الأخرى، وعلى نحو يضمن عدم الإضرار باحتياجات الأجيال التالية . (Ake,2010).

وتشير خبرات الدول المتقدمة إلى الدور المحوري للمستهلكين في خلق المجتمع المستدام من خلال التحول نحو ثقافات الاستدامة بوجه عام وترشيد سلوكيات الشراء، وتشجيع الإقبال على المنتجات الخضراء صديقة البيئة eco–products بما يعمق من اخضرار الأسواق، بالإضافة إلى الحرص على تتبع ومراعاة الأثر البيئي لسلوكيات الاستهلاك والشراء فى المجتمع. (Oksana et al.2013).

ز- **تعقد فهم ومتابعة وتحليل الاستهلاك والمستهلكين، ودور البحوث والعلوم الجديدة :** إن فهم الاستهلاك المستدام في عالم متغير، ومجتمعات متغيرة ليس بالأمر اليسير خاصة مع تعقد ظاهرة الاستهلاك وارتباطها بمتغيرات متعددة ومتشابكة داخلية وخارجية، واجتماعية وسياسية وثقافية وسلوكية. وقد ظهرت في السنوات الأخيرة محاولات لتطوير بحوث الاستهلاك وتحفيز سلوكيات الاستهلاك المستدام وانشغال فروع علمية بتلك القضايا مثل : الاجتماع البيئي، الاقتصاد السلوكي ، الاقتصاد الكلى المستدام، اقتصاد التدوير والاقتصاد التشاركي، علم السياسة، التسويق المستدام، تحليل النظم، استشراف الاستهلاك المستدام، وغيرها. (Lucia et al.,2016)

وفى هذا الخصوص، فإن المفوضية الأوروبية قد تبنت تأسيس مجموعة من المنصات التكنولوجية والبحثية لدعم البحوث والتطوير في كافة مجالات الاستهلاك والإنتاج المستدام ومن بينها: الغذاء والإسكان، ودراسة التحديات المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه تعزيز هذا النوع من الاستهلاك وأنماط الحياة المستدامة في الدول الأوروبية. (Oksana,2010).

ح- **إشكالية وضع معايير/ حدود للاستهلاك المستدام:** ليس بالضرورة أن يكون الاستهلاك المستدام هو (الاستهلاك الأقل–Less Consumption) بقدر ما هو (الاستهلاك الصحيح–Right Consumption)، حيث أن الاستهلاك الأقل، رغم أهميته أحياناً، الا أنه قد ينتج عنه تراجعاً فى النمو والنشاط الاقتصادي ، وما يستتبعه ذلك من تراجع في الدخول والوظائف.(WEF.2013).

من هنا تناولت دراسات عديدة (Antonietta.2014) قضية مستوى الاستهلاك المناسب/ أو الصحيح وما يستلزمه ذلك من وضع معايير للاستهلاك المستدام – Sustainable Consumption Standards – على اعتبار أن تحديد تلك المعايير الرشيدة في دول العالم المختلفة سوف يسهل تحويل مفهوم الاستهلاك المستدام، وبالتبعية التنمية المستدامة، من مرحلة التنظير والمفاهيمية إلى مرحلة السياسات التنفيذية والتطبيق العملي.

وقد ظهرت في هذا الخصوص أفكار حول (رواقات/ أو سياقات الاستهلاك المستدام – Sustainable Consumption Corridors)، والتي تركز على:(Antonietta et al.2014).

- **تحديد الحدود الدنيا للاستهلاك:** وهى حدود تلبى احتياجات الأفراد من منظور يربط تلك الاحتياجات بمستويات الاستدامة وجودة الحياة المنشودة فى المجتمع، وليس من منظور سلعي بحت.
- **تحديد الحدود القصوى للاستهلاك :** وهى حدود ترتبط بالموارد الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية المتاحة والمنظورة للمجتمع ، والتي يمكن أن ينتج عن تجاوزها إهدار لقدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها من تلك الموارد.

ط- إشكالية متابعة وتقييم الاستهلاك المستدام ورصد تداخلاته وتأثيراته المتبادلة في عملية التنمية:
تكتسب المتابعة والتقييم أهمية كبيرة لأكثر من اعتبار يأتى على رأسها تكوين خبرات حول مدى نجاح الخطط والسياسات المطبقة وتحديد مدى الحاجة إلى التطوير أو التعديل في المراحل التالية.
كما تأتى الأهمية من واقع تعقد وتشابك أهداف الاستهلاك المستدام مع الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، كما سبقت الإشارة، والحاجة إلى نوعيات مختلفة من قواعد وحزم البيانات والمؤشرات، كذلك أنواع جديدة من أدوات التحليل والحوسبة وتقييم التشابكات في ظل ثورة البيانات. كما أن هناك حاجة إلى تطوير/ وتخضير نظم الحسابات القومية ونظم المدخلات/ المخرجات، وتطوير نظم الإحصاءات الوطنية في العديد من الدول خاصة النامية.

١-٢ موقف مؤشرات الاستهلاك المستدام عالميا :

يتطلب تحقيق هدف الاستهلاك والإنتاج المستدام توافر مجموعة من المؤشرات التي تكفل قياس مدى التقدم أو التراجع في إنجاز الغايات الفرعية للهدف المذكور بصورة دورية على مستويات متعددة وعلى رأسها المستوى الوطنى والعالمي .
في هذا السياق نعرض فيما يلى لغايات ومؤشرات الهدف الثاني عشر وموقفها الإحصائي على المستوى العالمي، كما نعرض لبعض الجهود العالمية التي تحلل ترابط وتداخل غايات ومؤشرات الهدف الثاني عشر ببقية أهداف وغايات ومؤشرات التنمية المستدامة السبعة عشر.

١-٢-١ غايات ومؤشرات الهدف الثاني عشر – الاستهلاك والإنتاج المستدام:

يمثل الهدف رقم ١٢ من أهداف التنمية المستدامة الوعاء الرئيس للغايات الفرعية، ومؤشرات قياسها كما يوضحها الجدول رقم (١-١)، ويضم الهدف ٨ غايات فرعية، بالإضافة إلى ١٢ مؤشراً للقياس.

جدول رقم (١-١): الغايات الفرعية ومؤشرات القياس والمتابعة للهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة

الغايات الفرعية لهدف الاستهلاك والإنتاج المستدام (الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة)	المؤشرات المقترحة لمتابعة تنفيذ الغايات
١٢-١. تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها.	١٢-١-١ عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية.
١٢-٢. تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام ٢٠٣٠.	١٢-٢-١ الأثر المادي ونصيب الفرد من الأثر المادي ، ونصيب الأثر المادي /للناتج المحلي الإجمالي.
١٢-٣ . تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية بأماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما فيها خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام ٢٠٣٠ .	١٢-٣-١ المؤشر العالمي لخسائر الأغذية
١٢-٤ . تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام ٢٠٢٠ .	١٢-٤-١ عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية والنفايات التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة . ١٢-٤-٢ معالجة النفايات، وتوليد النفايات الخطرة، وإدارة النفايات الخطرة، بحسب نوع المعالجة .
١٢-٥. الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠	١٢-٥-١ معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها .
١٢-٦.تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها .	١٢-٦-١ عدد الشركات التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة
١٢-٧.تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية .	١٢-٧-١ عدد البلدان التي تنفذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشراء العام المستدام .
١٢- ٨ .ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٣٠ .	١٢-٨-١ النسبة المئوية للمؤسسات التعليمية التي لديها مناهج تعليمية رسمية وغير رسمية تتعلق بمواضيع التنمية المستدامة وأنماط العيش.
١٢-أ . دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدماً نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة .	١٢-أ-١ عدد الطلبات المؤهلة لبراءات الاختراع الخضراء نسبةً إلى مجموع طلبات البراءات .
١٢-ب . وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة.	١٢-ب-١ التدفقات المتكررة الناجمة عن السياحة؛ المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي.
١٢-ج .ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.	١٢-ج-١ مقدار إعانات الوقود الأحفوري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج والاستهلاك) وكنسبة من مجموع النفقات الوطنية على الوقود الأحفوري.

- **المصدر:** مركب من : الأمم المتحدة (٢٠١٥). أهداف التنمية المستدامة – ١٧ هدفا لتحويل عالمنا –

-www.un.org/sustainabledevelopment/

وتبذل الأمم المتحدة وأجهزتها الإحصائية وعلى رأسها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة والأجهزة المعنية الأخرى جهودا مستمرة لضمان توافر البيانات اللازمة لحساب مؤشرات الهدف الثاني عشر حتى يمكن تقييم الموقف العالمي بخصوص الهدف المذكور بصورة دورية . ويوضح الجدول رقم (١-٢) الجهات المنوطة بها حساب مؤشرات غايات الاستهلاك المستدام .

جدول رقم (١-٢): الجهات المنوط بها حساب مؤشرات الاستهلاك المستدام على المستوى العالمي

الغاية	المؤشر	الجهة المنوطة	جهات منوطة أخري
(١-١٢)	١-١-١٢	UNEP	
٢-١٢	١-٢-١٢	UNEP	OECD
٣-١٢	١-٣-١٢	FAO – UNEP	
٤-١٢	١-٤-١٢	UNEP	
	٢-٤-١٢	UNSD- UNEP	
٨-١٢	١-٨-١٢	UNESCO	
أ-١٢	١-أ-١٢	UNEP- UNESCO- World Bank- OECD	
ج-١٢	١-ج-١٢	UNEP	World Bank

*** نظراً لاقتصار نطاق الدراسة الحالية علي جانب الاستهلاك فقط دون الانتاج، تم التركيز علي ما يتعلق من الغايات والمؤشرات بهذا الجانب فقط قدر الإمكان .**

-Source: UNEP (2015).

١-٢-٢ مقترحات لتطوير مؤشرات ونظم قياس وتقييم الاستهلاك والإنتاج المستدام:

لم يتوقف بعد اهتمام العديد من المنظمات الدولية المعنية بتطوير مؤشرات ونظم قياس وتقييم مدى التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام، وتقدم هذه الجهود البحثية والعملية خبرات هامة يمكن الاستفادة منها من جانب كافة دول العالم.

١-٢-٢-١ مقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة – UNEP لمجالات ومؤشرات مقترحة لدعم التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدام :

يتضمن المقترح المطروح من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ستة مجالات أساسية وهامة لدعم التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدام في دول العالم المختلفة، والمجالات هى– كما يوضحها الجدول التالى– شروط استخدام الموارد، علاقة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد والأثر البيئي لها، آثار الملوثات والكوارث الطبيعية والتكنولوجيا ونمط الحياة، أنماط التمويل والاستثمار لتحفيز التحول ، بالإضافة إلى وضع السياسات

المحفزة للاستهلاك والإنتاج المستدام على المستوى الوطنى. (UNEP,2015)، وذلك على النحو المبين بالجدول التالى:

جدول رقم (١-٣): مجالات ومؤشرات لتعزيز التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدام ضمن أهداف التنمية المستدامة*

المجال	المؤشرات المقترحة	SDGsالغايات ذات الصلة –
حدود استخدام الموارد	- استهلاك الموارد محلياً (قيم مجردة – وللفرد) - بصمة الموارد (قيم مجردة- وللفرد)	12.2
النشاط الاقتصادي واستخدام الموارد والأثر البيئي	- كفاءة الموارد الوطنية –إنتاجية الموارد (الناتج المحلى الإجمالي لكل وحدة من استخدام الموارد) ✓ **جانب الإنتاج** :استخدام الموارد مقاساً من خلال الاستخدام المحلى لها . ✓ **جانب الاستهلاك** : استخدام الموارد مقاساً من خلال بصمة الموارد . -كفاءة الطاقة الوطنية- إنتاجية الطاقة (الناتج المحلى الإجمالي لكل وحدة من الطاقة المستخدمة)	- 8.4,12.2 - 7.3,8.4,12.2
الآثار – للملوثات والكوارث	- الملوثات :فى الهواء والماء والتربة من مصادر صناعية، زراعية، نقل، مياه فاقدة، وفاقد محطات المعالجة . - عدد القتلى والجرحى جراء كوارث طبيعية أو تكنولوجية ، وقيمة الخسائر الإقتصادية . - صحة المحيطات – دليل صحة المحيطات .	- 2.4,3.9,6.3,12.4 -1.5,3.9,11.5,12.4 -14.7,12.b
التكنولوجيا ونمط الحياة	- استخدام المواد قطاعيا وكفاءة الطاقة . - النصيب السوقي للسلع والمنتجات الحاصلة على علامة تمييز من خلال نظم مستقلة للعلامات البيئية.	- 7.3,8.4,12.2 - 4.7,12.6,12.8
التمويل والاستثمار لتحويل الاقتصاد نحو الاستهلاك والإنتاج المستدام	- حجم إنفاق البحوث والتطوير على تكنولوجيات بيئية - حجم إعانات الوقود الأحفوري لكل وحدة من الناتج المحلى الإجمالي (إنتاج واستهلاك)، وكنسبة من الإنفاق الإجمالى على الوقود الأحفوري .	-12.a (الأثر على :12.1,12.2,8.4) -12.c (الأثر على-12.2,7.2)
السياسات المساندة للتحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدام	- عدد الدول التي لديها خطط عمل للاستهلاك والإنتاج المستدام ، أو وضعتها فى أولوية سياساتها الوطنية، أو لديها استراتيجية لتخفيض الفقر، أو استراتيجيات لتحقيق تنمية مستدامة . - عدد الدول التي لديها تنسيق على مستوى وزاري، وآليات لضمان دعم أصحاب المصلحة للتحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدام .	-12.1,12.7,11.b, (الأثر على: 2.4,4.7,8.4,8.9,9.a,12.2,12.3.12.a,1 (2.b -12.1,12.4,12.6

* تم إدماج بعض هذه المؤشرات بالفعل ضمن غايات أهداف التنمية المستدامة وعلى الأخص الهدف الثاني عشر، مثل إعانات الوقود الأحفوري، وغيرها.

Source: UNEP (2015).Sustainable consumption and production indicators for the future SDGs .Kenya. UNEP discussion paper.p.7.

١-٢-٢-٢ مقترح سكرتارية برامج الإطار العشري لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام ، وآخرون لتطوير نظام بيانات قياس وتقييم الاستهلاك والإنتاج المستدام :

تطرح التقارير الدولية ذات الصلة بقضايا الاستدامة والاستهلاك المستدام العديد من الإسهامات التي تسعى لدعم قياس وتقييم الاستهلاك والإنتاج المستدام، ومن أحدث الإسهامات المذكورة قيام فريق من الخبراء يضم كل من : سكرتارية برامج الإطار العشري– 10YFP 0n SCP، برنامج الأمم المتحدة للبيئة – UNEP، جهاز الإحصاء بالسويد – Statistics Sweden ، ووزارة البيئة فى شيلي بتطوير معالجة جديدة فى هذا الخصوص.(Statistics Sweden,2016)

ويعتمد الطرح الجديد بصورة أساسية على نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية – SEEA المطور من جانب اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة – UNSC، كإطار هام لأجندة ومؤشرات التنمية المستدامة في عام ٢٠٣٠، والذى يعتبر بدوره امتدادا أو توسيعا لنظام المحاسبة القومية SNA ، والذى يكرس التكامل والترابط بين البيانات البيئية والاقتصادية المتاحة لتقييم حالة الاستهلاك والإنتاج المستدام. (StatisticsSweden,2016) ويبين الجدول التالى أهم ملامح هذا الطرح.

جدول رقم (١-٤): حزم بيانات مقترحة لدعم الإنتاج والاستهلاك المستدام فى إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية

مجموعات / حزم البيانات المقترحة	عناصر نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية ذات الصلة	مصادر البيانات المحتملة
تتبع التغيرات في أنماط الإنتاج – التلوث والاقتصاد		
انبعاثات غازات الدفيئة من الاقتصاد	الصناعات، الحكومة، والأسر المعيشية	مخزون انبعاثات غازات الدفيئة، وإحصاءات الطاقة
الانبعاثات في الهواء	الصناعات ، الحكومة ، والأسر المعيشية	مخزونات الانبعاثات
الانبعاثات في المياه	الانبعاثات حسب الصناعة ، وحسب مصدر المياه المستقبل	مخزونات الانبعاثات
استخدام المواد الكيماوية	حسب الصناعة والأسر المعيشية	
تتبع التغيرات في أنماط الإنتاج – الموارد الطبيعية والاقتصاد		
حجم المخلفات الناتجة	الصناعات المولدة، والصناعات المستقبلة للمخلفات .	إحصاءات المخلفات
استخدام المواد	حسب تصنيف المواد ، حسب الصناعة، وحسب الأسر المعيشية.	بيانات وإحصاءات قطاعية

تابع جدول رقم (١-٤): حزم بيانات مقترحة لدعم الإنتاج والاستهلاك المستدام فى إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية

استخدام الطاقة	حسب الصناعة، الأسر المعيشية، الحكومة، مصدر الطاقة	إحصاءات الطاقة، وموازين الطاقة
استخدام المياه	حسب الصناعة، الأسر المعيشية، الحكومة ومصدر الاستخدام.	إحصاءات المياه
تتبع التغيرات في التكنولوجيات البيئية		
الإنفاق على الحماية البيئية	الصناعة، الأسر المعيشية والحكومة الصناعة والحكومة، والمجال البيئي	بيانات وإحصاءات قطاعية، مسوح وبيانات إدارية
القيمة المضافة في السلع البيئة وقطاع الخدمات	حسب الصناعة والحكومة، أو المجال البيئي	بيانات وإحصاءات قطاعية، مسوح وبيانات إدارية
تتبع التغيرات في أنماط الاستهلاك – أحمال البيئة والموارد الطبيعية		
الحمل البيئي من الاستهلاك – والمواد	المنتجات	جداول المدخلات /المخرجات – إحصاءات التجارة وإحصاءات تدفق المواد
الحمل البيئي من الاستهلاك – انبعاثات غازات الدفيئة GHG	المنتجات	جداول المدخلات /المخرجات – إحصاءات التجارة ، حسابات انبعاثات غازات الدفيئةGHG
تتبع التغيرات في الأدوات البيئية الاقتصادية		
أنواع الدعم ذات الصلة بالبيئة	حسب الصناعة، الأسر المعيشية، النوع، الناتج المحلى، ولكل فرد	البيانات المالية
أنواع الضرائب ذات الصلة بالبيئة	حسب الصناعة ، الأسر المعيشية والنوع	البيانات المالية

Source: Statistics Sweden (2016).Monitoring the shift to sustainable consumption and production in the context of SDGs. Sweden.p.35.

١-٣ الاستهلاك المستدام فى استراتيجية التنمية المستدامة ونظام الإحصاء المصري :

يعرض الجزء التالى لبعض المراجعات حول موقع ودور الاستهلاك المستدام في وثيقة: استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠، كذلك في نظام الإحصاء المصري المسئول عن توفير البيانات اللازمة حول الهدف الثاني عشر بما يكفل قياس المؤشرات الخاصة به وتقييم التقدم أو التراجع في إنجازه في مصر.

١-٣-١ الاستهلاك المستدام فى استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠:

تتكون استراتيجية التنمية المستدامة من ثلاثة أبعاد هى: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، كما تتضمن عشرة محاور أساسية، خمسة أهداف استراتيجية عامة، ٤٥ هدفا استراتيجياً فرعياً، بخلاف مؤشرات قياس الأداء KPIs، سياسات، برامج ومشروعات، وآليات المتابعة والتقييم. (خشبة وآخرون.٢٠١٦). مع الإشارة الى أن مصر قد وضعت استراتيجية وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدام عام ٢٠١٦، سوف يعرض لملامحها الفصل الثاني من الدراسة.

وبمراجعة وثيقة استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ في علاقتها بالاستهلاك المستدام يمكن إبـراز الملاحظات التالية:

أ. **علاقة الأهداف الاستراتيجية العامة بقضايا الاستهلاك والإنتاج المستدام** : ترتبط الأهداف الاستراتيجية العامة (خمسة أهداف) بصورة مباشرة وغير مباشرة بقضايا الاستهلاك والإنتاج في مصر، حيث تستهدف دخول مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال المؤشرات التالية (والتي تعبر عن الأهداف الاستراتيجية العامة للاستراتيجية): حجم الاقتصاد، مكافحة الفساد، تنافسية الأسواق، التنمية البشرية، وجودة الحياة .

ب. **تركيز مباشر من البعد البيئي فى الاستراتيجية على قضايا ذات صلة بالاستهلاك المستدام** : حيث يتضمن البعد البيئي فى وثيقة الاستراتيجية أهدافاً استراتيجية ذات صلة مباشرة بالغايات الفرعية للهدف رقم ١٢ الخاص بضمان جودة الاستهلاك والإنتاج المستدام جدول رقم (١-١) ، وتنص تلك الأهداف الاستراتيجية على : (استراتيجية التنمية المستدامة- رؤية مصر ٢٠٣٠ -، ٢٠١٦)

- الإدارة الرشيدة والمستدامة للأصول والموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد والتنافسية وفرص عمل لائقة.
- الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات .
- حفظ توازن النظم الإيكولوجية، التنوع البيولوجي والإدارة الرشيدة والمستدامة لها .
- تنفيذ مصر لالتزاماتها البيئية الدولية والإقليمية، ووضع الآليات اللازمة لذلك، مع ضمان توافقها مع السياسات المحلية/ الوطنية.

ج- اهتمامات متفرقة بقضايا ومؤشرات الاستهلاك المستدام فى الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة باستراتيجية التنمية المستدامة : (رؤية مصر ٢٠٣٠):

على الرغم من غياب تصور متكامل لقضية الاستهلاك بوجه عام والمستدام على الخصوص في البعدين الاقتصادي والاجتماعي في الاستراتيجية الوطنية إلا أن هناك العديد من الأهداف والسياسات والمشروعات التي ارتبطت بقضايا الاستهلاك والإنتاج المستدام كما يعرضها الهدف رقم ١٢ باستراتيجية التنمية المستدامة العالمية الخاص بضمان جودة الاستهلاك والإنتاج المستدام . ويوضح الجدول التالي بعض تلك العناصر عبر وثيقة الاستراتيجية الوطنية.

جدول رقم (١-٥): عناصر الاستهلاك المستدام في البعدين الاقتصادي والاجتماعي لاستراتيجية التنمية المستدامة في رؤيـة مصر ٢٠٣٠- أهداف ، سياسات ، برامج ومشروعات

بعد التنمية الإقتصادية	البعد الاجتماعي
• **أهداف وسياسات** : نمو احتوائي مستدام، تخفيض معدلات الفقر، توفير فرص عمل لائقة. ترشيد استخدام الطاقة، التوسع فى الطاقة المتجددة، تدوير المخلفات، تخفيض الفاقد الصناعي، ترشيد استخدام موارد المياه وتنمية مصادرها، حماية الأرض الزراعية، حماية حقوق المستهلكين، كبح الممارسات التجارية الضارة، تنظيم الأسواق، ضمان جودة السلع، تطوير قوانين الغش والتدليس، التنمية المستدامة فى النقل، تقليل تكلفة الإنتاج وزيادة كفاءة استخدام الموارد، تطبيق التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة والاستفادة من المخلفات الزراعية، التوسع فى الزراعة العضوية، الاقتصاد الأخضر والاستدامة فى السياحة، خفض وترشيد استخدام الطاقة، والحد من الانبعاثات فى قطاع النقل، تفعيل نظام وطني للابتكار وربط الابتكار بأولويات التنمية . • **برامج ومشروعات:** برنامج تطبيق الاقتصاد الأخضر فى الصناعة، تعزيز الابتكار وتطبيق المعايير البيئية فى قطاع الطاقة، التصدي لتغيرات المناخ، تنمية الموارد المائية، إنشاء منتجعات سياحية صديقة للبيئة وتطبيق لوائح الاستدامة والاقتصاد الأخضر فى القطاع السياحي .	• **أهداف وسياسات** : الاندماج الاجتماعي، المساواة، العدالة الاجتماعية، جودة الخدمات الصحية، إتاحة التعليم دون تمييز، تحسين جودة النظم التعليمية بمستوياتها، تحسين تنافسية ومخرجات النظم التعليمية، دعم الصناعات الثقافية ، حماية وتعزيز التراث. • **برامج ومشروعات** : توازن التوزيع الجغرافي للخدمات، كفاءة منظومة الرعاية الاجتماعية والدعم، برنامج جودة الخدمات الصحية ، تطوير قطاع الدواء، تحسين كفاءة ومخرجات نظم التعليم بمستوياته المختلفة.

المصدر: مركب بمعرفة الفريق البحثي من استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ . صفحات متفرقة .

كما يوضح الجدول رقم (١-٦) المؤشرات ذات الصلة بالاستهلاك المستدام فى الأبعاد الثلاثة للاستراتيجية: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، والتي يمكن أن تمثل مدخلات هامة فى الدراسات المعنية بتحليل قضايا الاستهلاك المستدام فى مصر.

جدول رقم (١-٦): مؤشرات ذات صلة بالاستهلاك المستدام فى وثيقة استراتيجية التنمية المستدامة فى مصر

البعـــد	أبرز المؤشرات ذات الصلة بالاستهلاك المستدام
البعد الاقتصادي	• مؤشر توزيع الدخل والاستهلاك • نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع • المرأة المعيلة تحت خط الفقر • معدل التضخم • الضرائب على الدخل • القيمة المضافة • نسبة الانخفاض فى انبعاثات الاحتباس الحرارى • مؤشر الابتكار الفرعي للاستدامة البيئية.
البعد الاجتماعي	• مؤشر توزيع الدخل والاستهلاك • نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع • المرأة المعيلة تحت خط الفقر • الفجوة الجغرافية فى نسبة السكان تحت خط الفقر • المسئولية الاجتماعية للشركات • الفجوة الجغرافية فى الخدمات الصحية • مؤشر كفاءة الدعم • مؤشر الحرف التراثية • مؤشر اسهام الصناعات الثقافية فى الناتج المحلى
البعد البيئي	• نسبة الموارد المائية المستهلكة . • نسبة خفض أحمال التلوث من الاتربة الصدرية . • نسبة الجمع والإدارة الرشيدة للمخلفات الصلبة . • نسبة المخلفات الخطرة التي يتم التخلص منها صحياً. • مؤشر التنوع البيولوجي والبيئات . • نسبة التقدم فى تحقيق الالتزامات الدولية الموقعة. • عدد محطات رصد ملوثات الهواء . • عدد مواقع رصد الانبعاثات الصناعية . • نسبة الانخفاض فى معدلات المواد المستنفدة للأوزون . • تكلفة التدهور البيئي.

المصدر: مركب بمعرفة الفريق البحثي من استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ . صفحات متفرقة.

١-٣-٢ بيانات ومؤشرات الاستهلاك المستدام فى النظام الإحصائي الوطنى:

كما سبق العرض فى تناول الخبرات العالمية، فإن توافر البيانات والمعلومات يمثل حجر الزاوية في تخطيط ومتابعة وتقييم آثار أهداف التنمية المستدامة فى مصر، ومن بينها بيانات ومؤشرات الإنتاج

والاستهلاك المستدام. وفى هذا الخصوص يركز المبحث الحالي على تحديات الأوضاع الإحصائية فى مصر فى علاقتها بأهداف التنمية المستدامة بوجه عام ، وتقييمها فى علاقتها بالاستهلاك والإنتاج المستدام على وجه الخصوص .

١-٣-٢-١ تحديات نظام الإحصاء الوطني:

من الطبيعي أن يتركز التحليل فى هذا المقام على دور الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بوصفه الجهاز الإحصائي الوطنى، وحيث تلعب الأجهزة الإحصائية الوطنية دوراً حاكماً فى نجاح أو اخفاق التنمية المستدامة فى دول العالم المختلفة. ويواجه النظام الإحصائي المصري العديد من التحديات من أبرزها ما يلى : (Assessment Report,2015) و(خشبة وآخرون)

أ- تحديات خاصة بآليات ونظم عمل الجهاز الإحصائي الوطنى:

- تقادم الإطار التشريعي المنظم لعمل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والافتقار إلى الرؤية الاستراتيجية المتكاملة لعمل الجهاز .
- تحديات خاصة بالمفاهيم والأساليب الإحصائية، ومنها العينات الإحصائية والحسابات القومية.
- تحديات خاصة بدورية وشمول بعض البيانات ومنها : تغير المناخ ، الحسابات القومية ، التدريب المهنى، والإحصاءات السياحية .
- تحديات خاصة بالكوادر والموارد البشرية الإحصائية، حيث أن حوالى ٧٠% من قوة العمل فوق سن ٥٠ عاما، (وفي ظل التوقف عن قبول تعيينات جديدة بالجهاز الحكومي) وهو الأمر الذى يهدد بنزيف الخبرات الإحصائية البشرية فى السنوات القادمة.
- تحديات ترتبط بآليات التعرف على احتياجات المستخدمين، ويفاقم من تلك المشكلة عدم وجود استراتيجية لنشر وتوصيل الإحصاءات المتاحة لمستخدميها الفعليين .

ب- تحديات خاصة بمتغيرات البيئة الخارجية المؤثرة على جهاز الإحصاء الوطنى:

- تعدد أصحاب المصلحة الأطراف والشركاء فى المجال الإحصائي .
- نقص الدعم المالى الحكومي، بما يؤثر سلباً على العديد من الأنشطة الإحصائية .
- قصور فى التنسيق الإحصائي والتعاون المشترك مع الجهات والأجهزة ذات الصلة .

١-٣-٢-٢ دور الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فى التعامل مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة عامة والهدف الثاني عشر على وجه الخصوص :

يعطى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء اهتماماً كبيراً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والسعي لتوفير البيانات اللازمة لحساب وتقييم المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة العالمية والوطنية

على حد سواء. وقد تجسد هذا الاهتمام فى تشكيل وحدة عمل متخصصة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٦ تتولى التنسيق بين الإدارات المختلفة بالجهاز للحصول على مؤشرات التنمية المستدامة ورصد أهم التحديات التي تواجه رصد بعض هذه المؤشرات . (**أبو كحلة** ، ٢٠١٦).

وبصفة عامة، بذل الجهاز جهوداً هامة في هذا المجال منها : (خشبة وآخرون)

أ- استيفاء استبيانات الأمم المتحدة حول قياس ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة فى الفترة بين مايو – أكتوبر ٢٠١٥.

ب- مشاركة الجهاز في الاجتماعات المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية، والعمل على تطوير التنسيق بين الأطر العالمية والأطر الإقليمية والمحلية ذات الصلة بالتنمية المستدامة ومؤشراتها.

ج- السعي لتوحيد المفاهيم والتعريفات الإحصائية وطرق حساب مؤشرات التنمية المستدامة.

د- وضع آليات لضمان الحصول على المؤشرات الوطنية والإقليمية والدولية .

هـ- إعداد مقترحات بالمسوح التي يمكن أن تغطى الفجوات فى بيانات مؤشرات التنمية المستدامة .

و- فرز المؤشرات العالمية للتنمية المستدامة من حيث :

- مدى إنتاجها فى مصر ومدى توافر بيانات المؤشرات العالمية (١٦٩ مؤشر) .
- مدى الإلمام بطرق حساب المؤشرات .
- تحديد المؤشرات ذات الطبيعة الخاصة، أو يصعب إنتاجها فى مصر، أو لا تناسب مصر.
- مدى الحاجة لتصميم مسوح جديدة أو تطوير مسوح قائمة لتوفير بيانات حساب المؤشرات.
- تحديد الجهات والأجهزة ذات الصلة بتوفير مؤشرات نوعية بعينها، وغيرها.

ويوضح الجدول رقم (١-٧) الموقف الإحصائي للهدف الثاني عشر ضمن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة ، والذى يوضح الحقائق التالية :

- قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء برصد وتقييم الموقف الإحصائي لعدد ٧٨ غاية تمثل حوالى ٤٦% من إجمالي الغايات العالمية والتي يبلغ عددها ١٦٩ غاية .
- قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء برصد وتقييم الموقف الإحصائي لعدد ٩٣ مؤشراً تمثل حوالى تمثل حوالى ٤٠% من جملة المؤشرات البالغ عددها ٢٣٠ مؤشراً.
- بخصوص الهدف الثاني عشر:

- تم رصد وتقييم الموقف الإحصائي لغاية واحدة من غايات الهدف وعددها ١١غاية، وتلك الغاية هى : تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية بحلول عام ٢٠٣٠.

- تم رصد وتقييم الموقف الإحصائي لمؤشر واحد من مؤشرات الهدف وعددها ١١ مؤشراً، وهذا المؤشر هو: الاستهلاك المادي المحلى ونصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلى. وقد بلغت قيمة الاستهلاك المادي المحلي ١٣١١,٩ مليار جنيه، بينما بلغ نصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي ١٤,٩ ألف جنيه مصري في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ حسب تقديرات الجهاز.

وتجدر الإشارة إلى أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (www.capmas.gov.eg) يقوم بإصدار مجموعات نوعية من حزم البيانات والمعلومات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بقضايا وتحليل الاستهلاك المستدام، ومن بينها : إحصاءات الأسواق والأسعار، إحصاءات التجارة الداخلية والخارجية، إحصاءات الدخول ومستوى المعيشة، إحصاءات الفقر والضمان الاجتماعي ، إحصاءات الاقتصاد الكلى، وإحصاءات ريادة الأعمال.

جدول رقم (١-٧): موقف رصد وتقييم مدى توافر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية في الواقع الإحصائي المصري

الموقف	عدد الغايات	عدد الغايات التي تم رصدها	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات التي تم رصدها
الهدف الأول	٧	٤	١٢	٦
الهدف الثاني	٨	٥	١٤	٧
الهدف الثالث	١٣	٧	٢٥	١٣
الهدف الرابع	١٠	٢	١١	٢
الهدف الخامس	٩	٧	١٥	١٠
الهدف السادس	٨	٣	١١	٣
الهدف السابع	٥	٣	٦	٣
الهدف الثامن	١٢	١٠	١٧	١٠
الهدف التاسع	٨	٨	١٢	١٠
الهدف العاشر	١٠	١	١١	١
الهدف الحادي عشر	١٠	2	١٣	١
الهدف الثاني عشر	**١١**	**١**	**١١**	**١**
الهدف الثالث عشر	٥	٣	٤	٣
الهدف الرابع عشر	١٠	٣	١٠	٣
الهدف الخامس عشر	١٢	٢	١٢	٢
الهدف السادس عشر	١٢	٦	٢١	٦
الهدف السابع عشر	١٩	11	٢٥	١٢
الإجمالي	**١٦٩**	**٧٨**	**٢٣٥**	**٩٣**
النسبة المئوية	**١٠٠**	**٦٤,٢%**	**١٠٠**	**٤٠.٤%**

المصدر: بيانات أولية غير نهائية من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الموقف في مارس ٢٠١٧.

وفي ضوء العرض السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- عدم توافر تعريف منهجي موحد، ومتفق عليه، لتوصيف الاستهلاك المستدام سواء من جانب الأمم المتحدة أو الوكالات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بقضايا الاستهلاك والإنتاج المستدام .
- رغم غياب التعريف الموحد للاستهلاك المستدام، فإن هناك توافقاً عالمياً وإقليمياً على مجموعة من الخطوط العريضة التي تصف وتحدد ملامح الاستهلاك المستدام المنشود، ومن أبرزها :
  - الاستهلاك المستدام آلية فعالة لمواجهة أخطار ومهددات الاستهلاك غير المستدام للكوكب والبشر
  - يرتبط الاستهلاك المستدام بصورة مباشرة بنمط الحياة المستدام والأخضر المنشود فى كافة دول العالم، وبالتالي يرتبط بنمط التنمية ونوعية وجودة الحياة المرغوبة فى كافة دول العالم .
  - تعقد ظاهرة الاستهلاك المستدام لتعدد أبعادها الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، الثقافية، التكنولوجية، النفسية، والسلوكية.
  - ارتباط الاستهلاك المستدام بصورة مباشرة من التأثير والتأثر بأغلبية الأهداف السبعة عشر العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- تعدد الجهود العالمية والإقليمية لتطوير آليات لمتابعة وتقييم أهداف الاستهلاك المستدام، وتوفير قواعد البيانات المناسبة والمؤشرات اللازمة لحسابها ودعم النظم الإحصائية الداعمة لذلك .
- هناك مستويات مختلفة للاهتمام بالاستهلاك المستدام فى مصر، يمكن إيجازها على النحو التالى:
  - تركيز البعد البيئي فى استراتيجية التنمية المستدامة– رؤية مصر ٢٠٣٠ بصورة مباشرة على قضايا الاستهلاك المستدام، مع اهتمامات متفرقة فى البعدين الاقتصادي والاجتماعي للاستراتيجية، كما تظهر مؤشرات عديدة عبر الاستراتيجية ترتبط بصورة غير مباشرة بقضايا الاستهلاك المستدام.
  - اهتمام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بتقييم الموقف الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة العالمية بوجه عام والهدف الثاني عشر على وجه الخصوص، ولاتزال التغطية الإحصائية لمؤشرات الهدف الثاني عشر فى مصر محدودة للغاية كما أوضحت الدراسة.

فى ضوء المفاهيم والاعتبارات السابقة بخصوص الاستهلاك المستدام يمكن اقتراح المفهوم التالى للاستهلاك المستدام:

"الاستهلاك المستدام هو الذى يلبى حاجات الأفراد الرشيدة ودون الإضرار بالبيئة ، ويدعم توجهات التنمية المستدامة الوطنية وجودة الحياة وكفاءة استخدام الموارد فى الدولة . وللاستهلاك المستدام مضامين وجوانب اقتصادية ، اجتماعية ، قيمية وسلوكية ، كما أن تحقيق الاستهلاك المستدام يعتبر مسئولية مجتمعية مشتركة لأطراف متعددة فى المجتمع والدولة"

الفصل الثاني

الاستهلاك المستدام: تجارب الدول والأطراف الفاعلة والإطار المؤسسي

مقدمـــة:

يمثل الاستهلاك المستدام "الإستراتيجية التنموية التي تركز على جانب الطلب"، بينما يمثل الإنتاج المستدام الشق الأخر من المعادلة فهو يمثل "الإستراتيجية التنموية التي تركز على جانب العرض". ويركز صلب مفهوم التنمية المستدامة على "تغيير نمط استخدام الموارد البيئية والخدمات الاقتصادية بطريقة تلبي الاحتياجات وتحسن نوعية الحياة للجميع، ليتم تجديد الرأسمال الطبيعي للأجيال المستقبلية". لذلك فإن هذا التعريف يؤكد على دور سلوكيات المستهلكين وأنماط حياتهم التي تعتبر محوراً أساسياً في تحقيق إستراتيجيات التنمية المستدامة، ومن ثم فإن المشكلة الحقيقة تكمن في السلوكيات الاستهلاكية للأفراد والعائلات والحكومات وليست فقط فيما ينتج ويعرض على رفوف المتاجر والمحلات، لذلك فإن تغيير تلك السلوكيات يعد هو المنطلق السليم نحو تحقيق الاستهلاك المستدام للموارد وبالتالى تحقيق التنمية المستدامة. وبصفة عامة يمكننا القول بأن تعاريف الاستهلاك المستدام السابق الإشارة إليها– وإن كانت كثيراً ما تستعمل مفهوم التنمية المستدامة كمرجعية لها، فإنها تركز على التحديات البيئية للاستهلاك أكثر من الرهانات الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها تعكس بعضاً من الاختلاف حول ما يشكله فحوى أو مضمون الاستهلاك المستدام وبالتالى الاختلاف حول طبيعة السياسات التي يمكنها تحقيق ذلك (Quoqab 2017).

أدى الوعي المتزايد على المستوى العالمي للتوجه نحو تغيير أنماط الاستهلاك الحالية والتحول إلى أنماط استهلاك مستدامة، مستنداً في ذلك إلى مجموعة من الحقائق، من أهمها: (١) الضغط المتزايد على البيئة وندرة الموارد: فالإنتاج العالمي الإجمالى قد تزايد بما يقرب من عشرة أمثال ما كان عليه عام ١٩٥٠، في حين ازداد عدد سكان الكوكب بأكثر من الضعف، وقد نتج عن ذلك حدوث زيادة سريعة في إنتاج واستهلاك الطاقة والموارد وطائفة واسعة من السلع الاستهلاكية، فعلى سبيل المثال زاد استهلاك النفط العالمي وإنتاج الورق بأكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه منذ أوائل الستينيات، في حين زاد إنتاج الألومونيوم بأكثر من خمسة أمثال ما كان عليه. وقد أدى هذا الاستغلال للموارد إلى نشر مستويات عالية من الاستهلاك والحفاظ عليها، بل أيضاً مورست ضغوطاً متزايدة على النظم الإيكولوجية، فالاستهلاك الفردي العالمي لم يتوقف ليسمح للنظم الإيكولوجية بتلبية الطلب المتزايد على الغذاء والأعلاف والمياه والطاقة وما إلى ذلك، فحسابات البصمة البيئية العالمية تشير إلى أننا نستهلك من الموارد ما يزيد عن قدرة كوكب الأرض على

العطـــاء، وأن حوالى ٦٠% من خدمـات النظام الإيكولوجي أصبحت مهـــددة، سواء بأسبـاب لها علاقـة بالتغيـرات المناخيـة أو نقـص الميـاه الصالحـة للشـرب أو انخفـاض المنتجـات السمكيـة ....إلـــخ؛ (٢) النمط التنموي الصناعي للمجتمعات الغربية الرأسمالية المستفيدة من الثورة الصناعية والتطور التكنولوجي وإنهيار الاشتراكية وتوسع العولمة، والذي عمل على الربط بين الإنتاج الموسع النمطي والاستهلاك كعامل أساسي لتحقيق التوازن الاقتصادي، فتدفق وزيادة الإنتاج الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي يرتكز على ثقافة المستهلك كتوجه ثقافي أو ما يعرف بالنزعة الاستهلاكية. فالحصول على عدد متزايد ومتنوع من السلع والخدمات أصبح يعد الطموح الأساسي، والسبيل الذي يضمن الوصول إلى الرفاهية الفردية والمكانة الاجتماعية والتقدم الوطني، والنتيجة أن الاستهلاك بعدما كان يتم لضرورة استخدام الشيء، أمسى الاستهلاك يحدث من أجل الاستهلاك ذاته، ليشير إلى دلالات تتعلق بالمتعة والرضا والنجاح والمظاهر. فالنزعة الاستهلاكية أصبحت تقود مئات الآلاف بل الملايين إلى الانخراط في التـراكم المادي والرفاهية، والإنفاق بغير جدوى وبلا حـدود؛ و(٣) الزيادة الطـــردية بين معدلات نمو السكان ومعدلات الاستهلاك بالدول النامية: فالدول النامية حالياً أصبحت تشهد زيادة في الاستهلاك ليس فقط بسبب النمو المتزايد للسكان وإنما بسبب عدة عوامل آخري منها ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، والميل للمحاكـاة والتقليد للنمط الغربي، وذلك نتيجة التحسن النسبي الذي طرأ على مستويات الدخول فيها.....إلخ، فالزيادة في الدخـول تـؤدي إلى تغير في هيكل الطلـــب لدى بعض الشرائح الاجتماعية في تلك الدول حيث يتحـول نمط الاستهلاك إلى السلع المصنعة والمعقدة بـدلاً من البسيطة في ظل ما يعـرف بثـورة الآمال الصاعـدة.

فعلى سبيل المثـال تشهد تلك الدول زيـادة في استخدام السيارات بما يؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة وبالتالي المزيد من الانبعاثات وتلوث الهواء، كما أن الاهتمام الأساسي في هذه الدول يكون منصباً على تأمين الحاجات الأساسية من غذاء ومسكن وغيرها، وهو ما يؤدي إلى المزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية، كما أن توفـير تلك السلع وتلبيـة الاحتياجـات المتـزايـدة غالبـا ما يتـم مـن خلال التوجـه نحو التصنيـع بقصـد الإحـلال بأساليب إنتـاج غالبـاً ما تكـون مضرة للبيئـة (Rex and Baumann 2006; Tannerad kast 2003).

وبالرغم من ذلك يبقى تأثير الدول الصناعية المتقدمة على البيئة من خلال أسلوبها الاستهلاكي أكبر وأعمق من الدول النامية التي لها نمو ديموجرافي متزايد. لذا فإن النقاش قد انعكس على المستوى السياسي حيث بدأت الدول المتقدمة تطالب الدول النامية بالتحكم في نموها الديموجرافي وتقليص استهلاكها لمواجهة التحديات البيئية العالمية، في حين تعتقد الدول النامية بضرورة قيام الدول المتقدمة بتغيير نمطها الاستهلاكي المفرط وهو ما يرفضونه، ويؤكد ذلك مقولة الرئيس الأمريكي بوش الأب بأن "نمط الحياة الأمريكي غير قابل للتفاوض". يضاف لما سبق، غياب العدالة والمساواة، بحيث أصبح متوسط دخل الفرد في الدول الغنية يزيد

عن مثيله بالدول النامية بمدي يتراوح بين ١٠ أضعاف إلى مائة ضعف، كما أن هناك فوارق في الحصول على الموارد الطبيعية، ففي أوروبا يستهلك الفرد يومياً من الموارد أربعة أضعاف ما يستهلكه الفـرد في إفريقيـــا وأقـل بمـرتيـن مما يستهلكه الفـرد بأمريكا الشمالية. وأن مقـدار ما يستهلكـه ١٥% من سكان العالـم ممن يعيشـون في البلـدان ذات الدخـل المرتفـع تمثـل ٦٥% من إجمإلى الاستهلاك العالمي، بينما لا يمثـل ما يستهلكه نحو ٤٠% من السكان الأشـد فقـراً سوي ١١% من إجمإلى الاستهلاك العالمي (UNEP 2015a; UNEP 2008).

يختص القسم الحالي من الدراسة بعرض نماذج من تجارب الدول المختلفة في تطبيق سياسات الاستهلاك المستدام، حيث اشتملت تلك التجارب على عرض نماذج للدول المتقدمة والمتوسطة النمو والنامية مثل فنلندا والسويد وإسرائيل والإمارات والسعودية ومصر، كما تم مناقشة وعرض أدوار الأطراف والجهات الفاعلة مثل المستهلكين وتجار التجزئة والحكومات والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال في تحقيق الاستهلاك المستدام؛ وكذا تم عرض الإطار المؤسسي والتشريعي الضامن لتطبيق سياسات الإستهلاك المستدام.

٢-١ تجارب الدول في تطبيق الاستهلاك المستدام

- التجربة الفنلندية (Salonen et al., 2014)

هناك العديد من المبادرات الداعمة لتطبيق سياسات الاستهلاك المستدام في جميع بلدان الشمال الأوروبي، حيث تعتبر دولتي فنلندا والسويد من الدول القليلة التي تمتلك سياسات وخطط عمل وبرامج واضحة لتطبيق وتشجيع الاستهلاك المستدام؛ وتعتبر فنلندا من الدول الأوروبية القليلة التي تمتلك برنامجاً وطنياً مكتمل الأركان للاستهلاك والإنتاج المستدامين تحت شعار "الحصول على الكثير من القليل". وتستهدف فنلندا من تحقيق هذا البرنامج أن تكون واحدة من الدول التي تستخدم مواردها الطبيعية والبيئة برشادة وكفاءة وأن تصبح مجتمع تنافسي بحلول عام ٢٠٢٥.

ويركز برنامج وخطة عمل فنلندا للاستهلاك المستدام على نموذج دورة حياة المنتجات، من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين بطريقة مستدامة، وذلك من خلال الاستعانة بالتكنولوجيات الجديدة والابتكارات والفرص التجارية؛ وهي تعتبر أن تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبيئية هو الوسيلة الرئيسية للوصول إلى الحد من التلوث البيئي ووقف استنزاف الموارد الطبيعية؛ وذلك من خلال تبديد المخاوف الناجمة عن سلوك المستهلك النهائي. وأن خطة وبرنامج عمل فنلندا للاستهلاك المستدام لم يتضمنا أهدافاً خاصة، وإنما تضمنا الأهداف المنصوص عليها بإعلان جوهانسبرج المختص بتناول الجهود الوطنية لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج بالدول المختلفة، وهي: ضرورة تصحيح الفهم الخاطئ لارتباط النمو

الاقتصادي بالآثار البيئية الضارة وزيادة استخدام الموارد الطبيعية؛ العمل علي توفير المياه النظيفة والصرف الصحي الآمن للجميع؛ توفير الطاقة وكفاءة استخدامها وتعظيم إنتاجية الطاقة المتجددة؛ وقف نضوب الموارد الطبيعية؛ وقف تدهور التنوع البيولوجي؛ والحد من المخاطر البيئية والصحية المتعلقة بإنتاج واستخدام الكيماويات الضارة.

كما يركز البرنامج الفنلندي علي تحقيق الاستهلاك المستدام من خلال اتخاذ التدابير المقترحة في المجالات التالية: تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج التي تحافظ على الموارد والطاقة؛ إنتاج سلع مادية أقل ولكنها في ذات الوقت تحقق نوعية حياة أفضل؛ توفير سكن مناسب ومجتمعات تضمن وظائف للجميع؛ تحسين جودة المباني بجعلها أكثر ملائمة وصداقة للبيئة بتشجيع كل ما له صلة ببناء المدن المستدامة أو الخضراء؛ توفير وسائل النقل الصديقة للبيئة؛ تشجيع نمط الإنتاج الغذائي المستدام من المزرعة إلى المائدة؛ تشجيع القطاع الحكومي على ممارسة الشراء المستدام؛ زيادة الاستدامة من خلال استخدام التقنيات والابتكارات الجديدة؛ غرس المهارات والقيم ذات الصلة بالحفاظ على البيئة ومواردها؛ وتعزيز الدور الفنلندي دولياً فى مجالات الحفاظ على البيئة ومواردها.

وأخيراً، يتم تنفيذ خطة وبرنامج عمل فنلندا للاستهلاك المستدام من خلال إجراء المزيد من الحوارات والشراكات بين مختلف الجهات المعنية بالبيئة ومواردها، مثل قطاعات الصناعة والبحوث والتعليم والحكومة وشركات قطاع الأعمال العام والخاص والبلديات العامة ومنظمات المجتمع المدني والنقابات؛ ولهذا فإنه يمكننا القول بأن البرنامج الفنلندي للاستهلاك المستدام يتضمن جميع الجهات والأطراف الفاعلة في المجتمع على الرغم من أنه لم ينص صراحة على إعطاء المستهلك دوراً محدداً بالمقارنة مع معظم الدول الأخرى.

- التجربة السويدية (SME 2009)

قامت دولة السويد بوضع خطة عمل لتشجيع الاستهلاك العائلي المستدام، من خلال تجميع العديد من الآراء بتوزيع استقصاءات شاملة للرآى، وفي نهاية عام ٢٠١٥ تم تقديمها للمستهلكين تحت شعار "فكر مرتين "Think Twice ". كما تضمنت خطة العمل السويدية استخدام مجموعة من التعاريف منها: الاستهلاك العائلي المستدام، والذي يعني استهلاك السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الإنسان وتوفر له جودة متزايدة من الحياة، ولكنها في ذات الوقت تحد من الآثار السلبية للاستهلاك على الصحة والبيئة، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والعادلة للدولة خصوصاً ولدول العالم عموماً، كما تبنت خطة العمل السويدية للاستهلاك المستدام ثمانية من المؤشرات لقياس درجة التوسع في استدامة الاستهلاك العائلي؛ وهي: عدد الأشخاص الذين يعانون من السمنة المفرطة أو الوزن الزائد (الغذاء المستدام)، الحصة السوقية من الأطعمة العضوية (الغذاء المستدام)، كمية الطاقة المستخدمة لأغراض التدفئة في المنزل (المعيشة

المستدامة)، معدلات وصول الأسر إلى الخدمات التجارية والعامة (مثل المواد الغذائية، الوقود، الخدمات البريدية، والمدارس الابتدائية) (المعيشة المستدامة)، وكمية النفايات المنزلية (المعيشة المستدامة)، إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أثناء السفر والتنقل (السفر المستدام)، معدل التخفيض في انبعاث ثاني أكسيد الكربون من السيارات الجديدة (السفر المستدام)، ودرجة وصول الأسرة إلى وسائل النقل العام غير الملوث للبيئة (السفر المستدام).

وتستهدف خطة العمل السويدية للاستهلاك العائلي المستدام المساهمة في الحد من التلوث والتدهور البيئي، وتحسين الصحة، فضلا عن تحسين الوضع المالى للمستهلك السويدي؛ حيث تستهدف الخطة التحول نحو أنماط استهلاك عائلي أكثر استدامة تمكن من تحفيز النمو الاقتصادي للدولة. ولذلك، فإن خطة العمل الوطنية السويدية للاستهلاك العائلي المستدام سوف تعزز من النمو الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي في دولة السويد، وفي ذات الوقت سوف تساهم في تقليل الآثار السلبية المرتبطة بأنماط وسلوك الاستهلاك غير المستدام للمستهلك السويدي مقارنة ببلدان العالم الأخرى.

وكما سبق القول، فإن الهدف الرئيسي لخطة عمل الاستهلاك العائلي المستدام السويدية هو التأثير على أنماط وسلوك المستهلك السويدي اليومية المرتبطة بكل من الغذاء والسكن والتنقل لتصبح أنماطاً تراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بشكل متوازن؛ كما أنها تستهدف اتخاذ تدابير وإجراءات تمكن من تحقيق ما يلي: تحفيز المستهلكون لتغيير أنماط سلوكهم؛ تمكين المستهلكون من تغيير أنماط سلوكهم؛ وأخيراً، إلزام المستهلكون بأنماط الاستهلاك المستدام. تضمنت كذلك خطة العمل السويدية للاستهلاك المستدام تمكين الأطراف الفاعلة من الشراكة والتعاون معاً مثل: شركات القطاع العام والخاص والحكومة ومنظمات المجتمع المدني والأفراد كمستهلكين. كما حددت خطة العمل عدة جهات يمكنها تحفيز وتمكين المستهلكين، من بينها المنظمات غير الحكومية.

- التجـربة الإسرائيلية (MEP 2009)

لم يعد الانتقال إلى الاستهلاك المستدام خياراً في عالم الموارد الناضبة؛ لذلك فإنه لم يكن من المفاجئ قيام دولة مثل إسرائيل بالاتجاه نحو تطبيق سياسات تمكنها من تحقيق الاستهلاك المستدام، حيث قامت وزارة البيئة بالتعاون مع (سويتش ميد) بإعداد الخطة الاستراتيجية للاستهلاك والإنتاج المستدام. وقد تضمنت تلك الخطة قيام الحكومة الإسرائيلية بوضع مجموعة من المحفزات لتحقيق الاستهلاك المستدام؛ منها علي سبيل المثال، تفضيل الحكومة لمقدمي العطاءات المهتمين بمراعاة الأبعاد البيئية فى منتجاتهم أو تقديم خدماتهم؛ تشجيع الحكومة للمنتجين علي استخدام أسلوب العلامات الخضراء لتوصيل المعلومات عن المنتج

أو الخدمة للمستهلكين، وكذا تطبيق الحكومة لأسلوب دورة حياة المنتجات والخدمات لضمان سلامتها وصداقتها للبيئة في جميع مراحل إنتاجها واستهلاكها والتخلص من مخلفاتها.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن نسبة المشتريات الحكومية الإسرائيلية من الناتج المحلي الإجمالى بلغت حوالى ١٠.٢٤٪ في عام ٢٠١٠، وهذا من شأنه أن يجعل القطاع الحكومي الإسرائيلي لاعباً رئيسياً في تحفيز الطلب على المنتجات والخدمات المستدامة؛ وذلك شريطة قيامه ببناء قدرات العاملين به لتطبيق وممارسة الشراء الحكومي المستدام؛ ولتحقيق هذا الهدف قامت وزارات المالية والإسكان والنقل بتحديد عشرون منتجاً للبدء بشرائهم كمنتجات حكومية خضراء منها: الورق والطابعات والأثاث وخدمات النظافة وأجهزة الكمبيوتر الموفرة للطاقة والسيارات الموفرة للوقود؛ فالمشتريات الحكومية الخضراء ثبت أن لها تأثير مضاعف على سلوك المستهلكين حيث يتاثر بها عدد كبير من القطاعات والشركات (UNEP 2015b).

ولقد أوضحت نتائج بعض الدراسات أن قطاع البناء في إسرائيل يواجهه تحديات بيئية هائلة منها: أنه مسئول عن استهلاك ما يقرب من ٦٠٪ من إجمالى استهلاك الكهرباء في إسرائيل؛ هذا بالإضافة إلي استهلاكه كميات هائلة من المياه بسبب إضافة لما يقرب من حوالى سبعة ملايين متر مكعب من المباني كل عام؛ ولهذا فإن قيام إسرائيل بتطبيق متطلبات البناء المستدام في هذا القطاع سوف تحد من الآثار البيئية السلبية مثل: الحد من استهلاك المياه بنسبة ١٠٪ علي الأقل، وتقليل استهلاك الكهرباء بنسبة ٣٠٪ من قيمة الاستهلاكات الحالية في هذا القطاع؛ هذا بالإضافة إلي إمكانية تحقيق وفورات بالمليارات للاقتصاد الإسرائيلي تتمثل في الحد من تلوث الهواء وترشيد استهلاك الطاقة والمياه ومعالجة وتدوير النفايات.

كما قامت إسرائيل بإطلاق حملات موسعة لتعزيز حماية البيئة ومواردها عام ٢٠١١، من خلال وزارة حماية البيئة، صاحبها تغطية إعلامية كاملة قامت بها كل وسائل الإعلام المسموعة والمشاهدة والمقروءة. ولقد استهدفت تلك الحملات التسويق للمنتجات والخدمات الخضراء للمواطن الإسرائيلي؛ حيث قامت الدولة بالاستعانة في تنفيذ تلك الحملات بنجوم ومشاهير المجتمع الإسرائيلي بالمجالات المختلفة، كما اعتمدت تلك الحملات في توصيل رسالتها للمواطن علي تقديم فقرات من الدعابة والفكاهة تتضمن في ذات الوقت معلومات حقيقية عن أهمية الحفاظ على البيئة ومواردها؛ ولقد ساهمت تلك الحملات في إقناع العديد من الأفراد والشركات بأهمية حماية البيئة ومواردها وفي ذات الوقت توفير المال؛ كما اعتمد جوهر تلك الحملات على حقائق بسيطة جداً وهي أننا يومياً نمارس عدة نشاطات وإجراءات لها تأثير على البيئة ومواردها– ماذا نأكل؟ ماذا نلبس؟ ماذا نعمل؟ وكيف ننتقل من مكان إلى آخر؟ كما ركزت تلك الحملات علي تقديم نصائح بسيطة للمستهلك الإسرائيلي لها علاقة مباشرة ببعض الموضوعات مثل: كيفية الاستخدام المستدام للورق،

والقيادة البيئية، والاستهلاك المستدام للغذاء، والنظافة في الأماكن العامة، وترشيد استخدام الطاقة، والبناء المستدام.

كما تركز التجربة الإسرائيلية في تطبيق سياسات الاستهلاك المستدام على ضرورة استخدام سياسة التعليم في ترسيخ الفهم الصحيح للاستهلاك المستدام، حيث قامت دولة إسرائيل باستثمار موارد ضخمة على مدى العقد الماضي في تخضير واستدامة مدارسها، من الروضة حتى الجامعة، ليس فقط من خلال استحداث وتطوير المناهج البيئية بل تشجيع الطلاب على الحفاظ علي البيئة ومواردها باعتبارها ملكاً للأجيال الحالية والمستقبلية، حيث قامت الدولة في عام ٢٠١٠ بدمج مفاهيم ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة في جميع مراحل التعليم الإسرائيلي.

وكذلك من السياسات الهامة التي طبقتها دولة إسرائيل وساهمت في الدفع نحو الاستهلاك المستدام أسلوب فرض الضرائب الخضراء المصحوب بأسلوب العلامة الخضراء، وذلك استناداً إلى أن انبعاث الملوثات والغازات المسببة للاحتباس الحراري سوف يحث المستهلكين على شراء السيارات الأقل استهلاكاً للوقود، وبالتالى دفع ضرائب أقل؛ لذا فإن استخدام اسلوب ضرائب الطاقة الخضراء سوف يساهم في الانتقال إلى أنماط استهلاك أكثر استدامة في إسرائيل، بل سوف يمهد الطريق نحو مستقبل أكثر استدامة.

وانطلاقاً مما سبق، تؤكد النتائج الأولية لتجربة دولة إسرائيل في تطبيق الاستهلاك المستدام على ما يلي: أن دولة إسرائيل مازال عليها بذل المزيد من الجهد لتشجيع الاستهلاك المستدام؛ أن دولة إسرائيل لديها ندرة بالموارد الطبيعية وأنها تواجه العديد من التحديات منها ندرة المياه وندرة موارد الطاقة؛ لذلك هناك العديد من المجالات الواعدة التي يمكن من خلالها الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل استخدام الري بالتنقيط، وتحلية مياه البحر، واستصلاح الأراضي الزراعية الصحراوية وتشجيع استخدام الطاقة البديلة.

- تجربة الإمارات العربية المتحدة (AFED 2015)

تعتبر دولة الإمارات من أولى الدول العربية التي تبنت تطبيق أنماط الاستهلاك المستدامة لأنها أدركت أن تطبيق سياسات الاستهلاك المستدام أصبحت خيار استراتيجي في إطار تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع. ولقد ظهرت عدة محاولات ببعض القطاعات الاقتصادية منها- على سبيل المثال- قطاع السياحة الذي يهتم حالياً بتشجيع الفنادق على المضي قدما لتطبيق معايير الاستدامة وترشيد استهلاك الطاقة في قطاع الفنادق من خلال استبدال الأدوات المستخدمة في الفنادق بأخرى أقل استهلاكاً للمياه والطاقة؛ كما تشير الإحصاءات أن قطاع السياحة بالإمارات يشكل حجر زاوية في اقتصاد الدولة، لذا، كان من الضروري أخذ التدابير اللازمة التي تضمن النمو المستدام لهذا القطاع من خلال الحد من الاستهلاك والمحافظة على الموارد الطبيعية. لذا، يمكن القول بأن مبادرة السياحة المستدامة استهدفت تمكين قطاع السياحة في الإمارات

ليصبح أكثر استدامة وكفاءة في إدارة موارده، جنباً إلى جنب مع زيادة الوعي، كما تهدف المبادرة أيضا إلى وضع إطار لتعزيز الاستدامة، وإدخال استراتيجيات الحدّ من انبعاثات الكربون، وتبنى حلول مبتكرة لتطبيق معايير الاستدامة.

كما قامت دولة الإمارات بالتصدي للانبعاثات المتزايدة من قطاع النقل لديها من خلال تبنيها لبعض المشروعات الأقل تلويثاً للبيئة مثل مترو دبي الذي ينقل حالياً ما يقرب من مليون ونصف راكب يومياً، مما يحقق تخفيض الانبعاثات بما يقرب من ١٠ مليون طن مكافئ من الكربون سنوياً. بالإضافة إلى إنشاء شبكة قطارات في أبوظبي حيث بإمكان القطار الواحد أن يجر ٢٥٠ شاحنة، مما يؤدي إلى خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة ٦٠%. كما أن المبادرة العالمية لإدخال تحسينات كبيرة على السيارات التقليدية يمكن أن تساهم في خفض حوالى ٥٠% من كميات الوقود المستخدمة حالياً وبالتالي خفض الانبعاثات الناتجة عنها بذات النسبة. وتشير التقديرات الأولية الاستطلاعية أن التطوير في تكنولوجيا اقتصاديات الوقود يمكن أن تخفض الانبعاثات الكربونية بدولة الإمارات بما يعادل ١٠ مليون طن مكافئ كربون سنوياً. كما تبنت الإمارات برنامجاً يتضمن تبديل مصابيح الإضاءة غير الكفؤ بآخري أكثر ترشيداً للطاقة، مما ينتج عن ذلك تخفيض استهلاك الطاقة في البلاد بما يعادل ٣٤٠–٥٠٠ ميجاوات سنوياً. وهذا يعادل نظرياً عدم استخدام محطة متوسطة تعمل بالغاز بالإمارات لمدة ستة شهور سنوياً. وسوف يسفر هذا الانخفاض في استهلاك الكهرباء عن انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وأكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين. ويشكل نظام الإضاءة بالإمارات مثالاً يحتذي به فهو يعكس إرادة أصحاب المصلحة في الإمارات باتخاذ إجراءات مناسبة، ويوضح النهج التعاوني المبني على العلم في صنع السياسات. كما رفعت دولة الإمارات مؤخراً تعريفة الكهرباء في يناير ٢٠١٥ بهدف الحفاظ على مصادر الطاقة وترشيد استخدامها وذلك باعتبارها ملكاً للأجيال الحالية والمستقبلية.

– تجربة المملكة العربية السعودية (AFED 2015)

إن التطور الاقتصادي الذي تشهده المملكة صاحبه تطوراً كبيراً فى التصنيع والتوسع العمرانى. يفرض هذا التطور الحاجة لكميات هائلة من الطاقة الكهربائية والمياه. ولهذا بدأت المملكة كغيرها من الدول ببعض الحلول الجزئية لتشجيع أنماط الاستهلاك المستدام، ومن أمثلة تلك الحلول قيامها بإنشاء المركز السعودي لكفاءة الطاقة فى عام ٢٠١٠ الذي يستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية بالمملكة عن طريق ترشيد استخدام الطاقة وتطبيق السياسات والأنظمة المنظمة لاستهلاك الطاقة، وتعزيز الوعي الاجتماعي والرسمي العام في مجال الترشيد وكفاءة الاستهلاك للطاقة. ولقد بدأ المركز في إعداد وتنفيذ برامج التدريب الإداري والفني فى مجالات ترشيد استهلاك الطاقة ورفع كفاءتها للأفراد والشركات معاً. كما قام المركز الوطني لكفاءة

الطاقة بالتعاون مع الجهات المعنية داخل المملكة بتحديد أسباب تدني مستوي كفاءة الطاقة في قطاع النقل البري. وتم التوصل إلى أن تدني معدل اقتصاد وقود المركبات هو السبب الرئيسي لتدني مستوي كفاءة الاستهلاك في هذا القطاع. إذ أنه يقارب ١٢ كيلومتراً لكل لتر وقود، مقارنة بـ ١٣ كيلومتراً لكل لتر في الولايات المتحدة و١٥ كيلومتراً لكل لتر في الصين و١٨ كيلومتراً لكل لتر في أوروبا. كما أصدرت الهيئة السعودية للمقاييس والجودة " المعيار السعودي لاقتصاد الوقود في المركبات الخفيفة" للبدء في تطبيقه على جميع المركبات الخفيفة المستوردة إعتباراً من يناير ٢٠١٦ بهدف تحسين معدل اقتصاد وقود المركبات في المملكة بنحو ٤% سنوياً لنقله من مستواه الحالي وهو ١٢ كيلومتر لكل لتر ليصبح ١٩ كيلومتراً لكل لتر بحلول عام ٢٠٢٥، ويجري الآن إعداد برامج لتقليل استهلاك الوقود للمركبات الموجودة على الطرق وتحسين استهلاك الوقود في الشاحنات والحافلات المستوردة. كما أطلقت المملكة حملة توعوية في فبراير ٢٠١٥ تحت شعار "بكيفك" لمدة أربعة أسابيع لتعريف المستهلك ببطاقة اقتصاد الوقود في المركبات الخفيفة وتغيير سلوكه في قيادة المركبة.

ونظراً لارتفاع أسعار الطاقة الكهربائية وتأثيرها المتزايد على البيئة ونظراً لمحدودية المصادر المائية اتخذت المملكة خياراً استراتيجياً للتوجه للطاقات المتجددة وتحلية المياه بما يمكنها من توفير مصادر مستدامة للطاقة والمياه على المدى البعيد، الأمر الذى من شأنه أن ينعكس إيجابياً علي استقرار المملكة اقتصادياً وعلى المحافظة على جودة العيش فيها. كما تبذل المملكة جهوداً ليتم تصنيفها من بين الدول الأكثر إسهاماً فى ميدان الطاقة المستدامة وتحلية المياه وحماية البيئة. ومن المبادرات الهامة في هذا الخصوص ما أسمته المملكة بمبادرة الملك عبدالله " لتحلية مياه البحر"، حيث قامت المملكة فى عام ٢٠١٠ باستخدام الطاقة الشمسية لتحلية مياه البحر. وتستهدف المبادرة تحلية مياه البحر بكلفة منخفضة كمساهمة فى الأمن المائي وفي الاقتصاد الوطني السعودي، على أن يتم تنفيذ المبادرة على ثلاثة مراحل في مدي زمني مقداره تسع سنوات يتم خلالها إنشاء محطة لتحلية المياه بطاقة إنتاجية تبلغ ٣٠ ألف متر مكعب في اليوم، وفي المرحلة الثانية يتم إنشاء محطة آخري تنتج ٣٠٠ ألف متر مكعب يومياً وتشمل المرحلة الأخيرة إنشاء عدد من محطات تحلية المياه بالطاقة الشمسية في جميع أنحاء البلاد وبحلول عام ٢٠١٩ تكون تكلفة تحلية المتر المكعب أقل من ٠.٤ دولار مقارنة بالتكلفة الحالية التي تتراوح بين ٠,٦٧ و ١,٤٧ دولار للمتر المكعب.

كما نفذت المملكة البرنامج الوطني للتوعية البيئية والتنمية المستدامة "بيئتي وطن أخضر – علم أخضر– بالمشاركة تحلو الحياة" وذلك بالمشاركة بين عدد من الجهات هي الحكومة، والجمعيات الأهلية، والمنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبرامج الإنمائية، ومؤسسات القطاع الخاص، وشمل النطاق الجغرافي للتنفيذ كافة مناطق المملكة العربية السعودية. استهدف البرنامج نشر ورفع الوعي البيئي بالقضايا المحلية والإقليمية والدولية، وبعلاقة البيئة بالتنمية، وبالإجراءات التي تتخذ لحل المشكلات البيئية وبإدارة البيئة

ورقابتها حتي ترتقي سلم أولويات واهتمامات كافة شرائح المجتمع السعودي، والدعوة لتطبيق السلوكيات البيئية الإيجابية. وقد قامت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالمملكة مؤخراً بحملة للتوعية بمزايا الاستهلاك المستدام وأثره في حماية التنوع البيولوجي وفصائل الكائنات من الانقراض بالتعاون مع أسواق كارفور بمناسبة يوم البيئة الوطني للمملكة تحت شعار «الاستهلاك المستدام .. منهج حياة». شارك في هذه الحملة فريق من موظفي كارفور اللذين، قاموا بتوعية جمهور المستهلكين باتخاذ القرارات الذكية عند التسوق عن طريق شراء الطعام الأقل إحتواءً على الكيماويات والمواد الحافظة، إضافة إلى التنبيه على أن الضرر المترتب على استخدام المواد المخالفة للاشتراطات البيئية قد يتسبب في موت الإنسان والحيوان والنبات.

هذا وبالإضافة إلى تجارب الدول نحو تعزيز أنماط الاستهلاك المستدام هناك العديد من الحركات الاجتماعية والمبادرات التى نشأت في الكثير من دول العالم لضمان استدامة الاستهلاك نذكر من تلك الدعوات ما يلى (تقرير حالة العالم ٢٠١٠).

- العمل لساعات أقل– نقايض السلع بمزيد من الوقت:

وتوجه هذه الدعوة لسكان عدد من الدول الغنية من أجل تقليص ساعات العمل، الأمر الذى يساعد على تحسين الصحة النفسية والجسدية، وفي نفس الوقت يحقق بعض الآثار الإيجابية على البيئة، حيث يؤدى إلى تخفيض الدخل، وبالتالى تخفيض الإنفاق. كما يمنح ذلك وقتاً أطول للإنسان للتحول نحو البدائل الطبيعية الصديقة للبيئة، كإعادة التدوير وطهى الطعام بالمنزل... وغيرها.

- اللانمو الاقتصادي:

تدعو هذه الحركة إلى كبح جماح النمو الاقتصادى وتأسيس فكر اقتصادى مستدام يعتمد على محلية الإنتاج والاستهلاك وتحمل المسئولية البيئية للأنشطة الاقتصادية المختلفة كالصناعة والنقل من خلال فرض ضرائب بيئية.

- الأطعمة البطيئـة:

وتدعو هذه الحركة لمناهضة انتشار الأطعمة السريعة والترويج للأطعمة الصحية، وتسعى كذلك لربط المستهلكين مع المنتجين.

- القرى البيئيـة:

تستهدف هذه الدعوة إقامة تجمعات بشرية متكاملة تتناغم فيها الأنشطة البشرية مع البيئة المحيطة، حيث تعتمد هذه القرى على العديد من البدائل المستدامة مثل البيوت الخضراء– المعالجة البيولوجية لمياه الصرف، وتقنيات الطاقة المتجددة وغيرها.

- التجربة المصرية (UNIDO, UNEP, MAP 2015)

تتأثر أنماط الاستهلاك بالعادات والممارسات التي من أهمها: القوة الشرائية، الوضع الاجتماعي والاقتصادي، معدل التحضر، العولمة، مستوي الوعي، والتعليم. لذا، فإن نقص الوعي وانخفاض مستوي التعليم بالمجتمع المصري نتج عنه العديد من الأنماط غير المستدامة لاستهلاك الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة والغذاء؛ لذا كان من الضروري إدراك الترابط القوي بين المياه والطاقة والغذاء في صياغة السياسات. فإدخال سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدام في قطاع الزراعة يمكن أن يعزز الممارسات الزراعية المستدامة مثل استخدام الأسمدة العضوية، وتقليل هدر المياه، وتحسين خصوبة التربة، وزيادة الإنتاجية؛ كما أن إدخال سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدام في قطاع المياه يمكن أن يساهم في تحسين جودة المياه وتعزيز الحصول علي مياه نظيفة آمنة وزيادة كفاءة استخدام المياه والحد من فقدانها؛ وفي قطاع الطاقة، فإن التحول التدريجي إلى الطاقة المتجددة يمكن أن يؤدي إلى افتتاح أسواق جديدة، وبدء أنشطة وخدمات اقتصادية جديدة، وخلق فرص عمل جديدة، وهذا بدوره سوف يحد من مشكلة الطلب المتزايد على الطاقة وتقلب أسعارها؛ وفي قطاع المخلفات الصلبة، فإن الاستثمارات في إعادة التدوير وتحويل المخلفات إلى طاقة وإعادة الاستخدام لها دور حيوي في مواجهة تفاقم مشكلة التخلص من النفايات التي تواجه مصر.

ولقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدام، الصادرة عن وزارة البيئة في ٢٠١٦، إعتراف الحكومة المصرية بأهمية تحقيق التنمية المستدامة والحاجة الملحة لها من أجل التصدي للقضايا البيئية مثل: تغير المناخ واستنزاف الموارد والتلوث، الأمر الذي يتطلب إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية المستدامة في صياغة السياسات وعمليات صنع القرار والانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. لذا تركز التجربة المصرية للاستهلاك المستدام علي تحليل طبيعة الأنماط الاستهلاكية السائدة في مصر وأثارها على البيئة والتنمية من خلال التركيز على استهلاك القطاع العائلي، برصدها النمو السكاني وطبيعة السلوك الاستهلاكي للمواطن المصري ومدى اتصافه بالرشد والعقلانية، وتأثير كل منها علي استدامة الإنتاج والاستهلاك، هذا فضلا عن الآثار التي يحدثها استهلاك هذا القطاع على البيئة، وسوف يكون ذلك من خلال التركيز على: استهلاك المياه والطاقة، والنقل والنفايات.

ففي قطاع الطاقة اعتمدت السياسات والإجراءات المقترحة بالاستراتيجية المصرية للإنتاج والاستهلاك المستدام على تشجيع استخدام نظم الطاقة المستدامة في القطاعات الاقتصادية، من خلال التوسع في استخدام الطاقة المتجددة، وتجنب أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، والضمان الآمن للإمدادات، من خلال مصادر الطاقة المتنوعة، وتعزيز كل من الاستدامة التقنية والمالية لهذا القطاع، وتطبيق الحوكمة

وتعزيز استثمارات القطاع الخاص بقطاع الطاقة. كما اقترحت الاستراتيجية بعض النظم والإجراءات اللازم اتخاذها من أجل تعزيز كفاءة الطاقة منها ما يلي: تعزيز الطلب على المنتجات الأكثر كفاءة للطاقة، وتحسين العروض المقدمة على منتجات وأنظمة كفاءة الطاقة، ودعم إنشاء سوق للمنتجات والخدمات ذات الكفاءة الأعلي للطاقة. ومن بين السياسات المقترحة لتحسين قطاع الطاقة ما يلي: توفير حزمة من الإجراءات التنظيمية والحوافز التي تشجع على الاستخدام الفعال للطاقة والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، والتخلص التدريجي من الدعم المقدم للصناعات واسعة الاستخدام للطاقة، وتعزيز الوعي العام بأهمية خفض استهلاك الطاقة من قبل المستهلكين ، وتشجيع استخدام الطاقة الشمسية في تحلية المياه، وتشجيع الاستثمار في صيانة شبكة الكهرباء لتقليل الفاقد وتحسين أداء المرافق لتحقيق قدراتها المثلى.

وفي قطاع الزراعة تمثلت السياسات المقترحة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدام فيما يلى: إدماج اعتبارات وأهداف الاستدامة في استراتيجية التنمية الزراعية في إطار رؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، التخلص التدريجي من الدعم على الأسمدة الكيميائية التي تعتبر العامل الرئيسي للتدهور البيئي الذي يشهده هذا القطاع، إدماج تطبيقات الطاقة المتجددة لأغراض الري، زيادة إنتاجية القطاع الزراعي عن طريق التوسع في استصلاح الأراضي وانشاء المجتمعات الريفية الحديثة المستدامة لتطوير المناطق الريفية وجعل الظروف المعيشية في المناطق الريفية أكثر جاذبية، وذلك بجانب العمل علي تشجيع الاستخدام الكامل والشامل للموارد المتجددة. والسياسات المقترحة لتحسين استدامة القطاع الزراعي بالاستراتيجية الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدام ما يلى: تشجيع المجتمعات الزراعية الريفية المستدامة، وتقديم حوافز للزراعة العضوية، ووضع خطة وطنية وحوافز لدمج تطبيقات الطاقة المتجددة في الري الزراعي، وتقديم حوافز تشجيعة لاستخدام الري الحقلي الحديث والري بالتنقيط، وضمان التنسيق بين جهود كل من وزارتي الموارد المائية والري ووزارة الزراعة.

وفي قطاع المياه تمثلت سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدام فيما يلي: البحث والتطوير في المصادر المتجددة لتكنولوجيا وتقنيات المياه، والتوجه نحو الاستراتيجية الوطنية لنفايات المياه (الصرف الصحي) ٢٠٣٠ للتوسع في معالجة مياه الصرف الصحي لأغراض زراعية، ووضع معايير وقوانين لتحلية المياه، وإنشاء مجتمعات مستدامة متكاملة تستخدم المياه بطرق مستدامة وكفؤ، والعمل علي تحقيق الأمن المائي لتلبية الاحتياجات الإنسانية، ودعم الأنشطة الاقتصادية والتوسع العمراني في المستقبل.

وتمثلت السياسات المقترحة لتحسين منظومة إدارة المخلفات الصلبة بالاستراتيجية الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدام فيما يلى: إصدار قانون لإدارة المخلفات الصلبة بمصر، الإعتراف والإقرار بمبدأ الملوث يدفع (PPP)[١] في الإطار التنظيمي الوطني، تطبيق الطرق الدولية والأنظمة الخاصة بطرق الجمع المحلي،

[١]- Polluter Pays Principle.

والفرز، وإعادة التدوير، والتخلص من المخلفات مع الحفاظ على الخصوصيات المحلية، بمعنى أن يشمل نظام إدارة النفايات على نظم منع وتقليل، وإعادة تدوير، وإعادة استخدام، والتحول إلى الطاقة، ومن ثم اللجوء إلى التخلص الآمن من النفايات، وتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بسبل إدارة المخلفات وتأثيراتها البيئية، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في جميع المراحل المختلفة لإدارة النفايات بدءاً من جمع النفايات حتي التخلص الآمن منها.

وفي إطار اعتراف الحكومة المصرية بأهمية تطبيق التنمية المستدامة والحاجة الملحة لتحقيق أهدافها في مختلف قطاعات الدولة من أجل التصدي للمشاكل البيئية والمجتمعية المختلفة، أطلقت عدد من الوزارات مجموعة من المبادرات من أجل تعزيز أنماط الاستهلاك المستدام في مصر، منها وزارة البيئة التى تبنت كلا من مشروع " تعزيز المشتريات العامة المستدامة والخضراء في مصر" ومشروع " الحد من استهلاك الأكياس البلاستيكية"، وذلك ضمن السياسات الخاصة بدمج الاقتصاد الأخضر وانتهاج سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

ويعد الهدف المنشود من هذين المشروعين هو هدف اقتصادى اجتماعى بيئى متكامل، يقوم على تغيير انماط السلوك في التعامل مع الموارد، فتطبيق مشروع تعزيز المشتريات العامة المستدامة والخضراء في مصر سوف يلفت النظر إلى أهمية كفاءة الأجهزة عند الشراء ومعدلات استهلاكها وتأثيراتها البيئية، مما يحقق بعد بيئى واقتصادى ويخلق ميزة تنافسية للمنتجات. ويهدف المشروع إلى وضع سياسات لخلق الطلب على المنتجات الخضراء والتكنولوجيات النظيفة في المؤسسات العامة والحكومية وتقديم مفهوم المشتريات المستدامة لمتخذي القرار لإدراجه ضمن السياسات، من خلال استحداث مبدأ المشتريات المستدامة وخلق سوق للسلع والخدمات المستدامة في مصر، بالإضافة إلى ذلك يهدف المشروع إلى إعداد دليل إرشادي إلكتروني لتدريب وبناء قدرات الممارسين.
تسعى الوزارة أيضاً من أجل تعزيز تلك المشتريات إلى وضع علامة مميزة على المنتجات الصديقة للبيئة لتشجيع المنتجين الذين يراعون البعد البيئى في منتجاتهم ومنحهم ميزة تنافسية في السوق. أيضا، تسعي الوزارة بالتعاون مع هيئة الخدمات الحكومية لوضع الضوابط والمعايير الخاصة بالمشتريات المستدامة ضمن لوائح المشتريات الحكومية. ومن المقرر تطبيق ذلك المشروع على الإدارات المعنية بوزارة البيئة وعدد من الوزارات الأخرى كخطوة أولى، تمهيدا للتعميم على مؤسسات الدولة بأنحاء الجمهورية لاحقاً.

أما بالنسبة لمشروع الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية، فهو يهدف إلى الحد من استهلاك الأكياس البلاستيكية والتحول إلى الأكياس الورقية كبديل مستدام وصديق للبيئة، وذلك من خلال رفع الوعي بخطورة الأكياس البلاستيكية بتنفيذ حملات إعلانية توعوية عامة وموجهة، والتنسيق والتشاور مع الجهات

الشريكة ذات الصلة كسلاسل السوبر ماركت الكبرى والصيدليات وتجار التجزئة والنوادى الرياضية الاجتماعية من أجل تغيير الأنماط السلوكية ومناقشة الإجراءات والتشريعات والنظم الواجب وضعها، ودراسة المردود الاقتصادي والاجتماعى حال فرض غرامة على استخدام الأكياس البلاستيكية، وكيفية استغلالها كمورد لدعم حملات التوعية والبحث والاستثمار في إنتاج بدائل مستدامة. ومن المقرر البدء بدراسة السوق ووضع الإجراءات اللازمة لتخفيض استهلاك الأكياس البلاستيكية بالتحول لتكنولوجيا إنتاج أكياس قابلة للتحلل مثل الأكياس الورقية، على أن يتم البدء في تطبيق ذلك بمشروع نموذجى مع أحد السلاسل التجارية. يعد هذا المشروع ذو عائد بيئي واقتصادى كبير، وقد سبقتنا فيه العديد من الدول نظراً لأن استخدام الأكياس البلاستيكية يمثل تحدياً بيئياً واقتصادياً، حيث أنها غير قابلة للتدوير وتستغرق نحو مائة عام لكي تتحلل، حيث تنتهى في البحار والأنهار مما يعرض الكائنات المائية إلى النفوق، كما أن حرقها يؤدي إلى انبعاث جسيمات وغازات سامة تؤثر سلباً على الغلاف الجوي وتدمر صحة الإنسان، ويدخل في تصنيعها مشتقات شديدة الخطورة تتفاعل مع المواد الغذائية إذا ما وضعت بداخلها.

كما أطلقت وزارة الكهرباء عدداً من المبادرات من أجل الحفاظ على الطاقة وترشيد استهلاكها مثل مبادرة الحفاظ على الطاقة "بالمعقول"، حيث تعتبر تلك المبادرة المصرية ثمرة تعاون بين عدد من الوزارات المصرية وهى وزارات الكهرباء، والبترول، وشئون البيئة، وعدد من الشركات الخاصة التى تعمل في قطاع الطاقة، وتمثل تلك المبادرة جزءاً أصيلاً من مبادرات المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع المصرى التى تستهدف ترشيد الاستهلاك من الطاقة، وتحديد أفضل السبل التى يمكن اتباعها تجاه ذلك.

وعلى هذا النحو، أطلقت مبادرة أخري برعاية وحدة ترشيد الطاقة بمركز معلومات مجلس الوزراء بترشيد استهلاك الطاقة بمسمى "مبادرة شمسك يا مصر" تهدف إلى تنفيذ ما يقرب من ١٠٠ إلى ١٥٠ مشروع للنظم المزدوجة أى بنظام الإضاءة الموفرة والطاقة الشمسية، وذلك بمواقع حكومية خلال ثلاث سنوات ٢٠١٤-٢٠١٦.

٢-٢ الأطراف والجهات الفاعلة في تحقيق الاستهلاك المستدام

يركز الاستهلاك المستدام بشكل عام على جانب الطلب الذي يمثله المستهلكين وسلوكهم، ولكنه في ذات الوقت يركز على جانب العرض الذي يمثله المنتجين وسلوكهم، لذا وجب عند تحديد الفئات والأطراف الفاعلة في تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام وبيان مسؤولياتهم بشكل أكثر وضوحاً أن نتحدث عن جميع الفئات والأطراف المؤثرة علي جانبي العرض والطلب، ويمكننا توضيح دور ومسئوليات الفئات المختلفة الفاعلة فى تحقيق الاستهلاك المستدام كما يلى:

- المستهلكون (العمـلاء): تعد المجموعات المكونة لفئة المستهلكين من الأطـراف الفاعلـة والأكثـر تأثيـراً وتأثراً بتنفيذ سياسات وقـرارات الاستهلاك المستدام، وذلك بشرط توافـر المعلومات لديها؛ لذا وجب مطالبـة فئـة المستهلكين بتحمـل مسؤليـاتها بالحفـاظ على البيئـة ومواردهـا من خلال قيامهـا بتوجيـه قـراراتها الاستهلاكية إلى شراء المنتجات والخدمـات التي لا تضر بالبيئـة ولا تستنزف مواردهـا؛ الأمـر الذى يتطلب قيام الحكومات بالعمل على توعية المستهلكيـن وتوفيـر المعلومات والمعـارف اللازمـة لتشكيل الأنمـاط الاستهلاكيـة المناسبة لهم وللمجتمع والبيئـة. وتشتمل فئـات المستهلكين مجموعـات: الشركات والأفـــراد والعائـلات التي تنتمي للقطـــاع الخاص والشركات التي تنتمي للقطـاع العام والقطـــاع الحكومي؛ أى أن فئـة المستهلكين تشمـل مجموعـات متنوعـة ومعقـدة للغايـة، ومع ذلك يجب أن ينظـــر إليها باعتبـارها المفتـاح في تحقيـق أنمـاط الاستهلاك المستدام بكافة أشكاله وأنواعـه (**Elkington and Makower 1988; Dsouza et al., 2006; Abdul-muhmin 2007**).

- تجار التجزئة: التجار بصفة عامة وتجار التجزئة بصفة خاصة لديهم مسؤولية مزدوجة تتمثل في الترويج للسلع والخدمات التي لا تضر بالبيئة، وذلك من خلال: قيامهم بالضغط على المنتجين للسلع والخدمات التي يتاجرون بها؛ وكذا قيامهم بإعطاء المعلومات التسوقية الصحيحة عن المنتجات والخدمات المختلفة للمستهلكين من أجل مساعدتهم باتخاذ قرارات مستنيرة ومستدامة. ولهذا فإنه في كثير من الأحيان يوصف التجار أو الشركات التجارية التي تقوم بتوزيع وترويج المنتجات وبيعها للمستهلكين "بحراس البيئة". وبالتالى، فإن تجارة التجزئة تعد من الأطراف الفاعلة الهامة في ظل التحول لظروف السوق، كما أنها أيضاً تعتبر طرف فاعل يلعب بالنيابة عن غيره من الجهات الفاعلة في عمليات تغيير أنماط الاستهلاك الخاصة بالمستهلكين لتكون أكثر استدامة. (Kongs 1992; WEF 2009).

- الحكومة: يمكن للحكومة أن تلعب العديد من الأدوار والمسؤوليات في توجيه المستهلكين نحو التحول إلي الاستهلاك المستدام لكونها من الجهات الفاعلة والمؤثرة في السوق من خلال قيامها بتوجيه عمليات الشراء والاستهلاك؛ حيث تمتلك التأثير القوي في صياغة شروط الأفراد والأسر عند قيامهم باختيار أنماط الحياة المستدامة بما تمتلك من أدوات التخطيط المناسبة لفئات المجتمع المختلفة وأهمها المعلومات الموثوق بها من قبل العديد من المستهلكين والعديد من الجهات والأطرف الفاعلة الأخرى؛ فضلا عن قدرتها علي الدفع الجبري لجميع الأطراف لوضع السياسات التي تمكن من تنفيذ سياسات الاستهلاك وأنماط الحياة المستدامة (Haron et al., 2005P; Gan et al., 2008).
- المنظمات غير الحكومية: تعتبر المنظمات غير الحكومية وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني من أهم الجهات والأطراف الفاعلة فى توجيه أنماط الاستهلاك المستدامة، كما أنها تعد من الأطراف الجديرة

بالثقة من قبل المستهلكين لما توفره لهم من معلومات وبيانات لها تأثيرات إيجابية على سلوك وتفضيلات المستهلكين، وبالتالى توجيهم نحو أنماط الاستهلاك المستدام. فالمنظمات غير الحكومية وأصحاب المشاريع الاجتماعية يعتبرون من القنوات الاجتماعية الهامة التي لديها القدرة على تحقيق التقارب في السلم الاجتماعي بين الناس، وبالتالى يمكنها خلق قاعدة شعبية مستدامة يمكن من خلالها القيام بتقديم المبادرات وتطوير المناهج لتصبح مستدامة (Elhamad and Nabsiah 2011).

- قطاع الأعمال: يمكن لقطاع الأعمال أن يلعب دوراً هاماً في تعزيز تطبيق أنماط الاستهلاك المستدام، وذلك من خلال قيامه بإنتاج المنتجات المستهدفة للحفاظ على البيئة ومواردها، أو تقديم الإرشادات اللازمة للمستهلكين لتعظيم الاستفادة من المنتجات والخدمات. ومن أمثلة الإرشادات والنصائح التي يقدمها قطاع الأعمال في هذا الإطار ما تقدمه شركات إنتاج الطاقة من إرشادات للمستهلكين من الشركات أو الأفراد لترشيد استهلاكهم من الطاقة. هذا بالإضافة إلى قيام قطاع الاعمال بالإنفاق على البحوث والتطوير لإحلال المنتجات التقليدية بمنتجات آخري أكثر صداقة للبيئة ومواردها. ويمكن لقطاع الأعمال أن يستغل مراعاته للبيئة ومواردها لتعظيم قدراته التنافسية وتحسين صورته لدي المستهلكين، وبذلك يتحقق له ما يريد من زيادة المبيعات وفي ذات الوقت يضمن المجتمع سلامة البيئة والحفاظ على مواردها، وذلك باعتبارها ملكاً للأجيال الحالية والمستقبلية وهذا ما يعبر عنه جوهر التنمية المستدامة. ويمكن تلخيص الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع الأعمال لتشجيع الاستهلاك المستدام، خاصة في الدول النامية، فى الخطوات التالية (Oliver and Salzmann 2006; Grunert 1993):
  - ✓ مرحلة تصميم المنتج، حيث يتم تصميم المنتجات بالشكل الذي يمكن من استهلاك أقل قدر من الموارد والطاقة ويقدم المنتجات ذات التصميم الذي يناسب الطبقات الفقيرة بالمجتمع.
  - ✓ مرحلة توزيع المنتج، حيث يسعي قطاع الأعمال لتوزيع المنتجات التي تحقق كفاءة استخدام الموارد وتفي بالاحتياجات الأساسية للمستهلكين.
  - ✓ مرحلة تقديم المنتج والتواصل مع المستهلك، من خلال تقديم المعلومات للمستهلك بأن المنتج قد تم إنتاجه بكفاءة ويساهم في حل مشكلات الفقر بالمجتمع، وتقديم خدمات ما بعد البيع للمنتج، بما يضمن التأكيد على تحقيقه الاستدامة والاستمرار في دعم الطبقات الفقيرة من المستهلكين.
  - ✓ تقديم البدائل والريادة، من خلال التأكيد على أن قطاع الأعمال يسعي دائماً لتقديم بدائل للمنتجات والخدمات التي تهدف للحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية، والتأكيد في ذات الوقت على تبنيه حلولاً للمشكلات المجتمعية (مثل القضاء على الفقر).

٢-٣ الإطار المؤسسي والتشريعي الضامن لتطبيق سياسات الاستهلاك المستدام

- الإطـــار التشـريعي والقانـوني

تركز سياسات الاستهلاك على الجوانب الاقتصادية المرتبطة بمصالح المستهلكين مثل: السعر والجودة والاختيار والإلزام. فالتشريعات الخاصة بحماية المستهلك ركزت على رصد ومكافحة مخالفات السوق وتمكين المستهلكين من الاختيار بين بدائل السلع والخدمات المختلفة. كما أنها ركزت على حماية صحة وسلامة المستهلكين وبما يضمن سهولة حصولهم على السلع والخدمات الآمنة صحياً وبيئياً. ولقد تطور الدور القانوني والتشريعي لأجهزة ووكالات حماية المستهلك في العديد من بلدان العالم حيث أصبحت لديها الرغبة في القيام بدور أكثر فاعلية في تعزيز أنماط الاستهلاك لتكون أكثر استدامة بالمعني البيئي والاجتماعي.

ففي العقد الماضي قامت، الجمعية العامة للأمم المتحدة بمراجعة وتنقيح المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك لتضمينها مبادئ تتعلق بالاستهلاك المستدام في القسم الخاص بالأهداف والمبادئ العامة، حيث تم إضافة قسم جديد بها بعنوان "تعزيز الاستهلاك المستدام"، يستهدف هذا القسم تشجيع الحكومات على إنشاء آليات تنظيمية فعالة لحماية المستهلكين، بما في ذلك جوانب الاستهلاك المستدام". كما أن تلك المبادئ شجعت أيضاً على تطبيق سياسات الاستهلاك المستدام من خلال إجراء البحوث والدراسات، وإعادة التدوير للمخلفات، والالتزام بالمشتريات الحكومية الخضراء، وتشجيع تنفيذ دورة الحياة للمنتجات، والمنتجات صديقة للبيئة، ووضع معايير لتنظيم التحقق من المطالبات البيئية. كما نتج عن عدم قيام العديد من دول العالم بإدراج المبادئ التوجيهية الصادرة عن الجمعية العامة بالأمم المتحدة والمتعلقة بالاستهلاك المستدام ضمن قوانينها لحماية المستهلك، أن معظم التشريعات والممارسات التجارية بتلك الدول أصبحت غير عادلة أو خادعة، وبالتالى يمكن أن تقوم الحملات التسويقية للمنتجين والموزعين بإمداد المستهلكين بمعلومات كاذبة ومضللة عن مدي صداقة المنتجات والخدمات للبيئة ومواردها دون أية عواقب قانونية يمكنهم تحملها. وهناك عدد قليل من الدول التي أصبحت تمتلك أطر قانونية تتعلق بالتنمية المستدامة والاستهلاك المستدام ومن أمثلة تلك الدول فرنسا والنرويج وسويسرا واليابان حيث قامت بسن القوانيين التي تدعم استهلاكها المستدام.

- وجود برامج للاستهلاك المستدام

إن برامج الاستهلاك المستدام يمكنها أن تساعد في تحقيق الترابط بين العديد من السياسات التي تتعلق بكل من: الاستهلاك، والتعليم، والاقتصاد، والاجتماع، والبيئة.....إلخ. وفي حالة غياب أو عدم وجود استراتيجية متكاملة للاستهلاك المستدام فإنه قد يصعب تحقيق التنسيق بين أداء الوزارات الحكومية. فبدون نهج متكامل للاستهلاك المستدام يجمع بين القطاعات المختلفة (مثل الغذاء والطاقة) والجهات الفاعلة (مثل الأسر والنساء والشباب) ومجموعة الأدوات الحاكمة (مثل اللوائح والضرائب والاتصالات)، ستظل هناك

تناقضات أو ثغرات كبيرة في الأداء. وجدير بالإشارة أن الدول التي قامت ببناء خططها الوطنية للاستهلاك المستدام قامت بوضع خطط عمل تنفيذية وبرامج للاستهلاك المستدام، مثل برنامج العمل السويدي السابق الإشارة إليه والذي اختار شعاراً له بعنوان (فكر مرتين!) كخطة عمل من أجل تحقيق استهلاك القطاع العائلي المستدام، حيث احتوت تلك الخطة على مقترحات محددة في مجالات استهلاك الأسر للغذاء والطاقة الموفرة والسفر. كما قامت دول أخري مثل المملكة المتحدة بوضع خطة عمل وبرامج لتشجيع أنماط الشراء والاستهلاك المستدام من خلال تطبيق مزيج من التدخلات السياسية في مجالات كفاءة الطاقة، والنفايات وإعادة التدوير، واستخدام المياه، ووسائل النقل الشخصية والمواد الغذائية وذلك بهدف تعزيز الاستهلاك المستدام. وفي بعض الدول الأخرى قام المجلس الأعلى للتنمية المستدامة بمتابعة تطبيق سياسات التنمية المستدامة بالتشاور مع مجموعات من أصحاب المصلحة المعنيين، وخاصة المستهلكين ومنظمات الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، وأجهزة حماية المستهلك لوضع برامج عمل تنفيذية لتحقيق الاستهلاك المستدام.

– اختيار سياسات لتحقيق الاستهلاك المستدام

يمكن لبرامج الاستهلاك المستدام استخدام البناء المؤسسي المعد سلفاً لتطبيق إستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، التي تتضمن أهداف وغايات محددة، وقرارات يتم أخذها بشكل متكامل، وأصحاب مصالح يتم إشراكهم، ومؤشرات قياس أداء محددة، ومنهجية لرصد مدي التقدم فى التنفيذ للأهداف والغايات. ومن الملاحظ أن عدد قليل جداً من الدول هي التي قامت بدمج إستراتيجيتها للإنتاج والاستهلاك المستدام ضمن استراتجيتها الوطنية للتنمية المستدامة مثل المملكة المتحدة وكوريا وبلجيكا وفرنسا. في حين قامت بعض الدول الأخرى بإدراج أجزاء فقط من استراتيجيتها للاستهلاك المستدام ضمن استراتجيتها الوطنية للتنمية المستدامة مثل النمسا والنرويج وفنلندا والسويد؛ وأخيراً، قامت بعض الدول بإدراج سياسات الاستهلاك المستدام فقط في الاستراتيجيات الوطنية لبعض القطاعات مثل النقل والطاقة وتغير المناخ والمخلفات. ومن الجدير بالذكر هنا أن البرلمان الأوربي قد أوصي بضرورة إدراج سياسات الاستهلاك المستدام ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة الشاملة لدول الاتحاد الأوربي.

إن وجود ترابط بين استراتيجية الاستهلاك المستدام والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لأي دولة أصبح من الأمور التي تضمن تحقيق التنسيق والتآزر بين الوزارات المختلفة بالحكومة وبالتالى ضمان وجود مستوى عالي من الالتزام السياسي تجاه تطبيقها. فالمسؤولية عن الأنشطة ذات الصلة بالاستهلاك المستدام في معظم الدول تقع على عاتق وزارات البيئة، على الرغم من أنها يجب أن تكون مسئولية جميع الوزارات المعنية بالتنمية في مجالات التعليم والعدالة الاجتماعية والطاقة والنقل والزراعة وغيرها من القطاعات. ومن

الجدير بالذكر هنا، أن الإطار العام الذي يضمن تطبيق سياسات الاستهلاك المستدام هو وجود استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تتضمن مجموعة من المبادرات التي تستهدف تحقيق الاستهلاك المستدام. كما أن رصد وتقييم مبادرات الاستهلاك المستدام يمكن أن يتم من خلال رصد المؤشرات والأهداف بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وهذا من شأنه أن يساعد على تحقيق المساءلة والشفافية في تنفيذ البرامج المتعلقة بالاستهلاك المستدام. ومن أمثلة المؤشرات الممكن استخدامها لقياس مدي التقدم نحو تحقيق الاستهلاك المستدام: مؤشرات استهلاك المياه والكهرباء وتجميع النفايات المنزلية ومعدلات انبعاثات CO_2 من مصادر الطاقة المختلفة ومعدلات زيادة الوزن أو السمنة للناس، ومعدلات المشتريات العامة الخضراء، والعلامات الإيكولوجية، والجوائز التي يتم الحصول عليها نتيجة الالتزام البيئي.

بعد أن استعراض تجارب الدول المختلفة المتقدمة والمتوسطة النمو والنامية في تطبيق بدائل وسياسات الاستهلاك المستدام؛ وبيان الأطراف الفاعلة ذات العلاقة بتطبيق سياسات الاستهلاك المستدام؛ وكذا، مناقشة الإطار المؤسسي الضامن لتطبيق سياسات الاستهلاك المستدام، فإنه يمكننا استخلاص بعض النتائج كما يلى:

- أن وضع تعريف محدد للاستهلاك المستدام قابل للتطبيق من قبل كل الدول يعد أمراً صعباً، لذلك فإن كل دولة عليها أن تقوم بتحديد مضمون الاستهلاك المستدام وفق السياق التنموي المرتبط بظروفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبما يسمح بتحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف السياسات والمجالات التي يشملها الاستهلاك المستدام.
- أن الاستهلاك المستدام لا يمكن أن يتحقق ببساطة عن طريق حث المستهلكين على تغيير سلوك التسوق الخاصة بهم، فخيارات المستهلكين تعتمد إلى درجة كبيرة على السلع والخدمات المتاحة في السوق، بل وسهولة الوصول لتلك الخيارات، ومدي قبولها اجتماعياً، وكيفية تسعيرها والترويج لها. وحتى في الحالات التي يكون فيها المستهلكين مدركين لأهمية الاستهلاك وعلى استعداد لتغيير سلوكهم يواجههم عادة بعض الصعوبات منها: ماذا يشترون من السلع والخدمات؟ وكيف يمكنهم الاستفادة من تلك السلع والخدمات؟ وكيف يمكنهم التخلص من مخلفات تلك السلع والخدمات؟
- أن التحديات المرتبطة بالاستهلاك تختلف ما بين الدول المتقدمة والنامية ومن بينها مصر، حيث أن الأخيرة تواجه تحديا أساسيا مرتبط بالآثار التي يحدثها النمط الاستهلاكي على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، فمؤشرات البصمة البيئية ومعدلات استنزاف الموارد الطبيعية والمياه والطاقة، والتلوث الناتج من نقل الأفراد والنفايات الناتجة من عمليات الاستهلاك، كلها مؤشرات تتطلب من الدول النامية مواجهة تحديات كبيرة متعلقة بضرورة حماية البيئة وتقليص استنزاف الموارد الطبيعية، وضرورة تلبية الاحتياجات

الأساسية للعدد المتزايد من السكان وتحسين مستوى المعيشة و تحقيق الرفاهية والتي تتم أو تنعكس في الغالب في استهلاك المزيد من السلع والخدمات ذات المزيد من الآثار البيئية.

- أن اهتمامات وأولويات الدول المتقدمة مثل السويد وفنلندا وإسرائيل لتطبيق سياسات الاستهلاك المستدام تختلف بشكل كبير وجذري عن مثيلاتها بالدول الأخرى مثل الإمارات والسعودية ومصر.
- أن معظم الوزارات والهيئات الحكومية يمكنها أن تساهم بشكل أو بآخر في تشكيل خيارات نمط الحياة وأنماط الاستهلاك للمواطنين؛ فالحكومة نفسها هي واحدة من أكبر المستهلكين من خلال المشتريات الحكومية، بل ويمكنها التأثير على سلوك المستهلك بطرق عديدة ومختلفة، منها على سبيل المثال: التأثير على الأسعار من خلال الضرائب والإعانات، التحكم في سوق التجزئة، وتخطيط المدن والتراخيص، وتثقيف وتعليم المستهلكين حول حماية البيئة ومواردها.
- على الرغم من أن وزارت البيئة بالدول النامية تعد هي المسؤولة عن قيادة العمل لتحقيق الاستهلاك المستدام، فمن غير المنطقي أن نتوقع من تلك الوزارة القيام بالمسئولية الكاملة لجعل أنماط الاستهلاك مستدامة.؛ لذلك فمن الضروري أن تقوم الوزرات المختلفة بالحكومة بالتنسيق مع بعضها البعض لتحقيق الاستهلاك المستدام، بل والعمل على دمجه في السياسات والخطط الخاصة بها، ويمكن للحكومات أن تضمن تحقيق ذلك من خلال قيامها بتضمين الاستهلاك المستدام في صلب الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- أن الجهود والسياسات في مختلف المجالات التي تصب في إطار تحقيق الاستهلاك مستدام تفتقد للتنسيق والتكامل بين الجهات والأطراف المختلفة وذلك على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق هذا التنسيق والتكامل بين مختلف الأطراف الفاعلة مثل السلطات الحكومية، والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة، والمستهلكين، والمجتمع المدني بمختلف أطيافه.
- أن الدول النامية بحاجة لبناء قاعدة معلومات وتحديثها باستمرار حول السلوكيات الاستهلاكية للأفراد والعائلات والحكومات بحيث تشمل النفقات والاتجاهات والثقافات الاستهلاكية ونمط الحياة، والآثار المترتبة على كل ذلك، حتى تكون صالحة لاتخاذ الإجراءات والسياسات المناسبة لتطبيق سياسات الاستهلاك المستدام وإحداث التغييرات الضرورية الرامية للحفاظ على البيئة ومواردها.
- على الدول النامية أن تقدم المزيد من التحفيزات الاقتصادية التي تستهدف مباشرة المستهلكين من أجل ترشيد الاستهلاك، فمثلًا المواطن الذي يخفض من معدلات استهلاكه من الكهرباء يجب أن تكون له مزايا مقارنة بالمواطن الذي تتزايد معدلات استهلاكه لها.
- إن تطوير الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسى بالدول النامية يعد ضروري بالتوازي مع تطوير مهارات العنصر البشري كضمانات هامة لتطبيق سياسات الاستهلاك المستدام للسلع والخدمات.

- ضرورة وجود مؤسسات حكومية تلزم المنتجين والموزعين بوضع علامات جودة بيئية وطنية بشرط أن تتسق مع العلامات البيئية الدولية، وذلك بهدف توفير منتجات بمعايير بيئية تضمن حماية البيئة وتحفز المستهلك نحو شرائها من خلال سياسات تسويقية و إعلامية مصممة جيداً.
- لا ينبغي النظر للاستهلاك المستدام على أنه يضمن تقديم سلع وخدمات مستدامة (عرض مستدام فقط) بل لابد أن ينظر إليه على أنه (طلب مستدام) من خلال مساهمته في توجيه الطلب بالأسواق نحو استخدام السلع والخدمات التي تحافظ على البيئة ومواردها.
- يجب أن تحقق السياسة الوطنية للاستهلاك المستدام التكامل بين شقين أساسيين هما: تحقيق الإنتاج المستدام الذي يستهدف المؤسسات وتكنولوجيات الإنتاج وغيرها، والشق الآخر وهو تحقيق الاستهلاك المستدام من خلال استهداف عادات وسلوكيات وثقافة الاستهلاك لدي المواطنين.
- أن مشاركة المستهلكين في وضع سياسات الاستهلاك المستدام يعد من ضمانات النجاح فى تطبيقها، لذا يتعين على الحكومات إشراك المستهلكين لضمان قبولهم لتطبيق سياسات الاستهلاك المستدام، وهذا من شأنه أن يثبت عدم وجود تدخلات سياسية من قبل الحكومات لفرضها عليهم.

الفصل الثالث

الاستهلاك المستدام في مجال الغذاء في مصر

بسم الله الرحمن الرحيم- وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين- صدق الله العظيم
(الأعراف – آيه ٣١-)
بسم الله الرحمن الرحيم- كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه – صدق الله العظيم
(طه – آيه -٨١-)

مقدمة

مع تطور البشرية تتزايد حاجات ورغبات البشر– المتجددة بطبيعتها – تعدداً وتنوعاً، وتتبلور هذه الحاجات والرغبات في طلب استهلاكى يتزايد بمعدلات متسارعة، مدفوعاً بزيادة السكان وقدراتهم الشرائية.

وبرغم التعدد والتنوع المتزايد في الحاجات والرغبات الاستهلاكية، يظل الاستهلاك الغذائى في مقدمة الأولويات الأساسية والحيوية بالنسبة للبشر، للحفاظ على حياتهم – في الحد الأدنى– ولإكسابهم الصحة والحيوية والنشاط والاستمتاع بالحياة– فيما فوق ذلك.

وإذا كان الإنسان في أزمنة سالفة كان يستهلك من الغذاء ما بوسعه أن يصطاده أو يزرعه، فقد أصبح في الوقت الحاضر ينتج ما يرغب في استهلاكه، ومن ثم أصبح الاستهلاك، والمستهلكين، ورغباتهم الاستهلاكية هى الموجه الرئيسى للإنتاج ولمختلف الأنشطة التى تتعامل مع المنتجات الغذائية حتى تصل إلى المستهلك.

وبالتبعية فقد أصبح الاستهلاك هو العامل الرئيسى الذى يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأوضاع البيئية والصحية بصفة عامة.

في هذا الإطار، فقد تزايد الاهتمام العالمى عبر العقود الثلاثة الأخيرة بقضية الاستهلاك المستدام، وارتباطه بالإنتاج المستدام وانعكاساتهما معاً على كل من الموارد الطبيعية والنظم البيئية، في ظل ما أصبح يهدد هذه الموارد من الاستنزاف المتزايد، وتلك النظم من التدهور المستمر.

٣–١ الاستهلاك الغذائى وتزايد السكان:

أ– من المنظور العالمى:

بعد آلاف متعاقبة من السنوات، تجمع على كوكب الأرض– للمرة الأولى– المليار الأول من البشر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وخلال مائتى عام فقط تزايد هذا العدد إلى سبعة أمثاله حتى بلغ

نحو ٧ مليارات في نهاية العقد الأول من القرن الحالى (الحادى والعشرين). ووفق هذا الاتجاه التصاعدى المتسارع، فإنه من المقدر أن يصل عدد السكان في منتصف هذا القرن إلى ما يقرب من عشرة مليارات نسمة.

هذا التزايد المتسارع والارتفاع الكبير في أعداد السكان على كوكب الأرض، أثار قدراً هائلاً من القلق والاهتمام العالمى بقضايا– لم تكن مثارة من ذى قبل – حول ما يترتب على ذلك من استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية، وتلوث البيئة والمحيط الحيوى، وطاقة التحمل (الحمولة) للكوكب الأرضى وقدرته على استيعاب المليارات الجديدة من البشر، وأيضاً حول حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية (غير المتجددة) التى يحتويها هذا الكوكب، وما يشتمل عليه ويحيط به من بيئة صالحة للحياة.

ولم يعد ثمة شك– في ضوء العديد من المؤشرات– أن البشر يستخدمون خيرات الأرض ومواردها بقدر بالغ من الإسراف. ففي عام ٢٠١٥، ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، تم استخراج واستخدام نحو ٨٤ مليار طن من المعادن والخامات، فإذا ما تواصلت معدلات الاستخراج والاستخدام السائدة، فسوف يصل هذا الرقم إلى نحو ١٨٣ مليار طن في عام ٢٠٥٠. (UNEP,2016)

وحتى عام٢٠١٥ تم التوسع في مساحات الأراضي الزراعية حتى بلغت نحو ثلث مساحة أراضى الكوكب، ومن الضرورى أن يستمر هذا التوسع مدفوعاً بزيادة الطلب على الغذاء الذى يصل في عام ٢٠٥٠ إلى نحو ١٦٠% من نظيره في عام ٢٠١٥. وعلى الألياف إلى نحو ١٩٠%. ومن ناحية أخرى، يقدر أن حجم الطلب على المياه العذبة سيرتفع إلى نحو ١٥٥% في عام ٢٠٥٠ مقارنة بما هو عليه في عام ٢٠١٥.

على الصعيد العالمى– أيضاً– تعتبر النظم الغذائية هى المسؤولة عن نحو (٦٠%) من فقدان التنوع الحيوى البرى، وحوالى (٢٤%) من انبعاثات غازات الدفيئة، وحوالى ٣٣% من تدهور التربة، واستنزاف نحو ٦١% من المجتمع التجارى للأسماك (المخزون أو الرصيد السمكى)، وعن الاستغلال المفرط لما يقرب من ٢٠% من المياه الجوفية عالمياً.

هذه الضغوط على قاعدة الموارد الطبيعية، يقدر لها أن تتزايد بشكل ملموس بتأثير الاتجاهات الجارية نحو زيادة السكان، وزيادة معدلات التحضر (سكان المدن)، وتنامى ظاهرة السوبر ماركت، وأيضاً بتأثير زيادة التحول نحو الأطعمة الأكثر كثافة في استخدام الموارد.

ومن المتوقع – وفقاً لذلك– أن يعيش نحو ٤٠% من السكان في العالم في عام ٢٠٥٠ في مناطق تعانى من ضغوط مائية حادة، وأن تتزايد انبعاثات غازات الدفيئه بما يتراوح بين ٢٤% إلى ٣٠%. (UNEP,2016)

ووفق الأوضاع الغذائية الراهنة، تتفاقم المشكلات الصحية لسكان العالم، حيث يوجد نحو ٨٠٠ مليون منهم يعانون من الجوع، وحوالى ٢ مليار يعانون من نقص المغذيات الصغرى، بينما يعانى نحو ٢مليار من البدانة.

ب– من المنظور القطرى في مصر:

يتزايد السكان في مصر بمعدل أسرع من المعدل العالمى، فبينما تضاعف سكان العالم– تقريباً– خلال الخمسين عاماً الأخيرة، زاد عدد السكان في مصر خلال نفس الفترة إلى نحو ثلاثة أمثال ما كانوا عليه في بدايتها (من حوالى ٣٠ مليون نسمة عام ١٩٦٦ إلى حوالى ٩٢ مليون نسمة عام٢٠١٦).
وفي بدايات القرن التاسع عشر، عندما كان سكان العالم يقدرون بنحو مليار نسمة، كان عدد السكان في مصر يقدر بنحو عشرة ملايين نسمة، وفي السنوات الأخيرة، ارتفع عدد السكان في مصر إلى تسعة أمثال ما كان عليه، بينما ارتفع عدد سكان العالم إلى سبعة أمثال ما كان عليه.

في مطلع القرن العشرين (حوالى عام ١٩٠٠) كانت مساحة الأراضى الزراعية في مصر تقدر بنحو ٤,٨ مليون فدان، ارتفعت هذه المساحة في السنوات الأخيرة حتى بلغت نحو ١٠ ملايين فدان (حوالى الضعف) في مقابل زيادة السكان إلى تسعة أمثال ما كانوا عليه. ومن ثم انخفض متوسط نصيب الفرد من الأراضى الزراعية من حوالى ٠,٤٥ من الفدان، إلى حوالى ٠,٠٩ من الفدان. وبعد ما كان متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة يقدر بنحو ٢٥٠٠ متر مكعب في أوائل الخمسينات من القرن الماضى، تراجع هذا المتوسط في السنوات الأخيرة (٢٠١٥) إلى حوالى ٧٥٠ متر مكعب فقط، متجاوزاً في تراجعه حدود الندرة المائية البالغ معدلها نحو ألف متر مكعب للفرد.

في إطار هذه التطورات فإن الأخطار الحيوية التى تنطوى عليها الاختلالات المتفاقمة في العلاقة بين السكان والموارد، لم تعد احتمالات مرتقبة، وإنما أضحت واقعاً قائماً تعيشه الأجيال الحاضرة، وتهدد بدرجة أكبر الأجيال القادمة. سواء كان ذلك على الصعيد العالمى، أو على المستوى الوطنى لكل دولة من دول العالم، ومن بينها مصر بطبيعة الحال.

٣-٢ الاهتمامات الدولية بشأن الاستهلاك المستدام:

منذ منتصف القرن الماضى، أثيرت الاهتمامات الدولية والقطرية بشأن البيئة والموارد والتنمية المستدامة. وتصاعدت الاهتمامات حول ضرورة العمل المشترك في تلك المجالات. ومنذ تسعينات القرن الماضى بدأ الاهتمام والتركيز يتوجه نحو قضية الاستهلاك والإنتاج المستدام، ومن بين أبرز الفعاليات الدولية في هذا الصدد ما يلى:

- في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية- ريو ديجانيرو ١٩٩٢- تم الإقرار والاتفاق الدولى بأن الاستهلاك والإنتاج المستدام هو الموضوع الرئيسى فيما يخص ربط البيئة بتحديات التنمية. وفي التقرير الختامى لهذا المؤتمر (الأجنده ٢١) جرى النص على أن السبب الرئيسى في التدهور المستمر للبيئة على مستوى العالم يتمثل في الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج.
- في منتدى أوسلو (١٩٩٤) حول الاستهلاك والإنتاج المستدام، تواصل الحوار بشأن تلك القضية، وجرى وضع التعريف المعمول به لهذا المفهوم. كما تم لاحقاً وضع البرنامج الإطارى للسنوات العشر من أجل الإسراع بالتحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدام، ودعوة الدول للعمل بموجب هذا البرنامج من أجل تشجيع أنماط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق قدرة النظام البيئى على التحمل.
- في قمة التنمية المستدامة (قمة الأمم المتحدة ٢٥-٢٧ سبتمبر٢٠١٥) تم إطلاق أجندة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ التى اشتملت على سبعة عشر هدفاً، اختص الهدف الثانى عشر منها بالاستهلاك والإنتاج المسؤول. وعلى وجه التحديد بضرورة التزام الدول بضمان أنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة. ويشتمل هذا الهدف على إثنى عشرة غاية، كانت الغايات الثلاث الأولى منها- ذات العلاقة المباشرة بالاستهلاك الغذائى – على النحو التالى:
  - تنفيذ البرنامج الإطارى للسنوات العشر الخاص بالاستهلاك والإنتاج المستدام، وعلى الدول أن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة في هذا الشأن، وأن يكون للدول المتقدمة دور الريادة، وأن تراعى القدرات التنموية للدول النامية.
  - بحلول عام ٢٠٣٠ يتم بلوغ الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية.
  - بحلول عام٢٠٣٠ يتم خفض نصف التالف الغذائى للفرد عالمياً، وذلك على مستوى كل من تجارة التجزئة والمستهلك، وخفض الفاقد الغذائى على مستوى الإنتاج وسلاسل الإمداد، متضمناً ذلك فاقد ما بعد الحصاد.

وفي قمة التنمية المستدامة (٢٠١٥) كانت مصر مشاركة وممثلة تمثيلاً رفيع المستوى، وموقعة على ما أسفر عنه هذا المؤتمر من التزامات وتعهدات.

الاستهلاك والاستهلاك المستدام

الاستهلاك:-

" انفاق خلال فترة معينة على السلع والخدمات التى تستخدم لاشباع الحاجات والرغبات، أو هو تلك العملية التى يتم بموجبها إهلاك جوهر الأشياء أو دمجها أو تحويلها إلى أشياء أخرى "

(ABC of SCP, UNEP)

الاستهلاك المستدام:

" استعمال المنتجات والخدمات التى تلبى المتطلبات الأساسية، وتوفر نوعية أفضل للحياة، بينما تدنى استخدام الموارد الطبيعية، والمواد السامة والانبعاثات من النفايات والملوثات عبر دورة حياة السلع والخدمات، ودونما أن تهدد حاجات الأجيال المستقبلية للخطر"

(ندوة أوسلو حول المناخ، اوسلو، ١٩٩٤)

٣-٣ الالتزامات المصرية تجاه الاستهلاك الغذائى المستدام

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قمتها في الثانى عشر من أغسطس ٢٠١٥ عن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وذلك بحضور ممثلى ١٩٣ دولة من بينها مصر ممثلة برئيس جمهوريتها. وبذلك تعتبر مصر موقعة على هذا الاعلان وملتزمة بالعمل الجاد على المشاركة في تحقيق الأهداف الواردة به. ومن بين هذه الأهداف ينص الهدف الثانى عشر على ضمان بلوغ أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة".

وقد تضمنت الفقرة الثامنة والعشرين من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الدول الموقعة على هذا الإعلان " تلتزم بإجراء تغييرات جوهرية على الطرق التى تتبعها مجتمعاتها في إنتاج واستهلاك السلع والخدمات، وأن على الجميع أن يشارك في تغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال والقطاعات غير الحكومية والأفراد، وذلك من خلال حشد الطاقات العلمية والتقنية والابتكارية من أجل التحول نحو أنماط أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج".

وإذا كانت تلك الالتزامات تنسحب على مختلف مجالات الاستهلاك من السلع والخدمات، فليس ثمة شك أن الاستهلاك الغذائى يأتى في مقدمة الأولويات من بين تلك المجالات. لاسيما وأن الإنفاق الاستهلاكى على الغذاء في مصر يستحوذ على ما يقرب من ٥٠% من جملة الإنفاق الاستهلاكى على مختلف السلع

والخدمات. وتأتى أهمية الاستهلاك الغذائى أيضاً من كونه يرتبط بشكل مباشر وبدرجة كبيرة بكل من الموارد الطبيعية التى تستخدم في إنتاج الغذاء وبخاصة الأراضى والمياه، وبالأوضاع البيئية التى تتأثر بمختلف العمليات والمعاملات المرتبطة بإنتاج الغذاء وتجهيزه وتصنيعه وتخزينه ونقله. كما يرتبط أيضاً بالأوضاع الصحية للسكان من حيث تركيبته ومكوناته وجودته وسلامته.

وفي واقع الأمر فإن هذا الالتزام من جانب مصر لا ينبغى بأي حال أن يكون مجرد استجابة لاتفاقات دولية، بقدر ما يجب أن تفرضه الضرورات والمصالح الوطنية، لاسيما في الظروف المصرية التى تواجه تحديات غير مسبوقة على صعيد ندرة الموارد المائية ومخاطر التلوث البيئى وسوء الأحوال الصحية للسكان الناجمة عن أسباب وعوامل غذائية.

٣-٤ العلاقة المركبة والمتشابكة بين الاستهلاك الغذائى وكل من الموارد الطبيعية والأوضاع البيئية:

يمثل الاستهلاك- بصفة عامة- والاستهلاك الغذائى- على وجه الخصوص- جزءاً من منظومة مركبة ومتشابكة، ذات طبيعة اجتماعية/اقتصادية/ ثقافية، تشتمل على عمليات ونظم الإنتاج، وأنماط الاستهلاك، وأسلوب الحياة، والثقافة السائدة، والأوضاع الاقتصادية والسياسية بوجه عام.

وفي إطار هذه المنظومة يتأثر الاستهلاك بمجموعة من العوامل والمحددات أو الموجهات من جهة، وتنعكس آثاره، ومتضمناته على الموارد الطبيعية والبيئة والصحة العامة من جهة ثانية.

ويوضح الشكل التخطيطى التالى (٣-١) طبيعة علاقات التشابك والتأثير المتبادل فيما بين النظام الغذائى- بمكوناته المشتملة على مختلف حلقات سلسلة الإمداد الغذائى- وبين الموارد الطبيعية والأوضاع البيئية. وكما يتضح من الشكل فإن أى نظام غذائى في دولة ما أو مجتمع ما، إنما يمثل انعكاساً لمجموعة من العوامل والمحددات والموجهات.

تلك العوامل والموجهات لا تؤثر فقط على الأوضاع والأنماط الاستهلاكية السائدة في المجتمع، وإنما يمتد تأثيرها إلى نظم الإنتاج الغذائى، وإلى طبيعة الأنشطة والحلقات والممارسات المختلفة ضمن سلاسل الإمداد الغذائى.

شكل (٣-١): علاقات التشابك والتأثير المتبادل فيما بين النظام الغـذائي والموارد الطبيعيــة والأوضـاع البيئية والصحية

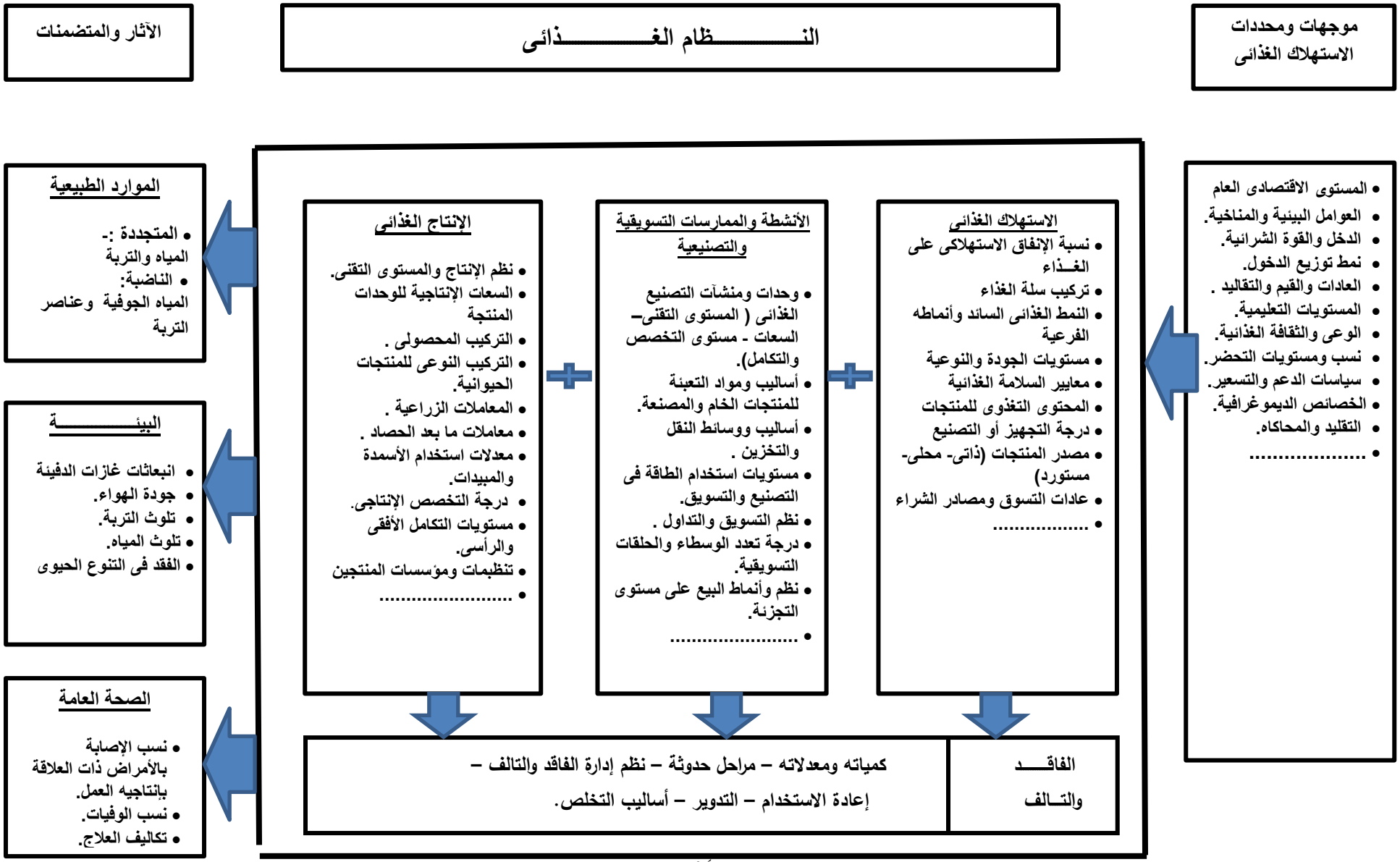

وبدوره فإن النظام الغذائى السائد في أى مجتمع تنعكس آثاره المباشرة وغير المباشرة على الموارد الطبيعية المتاحة، المتجددة منها والناضبة على السواء، كما تنعكس على الأوضاع البيئية والمحيط الحيوى، وأيضاً على أوضاع الصحة والسلامة العامة للمجتمع.

وفق هذه المنظومة من العلاقات يمكن إدراك مدى قوة علاقة التأثير المتبادل فيما بين الأنماط والسلوكيات الاستهلاكية الغذائية للأفراد في أى مجتمع من المجتمعات وفق ما يسودهم من العادات والثقافات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية من جانب، وبين ما يصيب مواردهم الطبيعية وظروفهم وأوضاعهم البيئية من تغيرات سلباً أو إيجاباً من جانب آخر.

وفق هذه المنظومة وتلك العلاقات، فقد أصبح من الواضح والمتفق عليه، أن الطرق والأساليب التى تعمل وفقاً لها النظم الغذائية الحالية في أى مجتمع، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، تعد هى المسؤولة على نحو مباشر أو غير مباشر عن تدهور الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها الأراضى والتربة، وعن استنزاف المياه الجوفية، والمخزونات السمكية، وعن التأثيرات السلبية الواقعة على كل من التنوع الحيوى– البرى والبحرى– وعلى التربة الزراعية، والهواء، وجودة المياه، وانبعاثات غازات الدفيئة وما يترتب عليها من التغيرات المناخية.

٣–٥ الأشكال العامة للنظم الغذائية:

يتسع مفهوم النظام الغذائى ليشمل مختلف الأنشطة والمراحل والعمليات التى تتضمنها منظومة تغذية السكان، بما في ذلك الزراعة والحصاد والتجهيز والتصنيع والنقل والتعبئة والتسويق والاستهلاك والتصرف في المتبقيات والتالف من المنتجات الغذائية. كما يتضمن المدخلات اللازمة والنواتج المتولدة في كل مرحلة من تلك المراحل. ويمتد هذا المفهوم ليشمل المضامين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات العلاقة.

ويمكن – بصفة عامة– التمييز بين ثلاثة من الأشكال السائدة للنظم الغذائية، وهى النظام الغذائى التقليدى، والنظام الغذائى الحديث، والنظام الغذائى الوسطى (أو في مرحلة التحول بين النظامين التقليدى والحديث).

ولكل من النظم الغذائية تأثيراتها المتفاوتة على كل من الموارد الطبيعية والبيئية، تلك التأثيرات التى تتجاوز ما هو أبعد من مرحلة الإنتاج الأولى للغذاء، وإنما تمتد إلى ما يتعلق باستخدامات الموارد والآثار البيئية لعمليات التصنيع والنقل والتجهيز والطهى. سواء في ذلك ما يستخدم من مواد الطاقة أو المياه العذبة أو الكتلة الحيوية أو المواد والخامات الأخرى.

ويعتبر قطاع الغذاء– سواء على المستوى العالمى أو على مستوى كل دولة– هو المستخدم الرئيسى لعدد من الموارد الطبيعية، خاصة الأرض والمياه العذبة، والنتروجين والفوسفور. وهو أيضاً المسبب الرئيسى للآثار البيئية المتمثلة في فقد التنوع الحيوى وتدهور التربة وتلوث المياه وانبعاثات غازات الدفيئة.

وفيما يلى عرضاً موجزاً لأهم ملامح كل من النظم الغذائية المذكورة.

أ– النظـام الغـذائى التقليـدى:

في هذا النظام يتم انتاج الغذاء– غالباً– في مزارع صغيرة أو متوسطة، ذات نظم إنتاجية تقليدية وأساليب موروثة في طرق الزراعة والحصاد. تستخدم في الغالب مدخلات ناتجة داخل المزرعة، بينما يقل الاعتماد على المدخلات من خارج المزرعة.

يستخدم المنتجون طرق بدائية في نقل منتجاتهم إلى الأسواق المحلية والقريبة، مثل الدواب أو العربات التى تجرها الدواب. ويبيعون منتجاتهم أو جزء منها في صورتها الخام دون أية معاملات، بينما يستهلكون جزءاً من تلك المنتجات استهلاكاً ذاتياً.

مستويات الإنتاجية للحاصلات أو الحيوانات عادة ما تكون منخفضة (مقارنة بنظم الإنتاج الحديثة). ويقوم مستهلكى هذه المنتجات – سواء من المنتجين أو المشترين– بما يلزم من عمليات التجهيز أو التصنيع إما في منازلهم أو في وحدات تصنيع تقليدية صغيرة. وغالبا ما تتم عمليات الانتاج والتجارة والتصنيع للمنتجات الغذائية– في هذا النظام– في وحدات صغيرة السعة، غير متخصصة، محدودة الارتباط بالأسواق والمناطق خارج النطاق المحلى المحدود نسبياً. والعلاقات التسويقية تقليدية تتمثل في المبادلات المباشرة في مواقع الإنتاج وسلاسل الإمداد قصيرة/محدودة الحلقات.

نمط الاستهلاك الشائع– وفق هذا النظام– يعتمد على الإنتاج المحلى، ويتسم بالموسمية التى تمليها طبيعة ذلك الإنتاج. والسلة الغذائية النمطية تغلب عليها المنتجات من أصل نباتى، مع بعض الاستثناءات في المناطق الرعوية أو الساحلية حيث تزداد أهمية المنتجات الحيوانية أو الأسماك.

السكان في هذا النظام، غالبيتهم من الريفيين، أو تغلب عليهم الثقافة الريفية، ترتفع لديهم معدلات النمو السكانى، مما يتطلب زيادات مستمرة في الطلب على الغذاء، ومن ثم الحاجة إلى التوسع في استخدام الموارد الزراعية وبخاصة الأرض والمياه، مع اللجوء إلى تكثيف الإنتاج وزيادة معدلات الرعى أو الصيد. ومن ثم تزداد صور الممارسات غير المستدامة، وتزداد أيضاً مظاهر ومخاطر التدهور الموردى والآثار السلبية على البيئة.

ب- النظـام الغذائى الحديث:

وهو على خلاف النظام التقليدى، يعتمد فيه إنتاج الغذاء على درجة عالية من المدخلات المشتراة من خارج المزرعة، مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوى المحسنة والأدوية البيطرية والآلات والمحروقات، وغيرها من مستلزمات التقانات الإنتاجية الحديثة. يعتمد هذا النظام على أساليب متطورة في عمليات النقل والتخزين والتصنيع. ومستويات الإنتاجية مرتفعة بالمقارنة بالنظام التقليدى.

وحدات الإنتاج والتصنيع والتسويق ذات سعات كبيرة نسبياً، وذات درجات عالية نسبياً من التخصص، وتقوم فيما بينها درجة أو أخرى من الارتباط والتكامل- تصل أحياناً إلى درجة الاندماج- وفق علاقات مؤسسية أو ترتيبات معينة مثل التعاقدات. لا يقتصر ذلك فقط على المستوى الوطنى وإنما قد يتعداه إلى المستوى عبر الوطنى. وتكتسب هذه الحلقات عادة (التجارة والتصنيع) قوة تأثيرية على باقى الحلقات في سلاسل الإمداد الغذائى وبخاصة المنتجين والمستهلكين.

الاستهلاك الغذائى يتشكل في غالبيته من سلع ومنتجات مجهزة ومصنعة ومعبأة، ذات مصادر محلية ومستوردة من دول مختلفة. وتلعب سلاسل السوبر ماركت الحديثة- الوطنية وغير الوطنية- دوراً متنامياً في مجال تجارة التجزئة، يضاف إليها أيضاً السلاسل الخاصة بالمطاعم وشركات المأكولات السريعة وخدمات التوصيل (الدليفرى).

في هذا النظام، تتطلب عمليات إنتاج الغذاء وما يليها من حلقات سلاسل الإمداد، كالنقل والتخزين والتصنيع والتعبئة وغيرها، مقادير هائلة من الموارد وبخاصة من الطاقة، بما يترتب عليها من الآثار البيئية، وبخاصة انبعاثات غازات الدفيئة.

جـ- النظـام الغذائى الوسطى (في مراحـل التحـول):

خلال العقود القليلة الأخيرة، تشهد النظم الغذائية في العديد من الدول النامية تطورات ملحوظة للتحول في اتجاه النظم الغذائية الحديثة. يدفعها في ذلك عوامل متعددة من بينها تقليد ومحاكاة الأنماط والنظم الغربية. يلاحظ ذلك في مناطق متعددة في دول أمريكا الجنوبية وآسيا وشرق أوروبا وإفريقيا. في هذه المناطق تبدو النظم الغذائية في مرحلة تجمع ما بين النقيضين، التقليدى والحديث.

فبرغم اعتماد الإنتاج الغذائى- في غالبيته- على المزارع الصغيرة والمتوسطة، فهناك قطاع إنتاجي حديث يأخذ في التزايد، ويتكامل- بدرجة أو أخرى- مع شرائح هامة ومتطورة من الوحدات الحديثة في مجال التصنيع الغذائى وتجارة التجزئة.

في هذا النظام يتوجه بعض فئات المستهلكين، وبخاصة من ذوى الدخول المرتفعة أو المتوسطة في الحضر، نحو المنتجات المجهزة والمصنعة، برغم أن الغالبية -خاصة من سكان الريف وذوى الدخول

المنخفضة– لاتزال تشترى المنتجات الغذائية الأولية (غير المصنعة أو المجهزة) من المتاجر الصغيرة أو منافذ البيع في الطرقات.

وبينما تتنامى ظاهرة السوبر ماركت في مجال تجارة التجزئة، وتتزايد توجهاتها نحو التوسع والانتشار وتعزيز مراكزها التسويقية، ونحو الارتباط والتكامل مع حلقات التصنيع، فلاتزال للمتاجر الصغيرة ونظـم التسويق التقليدية أهميتها الكبيرة لاسيما في المناطق الريفية والمدن الصغيرة.

وإذا كان هذا النظام يجمع في خصائصه بين النظامين التقليدى والحديث، فإنه يجمع أيضاً في آثاره على الموارد والبيئة بين سلبيات كل من النظامين. ويمكن القول أن النظام الغذائى في مصر– في مرحلته الراهنة– ينتمى إلى هذا النظام الوسطى أو الانتقالى، على غرار العديد من الدول النامية في مناطق متعددة من العالم.

٣–٦ نمط الاستهلاك الغذائى في مصر:

النمط الغذائى– بصفة عامة– هو ذلك المزيج من الخصائص والاعتبارات الكمية والنوعية، ومن الأفعال والتوجهات التى تميز الكيفية التى يوظف بها مجتمع من المجتمعات موارده المستخدمة في إنتاج الغذاء، من أجل البقاء وإشباع الحاجات والرغبات الغذائية.

وكما سبقت الإشارة، فإن مصر– كغيرها من العديد من الدول النامية– تمر بمرحلة تحول في نظامها الغذائى من النظام التقليدى إلى النظام الحديث، وتجمع بين خصائص كلا النظامين وبين مساوئهماً معاً من منظور الاستدامة.

والنمط الاستهلاكى الغذائى في مجتمع ما يمكن التعرف عليه من خلال مقادير ونسب مكونات ما يعرف بالسلة الغذائية النمطية، والتى تمثل متوسطاً عاماً لما يستهلكه الأفراد والأسر من الغذاء في مختلف المناطق والأقاليم.

وفي واقع الأمر، يمكن في مصر ملاحظة بعض الاختلافات في مكونات ونسب السلة الغذائية فيما بين بعض المناطق أو بعض الفئات، كالريف والحضر، أو الأغنياء والفقراء، أو في المناطق الداخلية والمناطق الساحلية، الأمر الذى قد ينطوى على بعض الأنماط الغذائية الفرعية تحت مظلة النمط الغذائى العام في مصر.

ويوضح الجدول التالى (جدول ٣–١) صورة عامة لتركيب السلة الغذائية في مصر في عام ٢٠١٤ مع مقارنتها بما كان عليه الحال في عام ١٩٨٠. وقد تمت المقارنة خلال هذه الفترة الطويلة نسبياً أخذاً في الاعتبار أن النمط الغذائى قد يتعذر ملاحظة تغيره– على نحو ملموس– خلال الفترات الزمنية القصيرة، وذلك في ضوء طبيعة التغيرات في العوامل المؤثرة على ذلك النمط.

جدول (٣-١): المتاح للاستهلاك للفرد سنوياً من المجموعات الغذائية الرئيسية في عامى ١٩٨٠، ٢٠١٤

المجموعات السلعية	١٩٨٠[١] كجم	١٩٨٠(%)	٢٠١٤[٢] كجم	٢٠١٤ (%)	التغير (%)[٣]
حبوب	٢٠٨,٢	٤٠,٠	٢٣٤,٨	٣٦,١	١٢,٨
درنات ونشويات	١٩,٨	٣,٨	٢٨,٨	٤,٤	٤٥,٥
سكر ومحليات	٢٤,٧	٤,٨	٣٧,٨	٥,٨	٥٣,٠
بقوليات	٦,٧	١,٣	٥,٣	٠,٨	(٢٠,٩)
محاصيل زيتية وزيوت نباتية	١٢,٤	٢,٤	٢١,٦	٣,٣	٧٤,٢
خضروات	١٤٦,٨	٢٨,٢	١١٤,٨	١٧,٧	(٢١,٨)
فاكهــة	٤٧,١	٩,١	٩٠,٠	١٣,٨	٩١,١
لحوم حمراء	٨,١	١,٦	١٠,١	١,٦	٢٤,٧
دواجن	٢,٩	٠,٦	١٠,٥	١,٦	٢٦٢,١
بيض	١,٦	٠,٣	٣,٦	٠,٦	١٢٥,٠
البان ومنتجاتها	٣٧,٦	٧,٢	٧٢,٢	١١,٢	٩٣,٩
أسماك	٤,٢	٠,٨	١٩,٠	٢,٩	٣٥٢,٣

(١) FAOSTAT

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، دراسة الميزان الغذائى في جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤.

(٣) الأرقام بين الأقواس تعنى تغير نسبى سالب.

ومن هذا الجدول يمكن ملاحظة ما يلى:

- زيادة مقدار المتاح للاستهلاك الغذائى للفرد سنوياً من حوالى ٥٢٠كجم في عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٦٤٩ كجم في عام ٢٠١٤. أى بزيادة نسبية تبلغ نحو ٢٤,٨%. وذلك على الرغم من تزايد السكان فيما بين هذين العامين بمقدار الضعف (من حوالى ٤٢ إلى ٨٧ مليون نسمه)، الأمر الذى يمثل ضغوطاً مضاعفة وهائلة على الموارد الطبيعية المستخدمة في إنتاج الغذاء، وما صاحبها من زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية.
- تحسن الأوضاع الغذائية من منظور مدى التناسب بين الأغذية من المصادر النباتية والحيوانية، حيث زادت نسبة كميات الأغذية من مصادر حيوانية من نحو ١٠,٥% عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٧,٩% عام ٢٠١٤، وذلك على حساب الأغذية من مصادر نباتية. ومع هذه التغيرات فقد زادت بطبيعة الحال الأهمية النسبية للإمدادات الغذائية من كل من السعرات الحرارية والبروتين

والدهون ذات الأصول الحيوانية في مقابل بعض التراجع النسبى من هذه الإمدادات من الأصول النباتية.

وينطوى النمط الاستهلاكى الغذائى العام على بعض التباينات الملحوظة فيما بين المناطق المختلفة والمستويات الدخلية المختلفة. ويعنى ذلك الأمر أن هناك أنماط فرعية للاستهلاك الغذائى تنطوى ضمن النمط العام. وتشير نتائج بحوث ميزانية الأسرة الأخيرة إلى بعض هذه التباينات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر.

- يرتفع متوسط نصيب الفرد من الأسماك في المحافظات الساحلية– مثل بورسعيد والسويس ودمياط وكفر الشيخ، ليزيد عن ثلاثة أمثال نظيره في محافظة القاهرة، بينما يتدنى استهلاك الأسماك بدرجة أكبر في محافظات مثل الوادى الجديد والمنوفية والقليوبية وبنى سويف.
- يصل متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء الطازجة في بعض المحافظات، مثل البحر الأحمر والوادى الجديد وأيضاً القاهرة إلى ما يقرب من ضعف نظيره في محافظات أخرى مثل القليوبية والدقهلية وكفر الشيخ.
- يرتفع متوسط نصيب الفرد من الطيور والدواجن في بعض المحافظات مثل بورسعيد وكفر الشيخ ودمياط وشمال سيناء إلى نحو ثلاثة أمثال نظيره في محافظات أخرى مثل أسيوط وأسوان.
- مع بعض الاستثناءات المحدودة، يرتفع متوسط نصيب الفرد في المناطق الحضرية من مختلف السلع الغذائية عن نظيره للفرد في الريف.
- يميل النمط الاستهلاكي من الغذاء إلى الاتجاه نحو مزيد من الأغذية من مصادر حيوانية وأيضاً من الخضر والفاكهة كلما ارتفعت المستويات الدخلية، أى من الفئات الدخلية الأدنى إلى الفئات الأعلى.

٣–٧ الاستهلاك الغذائى في مصر مقارنة ببعض دول العالم:

لعل من المناسب أن يجرى النظر إلى أوضاع الاستهلاك الغذائى في مصر مقارنة بنظيرتها في بعض الدول، حتى يتسنى التعرف على أبرز الاختلافات والتباينات في تلك الأوضاع، باعتبارها– كما سبق القول– ترتبط بدرجة كبيرة بما تواجهه الدول المختلفة من مشكلات متعلقة بالموارد الطبيعية والأوضاع البيئية، فضلاً عن الأوضاع الصحية والتغذوية للسكان. ويوضح الجدول التالى (جدول ٣–٢) تلك الأوضاع المقارنة.

جدول (٣-٢): المتاح للاستهلاك الغذائى للفرد من المجموعات الغذائية الرئيسية في مصر وبعض مناطق ودول العالم (٢٠١١)

(السعرات الحرارية بالكالورى/يوم والكميات بالكيلو جرام/سنة)

المجموعات الغذائية	متوسط العالم	شمال افريقيا	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوربى	السعودية	تونس	المغرب	الأردن	مصر
جملة السعرات الحرارية	٢٨٧٠	٣١٨٩	٣٦٣٩	٣٤١٦	٣١٢٢	٣٣٦٢	٣٣٣٤	٣١٤٩	٣٥٥٧
من مصادر نباتية	٢٣٦٢	٢٨٠٦	٢٦٤٤	٢٤٢٤	٢٦٣٥	٣٠١٨	٣٠٢٦	٢٧٥٧	٣٢٢٠
من مصادر حيوانية	٥٠٨	٣٨٣	٩٩٥	٩٩٣	٤٨٧	٣٤٤	٣٠٧	٣٩١	٣٣٦
حبوب	١٤٧,٢	٢١٦,٤	١٠٥,٨	١٢٤,٩	١٥٨,٣	٢١٣,٣	٢٥٤,٠	١٦٦,٥	٢٥٢,٤
بقول	٦,٩	٧,٤	٣,٢	٢,٩	٥,٨	٩,٠	٧,٠	٧,٩	٦,٢
سكر	٢٤,١	٣٠,٣	٦٠,٦	٣٨,١	٣٢,٤	٣٦,١	٣٩,٥	٤١,٥	٣٠,٣
خضروات	١٣٥,٨	١٥٤,١	١١٣,١	١١٥,٨	٩٥,١	٢٢٨,٠	١٣٩,٢	١٣١,٠	٢٠٦,٢
فاكهة	٧٥,٠	٨٧,٩	٩٧,١	١٠٠,١	٨٦,٥	٩٦,١	٨٧,٦	٥٥,٠	٩٦,١
لحوم حمراء	٢٧,٨	١٦,٥	٦٦,٢	٦٠,٩	١٤,٠	١٢,٠	١٣,٥	١٢,٩	١٦,٤
دواجن	١٤,٥	١٠,٠	٥١,٤	٢١,٧	٤٨,٠	١٣,٧	٢٠,٢	٣٣,٧	١١,٦
البان	٩٠,٧	١٠٤,٣	٢٥٦,٨	٢٤٠,١	٩٠,٦	١٠٧,٨	٥٦,٠	٨٢,٦	٦٤,٧
أسماك	١٨,٩	١٢,٥	٢١,٧	٢٢,٩	٨,١	١٢,٧	١٣,٣	٦,٤	٢٢,١

المصدر: FAOSTAT

ومن الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلى:

- في الصورة الإجمالية، يحصل الفرد في مصر على قدر من السعرات الحرارية لا يختلف كثيراً عن نظيره في الدول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى. بل يتفوق بدرجة ملحوظة على المتوسط العام العالمى، وأيضاً على بعض الدول العربية.
- في الصورة التفصيلية الخاصة بمصادر الحصول على السعرات الحرارية، تبدو الأوضاع الغذائية في مصر متخلفة- بدرجة ملحوظة – عن نظيرتها في الدول العربية موضع المقارنة وبدرجة أكبر عن المتوسط العالمى، وتزداد تخلفاً في ذلك الشأن عن الدول المتقدمة. ففى مصر تمثل الأغذية من المصادر الحيوانية حوالى ٩,٤% في مجموع السعرات الحرارية للفرد، مقارنة بنحو ١٧,٧% على المستوى العالمى، وحوالى ١٢% في دول شمال افريقيا، وحوالى ٢٧,٣% في الولايات المتحدة الامريكية، وحوالى ٢٩,١% في دول الاتحاد الأوروبى.
- تعتبر مصر من الدول التى يرتفع فيها الاستهلاك من مجموعة الحبوب بدرجة ملحوظة، حيث يقترب متوسط نصيب الفرد من ضعف نظيره على المستوى العام العالمى، وأكثر من الضعف بالمقارنة بالدول المتقدمة. كما يعتبر هو الأعلى بالمقارنة بالدول العربية- باستثناء المغرب- الواردة في الجدول السابق.

- مستويات الاستهلاك الفردى من مجموعة الفواكه في مصر ترتفع إلى ما يناظر مستوياتها في الدول المتقدمة، ويزيد بدرجة ملحوظة عن المتوسطات العالمية، كما يزيد نصيب الفرد من مجموعة الخضروات في مصر بدرجة كبيره عن مثيله بالدول المتقدمة، ويفوق مثيله على المستوى العالمى.
- بالنسبة لمجموعات الأغذية من أصول حيوانية، فإن متوسط نصيب الفرد منها في مصر يبدو منخفضاً بشكل ملحوظ عن المتوسط العالمى، فيما عدا الأسماك. وينحفض بدرجة أكبر عن نظيره في الدول المتقدمة.

ومن الجدير بالذكر أن المقارنات الدولية للأوضاع الاستهلاكية الغذائية من منظور الاستدامة، وبخاصة من منظور الموارد الطبيعية، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الموردية للدول المختلفة، وبخاصة من حيث وفرة أو ندرة الموارد المائية السطحية أو الجوفية أو المطرية، ووفرة أو ندرة المراعى، ووفرة أو ندرة الأراضى الصالحة للتوسع الزراعى، ووفرة أو ندرة المصايد الطبيعية للأسماك، إلى غير ذلك من الاعتبارات التى تنعكس بدرجة ملحوظة على هيكل التركيب الغذائى للسكان في الدول المختلفة.

وفي هذا الصدد، فإن مصر تعد من بين الدول التى تعانى من ندرة الموارد المائية عامة، والموارد المائية المطرية على وجه الخصوص، ومن ثم تكاد تنعدم بها المراعى الطبيعية. وفي مثل تلك الأوضاع فإن التوجهات الاستهلاكية لا ينبغى لها بالضرورة أن تتطلع إلى محاكاة الدول ذات الوفرة من الموارد الطبيعية وبخاصة فيما يتعلق باستهلاك المنتجات كثيفة الاستخدام لهذه الموارد، وبخاصة منها المياه والمراعى. فمن الملاحظ أن الدول ذات الظروف المماثلة، ومنها السعودية وتونس والمغرب والأردن، تعتمد في غذائها من المنتجات الحيوانية على لحوم الدواجن بدرجة أكبر من اعتمادها على اللحوم الحمراء، وذلك على خلاف الوضع في مصر.

ومن المقارنات السابقة، يستنتج– بصفة عامة– أن تركيبة السلة الغذائية في مصر تعانى– من المنظور التغذوى– اختلالاً واضحاً في نسب المكونات الغذائية من المصادر الحيوانية والمصادر النباتية.

ولمواجهة هذا الاختلال، والسعى نحو تحسين الأوضاع التغذوية بزيادة نسبة الأغذية من المصادر الحيوانية، يجب أن تراعى اعتبارات الاستهلاك المستدام، والتركيز في هذا الشأن على المنتجات الحيوانية ذات الآثار الأقل ضغطاً واستنزافاً للموارد الطبيعية الأكثر ندرة. حيث يعتبر نشاط تربية الماشية المتخصصة لإنتاج اللحم– على سبيل المثال لا الحصر– نشاطاً كثيفاً في استهلاك المياه، فضلاً عن كونه منتجاً لمستويات عالية من غازات الدفيئة.

٣-٨ النمط الغذائى في مصر في ميزان الاستدامة:

٣-٨-١ من منظور علاقة النمط الغذائى بالأوضاع البيئية والصحية العامة:

فيما بين البيئة والصحة العامة توجد علاقة تلازمية، فما هو أفضل للصحة العامة، أفضل للبيئة. والبيئة الصحيحة تهيئ ظروفاً لأوضاع صحية أفضل.

وفيما يلى عرضاً موجزاً لعلاقة النمط الغذائى بأوضاع كل من البيئة والصحة العامة.

أ- علاقة النمط الغذائى بالأوضاع البيئية:

كما سبقت الإشارة، فإن نمط الاستهلاك الغذائى، ومن ثم الإنتاج الزراعى، ينعكس بدرجة كبيرة على الأوضاع البيئية وأحوال المحيط الحيوى، ويأتى في المقام الأول من هذه الأوضاع ما يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة (greenhouse gases emission) التى يعزى إليها ما يثار حول التغيرات المناخية في العالم. يضاف إلى الانبعاثات الغازية بعض الآثار البيئية الأخرى المتمثلة في تلوث المحيط الحيوى (الهواء والماء والتربة) إلى جانب الفقد في التنوع الحيوى.

بالنسبة لانبعاثات غازات الدفيئة، فإن المصدر الأكثر أهمية لها يتمثل في إنتاج الوقود الاحفورى (fossil fuels) من النفط والفحم والغاز الطبيعى- وإلى جانب ذلك تعتبر الأنشطة الزراعية وتوفير المنتجات الغذائية مسئولة عن ما يقدر بنحو ١٥% من الانبعاثات الكلية من غازات الدفيئة. هذه الغازات تتمثل بصفة أساسية في كل من ثانى أكسيد الكربون (CO_2) والميثان (CH_4) وأكسيد النتروز (N_2O). ووفق بعض التقديرات فإن الأنشطة الإنتاجية الزراعية- النباتية والحيوانية – تعد مصدراً لما يقرب من ٢٠-٢٥% من ثانى أكسيد الكربون، ونحو ٥٥-٦٥% من الميثان، ونحو ٨٥-٩٠% من أكسيد النتروز.

وتشـير بعض الدراسـات (Popp,A .,Lotze,Campen., H,Bodirsky.,& B, 2010) (Smith, Pete & Others, 2008) إلى أن غازات الدفيئة الناجمة عن أنشطة الإنتاج الزراعى المختلفة- ما عدا ثانى أكسيد الكربون- ستزداد انبعاثاتها بشكل ملموس خلال العقود القليلة القادمة إذا ما استمرت أنماط الاستهلاك الغذائى على أحوالها السائدة، وبخاصة إذا ما تواصلت الاتجاهات الغذائية نحو زيادة الاستهلاك من الأغذية عالية القيمة كاللحوم والألبان.

وتساهم الزراعة في إنتاج انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون من خلال عمليات التحلل الميكروبى وحرق مخلفات المحاصيل والكائنات العضوية بالتربة الزراعية، إلى جانب ما يصدر من انبعاثات هذا الغاز في عمليات ومراحل نقل وتصنيع المنتجات الزراعية الخام وتحويلها إلى العديد من الصور المصنعة التى تزداد معدلات الاستهلاك منها مع الزيادات في مستويات الدخول ومع التوجه نحو أنماط الغذاء الحديثة. كما تساهم ظاهرة إزالة الغابات بقدر ملموس في ارتفاع نسبة ثانى أكسيد الكربون في الجـو.

وبالنسبة لغازات الميثان وأكسيد النتروز، واللذان يمثلان أهم مساهمات الأنشطة الإنتاجية الزراعية في انبعاثات غازات الدفيئة، فترجع أهم أسبابها إلى أنشطة تربية الماشية لإنتاج اللحوم والألبان، وإلى زراعات الأرز، وإلى حرق الكتلة الحيوية من المتبقيات المحصولية، وأيضاً إلى أساليب إدارة مخلفات الماشية.

ولاتزال مصر – حتى الآن– من بين الدول ذات المستويات المنخفضة من انبعاثات غازات الدفيئة، حيث تشير تقديرات البنك الدولى (World Bank ,2008) إلى أن معدل انبعاثات ثانى أكسيد الكربون في مصر بلغ في عام ٢٠٠٥ حوالى ٢,٨ طن للفرد سنوياً، مقارنة بحوالى ٤,٧ طن للفرد كمتوسط للعالم، وحوالى ١١,٢ طن للفرد في مجموعة الدول ذات الدخول المرتفعة والدول الصناعية عامة.

كما أخذت كميات قش الأرز التى يتم التخلص منها بالحرق في التراجع حيث ارتفعت كمية قش الأرز التى تم التعامل معها بجمعها والاستفادة منها دون حرقها من حوالى ٧٠,٥ ألف طن عام ٢٠٠٥ إلى حوالى ٦٠٠ ألف طن عام ٢٠١٠، ومن ثم أخذت كميات ثانى أكسيد الكربون المتولدة عن حرق قش الأرز في الانخفاض بدرجة ملموسة. يضاف إلى ذلك وجود زيادة ملحوظة في الاستفادة بالمتبقيات الناتجة عن المنتجات الزراعية الغذائية بتحويلها إلى أعلاف أو أسمدة (كومبوست). وبرغم ذلك فإن هذه التوجهات في مجال الاستفادة بالمتبقيات دون حرقها أو التخلص منها كمخلفات ملوثة للبيئة لاتزال محدودة ومتواضعة بالمقارنة بالكميات الهائلة التى تنتج منها سنوياً.

وفي مصر– عاماً بعد آخر– تتزايد كمية ونسبة استخدام الزراعة – فضلاً عن العمليات التسويقية والتصنيعية– للمنتجات البترولية والغاز الطبيعى، بما يساهم به في انبعاثات غازات الدفيئة، فقد ارتفعت نسبة المنتجات البترولية والبتروكيماوية المستخدمة في الزراعة من حوالى ٠,٩٢% عام ١٩٩٨ إلى حوالى ٢,٦٣% عام ٢٠٠٤، ثم إلى نحو ٥,٣% عام ٢٠٠٩. كما تتزايد الكميات المستخدمة من الأسمدة الكيماوية (النتروجينية والفوسفاتية) لزيادة إنتاجية الوحدة المساحية من المنتجات الغذائية بنسبة ٣٢% ما بين عامى ٢٠٠٢، ٢٠١٠ أى من حوالى ٣٥٤ إلى ٤٦٧ كجم لكل هكتار. (FAOSTAT, 2014)

وهناك العديد من الأساليب والممارسات التى يمكن أن تساهم في خفض انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن أنشطة الإنتاج الغذائى والزراعى، منها تطوير نظم الإدارة المزرعية واتباع الممارسات الزراعية الجيدة، والحد من تجريف التربة الزراعية، وزراعة الغابات، والتوسع في نظم الزراعة العضوية، وإدارة المخلفات الزراعية الحيوانية منها والنباتية، وخفض مساحات زراعة الأرز وعدم التوسع في إنتاج اللحوم الحمراء بذات المعدلات السائدة. غير أن هذه الأساليب لن يكون لها أثرها الفعال ما لم تقترن بأساليب موازية للتوجه نحو أنماط الاستهلاك الغذائى المستدام، وفي مقدمتها تخفيض الاستهلاك من اللحوم الحمراء المنتجه محلياً.

ويمكن القول أن مشكلة انبعاثات غازات الدفيئة المتولدة عن الإنتاج الزراعى لا تتصدر المشكلات البيئية ذات العلاقة بالزراعة في مصر، وإنما تسبقها المشكلات الخاصة بأثر الممارسات الانتاجية الزراعية على تلوث عناصر البيئة (التربة والماء والهواء). وهى المشكلات التى أصبحت واقعاً ملموساً يتجاوز وعى المتخصصين وقياسات الأجهزة المختصة، إلى الوعى الشعبى والإدراك العام لمختلف الفئات من السكان. يضاف إلى تلوث البيئة ما يجرى من فقدان متصاعد للتنوع الحيوى وتزايد أعداد ونسب الأنواع من الثدييات والطيور والفراشات وغيرها من الكائنات الحية التى تقع ضمن فئات الأنواع المهددة بالانقراض أو المعرضة للانقراض أو التى تعتبر في وضع حرج في هذا الشأن. (جهاز شئون البيئة، ٢٠١٤).

ب- علاقة النمط الغذائى بالصحة العامة:

الصحة، ليست فقط الخلو من الأمراض، ولكنها حالة من السلامة البيئية والعقلية والاجتماعية. وبرغم غياب اتفاق كامل حول مفهوم الصحة، إلا أن هناك عدد من المفاهيم المشتركة التى تركز على الدور الهام الأساسى للتغذية الجيدة في توفير الصحة الجيدة. ووفق منظمة الصحة العالمية، فإن نحو نصف من يموتون دون ٦٥ عاماً ترجع وفاتهم إلى أمراض وثيقة العلاقة بالتغذية، ويمكن تلافيها من خلال الأغذية الصحية والأنماط الغذائية السليمة.(WHO,1991)

وفي مصر تعتبر الأمراض الأكثر انتشاراً هى أمراض ناجمة- بصفة أساسية- عن أوضاع غذائية وتغذوية غير سليمة وغير متوازنة، من هذه الأمراض مرض السكر وحالات السمنة والوزن الزائد. يضاف إلى ذلك العديد من الأمراض المرتبطة بنوعية وجودة وسلامة الأغذية كالسرطان وأمراض الكبد والكلى والقلب والأنيميا وغيرها.

وتبلغ نسبة حالات البدانة (السمنة) في مرحلة البلوغ في مصر نحو ٣٣,١%، بينما تبلغ نسبة سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة نحو ٢٢,٣%. (وزارة الصحة، ٢٠١٥)

ويبلغ معدل الوفيات للبالغين نحو ١٣٨ حالة لكل ألف نسمة بين الذكور، ونحو ٨٣ للإناث، ومعدل الوفيات دون سن الخامسة يقدر بنحو ٢١ حالة لكل ألف من الأطفال في هذه المرحلة العمرية، كما تبلغ نسبة وفيات الأمهات (الحوامل) ٦٦ حالة لكل مائة ألف. وهذه المؤشرات والنسب تعد فوق المعدلات النمطية، وترتبط جميعها على نحو أو آخر بالأوضاع التغذوية والأنماط الغذائية. (World Bank, 2014)

وقد سبقت الإشارة إلى أن النمط الغذائى في مصر- عامة- ينطوى على ظاهرتين متناقضتين، الارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الطاقة (السعرات الحرارية) والاختلال الواضح في درجة التناسب فيما بين الأطعمة من المصادر الحيوانية والمصادر النباتية. كما يلاحظ وجود اتجاه نحو التحول من النمط الغذائى التقليدى، الأكثر اعتماداً على الأغذية الموسمية والتنوع والحبوب الكاملة والفواكه

والخضروات الطازجة، إلى نمط غذائى حديث (غربى) يتميز بالحبوب المكررة والسكر والأملاح والدهون والبروتين الحيوانى.

وبالإضافة إلى ما تضمنته الجداول السابقة حول تطور النمط الغذائى في مصر والأوضاع المقارنة لهذا النمط مع بعض البلدان الأخرى. فإن الجدول التالى (٣-٣) يضيف أبعاداً أخرى للدلالة على سوء الأنماط الغذائية الراهنة في مصر، وسوء التوجهات الحادثة في التحول من الأنماط التقليدية إلى الأنماط الحديثة الأكثر انحرافاً عن المعايير الخاصة بالصحة والسلامة الغذائية والأكثر بعداً عن مفهوم الأنماط الغذائية المستدامة.

جدول (٣-٣): معدلات الاستهلاك في مصر من بعض أنواع الأغذية مقارنة بالكميات الموصى بها من منظمة الصحة العالمية

المادة الغذائية	وحدة القياس	الكمية الموصى بها	كمية الاستهلاك للفرد
الخضر والبقول	جرام/يوم	٤٠٠	٣٣٠
الفاكهة	جرام/يوم	٣٠٠	٩٢
الحبوب الكاملة	جرام/يوم	١٢٥	٧
المكسرات والبذور	جرام/يوم	١٦	٦
الاغذية البحرية (اوميجا٣)	مليجرام/يوم	٢٥٠	٨٠
اللحوم الحمراء	جرام/أسبوع	١٠٠	٣٥٠
اللحوم المصنعة	جرام/يوم	صفر	٤
المشروبات المحلاه بالسكر	جرام/يوم	صفر	٨٠
الصوديوم	مليجرام/يوم	٢٠٠٠	٣٨٠٠
الأحماض الدهنية المفروقة	% من الطاقة في اليوم	٢,٥	٦,٥

المصدر: التقرير السنوى للمنتدى العربى للبيئة والتنمية ٢٠١٥، البيئة العربية، الاستهلاك المستدام من أجل إدارة أفضل للموارد في البلدان العربية.

ويتضح من الجدول أن المعدلات المستهلكة في مصر من بعض أنواع الأغذية الصحية وأغذية الوقاية تقل عن المعدلات الموصى بها من منظمة الصحة العالمية، كما هو الحال بالنسبة لكل من الخضر والبقول، الفاكهة، الحبوب الكاملة، المكسرات والبذور، والأغذية البحرية (أوميجا٣). وفي المقابل ترتفع معدلات استهلاك بعض أنواع الأطعمة الأخرى عن المعدلات الموصى بها، مع ما ينطوى عليه هذا الارتفاع من أضرار صحية بالغة، وتتمثل هذه الأطعمة في كل من اللحوم الحمراء والصوديوم (متضمناً ملح الطعام) والأحماض الدهنية المفروقة (والتى من أهم مصادرها الزيوت المهدرجة). كما تتضمن قائمة الأطعمة التى يستهلكها الأفراد في مصر بعض الأنواع التى لا يوصى باستهلاكها على الإطلاق وفي مقدمتها اللحوم المصنعة والمشروبات المحلاة بالسكر.

ويتضح مما سبق – بصفة عامة- مدى انحراف النمط الغذائى في مصر- في الأوضاع الراهنة- عن النمط الأمثل الذى يحقق متطلبات الصحة العامة في إطار المفهوم العام للأنماط الغذائية

المستدامة. يضاف إلى ذلك، أن النمط الغذائى السائد أصبح خاضعاً أو متأثراً بتوجهات ملحوظة نحو النظام الغذائى الحديث، أو ما يطلق عليه النظام الغذائى الغربى، ليس فقط من حيث المكونات من الأطعمة وإنما أيضاً من حيث السلوكيات والممارسات المختلفة خلال مختلف مراحل وحلقات سلاسل الإمداد الغذائى.

٣-٨-٢ من منظور علاقة النمط الغذائى بالاستدامة المورديـة:

تتمثل الغاية الثانية من الغايات المنبثقة عن الهدف الخاص بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة في العمل على تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك من منطلق العلاقة الوثيقة والتأثير المتبادل فيما بين الاستدامة المواردية والاستهلاك المستدام.

والموارد هى عناصر العالم المادية ذات القدرة على تقديم وتوليد سلع وخدمات للبشر، فهى بذلك تشمل الهواء (الغلاف الجوى)، والماء (العذب والبحرى)، والأرض بفضائها وبعناصر تربتها وما تحويه من الكتلة الحيوية والمعادن والوقود الأحفورى، وكذا مصادر الطاقة المحيطة (مثل طاقة الشمس والرياح). ومن المعلوم أن الكوكب الأرضى له رصيده من الموارد غير المتجددة، وله طاقة على تجديد ما هو متجدد منها، كما أن له قدرته على استيعاب النفايات المتولدة عن تلك الموارد أو التخلص منها. وهذه الأرصدة وتلك الطاقة تحدد إمدادات الطبيعة، أو ما يطلق عليه القدرة البيولوجية لكوكب الأرض. وفي المقابل فإن مختلف الأنشطة والممارسات البشرية لتوليد الاحتياجات من السلع والخدمات تمثل جانب الطلب على تلك الموارد. والعلاقة بين إمدادات الطبيعة من الموارد والطلب على الموارد في الحسابات البيئية تماثل العلاقة فيما بين الدخل والإنفاق في الحسابات المالية.

ويستخدم مصطلح البصمة البيئية لقياس أثر الممارسات والأنشطة البشرية على الموارد الطبيعية في العالم، أو في دولة ما أو منطقة ما. والبصمة البيئية (أو الأيكولوجية) تستخدم كأداة لحساب ما يلزم من الإمدادات الطبيعية لإنتاج مختلف المتطلبات الاستهلاكية للسكان (على مستوى العالم أو على مستوى دولة ما أو منطقة ما) وأيضاً ما يلزم من قدرة الطبيعة على استيعاب ما يتولد عن ذلك من النفايات. وبطبيعة الحال فإن علاقة الأنشطة البشرية بالموارد الطبيعية تتحدد في ضوء كل من عدد السكان وقدراتهم الشرائية وأنماطهم المعيشية الاستهلاكية.

حتى أوائل الستينات من القرن الماضى، كانت البصمة البيئية- عالمياً- تقارب نصف ما يستطيع المحيط الحيوى تجديده من الموارد واستيعابه من النفايات. وفي أوائل الثمانينات تخطى الطلب البشـرى حـدود القـدرة البيولوجيـة لكوكب الأرض للمـرة الأولى. وفي عام ٢٠٠٦ بلغ هذا التخطى (أو التجاوز) حوالى ٤٤%، أى أن كوكب الأرض بحاجة إلى قرابة سبعة عشر شهراً لتجديد جميع الموارد التى استهلكها البشر، وأيضاً استيعاب النفايات الناتجة خلال عام واحد (اثنى عشر شهراً).

والبصمة البيئية (Foot Print) أصبحت تمثل أهم المؤشرات البيئية القائمة على أساس الاستهلاك (Consumption-based Indicator)، وهناك أربعة أنواع من البصمات التى يجرى الاهتمام بها وحسابها على مستوى الفرد أو الدولة أو على الصعيد العام العالمى. وهذه الأنواع الأربعة هى:

- بصمة الأرض.
- البصمة المائية.
- بصمة المواد (معدنية أو غير معدنية).
- بصمة ثانى أكسيد الكربون.

٣-٨-٢-١ الاختلالات المواردية/الغذائية في مصر:

تعتبر الموارد الأرضية والموارد المائية من أهم الموارد الطبيعية المرتبطة بالطلب على الغذاء. وبتزايد هذا الطلب يزداد الضغط على هذين الموردين، وإذا ما جرى تتبع الخط البيانى لعلاقة السكان– ومن ثم متطلباتهم الغذائية– بالموارد الزراعية الأرضية والمائية، يتضح أن هذا الخط يتجه نحو الانحدار المتراجع بشكل ملحوظ، ليؤكد على الاختلالات المتفاقمة بين السكان وبين تلك الموارد.

فمنذ نحو خمسين عاماً (منتصف ستينيات القرن الماضى) كان تعداد السكان في مصر يبلغ نحو ثلاثون مليون نسمة، وكانت مساحة الأراضى الزراعية تقدر بنحو ٥,٧ مليون فدان (بمتوسط يبلغ نحو ٠,٢ فدان أو حوالى ٨٤٠م٢ للفرد)، كما كان متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة يقدر بنحو ألفى متر مكعب.

في الأوضاع الراهنة (٢٠١٧/٢٠١٦) أرتفع عدد السكان إلى ما يقرب من ٩٥ مليون نسمة، ومساحة الأراضى الزراعية إلى ما يقرب من عشرة ملايين فدان، بمتوسط يبلغ نحو ٠,٠٩٥ من الفدان (حوالى ٤٠٠م٢) للفرد. وأصبح متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة يقدر بحوالى ٧٣٠ متر مكعب.

في الاستشراف المستقبلى، يتواصل تزايد السكان (وفق معدلات النمو السكانى الحالية التى تدور حول ٢% سنوياً) ليصل إلى نحو ١٢٥ مليون نسمة عام ٢٠٣٠، ثم إلى ١٥٠ مليون نسمة عام ٢٠٤٠، ويصل إلى نحو ٢٠٠ مليون نسمة بعد أقل من أربعين عاماً. ووفق هذه الزيادات، يتواصل الانحدار بمعدل أكبر للخط البيانى الذى يمثل علاقة السكان بالموارد الزراعية، لينذر بأوضاع بالغة السوء للاختلالات في تلك العلاقة.

٣-٨-٢-٢ النمط الغذائى والموارد المائية في مصر:

النمط الغذائى، وما يطرأ عليه من تطورات وتغيرات، ينعكس بشكل مباشر على أوضاع الموارد الطبيعية الزراعية بصفة عامة، وعلى الموارد المائية بصفة خاصة. فقد أصبحت قضية المياه في مصر

من القضايا ذات الأولوية، ليس فقط على الصعيد الفنى والاقتصادى، وإنما أيضاً على الصعيد السياسى والاجتماعى. ومن ثم يجرى التركيز في هذه الدراسة على علاقة النمط الغذائى بالموارد المائية باعتبارها العنصر الحاكم في الإنتاج الزراعى والغذائى حيث أن هذا العنصر يتفوق على غيره من عناصر هذا الإنتاج من حيث درجة الندرة وتراجع قدرة المصادر المتاحة منه على مواجهة الطلب المتزايد عليه، وبخاصة في إطار ما يهدد هذا العنصر من مشكلات ومخاطر على الصعيدين المحلى والخارجى.

أ- البصمـة المائيـة:

يمكن القول بأن البصمة المائية Water Footprint لدولة من الدول، هى مقدار ما يستخدمه الأفـراد من الميـاه وفـق نمطهـم الاستهــلاكى "Water use by People as a function of their consumption Pattern" (Hoekstra, A.Y., Chapagain, A.K, 2007)، وتتحدد البصمة المائية في دولة ما وفق مجموعة من العوامل، أهمها العوامل الرئيسية التالية:

- معدلات الاستهلاك بالنسبة للدخل المحلى الاجمالى.
- نمط الاستهلاك (التركيب النسبى لمكونات الغذاء).
- الأوضاع والظروف المناخية.
- المعاملات الزراعية المائية (كفاءة استخدام المياه).

ونظراً للعلاقات التجارية الدولية في مجال المنتجات الغذائية، فإن جانباً من الاستهلاك الغذائى (قل أو كثر) في دولة من الدول، يعتمد على موارد مائية من دولة أو دول أخرى، ولذا يجرى التمييز بين البصمة المائية الداخلية (Internal Water Footprint) وتعبر عن كمية المياه المستخدمة من الموارد المائية الداخلية لإنتاج الغذاء، وبين البصمة المائية الخارجية (External Water Footprint) وتعبر عن كمية المياه المستخدمة من موارد مائية من دول أخرى لإنتاج الغذاء الذى يتم استيراده ليستهلكه الأفراد في الدولة المستوردة.

ووفق بعض التقديرات*، تبلغ البصمة المائية في الولايات المتحدة نحو ٢٥٠٠ متر مكعب للفرد في السنة (وتمثل متوسط المياه التى تستخدم بشكل مباشر وغير مباشر في عمليات مراحل إنتاج وتجهيز السلع عبر مسارها حتى وصولها للمستهلك)، وهناك نحو ٢٠% من هذه البصمة تمثل بصمة مياه خارجية. وتقدر البصمة المائية للفرد في اليابان بنحو ١٤٠٠م٣ منها ٧٠% بصمة خارجية، وتقدر البصمة المائية في الصين بنحو ١٠٧٠م٣، وفي هولندا بنحو ١٠٠٠م٣. وفي مصر تقدر البصمة المائية للفرد بنحو ١٣٤١ متر مكعب، وذلك خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥، منها حوالى ٢٨,٥% بصمة

* هذه التقديرات تمثل متوسطات لتقديرات متقاربة مستمدة من أكثر من مصدر.

مياه خارجية. وتتوزع قيمة البصمة المائية في مصر بين استخدامات زراعية وصناعية ومنزلية بنسب تبلغ حوالى ٩٠,٥%، ٤%، ٥,٥% على الترتيب.(أسامة محمد سلام)*

ب- المياه الافتراضية (البصمة المائية للمنتجات الغذائية الزراعية):

المياه الافتراضية تعبر عن كمية المياه الكلية التى تستخدم في مختلف مراحل سلسلة الإمداد لمنتج غذائى (زراعي) بداية من مرحلة إنتاجه حتى وصوله إلى المستهلك النهائى. وتقدر هذه المياه لوحدة وزنية معينة من المنتج (غالباً طن أو كيلو جرام). فعلى سبيل المثال تشير بعض الدراسات والتقارير أن فنجال القهوة (٢٥/ملليلتر) يستهلك من المياه الافتراضية حوالى ١٤٠لتراً من المياه التى تستخدم لزراعة وإنتاج حبات البن المستخدمة في هذا الفنجال (بافتراض عدم احتوائه على السكر)، وأن قطعة الهمبرجر (١٥٠ جرام) تتطلب ٢٤٠٠ لتر من المياه الافتراضية، وأن إنتاج كيلو جرام من نسيج قطنى يتطلب نحو ١٠ آلاف لتر من المياه الافتراضية للزراعة والصباغة والتجهيز.

وهكذا تتضح العلاقة الوثيقة فيما بين النمط الغذائى من جهة وبين الأوضاع الخاصة بالموارد المائية من جهة ثانية. ذلك أن البصمة المائية للفرد وفق نمط غذائى ما يمكن أن تختلف زيادة أو نقصاً إذا ما تغير هذا النمط وفق مقادير المياه الافتراضية الإجمالية للمكونات والكميات والسلع الغذائية التى يشتمل عليها كل نمط. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن تختلف البصمة المائية للفرد إذا ما تطور نظامه الغذائى من النمط التقليدى إلى النمط الحديث، حيث في هذا النمط الأخير تزداد نسبة الاعتماد على الأغذية المصنعة والمجهزة بما يتطلبه هذا التصنيع والتجهيز من استخدامات إضافية للمياه في أغلب الأحوال.

ويوضح الجدول التالى معدلات المياه الافتراضية لمجموعة من المنتجات الغذائية في مصر مصنفة وفق مستويات الكفاءة لكل محصول في استخدام المياه.

* سنة النشر غير متوفره.

جدول (٣-٤): المياه الافتراضية لعدد من المنتجات الغذائية بالمتر المكعب للطن

منتجات منخفضة الكفاءة		منتجات متوسطة الكفاءة		منتجات مرتفعة الكفاءة	
المنتجات	المياه (م٣)	المنتجات	المياه (م٣)	المنتجات	المياه (م٣)
سكر من القصب	٢٧٠٠	ذرة	١٣٩٠	بطيخ	٢٢٥
فول سودانى	٢٣٠٠	قمح	١٦٩٢	طماطم	٢٠٠
أرز	٢٠٠٠	فول	١٠٨٠	بصل	١٣٠
فول صويا	١٠٠٠	موز	١٣٣٠	بطاطس	٢٥٠
دوار شمس	٨٠٠	سكر من البنجر	١٣٠٠	عنب/حمضيات	٥٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

مأخوذ عن : أسامة محمد سلام، البصمة المائية المصرية- مؤشرات أمن الماء والغذاء – المركز القومى لبحوث المياه.

كما يوضح الجدول التالى أيضاً معدلات المياه الافتراضية، كمعدلات عالمية، لمجموعة من الأطعمة من مصادر نباتية وحيوانية.

جدول (٣-٥): المياه الافتراضية لبعض المنتجات الغذائية النباتية والحيوانية (لتر/كجم)

المنتجات	المياه (لتر)	المنتجات	المياه (لتر)
الخضروات	٣٣٥	زيت الزيتون	٤٩٠٠
الفاكهة	٩٧٠	زيت دوار الشمس	٦٧٩٥
الخبز	١٣٠٠	الجبن	٥٠٠٠
الحبوب	١٦٤٥	اللبن	١٠٠٠
البسكويت	١٨٠٠	البيض	٣٣٠٠
الحلويات	٣١٤٠	الدواجن	٣٩٠٠
الجوز والبندق	٩٠٦٥	اللحوم الحمراء	١٥٥٠٠

المصدر: التقرير السنوى للمنتدى العربى للبيئة والتنمية (٢٠١٥)، البيئة العربية- الاستهلاك المستدام من أجل إدارة أفضل للموارد في البلدان العربية.

ومن الجداول السابقة يتبين مدى التباين في علاقة الأطعمة المختلفة بالموارد المائية. فإذا ما جرى الربط فيما بين المؤشرات الواردة بالجدولين السابقين، وبين النمط الغذائي في مصر كما أوضحته الأجزاء السابقة (جدول ٣-١)، يمكن الوقوف على بعض الحقائق الهامة التى من بينها:-

أ- أن ما تحقق من تغير في النمط الغذائى بين عامى ١٩٨٠، ٢٠١٤ بزيادة الاستهلاك الفردى من اللحوم الحمراء من حوالى ٨,١ كجم إلى ١٠,١كجم يمثل تطوراً سلبياً من منظور الصحة العامة

حيث يرتفع هذا الاستهلاك عن المعدل الموصى به من منظمة الصحة العالمية (١٠٠ جرام أسبوعياً) أى حوالى ٥,٥ كيلو جرام سنوياً. كما يمثل تطوراً سلبياً أيضاً من منظور المعطيات البيئية في مصر والتى تعد من الدول الأكثر فقراً في مواردها من المراعى الطبيعية ومن ثم لا تتمتع بأى ميزه نسبية في إنتاج اللحوم الحمراء.

فإذا ما جرى الاهتمام بعلاقة استهلاك اللحوم الحمراء بالموارد المائية، فإن زيادة الاستهلاك الفردى من هذه اللحوم بما يقرب من ٢كجم فيما بين السنوات المذكورة، إنما يترتب عليه بشكل مباشر زيادة الضغط على الموارد المائية بما يقدر بحوالى ثلاثة مليارات متر مكعب من المياه، ثلثيها على الأقل موارد محلية، فإذا ما جرى اتخاذ التدابير المناسبة للوصول إلى المعدلات الغذائية من اللحوم الحمراء الموصى بها (حوالى ٥,٥ كجم للفرد) واستعاضتها بالمزيد من استهلاك اللحوم البيضاء (الدواجن)، يترتب على ذلك بشكل مباشر توفير ما يقدر بنحو خمسة مليارات متر مكعب من الموارد المائية، ثلثيها على الأقل من الموارد المحلية، فإذا ما تم ذلك الاستبدال بزيادة الاستهلاك من الأسماك لارتفعت كمية المياه التى يتم توفيرها بما يقرب من٣٠%، حيث أن الأسماك في واقع الأمر تعيش في المياه ولا تستهلكها بالمعنى المتعارف عليه للاستهلاك.

ب- أن النمط الغذائى السائد في السنوات الأخيرة (٢٠١٤) يسجل زيادة ملحوظة في الاستهلاك الفردى من السكر والمحليات بنحو ١٣كجم عما كان عليه في عام ١٩٨٠، ومن منظور الغذاء الصحى- وفق ترتيب المواد السكرية في الهرم الغذائى- يعتبر هذا المستوى من الاستهلاك الفردى للسكر والمحليات في مصر مرتفعاً بصورة كبيرة ومتناقضاً مع الأسس الغذائية السليمة.

وإذا ما اتخذت التدابير المناسبة لخفض الاستهلاك من السكر، فإن كل كيلو جرام يتم إنقاصه يحقق وفراً في الموارد المائية تقدر بنحو ربع مليار متر مكعب إذا كان السكر من القصب، وحوالى نصف تلك الكمية إذا كان السكر من البنجر، وتقل هذه الوفورات بطبيعة الحال بنسبة ما يجرى استيراده (البصمة الخارجية للمياه). يضاف إلى ذلك أن كل كيلو جرام من الإنتاج المحلى من سكر القصب يتم إحلاله بمثيله من سكر البنجر، يحقق وفراً في الموارد المائية بما يقدر بنحو ١٣٠ مليون متر مكعب وتتضاعف هذه الكمية كلما تضاعفت معدلات التحول من إنتاج واستهلاك سكر القصب إلى سكر البنجر. مع الأخذ في الاعتبار أن ١٣٠ مليون متر مكعب من المياه تكفى لرى ما يقرب أو يزيد عن ٢٠ ألف فدان.

ج – أن التطورات الملحوظة في النمط الغذائى في مصر فيما بين عامى ١٩٨٠، ٢٠١٤ تتمثل بشكل كبير في تغيرات كمية بأكثر منها تغيرات نوعية، فقد زادت كمية الغذاء بمختلف مكوناته للفرد الواحد من حوالى ٥٢٠ كجم عام ١٩٨٠إلى ٦٥٠كجم عام ٢٠١٤. فإذا ما اتخذت التدابير المناسبة للتحسين النوعى- دون الكمى- في النمط الغذائى في مصر، بالاسترشاد في ذلك بالهرم

الغذائى الصحى وبتوصيات الهيئات والمنظمات الدولية ذات العلاقة، لأمكن التخفيف بدرجة كبيرة من الضغط على الموارد المائية وتوفير مقادير كبيرة منها. فوفقاً للنظم الغذائية السليمة والموصى بها تأتى مجموعة الخضروات في القاعدة الأساسية للهرم الغذائى، كما يأتى الحليب ومنتجات الألبان في موقع متوسط من هذا الهرم. وهاتان المجموعتان الغذائيتان من المنتجات ذات الكفاءة العالية في استخدام المياه– وفق ما توضحه الجداول السابقة (٣–٤)، (٣–٥)، غير أن الملاحظ بالنسبة لهما أن الاستهلاك الفردى من مجموعة الخضر قد حقق تراجعاً ملحوظاً فيما بين عامى ١٩٨٠، ٢٠١٤، كما أن الاستهلاك الفردى من الألبان لايزال دون المتوسط العالمى، وينخفض بشكل كبير عن نظيره في الدول المتقدمة، وبدرجة غير قليلة عن نظيره في معظم الدول العربية.

٣–٨–٣ من منظور علاقة النمط الغـذائى والنظام الغذائى بالفاقد والتالف مـن الغـذاء والموارد

تتمثل الغاية الثالثة من الهدف الثانى عشر من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في " تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من فاقد الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك فاقد ما بعد الحصاد، بحلول عام ٢٠٣٠ ".

وقد كان للأزمات الغذائية العالمية المتعاقبة أثرها البالغ في إثارة الاهتمام بقضية الفاقد والتالف من الغذاء، حيث تقدر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، في هذا الصدد، أن خفض نسبة الفاقد والتالف من الغذاء على المستوى العالمى إلى النصف، يمكن أن يوفر الغذاء الكافى لنحو مليار من سكان العالم دونما الحاجة إلى توظيف واستغلال موارد زراعية إضافية.

وعلى المستوى العالمى، يقدر أن هناك– على وجه التقريب– نحو ١,٣ مليار طن من إنتاج الأطعمة للاستهلاك الآدمى يتم فقدها وتلفها عبر مختلف المراحل والحلقات في سلسلة الإمداد الغذائى. وعلى الرغم من كون قضية الفاقد والتالف الغذائى من القضايا المشتركة في مختلف الدول المتقدمة والنامية، إلا أن اهتمام الدول المتقدمة بهذه القضية يفوق بكثير نظيره في الدول النامية الفقيرة، وذلك من حيث الاهتمام بقياس وتقدير كميات ونسب الفاقد والتالف من الغذاء، وتحليل العوامل والأسباب المؤدية إليه في مختلف المراحل، ومن حيث تبنى سياسات وبرامج للحد منه وتلافى أسبابه، وأيضاً لتحقيق الاستفادة القصوى مما لا يمكن تلافيه، واستخلاص مواد نافعة منه، والعمل على تدنية آثاره السلبية على البيئة والمجتمع.

٣-٨-٣-١ الفاقد الغذائى، والتالف الغذائى:

ليس ثمة اتفاق تام أو حدود فاصلة بين مفهومى الفاقد الغذائى Food Losses والتالف الغذائى Food Waste، وبرغم ذلك فإن التمييز فيما بينهما يظل أمراً ضرورياً عند تناول قضية الفاقد والتالف بالدراسة والتحليل.

ويمكن القول أن فاقد الغذاء يتمثل في كميات من المواد الغذائية صالحة للاستهلاك الآدمى تضيع (تفقد) دونما قصد خلال مختلف المراحل في سلسلة الإمداد الغذائي (Food Supply Chain). سواء كان ذلك في مراحل ما قبل، أو أثناء، أو ما بعد الحصاد، مشتملاً ذلك على عمليات النقل والتخزين والتصنيع، وأيضاً عمليات إعداد وتجهيز الأطعمة والوجبات. ويساهم في فقد الغذاء عديد من العوامل التى تتنوع بين القصور التقنى لضعف البنيات الأساسية والخدمات التسويقية، وغياب المهارات الفنية والإدارية، وضعف وغياب المعلومات.

وأما التالف من الغذاء، أو ما قد يطلق عليه النفايات، فيتمثل في كميات من المواد الغذائية تتعرض لعوامل وأسباب متعددة (ميكانيكية، بيولوجية، كيميائية، حشرية،....) تجعلها في غالب الأحوال غير ملائمة للاستهلاك الآدمى. وهذه الكميات قد يتم إعدامها والتخلص منها، أو يتم الاستفادة منها بتحويلها إلى مواد أخرى نافعة. ويحدث التلف الغذائي في أى مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد الغذائي لدى المتعاملين في هذه السلسلة (منتجين، تجار جملة، تجار تجزئة، مقدمى خدمات تسويقية، مصنعين، مستهلكين) كنتيجة لعوامل متعددة منها الممارسات غير الصحيحة، والقصور التقنى أو المعرفى، ونقص المهارات الفنية والادارية.

ومع بعض الاختلافات في الأسباب والعوامل وراء حدوث الفقد والتلف الغذائى فيما بين الدول المتقدمة والغنية، وبين الدول المتقدمة والفقيرة، يظل ارتفاع مقادير ونسب الفاقد والتالف الغذائى عاملاً مشتركاً فيما بين تلك الدول، وأيضاً فيما بين النظم الغذائية التقليدية والحديثة، وتلك التى تتحول من التقليدية إلى الحديثة، غير أن كميات الفاقد والتالف في الدول الغنية والمتقدمة غالباً ما تكون أقل في نسبتها في المراحل الأولى من سلسلة الإمداد الغذائى وترتفع في المراحل المتأخرة منها (مراحل تجارة الجملة وتجارة التجزئة والاستهلاك). وذلك على عكس الحال في الدول النامية والفقيرة حيث تعتبر مراحل الإنتاج الزراعي ومعاملات ما بعد الحصاد والتصنيع هى المسؤولة عن النسبة الأكبر من الفقد والتلف الغذائى.

٣-٨-٣-٢ المشكلات والآثار المترتبة على الفاقد والتالف الغذائى:

مع تزايد السكان عالمياً، وتزايد أعداد من يعانون من الجوع ونقص الغذاء، ومع تفاقم المشكلات البيئية والضغط المتزايد على الموارد الطبيعية. فقد أصبحت قضية الفاقد والتالف من الغذاء، وما يقترن بها من الهدر الموردى من القضايا التى تحظى بالاهتمام الكبير والمتزايد وبخاصة من جانب الهيئات والمنظمات الدولية ذات العلاقة. وذلك نظراً لما يترتب على هذه القضية من آثار ومشكلات متعددة الجوانب، لعل من أهمها:

أ- المجاعة العالمية وقصور الأمن الغذائى

وفق تقديرات الفاقد، فإن نحو ثلث الإنتاج العالمي من غذاء الإنسان (حوالى ١,٣ مليار طن) تؤول إلى فاقد وتالف سنوياً، وهذه الكميات الكبيرة تمثل اقتطاعاً مباشراً من الإنتاج الذى لا يصل إلى غايته، مسبباً حرمان أعداد كبيرة من السكان من الحصول على الإمدادات الغذائية المناسبة، مما يسفر عن اتساع دائرة الجوع وسوء التغذية، وبخاصة في الدول النامية والفقيرة على وجه الخصوص. وقد سبقت الإشارة إلى أن خفض الفاقد والتالف عالمياً بمقدار النصف يمكن أن يوفر الغذاء الكافي لما يقرب من مليار نسمة من سكان العالم الفقراء والمحرومين، ويحقق أوضاعاً أفضل للأمن الغذائى والتحسن التغذوى على المستوى العالمى.

ب- تكلفــة الهــدر المــوردى:

ينجم الفاقد والتالف من الغذاء عن حالات نقص الكفاءة في استغلال وإدارة الموارد المتاحة عالمياً لإنتاج الغذاء، كما يعكس تدنى كفاءة الأداء لمنظومات سلاسل الإمداد الغذائى. وكنتيجة مباشرة لذلك تتكبد مختلف الدول- المتقدمة منها والنامية على السواء- خسائر كبيرة تتمثل في الموارد والمدخلات الإنتاجية التى تم توظيفها في إنتاج ما يتم فقده أو تلفه من المنتجات الغذائية. هذه الخسائر التى تنوء بها إمكانات وموارد مختلف الدول لاسيما منها الدول النامية والفقيرة على وجه الخصوص.

وفي هذا الإطار، يقدر أن نحو ٢٤% من المياه العذبة على مستوى العالم تستخدم لإنتاج ما يفقد من الغذاء، كما يستخدم لهذا الإنتاج أيضا ما يقرب من ٢٣% من المساحة المحصولية، ونفس النسبة تقريباً من الأسمدة وما عداها من المدخلات والعناصر الانتاجية.

جـ- تكلفة التخلص من النفايات الغذائية:

التخلص من الكميات الكبيرة من الفاقد والتالف التى تؤول إلى نفايات، إما أن يكون وفق أساليب ووسائل فنية آمنة، كما هو الحال في العديد من الدول المتقدمة والغنية، وينطوي ذلك على تكلفة مالية

مباشرة، تقدر هذه التكلفة– على سبيل المثال– بنحو ٤٨٠ جنيه استرلينى للأسرة الواحدة في العام في المملكة المتحدة، أو أن لا يتم هذا التخلص الآمن، كما هو الحال في غالبية الدول النامية والفقيرة، فتصبح النفايات عبئاً على البيئة والمحيط الحيوى والصحة العامة، وربما كانت تكلفة هذا العبء أكثر فداحة من التكلفة المالية للتخلص الآمن من تلك النفايات.

د- الانبعاثات من غـازات الدفيئـة:

يشكل الفاقد والتالف من المنتجات الغذائية في مختلف مراحل سلسلة الإمداد الغذائي واحداً من المصادر الهامة التى تساهم في انبعاثات الغازات المعروفة بغازات الدفيئة (Global Warming Gases) أو ما تعرف بغازات الصوبة (Greenhouse Gases)، حيث يؤدى التحلل الهوائى لهذه المنتجات إلى انبعاثات ثانى أكسيد الكربون والميثان، وهما من أهم الغازات التى تساهم في تفاقم ظاهرة الاحترار أو الدفء الكونى (التغيرات المناخية) التى أصبحت من المشكلات البيئية الهامة التى تهدد العالم.

وفي هذا الإطار، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن مختلف الممارسات المرتبطة بالتخلص من الفاقد والتالف من الأغذية في المملكة المتحدة وحدها، يصاحبها انبعاثات من غازات الدفيئه تقدر كمياتها بنحو ١٧ مليون طن معادل ثانى أكسيد الكربون سنوياً.

٣-٨-٣-٣ الفاقـد والتالف الغذائى في مصر:

خلال السنوات القليلة الأخيرة (٢٠١٢-٢٠١٥) قدر متوسط نصيب الفرد في مصر من مختلف السلع الغذائية بحوالى ٦٥٠ كيلو جرام سنوياً، بإجمالى للاستهلاك الكلى للسكان يقدر على وجه التقريب بنحو ٦٢ مليون طن، وذلك من مختلف السلع الغذائية النباتية والحيوانية، المحلية والمستوردة.

في المقابل تشير تقديرات الإنتاج الزراعي خلال الفترة المذكورة إلى أن جملة الإنتاج من المحاصيل والمنتجات الغذائية النباتية والحيوانية تبلغ حوالى ٧٢,٤ مليون طن سنوياً، بها حوالى ٦٢,٦ مليون طن من المنتجات النباتية، وحوالى ٩,٨ مليون طن من المنتجات الحيوانية. فإذا ما أضيف إلى هذه الكميات مقادير المنتجات الغذائية المستوردة، والتى تقدر كميتها بحوالى ١٨,٠ مليون طن سنوياً (منها حوالى ١٥,٧ مليون طن منتجات نباتية وحوالى ٢,٣ مليون طن منتجات حيوانية) فإن جملة الإنتاج الغذائي المتاح للاستهلاك يقترب من حوالى ٩٠,٤ مليون طن.

جدول (٣-٦): تقديرات الإنتاج والواردات والمتاح للاستهلاك وكمية الفاقد الغذائى في مصر
المتوسط للفترة (٢٠١٢-٢٠١٥)

بالمليون طن

المنتجات الغذائية	الإنتاج المحلى	الواردات	جملة المتاح	% للفاقد والتالف [١]	كمية الفاقد والتالف
حبوب	٢٣	١٢,٥	٣٥,٥	١٢	٤,٢٦
بقول	٠,٢	٠,٣	٠,٥	١٠	٠,٠٥
زيوت نباتية	٠,٩	١,٣	٢,٢	١٠	٠,٢٢
سكر ومحليات	٢,٦	١,١	٣,٧	١٠	٠,٣٧
خضر	٢٢,٥	٠٠	٢٢,٥	٢٢	٤,٩٥
فاكهة وتمور	١١,١	٠,٥	١١,٦	٢٠	٢,٣٢
بصل وثوم ونباتات طبية وعطرية	٢,٣	٠٠	٢,٣	١٦	٠,٣٧
جملة المنتجات النباتية	٦٢,٦	١٥,٧	٧٨,٣	٠٠	١٢,٥٤
لحوم حمراء	٠,٩	٠,٤	١,٣	١٢	٠,١٦
لحوم بيضاء	١,٣	٠٠	١,٣	١٥	٠,٢٠
أسماك	١,٥	٠,٦	٢,١	١٢	٠,٢٥
بيض	٠,٥	٠٠	٠,٥	١٢	٠,٠٦
ألبان ومنتجاتها	٥,٦	١,٣	٦,٩	١٢	٠,٨٣
جملة المنتجات الحيوانية	٩,٨	٢,٣	١٢,١	٠٠	١,٥٠
الإجمالي العام	٧٢,٤	١٨,٠	٩٠,٤	٠٠	١٤,٠٤

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، دراسة الميزان الغذائى بجمهورية مصر العربية ، سنوات مختلفة.

(١) نسب الفقد والتالف تمثل تقديرات متوسطة (ومتحفظة نسبياً) لتقديرات مستمدة من بعض الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بالفاقد والتالف من الغذاء فى مصر.

وبذلك يتضح الفرق الشاسع فيما بين ما هو متاح للاستهلاك من الغذاء (حوالى ٩٠,٤ مليون طن) وبين ما يصل إلى المستهلكين منه (حوالى ٦٢,٦ مليون طن) ، هذا الفارق يقدر بنحو ٢٧,٨ مليون طن يمثل حوالى ٣١% من المتاح للاستهلاك من المنتجات الغذائية المحلية والمستوردة. وهذه النسبة تكاد تقترب من تقديرات منظمة الأغذية والزراعة القائلة بأن الفاقد والتالف من الغذاء يكاد يقترب من حوالى ٣٠% من الإنتاج العالمى.

وإذا ما جرى الاعتماد على ما توصلت إليه بعض الدراسات في مصر حول تقديرات الفاقد والتالف من المجموعات الغذائية المختلفة، كما يوضحها الجدول السابق، يمكن الوصول إلى تقديرات (متحفظة) لنسبة وكمية الفاقد والتالف من الغذاء لتصل هذه الكمية إلى حوالى ١٤ مليون طن تمثل حوالى ١٥,٥% من كمية المتاح من المنتجات الغذائية سواء من الإنتاج المحلى أو من الواردات. وبالمقارنة بين التقديرين المذكورين (٣١%، ١٥,٥%) فإن الاختلاف فيما بينهما يمكن أن يعزى إلى أمرين: الأول، وهو الأمر الأكثر أهمية والذى يعزى إليه القدر الأكبر من الاختلاف، يتمثل في أن مختلف التقديرات للفاقد والتالف الغذائى في مصر تستند بدرجة أكبر إلى الاعتماد على الرأى والملاحظة، وإلى قدر أقل من الدراسات البحثية التطبيقية القائمة على أسس موضوعية للقياس والتقدير. كما أن غالبية التقديرات تركزت في اهتماماتها على مرحلة أو مراحل معينة من حلقات سلسلة الإمداد الغذائي

الشاملة كمرحلة الإنتاج، أو مرحلة معاملات ما بعد الحصاد، أو مرحلة تسويقية معينة، دون أن تشتمل على كافة المراحل والحلقات التى يطلق عليها (From Farm to Fork)، وينطبق ذلك في الغالب على التقديرات المتحفظة المذكورة.

وأما الأمر الثانى الذى يفسر– جزئياً– الاختلاف فيما بين التقديرين المذكورين فيتمثل في أن هناك نسبة لا يستهان بها من الفارق بين الكميات المتاحة والكميات المستهلكة تعتبر بطبيعتها متبقيات أو أجزاء من السلع والخدمات غير صالحة للاستهلاك الآدمى، لا تمثل في واقع الأمر فاقداً أو تالفاً غذائياً، حيث يتم استبعاد هذه الأجزاء وفق نسب متعارف عليها تعرف بنسب الاستخلاص أو معاملات الاستخراج، لاسيما في عمليات التجهيز والتصنيع والإعداد للمنتجات الغذائية، وهذه تمثل متبقيات أو مخلفات أو نواتج ثانوية، قد لا تدخل بالضرورة في حسابات الفاقد والتالف الذى يسفر عنه النظام الغذائى.

ومع افتراض أن الفاقد والتالف الذى تفرزه المنظومة الشاملة للغذاء في مصر تدور كميته حول التقديرات المتحفظة السابق الإشارة إليها، (١٤مليون طن)، فإن خفض هذه الكمية بمقدار النصف– وهو أمر ممكن– يوفر الغذاء لما يقرب من ثمانية ملايين من المصريين دونما الحاجة إلى أية توسعات إنتاجية أو استخدام موارد زراعية إضافية. وهذا الخفض يعنى أيضاً من المنظور الموردى الحيلولة دون إهدار ما يتجاوز خمسة مليارات متر مكعب من مياه الرى، وما يقرب من مليون فدان من المساحة المحصولية الزراعية، بالإضافة إلى ما يقرب من ٧,٥% من كمية وقيمة مختلف أنواع المدخلات الإنتاجية الزراعية كالتقاوى والأسمدة والعمالة وغيرها.

٣–٨–٣–٤ الفاقد والتالف عبر سلسلة الإمداد الغذائي:

في الدول النامية والمجتمعات الفقيرة، ومنها مصر، غالباً ما تتحقق النسبة الأكبر من الفاقد والتالف الغذائى في المراحل الأولى من سلسلة الإمداد الغذائي، وبخاصة مرحلة الإنتاج، ومرحلة معاملات ما بعد الحصاد، ومرحلة النقل والتخزين، بينما تأخذ هذه النسبة في التناقص في الحلقات المتقدمة من سلسلة الإمداد كالتصنيع وتجارة الجملة وتجارة التجزئة ومرحلة الاستهلاك. وذلك على خلاف الدول المتقدمة والمجتمعات الغنية حيث يغلب عليها عكس ذلك.

وتتلخص أهم العوامل وراء الفقد والتلف الغذائى في المراحل الرئيسية من سلسلة الإمداد الغذائي فيما يلى:

أ- في مرحلة الإنتاج الزراعـي:

- قصور الكفاءة الفنية في العمليات الإنتاجية، وعدم اتباع الممارسات الزراعية الجيدة,
- ضعف أساليب ونظم الحماية والمكافحة للآفات والحشرات والأمراض.
- ضعف كفاءة عملية الحصاد.
- إرتفاع نسبة النفوق في الإنتاج الحيواني والداجني.
- غياب أو قصور عمليات ومعاملات ما بعد الحصاد على المستوى الحقلى.

ب- في مراحل النقل والتداول والتخزين:

- عدم الاهتمام بعمليات الفرز والتدريج.
- ضعف كفاءة عمليات التعبئة وعدم ملاءمة العبوات.
- سوء عمليات الشحن والنقل والتفريغ، واستخدام وسائط نقل غير ملائمة.
- القصور في السعات التخزينية المتطورة وضعف كفاءة إدارة التخزين.
- سوء حالة المرافق والبنيات التحتية والتسويقية (طرق، ووسائط نقل، صناعة مواد تعبئة،....).
- غياب أو قصور الأطر التنظيمية والتشريعية ذات العلاقة بالجودة والمواصفات والضوابط التسويقية.

جـ- في مراحل وعمليات التصنيع والتجهيز:

- بدائية الأساليب الفنية، والممارسات غير الصحيحة.
- قصور الرقابة، ووجود وحدات غير مرخصة.
- حدوث الفقد والتلف خلال عمليات التفريغ والتداول في عمليات التصنيع.

د- في مرحلة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة:

- الفقد والتلف الميكانيكى في المخازن والمستودعات وخلال عمليات التداول.
- المخزونات الزائدة عن قدرة التصريف.
- عدم ملاءمة ظروف التخزين أو العرض.
- نفاذ فتـرة الصلاحية.

هـ- في مرحلة الاستهلاك (المنزلى- المطاعم- الفنادق، وغيرها):

- التخزين في ظروف غير مناسبة (عادى- مبرد- مجمد).
- إعداد وطهو كميات زائدة عـن الحاجة.

- التلف بسبب ممارسات وعمليات الإعداد والطهى السيئة.
- الفقد والتلف في عمليات التوضيب والغسيل والتنظيف والتقشير.
- الفقد فيما يتبقى في أوعية الطهى وأوانى الطعام وبخاصة في المطاعم والفنادق وغيرها.

ومن الواضح– في ضوء هذه العوامل والأسباب– أن غالبية الفاقد والتالف الغذائى، في الظروف المصرية تعزى أسبابه إلى عوامل متعلقة بتدنى الكفاءة الفنية والإدارية في العمليات والممارسات الزراعية، وعمليات ما بعد الحصاد الحقلية، والأوضاع التسويقية السائدة للمنتجات الزراعية بصفة عامة. ولا يعنى ذلك غياب كميات من الفاقد والتالف في المراحل الأخرى، إلا أنها تأتى في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وأيضاً من حيث العوامل والأسباب.

٣-٨-٣-٥ التعامل مع مشكلة الفاقد والتالف:

تهتم الدول المتقدمة بوضع برامج وسياسات لمواجهة مشكلة الفاقد والتالف كما هو الحال– على سبيل المثال– في مجموعة دول الاتحاد الأوروبى التى اعتمدت إطاراً توجيهياً للتعامل مع الفاقد والتالف Waste Frame-Work Directive (WFD). ويشمل التوجه العام لترتيب أولويات التعامل مع هذه المشكلة في المراحل التالية:

- المنع Prevention ويتمثل في اتخاذ مختلف التدابير والإجراءات لتلافى العوامل والأسباب التى ينجم عنها الفاقد في مختلف مراحل وحلقات السلاسل الغذائية.
- الخفض Reelection ويتمثل في العمل على تدنية كميات الفاقد والتالف إذا ما وقعت الأسباب والعوامل المؤدية إليه.
- إعادة التدوير Recycling وذلك بتحويل ما يمكن تحويله من الفاقد والتالف إلى مواد نافعة ذات قيمة.
- المعالجة/ الاسترداد Recovery ويستخدم لذلك بعض التقنيات الحديثة، مثل أسلوب التنقية الحيوية biorefining للحصول من الفاقد والتالف على منتجات نافعة ذات قيمة.
- التخلص Disposal وذلك باتباع الأساليب والوسائل الفنية الأقل تكلفة (اقتصادياً) والآمنة (بيئياً) للتخلص مما لم يمكن تطويره أو استيعابه في المراحل السابقة.

شكل (٣-٢): أولويات التعامل مع الفاقد والتالف من الغذاء

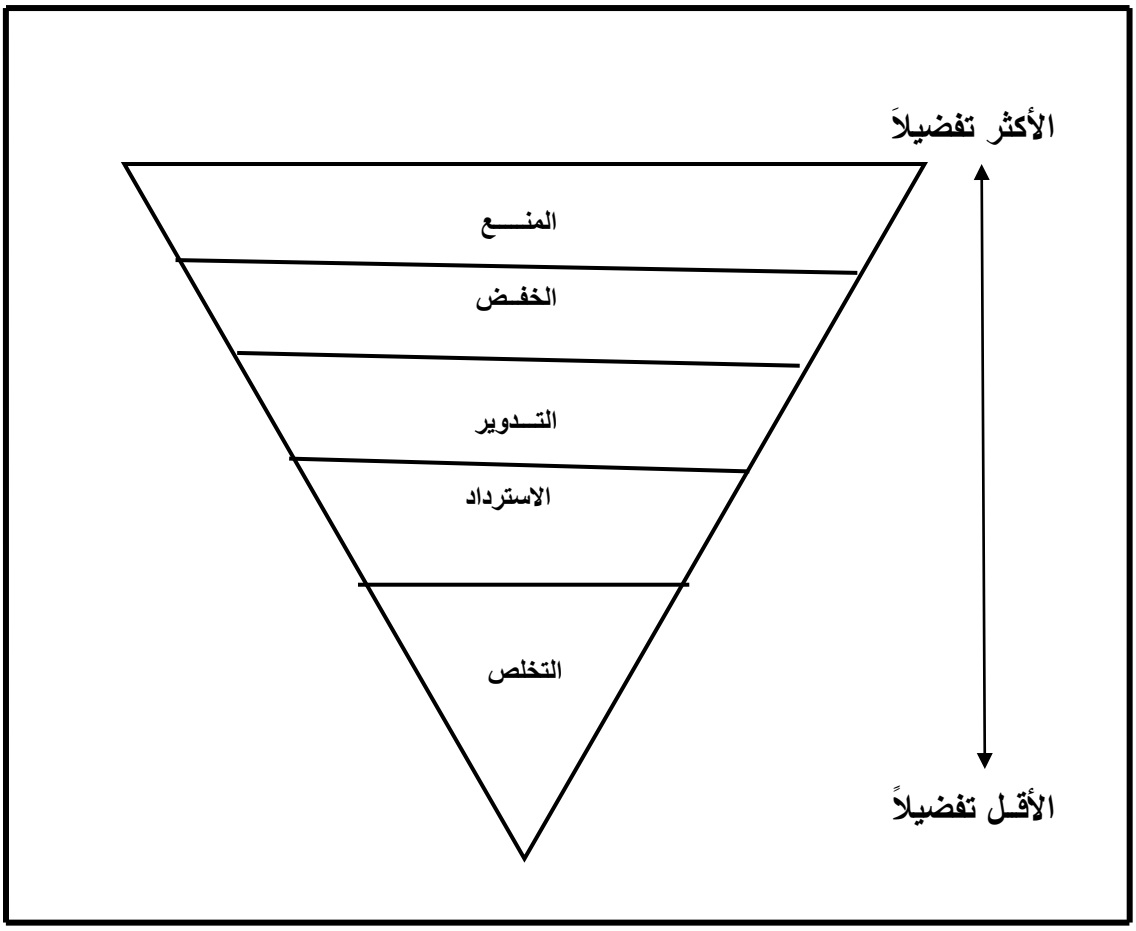

وفي مصر، لايزال الاهتمام بقضية الفاقد والتالف الغذائى منعدماً أو قاصراً إلى حد بعيد، سواء من المنظور الحكومى (السياسات والبرامج والمشروعات) أو من المنظور المجتمعى (الوعى العام)، أو على مستوى البحوث والدراسات ذات العلاقة. وذلك على الرغم من التكلفة الباهظة- اقتصادياً وبيئياً- لهذه المشكلة. فمن الناحية الاقتصادية فإن تكلفة هذه المشكلة تعادل قيمة الفاقد والتالف الذى يمكن خفضه أو تلافيه، والذى سبق تقديره بنحو ٧ ملايين طن من الغذاء، وفق تقديرات متحفظة، بما يخصص لذلك من موارد الأرض والمياه، ومن مختلف العناصر والمدخلات الإنتاجية.

٣-٩ إمكانيات وأساليب التوجه نحو استهلاك غذائى مستدام:

لعل من الحقائق التى يمكن استخلاصها من هذا الجزء من الدراسة، أن النمط الغذائى العام في مصر، لا يعد بأى حال نمطاً مستداماً، وذلك من منظور المحاور الرئيسية لمفهوم الاستهلاك المستدام والتى تتمثل في آثار وانعكاسات نمط الاستهلاك الغذائى على كل من:-

- الأوضاع البيئية (التلوث والانبعاثات) وعلى أوضاع الصحة العامة (الأمراض المتولدة عن الغذاء).
- الموارد الطبيعية، سواء من منظور استنزاف الموارد الناضبة، أو من منظور الهدر وتدنى الكفاءة في استغلال الموارد المتجددة.
- الخسائر الاقتصادية والأضرار المجتمعية والبيئية المترتبة على ارتفاع معدلات الفقد والتلف من المنتجات الغذائية في مختلف مراحل السلاسل الغذائية.

وعلى الرغم مما تواجهه مصر من مشكلات كبيرة ومتزايدة فيما يخص الأوضاع البيئية، وتلوث المحيط الحيوى (الهواء، الماء، التربة)، والانتشار الملحوظ لمجموعة من الأمراض ذات العلاقة بالغذاء والتغذية، وأيضاً فيما يخص الموارد الطبيعية الزراعية (وبخاصة الموارد المائية)، إلى جانب الارتفاع في نسب ومقادير الفاقد والتالف من الغذاء. على الرغم من ذلك فإن قضية الاستدامة بصفة عامة لاتزال من بين القضايا الغائبة على مستوى البرامج والسياسات والمشروعات، وإن كانت حاضرة على نحو ما على مستوى الأدبيات والتقارير والتصريحات والكتابات. فإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لقضية الاستدامة بمفهومها العام والشامل– فإن الأمر أكثر من ذلك بكثير بالنسبة لموضوع الاستهلاك المستدام.

٣-٩-١ دوافـع التوجــه نحو الاستهلاك الغذائى المستدام:

من المنظور الشامل للاستدامة، يمكن القول أن الاستهلاك الغذائى المستدام يمثل أحد العناصر والمكونات الهامة للاستهلاك المستدام من مختلف السلع والخدمات بوجه عام. كما أن الاستهلاك المستدام يندرج بدوره ضمن المفهوم الواسع للاستدامة الذى يشتمل على الاستهلاك والإنتاج، وأيضاً على كافة الأنشطة والممارسات والسلوكيات البشرية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالبيئة والموارد الطبيعية ونوعية الحياة.

وفي هذا الإطار لم يعد التوجه نحو الاستدامة– بصفة عامة– والاستهلاك المستدام بصفة خاصة، إختياراً، بقدر ما أصبح ضرورة ملحة وحيوية تفرضها الأوضاع الراهنة في مصر، ولعل من بين الدوافع والاعتبارات التى تدعم هذا التوجه وتعززه ما يلى:–

- الالتزامات الدولية في إطار ما تنخرط فيه مصر من الاتفاقيات والمعاهدات، وبخاصة الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، والتزامات الدول ضمن هذه الاتفاقية– ومن بينها مصر– بالتعهد بالحد من الانبعاثات المسببة لارتفاع درجة الحرارة على المستوى العالمى. وأيضا أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأهدافها السبعة عشر التى من بينها ما يتعلق بمسئولية الدول نحو ضمان أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج.

- ما أصبحت تواجهه مصر من مخاطر ضغط السكان والطلب الاستهلاكى على الموارد الزراعية المحدوده، وفي مقدمتها الموارد المائية، يدفع بقضايا الاستهلاك الغذائى- النمط والنظام- إلى مقدمة أولويات الاهتمام والسعي العاجل والفاعل للتوجه نحو أنماط الاستهلاك المستدامة.
- التوجه نحو أنماط الاستهلاك المستدامة- ضمن الإطار العام للتوجه نحو الاستدامة في مختلف الأنشطة والمجالات- يعزز ويدفع بقوة نحو ما تستهدفه الدولة من تعظيم الكفاءة الاقتصادية في استغلال وتوظيف الموارد، وتدنية كافة أشكال الهدر والفاقد الاقتصادى، وتعزيز التنافسية بوجه عام.

٣-٩-٢ الحلقـات والهيئـات الفاعلـة في التوجـه نحو الاستهلاك الغذائي المستدام:

سبقت الإشارة إلى أن هناك عوامل متعددة تشترك معاً في تحديد وتوجيه الاستهلاك الغذائى، وترسم ملامح الأنماط الغذائية والنظم الغذائية بوجه عام. من هذه العوامل ما يتعلق بالوعى والثقافة العامة والعادات والتقاليد، ومنها ما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية ومستويات التحضر والتعليم، ومنها ما يتعلق بطبيعة القواعد الموردية والعوامل البيئية والمناخية، ومنها ما يتعلق بالاعتبارات الاقتصادية ومستويات الدخل ونمط توزيعه والسياسات السعرية والضريبية والدعم، .... إلى غير ذلك من العوامل والاعتبارات. ومن ثم فإن توجيه الاستهلاك المستدام إنما يتطلب التعامل مع مختلف تلك المحددات التى تتباين كثيراً في مدى سرعة ومرونة واستجابة كل منها للتأثير والتغيير.

ومن ناحية أخرى فإن علاقة الاستهلاك بالموارد الإنتاجية يمر عبر عدد من المراحل والحلقات التى تشملها سلاسل الإمداد الغذائي بدءاً من مرحلة المدخلات الإنتاجية حتى الاستهلاك النهائى مروراً بالعمليات الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية ومراحل التوزيع على مستوى تجارة الجملة والتجزئة. وبطبيعة الحال فإن ما يكتنف كلاً من هذه الحلقات أو المراحل من خصائص فنية واقتصادية وإدارية، إنما ينعكس ويؤثر بدرجة أو أخرى على أوضاع وخصائص الاستهلاك الغذائى. الأمر الذى يزيد من درجة التعدد والتشابك للعوامل والاعتبارات التى تحكم النمط الاستهلاكى، ومن ثم تؤثر في التوجهات نحو الاستهلاك الغذائى المستدام.

ومن ناحية ثالثة فإن مسئولية التوجه نحو الاستهلاك المستدام لا تقع فقط على الحكومات وحدها، أو على المستهلكين وحدهم وإنما تتشارك فيها مختلف الهيئات والكيانات ذات العلاقة. وتتمثل هذه الهيئات والكيانات بصفة خاصة في كل من:-

- المزارعين والصيادين ومربى الماشية والدواجن والرعاة، بما يتميزون به من خصائص فنية ومعرفية وتنظيمية واجتماعية، وما يعملون في إطاره من نظم وتشريعات وبنيات أساسية ومرافق خدمية ومعلوماتية، وما يتاح لهم من موارد وإمكانيات إنتاجية.

- المواطنين باعتبارهم مستهلكين للغذاء وفق مختلف خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأيضاً باعتبارهم مواطنين ذوى درجة أو أخرى من القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات، سواء من خلال الانتخابات أو تكوين التنظيمات غير الحكومية ذات العلاقة.
- الشركات العاملة في مجال الغذاء (نقل – تخزين – تصنيع...) وفي مجال الخدمات وتجارة الجملة والتجزئة.
- الحكومة من خلال دورها التنظيمى والتشريعى والرقابى. ومدى فاعلية وكفاءة هيئاتها ومؤسساتها على مستوى الدولة أو المحليات. كما يدخل في هذا الإطار دورها ومدى التزامها بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية ذات العلاقة.
- المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية، من حيث الوجود والانتشار والفاعلية، بما في ذلك الجامعات والمراكز البحثية والدراسية والمؤسسات التعليمية والتثقيفية، والمؤسسات الإعلامية.

٣-٩-٣ الأساليب الممكنة للتوجه نحو الاستهلاك الغذائى المستدام:

في ضوء تعدد المراحل والحلقات والهيئات، وأيضاً العوامل والاعتبارات المحيطة بالاستهلاك الغذائى، يتعذر الإلمام بكافة الأساليب والوسائل التى يمكن أن تقوم بها مختلف تلك الجهات للمساهمة في التوجه نحو الاستهلاك المستدام. وبرغم ذلك يمكن عرض بعض الأساليب والوسائل المقترحة ذات العلاقة بتطوير وتحسين الأوضاع المتعلقة بكل من الاستهلاك الغذائى، الموارد المائية، والفاقد والتالف من الغذاء.

أولا- فيما يتعلق بالاستهلاك الغذائى:

- إجراء دراسات جادة ومتعمقة لنمط الاستهلاك الغذائى في مصر، وما يتضمنه من أنماط فرعية. وتحليل وكشف ما تنطوى عليه من جوانب الخلل والقصور من منظور الصحة والسلامة والتوازن الغذائى، وأيضاً من منظور الاستدامة. باعتبار تلك الدراسات تمثل البداية الصحيحة لوضع السياسات والبرامج والمشروعات التى تستهدف تحسين أنماط الغذاء وتوجيهها نحو مبادئ واعتبارات الاستدامة.
- استخدام السياسات الإنتاجية والاستثمارية، وكذلك السياسات السعرية والضريبية وسياسات الدعم وبرامج التوعية للتأثير على النمط الغذائى وتوجيهه نحو الاستدامة. ويدخل في هذا الاطار على وجه الخصوص:-

أ- العمل على أن يتجه النمط الغذائى نحو التطورات النوعية (من حيث المكونات) وفق اعتبارات التوازن التغذوى، والصحة الغذائية، ووفق توصيات المنظمات الدولية ذات العلاقة، وبخاصة منظمة الصحة العالمية. وذلك بدلاً من التطورات الراهنة التى تتجه

نحو الزيادات الكمية من سلع الغذاء ومحتواها من السعرات الحرارية على حساب التوازن النوعى والاعتبارات الصحية.

ب- التقليل من متوسط الاستهلاك الفردى من اللحوم الحمراء، وتعويض ذلك بمزيد من لحوم الدواجن والأسماك.

ج- خفض مستوى الاستهلاك الفردى من السكر والأرز، والعمل على زيادة هذا المستوى لكل من الخضر والبقوليات، توافقاً مع معطيات الهرم الغذائى من جهة، ومع الحفاظ الموردى (المياه) من جهة أخرى.

- تخطيط برامج وحملات توعية، على كافة المستويات (جامعات، مدارس، شركات، أندية...) تدعم وتعزز التوجهات والمبادرات الذاتية للأسر والأفراد لتطوير أنماطهم الغذائية نحو الاستهلاك الغذائى المستدام والصحى والآمن. واستخدام مختلف الوسائط الإعلانية والإعلامية لهذا الغرض، وبخاصة من خلال برامج الطهى التى أصبحت واسعة الانتشار، وتوضيح علاقة الغذاء بالصحة العامة والموارد الطبيعية. مع التركيز على دور المرأة في هذا الإطار.

ثانياً: فيما يتعلق بالموارد المائية والإنتـاج الزراعى:

- تشجيع وتعزيز الجهود البحثية والإرشادية في اتجاه التكثيف الزراعي المستدام، ورفع مستويات الإنتاجية الزراعية دونما تأثيرات سلبية على الموارد الطبيعية.
- رفع كفاءة التغذية العلفية للحيوانات، وترتيب أولويات الاستثمار، والتوسع في الإنتاج الحيوانى بما يتوافق مع ترتيب الأولويات من حيث كفاءة الاستخدام للأعلاف، ومع معاملات التحويل الغذائى (إنتاج اللبن، تربية المجترات الصغيرة، الإنتاج الداجنى، الاستزراع السمكى).
- تطوير وتعميم نظم المكافحة المتكاملة (IPM) لخفض استخدام المبيدات، ومن ثم تحسين مستويات السلامة للمنتجات الغذائية.
- التوسع في نظم الرى الحقلى المتطورة، ورفع كفاءة الإدارة لتلك النظم.
- الارتقاء بكفاءة إدارة منظومة نقل وتوزيع مياه الري، وتدنية معدلات الفاقد خلال هذه المنظومة.
- إجراء الجدوى المائية، جنباً إلى جنب مع الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المشروعات والبرامج الإنتاجية الزراعية، حيث يساعد ذلك في تحديد المحاصيل التى يفضل إنتاجها محلياً، وتلك التى يمكن استيرادها. وفي هذا الشأن يفضل استيراد المنتجات عالية الاستخدام للمياه مع الحد من تصديرها إذا كانت تنتج محلياً.
- العمل على التحول نحو ربط الضريبة العقارية (الزراعية) على المحاصيل وفق نوع المحصول وكمية استهلاكه من المياه ونظام الري الحقلي.

- إلزام الشركات المنتجة والمصنعة للأغذية بوضع ملصقات البصمة المائية على منتجاتها لزيادة وعى المستهلكين بعلاقة الغذاء بالمياه، وتشجيعهم على شراء السلع الأقل ضعطاً على هذا المورد، وتنافس الشركات في مجال خفض البصمة المائية للمنتجات.
- استخدام الإجراءات المناسبة للحد من استخدام المياه العذبة في زراعة الأعلاف، وزيادة الاعتماد في ذلك على المياه المعالجة والمعاد استخدامها.

ثالثاً– فيما يتعلق بالفاقد والتالف الغذائى:

- السعى الجاد من جانب الوزارات أو الجهات المعنية، لوضع سياسة وطنية متكاملة لإدارة الفاقد والتالف من الغذاء، تستند إلى دراسات جادة ومتعمقة لتحليل مواقع وأسباب كل من الفاقد والتالف، وتتضمن مختلف السبل الفنية والتنظيمية التى تستهدف خفض نسب الفاقد والتالف في مختلف المراحل والممارسات وإعادة استخدامه، وتدويره، ومن ثم التخلص الآمن مما لايتسنى الاستفادة منه.
- تطوير النظم التقليدية– وربما المتخلفة– السائدة لتسويق وتداول المنتجات الزراعية الغذائية، وتشجيع الدولة لإقامة نظم حديثة ومتطورة تقوم على التكامل بين حلقات الإنتاج والتصنيع والتوزيع، دونما تعدد للوسطاء أو لعمليات النقل والشحن والتفريغ المتكررة، ووضع الأطر التنظيمية لمختلف عمليات التداول للحد من الممارسات غير الصحيحة في عمليات ومعاملات النقل والتخزين والتصنيع والتعبئة، التى ينجم عنها نسب مرتفعة من الفاقد والتالف. ويدخل في إطار تطوير النظم التسويقية تشجيع الربط المباشر فيما بين المزارعين والأسواق، كما هو الحال في نظام الزراعات التعاقدية على سبيل المثال لا الحصر. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن مصطلح التسويق المستدام أصبح من بين المصطلحات المستخدمة للدلالة على مدى توافق الممارسات التسويقية مع البيئـة.
- حفز وتشجيع ومنح الشهادات للمزارعين ممن يطبقون مبادئ وأسس الممارسات الزراعية الجيدة (GAP)، وأيضاً تشجيع الممارسات الجيدة لعمليات الحصاد الحقلية وما بعد الحصاد ، يدخل في هذا الاطار تحديد الوقت الأمثل للنضج وللحصاد، وإجراء عمليات الفرز والتدريج الحقلية، واستخدام العبوات الملائمة لكل محصول.
- وضع وتطبيق المعايير الخاصة بالمعاملات التصنيعية الجيدة (GMP) ومعايير مشروعات الأعمال المستدامة (Sustainable Enterprise)، وذلك في مختلف الشركات والوحدات العاملة في مجال التصنيع الغذائى بمختلف صوره. ومنح الشهادات الدالة على ذلك للشركات ولمنتجاتها. وكذا الحال بالنسبة لسلاسل التجزئة والمتاجر الكبرى والمطاعم والفنادق وغيرها من منافذ بيع وتقديم الأطعمة والوجبات الغذائية.

الفصل الرابع
الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء في مصر

مقدمة:

توجد علاقة وثيقة بين تحقيق أهداف وغايات الهدف الثاني عشر من أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ المعني بتحقيق الاستهلاك المستدام ونمط استهلاك الطاقة. حيث يرتبط استهلاك الطاقة بظاهرة التغير المناخي نتيجة الانبعاثات الملوثة للبيئة التي تخرج من استخدام الوقود الأحفوري (البترول والغاز الطبيعي والفحم) في توليد الطاقة، مما يهدد استدامة البيئة والاستهلاك والتنمية ككل. ويزداد استهلاك الطاقة مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والنمو السكاني، ومعدل التحضر، ومستويات التنمية، وكذلك السياسات الاقتصادية – الاجتماعية خاصة سياسة تسعير الطاقة ودعمها. حيث يعزز دعم الطاقة السلوك الاستهلاكي المبذر لها، الذي يجافي مفهوم الاستهلاك المستدام. كما توجد علاقة وثيقة بين كل من الطاقة والمياه والغذاء والتغير المناخي (تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٥)، لذا تم اختيار قطاع الطاقة بصفة عامة، وقطاع الكهرباء بصفة خاصة كقطاع له الأولوية في تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام، لأنه له دوراً كبيراً ومحورياً في تحقيق هذه الأنماط في أي مجتمع.

يبحث هذا الجزء التطبيقي في مدى اتساق نمط استهلاك قطاع الكهرباء(أحد مصادر الطاقة الثانوية) في مصر مع بعض غايات الهدف الثاني عشر من أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ المتعلقة بالاستهلاك المستدام. وذلك من وجهين: الوجه الأول هو نمط استهلاك قطاع الكهرباء من الموارد الطبيعية التي يستخدمها في توليد الطاقة الكهربائية، والوجه الثاني هو نمط استهلاك الطاقة الكهربائية في القطاعات المستهلكة لها مثل قطاع الصناعة والقطاع المنزلي. حيث سيتم تناول ما سبق باستخدام منهج مقارن مع بعض الدول الأخرى في العالم. كما سيتم التعرف على مدى اهتمام استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ بتحقيق نمط الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء، وكذلك التعرف على دور خطط قطاع الكهرباء في تحقيق نفس الهدف. ويختتم هذا الجزء باقتراح السبل والآليات المناسبة لتحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء، والقطاعات المستهلكة لها. وفي بعض الأحيان سيتم تناول قطاع الطاقة ككل متضمناً كل من قطاعي الكهرباء والبترول، بسبب نقص البيانات أو بهدف شمولية التناول للارتباط الوثيق بين القطاعين.

٤-١ مدى اتساق نمط استهلاك قطاع الكهرباء من الموارد الطبيعية مع هدف وغايات الاستهلاك المستدام:

يتم تناول نمط استهلاك قطاع الكهرباء من الموارد الطبيعية لتوليد الطاقة الكهربائية من خلال تطبيق بعض مؤشرات الهدف الثاني عشر(الاستهلاك المستدام) على نمط استهلاك هذا القطاع في عام ٢٠١٤ (آخر عام متوافر عنه بيانات مقارنة)، ومقارنة هذه المؤشرات بمثيلاتها في بعض الدول النامية في مناطق مختلفة وهى: الصين والهند وماليزيا ممثلين لقارة آسيا، والبرازيل ممثلة لقارة أمريكا اللاتينية، وتركيا ممثلة لمنطقة الشرق الأوسط، واليابان الفقيرة في الموارد الطبيعية وكنموذج للدول المتقدمة. حيث أن هناك حاجة لمتابعة التداخل بين كل من الاقتصاد والبيئة وتدفقات الموارد والفاقد الناتج عن النشاط الاقتصادي باستخدام عدد من المؤشرات، وبحيث يقوم بهذه المتابعة المنظمات المعنية والمجتمع ككل من أجل تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام (UNEP, March 2015). وأهم هذه المؤشرات ذات العلاقة بقطاع الطاقة – وقطاع الكهرباء على وجه الخصوص– نسبة استهلاك كل من الوقود الأحفوري ومصادر الطاقة المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية، وحجم الانبعاثات من حرق الوقود بالنسبة لكل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان.

يوضح الجدول رقم (٤-١) أن مصر تعد من الدول المرتفعة في اعتمادها على الوقود الأحفوري (البترول والغاز الطبيعي) القابل للنفاد(غير المتجدد) في مزيج توليد الطاقة الكهربائية، حيث يصل نصيبه في هذا المزيج في عام ٢٠١٤ إلى نحو ٩١%، بينما لا يتعدي هذا النصيب في دول نامية مماثلة ٨٢% في الهند، ٧٩% في تركيا، وينخفض إلى ٧٥% في الصين، ٢٤% فقط في البرازيل. ويصل في إحدى الدول المتقدمة (اليابان) إلى ٨٦%. وفي المقابل لا يتعدى نصيب الطاقة المتجددة في مزيج توليد الطاقة الكهربائية في مصر في عام ٢٠١٤ نحو ٩% فقط متضمنة التوليد المائي والرياح والطاقة الشمسية، بينما يصل هذ النصيب إلى نحو ٧٣% في البرازيل، ٢٣% في الصين، ٢١% في تركيا، ١٥% في الهند، ويصل في إحدى الدول المتقدمة (اليابان) إلى نحو ١٤%.

ويشير ما سبق إلى سيادة نمط الاستهلاك غير المستدام للموارد الطبيعية المتاحة من الوقود الأحفوري من قبل قطاع الكهرباء نتيجة الاعتماد الكبير على هذا الوقود في توليد الطاقة الكهربائية بدون الأخذ في الاعتبار محدودية الاحتياطيات المؤكدة المتاحة من هذه الموارد وآثارها البيئية السلبية، مما لا يحقق استدامة استخدام هذه الموارد الطبيعية وحق الأجيال القادمة في الاستفادة منها، واستدامة البيئة. حيث لا يتعدى نصيب الاحتياطيات المؤكدة من البترول الخام في مصر في عام ٢٠١٥ لإجمالي العالم ٠,٢٧%، وكذلك نصيب الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في نفس العام نحو ١,١% (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ٢٠١٦).

جدول رقم (٤-١): نمط استهلاك قطاع الكهرباء للموارد الطبيعية وآثاره البيئية في مصر ودول أخرى في عام ٢٠١٤

الدولة	نصيب الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء(%)	نصيب الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء(%)	نسبة الانبعاثات من حرق الوقود للناتج المحلي الإجمالي (كيلو جرام ثاني أكسيد الكربون/دولار أمريكي ٢٠١٠)	نسبة الانبعاثات من حرق الوقود لعدد السكان (كيلو جرام ثاني أكسيد الكربون/ فرد)
مصر	٩١	٩	٠,٧٣	١,٩٣
تركيا	٧٩	٢١	٠,٣٥	٤,٠١
ماليزيا	٩٠	١٠	٠,٧	٧,٣٧
الهند	٨٢	١٥	٠,٩٢	١,٥٦
البرازيل	٢٤	٧٣	٠,٢	٢,٣١
الصين	٧٥	٢٣	١,١	٦,٦٦
اليابان	٨٦	١٤	٠,٢١	٩,٣٥

المصدر: IEA Energy Atlas on:energyatlas.iea.org/#!/tellmap/-1118783123 date:21/4/2017

وقد ترتب على هذا الاستخدام غير المستدام (الجائر) للوقود الأحفوري من قبل قطاع الكهرباء في مصر ارتفاع نسبة الانبعاثات من غازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون بصفة أساسية) الناتجة عن حرق الوقود سواء بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أو بالنسبة عدد السكان في عام ٢٠١٤. فيوضح الجدول رقم (٤-١) أن مصر تحتل المرتبة الثالثة في مجموعة الدول المختارة في ارتفاع نسبة هذه الانبعاثات للناتج المحلي الإجمالي حيث تأتى بعد كل من الصين والهند، وهذا انعكاس لارتفاع نصيب الوقود الأحفوري في مزيج توليد الطاقة الكهربائية. بينما ينخفض هذا المؤشر لأقل قيمة له في حالة البرازيل (٠,٢%) التي هى أقل الدول في المجموعة المختارة في استهلاك الوقود الأحفوري في مزيج توليد الطاقة الكهربائية. وتعتبر ماليزيا هى أقرب دولة بين الدول المختارة لمصر سواء في المزيج المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية أو نسبة الانبعاثات للناتج المحلي الإجمالي، ولكن متباعدة عنها بدرجة كبيرة في حالة مؤشر نسبة الانبعاثات لعدد السكان، حيث تصل قيمة هذا المؤشر إلى ٧,٣٧ لماليزيا، بينما لا يتعدى ١,٩٣ بالنسبة لمصر، وذلك لأن عدد سكان مصر يقارب ثلاثة أضعاف عدد سكان ماليزيا تقريباً (مساحة_ وعدد سكان_ماليزيا /mawdoo3.com بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٥).

كما تجدر الإشارة إلى ارتفاع مؤشر نسبة الانبعاثات للناتج المحلي في حالتي الصين والهند (١,١، ٠,٩٢ على التوالي) على الرغم من عدم كونهما الأعلى بين الدول المختارة في استخدام الوقود الأحفوري، في مقابل انخفاضه في دول أخرى أعلى في استخدام الوقود الأحفوري مثل اليابان والهند وتركيا، مما قد يعزو إلى استخدام تكنولوجيات أقل تلويثاً للبيئة في هذه الدول بنفس مزيج توليد الطاقة الكهربائية.

ولكن تتميز مصر مقارنة بالدول الأخرى المختارة بانخفاض مؤشر نسبة الانبعاثات لعدد السكان، حيث تحتل المرتبة الثانية بعد الهند، بينما يرتفع هذا المؤشر بدرجة كبيرة في دول أخرى مثل اليابان والصين على الرغم من أن مزيج توليد الطاقة الكهربائية بهما أكثر استدامة. كما يلاحظ أنه على الرغم من أن مزيج توليد الطاقة الكهربائية في البرازيل هو الأكثر استدامة بين الدول المختارة، وهى الأقل في مؤشر نسبة الانبعاثات للناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه يرتفع بالنسبة لها مؤشر نسبة الانبعاثات لعدد السكان مقارنة بدول أخرى مزيج توليد الطاقة الكهربائية بها أقل استدامة، مما قد يضعف أهمية الأخذ بهذا المؤشر في تحديد الآثار البيئية للاعتماد على الوقود الأحفوري في توليد الطاقة الكهربائية.

٤-٢ مـــــدى اتســـاق نمـــط استهلاك الطاقـــة الكهربائية مع هـدف وغايات الاستهلاك المستدام:

يتم الاستدلال على مدى استدامة استهلاك الطاقة الكهربائية من خلال بعض المؤشرات الهامة التي تتضمن كلاً من متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية، وكثافة استخدام الطاقة (نصيب الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي من الكمية المستهلكة من الطاقة)، ونسبة قيمة دعم الوقود الأحفوري والكهرباء لكل من إجمالي قيمة الدعم في الموازنة العامة للدولة، وللناتج المحلي الإجمالي.

يبين الجدول رقم (٤-٢) الانخفاض الواضح في متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية في مصر مقارنة بمثيله في دول أخرى في عام ٢٠١٤، فالهند فقط هى الدولة الوحيدة الأقل في هذا المؤشر عن مثيله في مصر، بينما الدولة الأعلى في هذه المؤشر هى اليابان، مما يشير إلى عدم توفر خدمة الكهرباء بالدرجة المطلوبة في مصر. حيث يظهر هذا المؤشر مدى وصول خدمة الكهرباء لكافة الأفراد في المجتمع الواحد وتغطيتها لكافة الاحتياجات المعيشية والإنتاجية لهؤلاء الأفراد. كما يوضح الجدول رقم (٤-٢) أيضاً احتلال ماليزيا المرتبة الثانية في هذا المؤشر بعد اليابان وقبل الصين، مما يشير إلى تقدم ماليزيا في توفير هذه الخدمة الهامة لمواطنيها.

جدول رقم (٤-٢): متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء وكثافة استخدام الطاقة في مصر ودول أخرى في عام ٢٠١٤

الدولة	متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء (ك.و.س/ فرد)	كثافة استخدام الطاقة (طن مكافئ بترول/ألف دولار أمريكي بسعر عام ٢٠٠٥)
مصر	١,٧	٠,٣١
تركيا	٢,٧٨	٠,١٤
ماليزيا	٤,٦٥	٠,٢٩
الهند	٠,٨	٠,٣٨
البرازيل	٢,٥٨	٠,١٣
الصين	٣,٩٣	٠,٣٧
اليابان	٧,٨٣	٠,٠٨

المصدر: IEA Energy Atlas on:energyatlas.iea.org/#!/tellmap/-1118783123 date:21/4/2017

كذلك يوضح نفس الجدول ارتفاع كثافة استخدام الطاقة في مصر مقارنة بدول نامية مثل البرازيل وتركيا وماليزيا، ودول متقدمة مثل اليابان، حيث يعكس هذا المؤشر هيكل قطاع الصناعة بصفة خاصة، ومدى مساهمة الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة (خاصة الكهرباء) في الناتج المحلي الإجمالي، مثل صناعات الحديد والصلب والألومنيوم والأسمنت والأسمدة والزجاج والسيراميك، التي تتسم أيضاً بمساهمتها الكبيرة في تلويث البيئة. وعلى سبيل المثال تستحوز صناعة الألومنيوم بمفردها على ١٣,٢% من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة في قطاع الصناعة التحويلية في مصر في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ (جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، ٢٠١٥/٢٠١٦).

وفيما يتعلق بدعم الطاقة فإن الجدول رقم (٤-٣) يظهر قيمة دعم الوقود الأحفوري الذي هو المصدر الرئيسي في توليد الطاقة الكهربائية في مصر كما سبق الذكر، بالإضافة إلى دعم الكهرباء الذي يمثل بمفرده نسبة لا يستهان بها (نحو ٧%) بالنسبة لإجمالي المصروفات بالموازنة العامة للدولة في عام ٢٠١٣/٢٠١٤. بينما يمثل دعم الوقود الأحفوري بمفرده نحو ٦٧,٢% من إجمالي الدعم في نفس العام، ويمثل دعم كلاهما معاً (الوقود الأحفوري والكهرباء) حوالي ٢٠% من إجمالي المصروفات بالموازنة العامة. كما تصل نسبة دعمهما معاً للناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٧,٥% في نفس العام. وهى نسب كبيرة تساهم في التشجيع على اتباع أنماط استهلاكية غير مستدامة (مسرفة) لا تتسم بالكفاءة وتؤدي إلى تشوه الأسواق. ناهيك عن المساهمة في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وتخفيض قدرة الدولة على الوفاء بالمتطلبات الأخرى للإنفاق العام مثل التعليم والصحة، ذات الأهمية الكبيرة للتنمية البشرية ولعملية التنمية ككل. لذا وضع ترشيد دعم الوقود الأحفوري كأحد غايات الهدف الثاني عشر من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما يتناسب مع ظروف كل دولة.

جدول رقم (٤-٣): دعم الوقود الأحفوري والكهرباء في مصر في عام ٢٠١٣/٢٠١٤

البيان	القيمة / النسبة
قيمة دعم الوقود الأحفوري بالمليار جنيه	١٢٦,٢
قيمة دعم الكهرباء بالمليار جنيه	١٣,٣
إجمالي الدعم في الموازنة العامة للدولة بالمليار جنيه	١٨٧,٧
نسبة دعم الوقود الأحفوري لإجمالي الدعم %	٦٧,٢
نسبة دعم الكهرباءلإجمالي الدعم %	٧,١
إجمالي المصروفات في الموازنة العامة للدولة بالمليار جنيه	٧٠١,٥
نسبة دعم الوقود الأحفوري والكهرباء لإجمالي المصروفات %	١٩,٩
قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالمليار جنيه	١٨٦٣,٢
نسبة دعم الوقود الأحفوري والكهرباء للناتج المحلي الإجمالي %	٧,٥

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة عام ٢٠١٣/٢٠١٤، الموقع الإلكتروني لوزارة المالية:
date:22/4/2017www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/closingaccounts13-14PDF
وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، نوفمبر ٢٠١٦،ص١٠١على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى:
www.mop.gov.eg/Ministry planning/public _hlm/ploadmain_Entity Db_AssetMedia_Filename_
date: 16/4/20176f5d757220.pdf 88f35f3e374cbe5edbf261

وجدير بالإشارة أنه على الرغم من أهمية ترشيد دعم الوقود الأحفوري والكهرباء في مصر، فإنه لابد من الأخذ في الاعتبار أمرين على جانب كبير من الأهمية. الأمر الأول: مراجعة الوجه الآخر لحساب الدعم وهو تكلفة إنتاج الوقود الأحفوري والكهرباء والعمل على ضبطها وترشيدها. والأمر الثاني: تعويض الفئات الاجتماعية المتضررة من تخفيض الدعم بكافة السبل والوسائل الممكنة.

بجانب هذه المؤشرات سابقة الذكر للاستدلال على مدى استدامة نمط استهلاك الطاقة الكهربائية يوضح الجدول رقم (٤-٤) نمط استهلاك الطاقة الكهربائية في مصر في عام ٢٠١٤ من خلال الهيكل القطاعي لهذا الاستهلاك. حيث يتبين أن القطاع المنزلي يستأثر بما يقارب نصف الطاقة الكهربائية المستهلكة في مصر، يليه قطاع الصناعة (٢٦,٢%)، ثم المحلات وأخرى، بحيث يستهلك القطاع المنزلي والمحلات أكثر من نصف إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة (٥٦,٧%)، مما يشير إلى تغليب استهلاك الطاقة الكهربائية لغير الأغراض الإنتاجية على الاستهلاك لأغراض الإنتاج والتنمية.

جدول رقم (٤-٤): الهيكل القطاعي لاستهلاك الطاقة الكهربائية في مصر في عام ٢٠١٤/٢٠١٥

القطاع	نصيب القطاع في استهلاك الطاقة الكهربائية (%)
المنزلي	٤٤
الصناعة	٢٦.٢
المحلات وأخرى	١٢,٧
المرافق العامة	٨
الزراعة	٤,٤
الجهات الحكومية	٤,١
الصادرات	٠,٥
الإجمالي	١٠٠

المصدر: من حساب الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، نوفمبر ٢٠١٦، الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى:

www.mop.gov.eg/Ministry planning/public _hlm/ploadmain_Entity Db_AssetMedia_Filename_ date: 16/4/20176f5d757220.pdf 88f35f3e374cbe5edbf261

٤-٣ الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

تتضمن استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦) محوراً مستقلاً للطاقة بدون تقسيمها إلى بترول وكهرباء كما هو في الإطار المؤسسي لقطاع الطاقة في مصر. حيث تم وضع الرؤية الاستراتيجية للطاقة حتى عام ٢٠٣٠، متضمنة بعض أهداف وغايات تحقيق نمط الاستهلاك المستدام أحياناً بشكل مباشر وأحياناً أخرى بشكل غير مباشر، مثل تعظيم الاستفادة الكفؤة من المصادر المتنوعة للطاقة (تقليدية ومتجددة)، والحفاظ على البيئة مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجددة والإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد.

كذلك تضمنت أهداف الاستراتيجية الوصول بمزيج الطاقة إلى المستويات العالمية، وخفض كثافة استخدام الطاقة، والحد من الأثر البيئي للانبعاثات الناتجة عن القطاع. حيث استهدفت تعديل مزيج توليد الطاقة الكهربائية في عام ٢٠٣٠، بحيث ينخفض نصيب الوقود الأحفوري (بترول وغاز طبيعي وفحم) إلى نحو ٥٦%، ويرتفع نصيب الطاقة المتجددة (شمسية ورياح وكهرومائية) إلى حوالي ٣٥%، والباقي طاقة نووية (٩%). لكن يؤخذ على هذا المزيج المستهدف تحقيقه في عام ٢٠٣٠ إدخال استخدام الفحم كأحد مصادر توليد الطاقة الكهربائية على الرغم من أنه يعتبر من أكثر أنواع الوقود الأحفوري تلويثاً للبيئة، حتى مع التطوير الكبير في تكنولوجيات استخدامه، مما يتعارض مع استدامة البيئة وأهداف

وغايات الاستهلاك المستدام. ناهيك عن عدم توفر هذا المورد في مصر، حيث يتم استيراده من الخارج، مما قد يهدد استدامة الكهرباء وأمن الطاقة.

كما تضمنت الاستراتيجية ثمانية برامج بعناصرها الأساسية ومشروع واحد (إنشاء المحطة النووية بالضبعة)، حيث تساهم بعض عناصر هذه البرامج في تحقيق الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء. وقد أطلق على برنامجين من هذه البرامج الثمانية مسمى "مبادرات تتعلق بموضوعات بعينها "، حيث يستهدفان هذان البرنامجان بشكل مباشر وقوي تحقيق الاستهلاك المستدام في قطاع الطاقة. أولهما يهدف إلى الحد من التلوث الناجم عن قطاع الطاقة عن طريق وضع وتطبيق الإجراءات الرقابية المعنية بالحد من الانبعاثات على كافة شركات ومحطات توليد الطاقة، والتأكد من وجود قياسات معبرة عن معدلات انبعاثات الغازات الدفيئة. وثانيهما يعني بإدارة دعم الطاقة عن طريق إعادة هيكلة دعم الطاقة وضمان وصوله إلى مستحقيه. وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج في عام ٢٠١٤. ويتكون من العناصر التالية:

- تحديد أسعار موحدة للمنتجات البترولية والغاز والكهرباء، ووضع منهجية واضحة وشفافة لرفع الأسعار استناداً إلى تحليل مفصل لشرائح المستهلكين.
- تحديد آليات تعويض للمتضررين من التغير في منظومة الدعم عن طريق تحويل دعم الطاقة إلى دعم نقدي يصل لمستحقيه.
- وضع استراتيجية تواصل مع المجتمع من أجل ضمان تسهيل عملية التطوير المستهدفة.
- استكمال وتحديث تعريفة التغذية (Feed–in Tariff)، وإضافة تعريفة عادلة لإنتاج الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الكتلة الحيوية. وتعريفة التغذية هى آلية لتشجيع إنتاج الكهرباء من مصادر طاقة متجددة، بحيث تقوم شركات الكهرباء (النقل أو التوزيع) بشراء الطاقة المنتجة من منتجيها بسعر معلن مسبقاً يحقق عائد جاذب للاستثمار، وذلك من خلال اتفاقيات شراء الطاقة طويلة الأجل التي تستمر حتى نهاية العمر الافتراضي للمشروع (٢٠ عاماً لمشروعات الرياح، ٢٥ عاماً لمشروعات الطاقة الشمسية) (وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ٢٠١٥/٢٠١٤).
- يتولى المجلس الأعلى للطاقة الإشراف على تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة المالية، وبمساندة جهاز تنظيم مرفق الكهرباء، وحماية المستهلك، والهيئة المصرية العامة للبترول.

أما البرامج الستة الأخرى فتشمل برنامج: " تطوير استراتيجية متكاملة للطاقة متوسطة الأجل "، حيث تشتمل هذه الاستراتيجية على مختلف عناصر أنشطة القطاع من التخطيط والإنتاج والنقل والتوزيع والتحكم والتكرير والبتروكيماويات والاستهلاك. ويتضمن هذا البرنامج بعض العناصر التي تساهم في تحقيق الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء، وهى نسب مزيج الوقود اللازمة لإنتاج الطاقة من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وتخفيض نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة، وسياسات لترشيد

استهلاك الطاقة في قطاعات الصناعة والنقل والتشييد والبناء، وخطة لتسعير الطاقة على المدى المتوسط والطويل.

ويتضمن البرنامج الثاني (إعادة هيكلة قطاع الطاقة) الإسراع في إنشاء جهاز تخطيط الطاقة ليكون مسئولاً عن وضع السياسات العامة والاستراتيجية المتكاملة والمستدامة لقطاع الطاقة ومراقبة تنفيذها، والعمل على دمج وزارتي البترول والكهرباء من أجل رفع الكفاءة، وإنشاء مرفق موحد لتنظيم الطاقة يشمل المنتجات البترولية والغاز والكهرباء ليكون مسئولاً عن حماية المستهلك والمستثمر وضمان مستوى الكفاءة، ورفع كفاءة الشركات التابعة للشركة القابضة للكهرباء، وإعادة النظر في تبعية هذه الشركات والهيكل المالي والإداري لها ودور القطاع الخاص في إدارتها، ورفع كفاءة شركة نقل الكهرباء، مما يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة ويخفض نسبة الفاقد في الطاقة الكهربائية المتاحة للاستهلاك.

ويتضمن البرنامج الثالث (إعادة النظر في الإطار التشريعي) توفير بيئة تنافسية عادلة لقطاع الطاقة عن طريق إعادة النظر في القوانين المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص في الإنتاج، وبيع الطاقة بأسعار مدعمة، بما يحقق كفاءة النظام ويحدد دور الحكومة كمنظم للقطاع. كما يتضمن وضع قانون موحد للطاقة (شاملاً الكهرباء والبترول) لتحديد وتنظيم العلاقات بين الجهات المختلفة خاصة دور القطاع الخاص. وكذلك يتضمن الانتهاء من سن قانون لتنظيم تداول المعلومات وتوفيرها والتأكد من دقتها، وتعديل القوانين واللوائح المنظمة للمشروعات والكيانات العاملة في مجال الطاقة لجعل التنسيق مع وزارة البيئة إلزامياً لتطبيق المعايير البيئية.

ويتضمن البرنامج الرابع (تطوير البنية الأساسية للقطاع) تطوير الشبكة الكهربائية بما يمكن من التعامل مع الإمدادات المتغيرة للطاقة المتجددة، وكذلك تطوير البنية الأساسية لتصدير الطاقة الكهربائية لاستيعاب متطلبات الطاقة المتجددة، لخفض تكلفة الوحدة المنتجة منها مع التوسع في حجمها وإنتاجها، مما يحفز على الاستثمار فيها.

ويتضمن البرنامج الخامس (تعزيز الابتكار في قطاع الطاقة) التركيز على طرق وأساليب تطوير الطاقة المتجددة، ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتحسين كفاءة توليد الطاقة الكهربائية، واستخدام تكنولوجيات متقدمة صديقة للبيئة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

ويتضمن البرنامج السادس (تأهيل الكفاءات التي يحتاجها القطاع) تطوير المناهج التعليمية بحيث تتضمن ثقافة الاستخدام الرشيد لموارد الطاقة، ورفع مستوى الكفاءات الإدارية والفنية لمركز التحكم مما يرفع من درجة كفاءة استخدام الطاقة، وتدريب الكوادر البشرية بما يمكنها من رفع كفاءة نظام التنبؤ لقطاع الطاقة سواء من حيث العرض أو الطلب أو التغير في الأسعار.

يتضح مما سبق أن استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ قد تضمنت أهدافاً وغاياتً وبرامج تساهم في تحقيق نمط الاستهلاك المستدام في قطاع الطاقة ككل، وفي قطاع الكهرباء على وجه التحديد. بعض هذه البرامج تشريعياً ومؤسسياً، والبعض الآخر فنياً واقتصادياً، ويصب الكثير منها – في حالة التنفيذ الفعلي الكامل– في اتجاه تحقيق نمط الاستهلاك المستدام في قطاع الطاقة. ذلك مع التحفظ السابق ذكره بشأن استخدام الفحم في مزيج توليد الطاقة الكهربائية. والأهم هو ترجمة هذه الأهداف والبرامج المستهدفة إلى مشروعات تفصيلية متكاملة قابلة للتنفيذ الفعلي وفق جدول زمني محدد، والمتابعة والتقييم المستمر لها حتى عام ٢٠٣٠.

٤-٤ دور خطط قطاع الكهرباء في تحقيق الاستهلاك المستدام

تستهدف خطط قطاع الكهرباء القيام ببعض الأعمال واتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها تحقيق الاستهلاك المستدام سواء من جانب مزيج توليد الطاقة الكهربائية، أو من جانب استهلاك هذه الطاقة. حيث قام القطاع في الفترة الأخيرة بما يلي (وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ٢٠١٤/٢٠١٥):

- البدء في تحويل الوحدات الغازية للعمل بالدورة المركبة لإضافة قدرات توليد بدون استخدام مزيد من الوقود.
- تشجيع إنشاء محطات شمسية فوق أسطح المباني الإدارية وربطها بالشبكة القومية.
- تحديد تعريفة شراء الطاقة الكهربائية المنتجة من كل من نظم الخلايا الشمسية ومحطات الرياح وفقاً لقدرة المحطة في حالة الشمسية، ووفقاً لساعات التشغيل في حالة الرياح، وذلك من أجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الطاقة المتجددة.
- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٥٧) لسنة ٢٠١٤ بزيادة أسعار بيع الكهرباء تدريجياً لمدة خمس سنوات بدءاً من عام ٢٠١٤. وذلك من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية والمالية لمرفق الكهرباء، وتغطية الأسعار للتكلفة وفقاً لجهد التغذية، مع مراعاة البعد الاجتماعي والعدالة بعدم رفع أسعار الكهرباء لأول شريحتين من شرائح استهلاك الكهرباء في القطاع المنزلي. حيث تم تثبيت أسعار الكهرباء لمدة تسع سنوات تقريباً خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٣)، مما أدى إلى تشوه في هيكل تعريفة الكهرباء، وزيادة قيمة دعم الكهرباء عبر السنوات.
- صدور القانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠١٥ لوضع الإجراءات التي تكفل كفاءة استخدام الطاقة وإدارة الطلب عليها، بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية، وتقديم الخدمة بالتكلفة الاقتصادية.
- التنسيق مع الهيئة المصرية للمواصفات والجودة في إعداد مواصفات كفاءة الطاقة لكل من المراوح الكهربائية بكافة أنواعها وغسالات الأطباق. كما تم الإنتهاء من إعداد مواصفات كفاءة الطاقة لكل من طلمبات المياه والتليفزيونات، وجاري مراجعتها. ويجري حالياً إعداد مواصفات كل

من الكباسات والمكانس الكهربائية، وتفعيل آلية لمراقبة برنامج مواصفات وبطاقات كفاءة الطاقة باستخدام منظومة الباركود.

- تعميم استخدام تكنولوجيات اللمبات الموفرة LED عن طريق توزيع ١٣ مليون لمبة على القطاع المنزلي من خلال شركات توزيع الكهرباء بنظام التقسيط (٢٠ شهر)على فاتورة الكهرباء. حيث من المتوقع أن تحقق وفر في استهلاك الكهرباء يقدر بنحو ٥٨٠ ميجاوات. وبالفعل أظهر استطلاع أجرى في مصر أنه يتم استخدام هذه اللمبات الموفرة بنسبة تصل إلى ٩٤% في عام ٢٠١٥ (تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٥).
- تركيب حوالي ٦٠٠ ألف كشاف إنارة صوديوم عالي الضغط HPS للشوارع، وكشافات عالية الكفاءة توفر حوالي ٩٠ ميجاوات.
- تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها بعقد الندوات والتوعية في الأماكن العامة.

ولكن في مقابل هذه السياسات والإجراءات التي من شأنها المساهمة في تحقيق الاستهلاك المستدام بقطاع الكهرباء قام القطاع بإحلال المازوت والسولار الأكثر انبعاثاً للغازات الدفيئة محل الغاز الطبيعي في توليد الطاقة الكهربائية، وذلك بسبب النقص في الكميات المطلوبة من الغاز، هذا ومن المتوقع أن تنتهي هذه المشكلة مع بداية الإنتاج من حقل "ظهر" في نهاية عام ٢٠١٧ كما هو معلن. كذلك تم إدراج إنشاء محطات توليد كهرباء تعمل بالفحم الأكثر تلويثاً للبيئة كما سبق الذكر، مما يتعارض مع أهداف وغايات تحقيق الاستهلاك المستدام.

وجدير بالإشارة أن ما سبق ذكره من سياسات وإجراءات قد أتخذتها وزارة الكهرباء غير كافية لتحقيق نمط الاستهلاك المستدام في كافة القطاعات المستهلكة للطاقة الكهربائية، خاصة تلك القطاعات الأكثر استهلاكاً للكهرباء مثل قطاع الصناعة التحويلية. فقد ظهر الاهتمام بترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية في القطاع المنزلي بدرجة كبيرة، وهذا مبرراً لأنه القطاع الأكبر في استهلاك الطاقة الكهربائية، ولكن لا يجب أن يكون هو القطاع الوحيد لهذا الاهتمام. فلم تظهر برامج ومشروعات واضحة لترشيد استهلاك الكهرباء في قطاع الصناعة التحويلية، وإعادة هيكلته على سبيل المثال لتحقيق نمط الاستهلاك المستدام في هذا القطاع الهام. كما يلاحظ في حالة القطاع المنزلي كان الاهتمام منصباً على قضية التسعير والدعم بدون النظر في جانب تكاليف الإنتاج ورفع الكفاءة، ولذا فإن الأمر يحتاج المزيد في خطط وزارة الكهرباء، وترجمة ما ورد في استراتيجية التنمية المستدامة– رؤية مصر ٢٠٣٠– إلى برامج ومشروعات تفصيلية متكاملة يتم تنفيذها ومتابعتها وفق برنامج زمنى محدد.

٤-٥ تحديات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء والقطاعات المستهلكة لها

يواجه قطاع الكهرباء على وجه الخصوص، وقطاع الطاقة على وجه العموم عدة تحديات قد تعوق تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام بها، مما يتطلب العمل على مواجهتها وتخفيض درجة إعاقتها لتحقيق أنماط الاستهلاك المستدام بقدر الإمكان وفق برنامج زمني محدد. ويمكن تحديد هذه التحديات فيما يلي:

- عدم وجود جهة مسئولة عن متابعة وتقييم تنفيذ استراتيجية قطاع الطاقة ككل بصفة دورية، والتنسيق بين استراتيجيتي قطاعي الكهرباء والبترول. وكذلك المحاسبة على الانحراف عن تنفيذ هذه الاستراتيجية.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني وندرة الموارد المائية وارتفاع درجة حرارة الجو، سوف يترتب عليه الحاجة إلى تحلية مياه البحر، وهى عملية كثيفة استهلاك الطاقة، وزيادة عبء تكييف المباني، وسيتفاقم هذا الوضع مع مزيد من تغير المناخ (تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٥).
- عدم توافر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ سياسات وإجراءات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في القطاعات المستهلكة للطاقة الكهربائية.
- عدم تطوير المناهج التعليمية لكي تتواكب مع احتياجات القطاعات المستهلكة للطاقة الكهربائية من الكوادر البشرية القادرة على تطبيق نظم الاستهلاك المستدام في هذه القطاعات.
- عدم توافر البيانات المطلوبة وانخفاض مستوى دقتها، مما قد يحول دون رصد مستوى التقدم المحرز في تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦).
- عدم تكامل خطط إدارة دعم الطاقة وانقسامها عبر عدة قطاعات، منها قطاعي الكهرباء والبترول. وكذلك عدم وجود تعريف واضح لمستحقي دعم الطاقة، مما يتسبب في سوء توزيع الدعم وعدم وصوله لمستحقيه، وإلقاء عبء مالي كبير على الموازنة العامة للدولة (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦).
- ضعف إدارة القطاعات المستهلكة للطاقة الكهربائية، مما يؤدي إلى حدوث أعطال وحوادث وفواقد في الاستهلاك. وكذلك ضعف آليات الامتثال والرقابة، مما يهدد فعالية السياسات المطبقة والإجراءات التي يتم اتخاذها(تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٥).
- صعوبة تخطيط الشبكات الكهربائية بسبب التكدس السكاني، مما يعوق وصول الخدمة إلى بعض المناطق أحياناً، أو ارتفاع تكلفة توصيلها في أحيان أخرى. كما أن هناك صعوبة في التنسيق مع

القطاعات الأخرى لتأسيس الشبكة الذكية التي ستساهم بشكل كبير في ترشيد الاستهلاك والمساهمة في الحد من الانقطاعات (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦).

- عدم وعي المستهلك بأهمية ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية لتحقيق الاستهلاك المستدام.

٦-٤ سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء والقطاعات المستهلكة لها

يتطلب تحقيق نمط الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء اتخاذ مجموعة من التدابير وتطبيق مجموعة من السياسات، بعضها خاص بقطاع الكهرباء مباشرة، والبعض الآخر خاص بالقطاعات الأخرى المستهلكة للطاقة الكهربائية. وذلك على النحو التالي:

- تبني نهج تشاركي في تصميم وتنفيذ إجراءات وسياسات تحقيق الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء، يضمن الأخذ في الاعتبار المصالح المختلفة لكافة الجهات المعنية في المجتمع سواء منتجين أو مستهلكين بكافة أطيافهم. فلابد من مشاركة قطاع البترول مع قطاع الكهرباء في تصميم وتنفيذ السياسات والإجراءات التي سيتم الاتفاق عليها، وكذلك كافة القطاعات المستهلكة للطاقة الكهربائية والطاقة بصفة عامة. وأيضاً مشاركة جميع الفاعلين والمعنيين لإحداث التغيير في نمط استهلاك الطاقة الكهربائية ممثلين في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع ككل.
- تزويد المسئولين والعاملين بقطاع الكهرباء وصانعي السياسات بالبيانات والمعلومات وتدريبهم وبناء قدراتهم على تحليل التحديات، وتقييم الفرص وضمان التنسيق بين قطاعي الكهرباء والبترول على وجه الخصوص، بالإضافة إلى القطاعات المستهلكة للطاقة الكهربائية.
- إعادة هيكلة قطاع الكهرباء بهيئاته وشركاته المختلفة وإصلاحها، وإنشاء هيئات جديدة تقوم بمهمات متخصصة تتعلق بالاستهلاك المستدام، مما يسهل إلى حد كبير تطبيق السياسات والإجراءات المطلوبة، واستخدام الأدوات الضرورية مثل التقييمات البيئية الاستراتيجية، وتقييم الأثر على مستوى المشروع، والمحاسبة البيئية والاقتصادية، ومراجعة الإنفاق البيئي.
- تحفيز استخدام التكنولوجيات الحديثة في الطاقة المتجددة عن طريق إعفائها من بعض الرسوم والضرائب حتى تكون تكلفتها، ومن ثم أسعارها تنافسية مع أسعار الطاقة الكهربائية التقليدية، وكذلك منحها قروض ميسرة. حيث تشير التجارب الدولية إلى تراجع تكلفة الوحدة الكهروضوئية الشمسية (PVO) بنسبة تعدت ٧٥% خلال الفترة الماضية. كما يمكن أن تساهم تكنولوجيات الطاقة المتجددة في تأمين خدمات الطاقة لفقراء الريف، وبالتالي تخفف من حدة الفقر، وتحسن من نوعية البيئة، وتخفف من آثار تغير المناخ (تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٥).

- مراجعة سياسات تسعير ودعم الطاقة الكهربائية، بحيث تكون أسعار الطاقة الكهربائية المولدة من مصادر الطاقة المتجددة قادرة على منافسة أسعار الطاقة الكهربائية المولدة من مصادر الوقود الأحفوري، لأن دعم الطاقة التقليدية يؤدي إلى إضعاف الجدوى الاقتصادية لخيارات الطاقة المتجددة المستدامة، ومن ثم تفاقم التلوث البيئي وانبعاثات الغازات الدفيئة. كما يشكل دعم الطاقة التقليدية عبئاً متزايداً على الموازنة العامة للدولة التي تعاني أصلاً من تفاقم العجز بها، الذي يمثل عائقاً أمام تعزيز كفاءة استخدام الطاقة. وقد أظهر استطلاع للرأى قام به المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) عام ٢٠١٥ ببعض الدول العربية ومنها مصر، أن ٧٧% من المشاركين يوافقون على تحمل أسعار أعلى للحصول على الطاقة والمياه، وذلك في حالة تعويضهم بمنافع اجتماعية أكبر مثل التعليم والرعاية الصحية وتوفير فرص عمل ونظم تقاعد مناسبة (تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٥). ولكن في نفس الوقت ينبغي مراجعة تكاليف إنتاج الطاقة الكهربائية وترشيدها وفق نظام منضبط للتكاليف.
- اعتماد كودات البناء الأخضر التي تعزز كفاءة استهلاك الطاقة. حيث يتم تصميم المباني السكنية والتجارية واستخدام مواد البناء وفق هذه الكودات، بما يساهم في ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية سواء في الإضاءة أو التكييف.
- تعميم نظام "ملصقات كفاءة الطاقة" على كافة الأجهزة والمعدات الكهربائية، ومراقبتها (تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٥).
- إجراء بحوث ميدانية لجمع بيانات عن استخدام الأجهزة والمعدات الكهربائية، حتى يمكن تحليل الطلب على الطاقة عند المستهلكين النهائيين من أجل إعداد استراتيجيات وخطط الكهرباء والطاقة المستقبلية التي تستهدف تحقيق نمط الاستهلاك المستدام (تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٥).
- إلزام الجهات الحكومية المختلفة بشراء أجهزة كهربائية موفرة للطاقة الكهربائية (المشتريات العامة الخضراء).
- تطبيق النظم واتخاذ الإجراءات التي من شانها ترشيد استهلاك الكهرباء في قطاع الصناعة التحويلية وتخفيض حجم الفاقد في هذا الاستهلاك. وكذلك إعادة هيكلة هذا القطاع بما يخفض من نسبة الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة الكهربائية.
- زيادة الوعي العام بضرورة ترشيد استهلاك الكهرباء وتخفيض حجم الفاقد في هذا الاستهلاك، خاصة في القطاع المنزلي، وتطبيق أنماط الاستهلاك المستدام، وذلك عن طريق تضمينها في مناهج التعليم وتوزيع كتيبات على المدارس والمحلات التجارية، وتنظيم حملات على شبكة الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، والإعلانات، وعقد الندوات (تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٥).

ويمكن في هذا المجال الاسترشاد بتجربة " دبي" التي جعلت استهلاك الطاقة الشمسية مجدياً اقتصادياً مع مصادر الوقود الأحفوري التقليدية. فقد أدى الاعتماد التدريجي على الطاقة الشمسية إلى بناء قدرات محلية في هذا المجال. وأصبح في إمكانية سكان دبي حالياً توليد الطاقة الكهربائية التي يحتاجونها باستعمال ألواح شمسية، وكذلك تغذية شبكة كهرباء دبي بالطاقة الفائضة. وبذلك سيتحول المستهلكين تدريجياً إلى "منتجين ومستهلكين" (Prosumers)، وهو مصطلح يطلق لوصف المستهلكين الذين يولدون جزءاً من استهلاكهم ذاتياً. ويرجع نجاح دبي في هذه التجربة إلى نموذج الحوكمة الفعالة والكفؤة في قطاع الطاقة الذي ارتكز على عشرة ركائز تتلخص في: الإطار السياسي والتنظيمي (تأسيس المجلس الأعلى للطاقة في عام ٢٠٠٩)، وبناء القدرات، وتنويع مصادر الطاقة بوضع هدف الوصول إلى مساهمة الطاقة الشمسية بنسبة ١٥% في القدرة المركبة للطاقة الكهربائية في دبي بحلول عام ٢٠٣٠، وإدارة الطلب، وتسعير الطاقة، وسلوك المستهلكين، والاستثمار والتكنولوجيا النظيفة والذكية، ومشاركة أصحاب المصلحة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وخصخصة خدمات الطاقة، وتخفيض انبعاثات الكربون (تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٥).

وقد نجحت هيئة كهرباء ومياه دبي في عام ٢٠١١ في خفض نمو الطلب على الطاقة الكهربائية إلى ٣% فقط، واعتماد نظام الشرائح في استهلاك الكهرباء. كما تم إنشاء مكتب تنظيمي رقابي لقطاع الكهرباء والمياه في عام ٢٠١٠. بالإضافة إلى كل ما سبق كان هناك السياسات الجاذبة للاستثمار، حتى وصلت تكلفة توليد ك.و.س من الطاقة الكهروضوئية الشمسية إلى أقل من ٦ سنت أمريكي. كما تساهم هذه المشروعات في خلق فرص عمل جديدة في التصنيع والهندسة والتمويل وتطوير المشروعات وإنشائها وتشغيلها وصيانتها (تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٥).

الفصل الخامس
سياسات وإجـراءات تشجيع الاستهلاك المستدام

مقــدمة:

يعد المستهلكون هم مفتاح الإنتاج المستدام فهم يلعبون دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة، وحيث أن الاستهلاك المستدام كما التنمية المستدامة له ثلاثة أبعاد هي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، لذا فإن تشجيع تبني سياسات الاستهلاك المستدام أصبح يعد من المتطلبات الهامة لتطبيق التنمية المستدامة. وجدير بالإشارة أن معظم سياسات الحكومات المتعلقة بالاستهلاك المستدام كانت سابقاً تركز فقط على التأثير على نمط وممارسات الإنتاج الصناعي غير المستدامة، وذلك من خلال إصدار التشريعات وفرض الضرائب، بينما أصبح تبني الحكومات سياسات لتشجيع الاستهلاك المستدام أمراً هاماً للحد من الأثار البيئية والاجتماعية الضارة. فالاستدامة البيئية تستهدف تقليل التلوث وتقليل المخلفات ورشادة استخدام الموارد الطبيعية، باعتبارها ملكاً للأجيال الحالية والمستقبلة؛ والاستدامة الاجتماعية تستهدف تحقيق الرعاية الصحية للأفراد وتحقيق الرفاهية لهم من خلال تزويدهم بالإنتاج النظيف المسالم للبيئة ومواردها (Chyong et al., 2006).

وحيث أن التركيز على الجانب الاجتماعي للاستدامة لا يقل أهمية عن الجانب البيئي، نظراً لأن العمليات الإنتاجية لها تأثير على العمال والموارد المستخدمة، لذلك فإنه من الضروري أن يتم توسيع سياسات الاستهلاك المستدام لتشمل الأثار المرتبطة بالعمليات الإنتاجية والإنتاج بهدف حماية صحة العمال ورفاهيتهم.

وانطلاقاً مما سبق، فإن الفصل الحالي من الدراسة يستعرض البدائل والسياسات والإجراءات المختلفة التي يمكن أن تستخدم من قبل الحكومات والمستهلكين ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم لتشجيع تطبيق الاستهلاك المستدام، مثل سياسات فرض الضرائب والرسوم وتقديم الحوافز والإعانات، ونشر الوعي والتعليم والتأثير على سلوك المستهلكين، واستخدام أسلوب العلامات التجارية الملزمة وغير الملزمة في الترويج للسلع والخدمات، وكذا استخدام حملات الدعاية الإعلانية، في تشجيع المستهلكين على أنماط الاستهلاك المستدام. كما يركز الفصل الحالي من الدراسة أيضاً على بيان المداخل والأدوات التي يمكن استخدامها في حماية المستهلك من الخداع والغش بالمعلومات عن الاستدامة، من خلال الالتزام بتطبيق بعض الأدوات مثل العلامات التي يتم وضعها على المنتجات، واستخدام حملات الدعاية والإعلانات، وحملات رفع الوعي البيئي، وإصدار التقارير المستدامة لأداء الشركات. كما استعرض هذا الفصل نماذج من مزيج السياسات التى قامت بعض الدول بتطبيقها للتأثير

على مجموعات وسلوكيات المستهلكين لتشجيعهم على تبني أنماط الاستهلاك المستدام؛ من جهة وتشجيع المنتجين علي تبني أنماط الإنتاج المستدام من جهة أخرى؛ وهذا من شأنه أن يدفع حكومات الدول علي القيام بإدماج برامجها للاستهلاك المستدام ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. (Arlene de vera et al., 2011; Abdulwahid et al., 2011)

٥-١ سياسات وأدوات تشجيع الاستهلاك المستدام

٥-١-١ العلامات التجـارية الملـزمة

إن مطالبة الحكومات للشركات باستخدام أسلوب العلامات التجارية الملزمة من شأنه أن يحد من الضرر الناتج عن منتجات تلك الشركات عند استهلاكها أو استعمالها، فإلزام الشركات باستخدام أسلوب العلامات التجارية الموحدة يعد من الأساليب المباشرة التي يمكن أن تستخدمها الحكومات لتغيير أنماط الاستهلاك وتقليل المنتجات غير المستدامة بالأسواق لديها. فكلما اتسع نطاق واهتمام المستهلكين بشراء تلك النوعية من المنتجات، فإن ذلك من شأنه أن يدعم دور الحكومة في تطبيقها على أكبر عدد من المنتجات؛ ومن أمثلة العلامات التجارية العلامات المتضمنة معدلات استهلاك الطاقة على المنتجات، حيث يقوم المنتجين بوضع تلك العلامات علي المنتجات المنزلية والسيارات الموفرة للطاقة لتشجيع المستهلكين على استخدام تلك النوعية من المنتجات، ومن أبرز الأجهزة المنزلية الموفرة للطاقة والتي يمكن تشجيع المستهلكين علي شرائها مصابيح الإضاءة وأجهزة التسلية بالمنازل والكمبيوترات (Quoquab et al., 2016).

ومن الجدير بالذكر هنا، أن معظم الدول المتقدمة وضعت لنفسها معايير لكفاءة استخدام الطاقة للأجهزة المنزلية مثل الثلاجات والمكيفات والغسالات وأجهزة التدفئة والأفران والإضاءة؛ فعلى سبيل المثال قامت كندا ودول الاتحاد الأوروبي بوضع معايير إنتاجية من شأنها أن تساهم في إنتاج منتجات وأجهزة كهربائية وإلكترونية منخفضة الاستخدام للطاقة. كما أن هناك بعض الدراسات التي أثبتت أن تطبيق السياسات الخاصة بتشجيع استخدام المستهلك للمنتجات ذات العلامات التجارية المحددة والملزمة لم تؤثر على أسعار المستهلك لتلك المنتجات، كما أن تلك الدول استخدمت مزيج من السياسات المترابطة والمتشابكة بتلك العلامات التجارية مثل تشجيع الحملات التي تستهدف تزويد المستهلكين بالمعلومات عن العلامات الموضوعة على المنتجات وتوضيح أهميتها والفوائد المباشرة وغير المباشرة عند شرائهم واستهلاكهم لتلك المنتجات. والعلامات الملزمة يمكن أن تقدم كذلك معلومات للمستهلك عن كيف سيتم التخلص من مخلفات المنتج بالتدوير وخلافه. فالعلامة عبارة عن حزمة من المعلومات تحملها للمستهلك منها: صداقة الخامات التي استخدمها المنتج في عمليات الإنتاج للبيئة، دور المستهلك في التخلص من مخلفات المنتج، الفوائد التي ستعود على المستهلك والبيئة عند شرائه المنتج، وإمكانية تدوير مخلفات المنتج من عدمه. ومن العلامات الهامة على المنتجات والتي لها علاقة بالصحة التحذير المكتـوب على

علب السجائر، والمعلومات التغذوية للمنتجات الغذائيــة. وعلى الرغم من القبول العام لضـرورة وضع المعلومات التغذوية على المنتجات، إلا أنه مازال هناك بعض الخـلاف حـول ما يجب أن تشمله تلك المعلـومات ليسهل فهمها من قبل المستهلكين.

وتبرز الدراسات أن التزام المنتجين بوضع المعلومات التغذوية على المنتجات الغذائية كان أكثر وضوحاً مقارنة بمثيلاتها الموضوعة علي المنتجات المستهلكة للطاقة. ومن الجدير بالذكر هنا، أن الطلب المتزايد من المستهلكين على المنتجات الغذائية الصديقة للبيئة (الطبيعية)، أي تلك التي لم يستخدم في إنتاجها مبيدات وسماد وهرمونات، قد صاحبه خداع من قبل العديد من المنتجين مما جعل البعض يطالب بأن تكون الحكومة هي الجهة المسئولة عن وضع تلك العلامات وليس المنتجين؛ ففي دول مثل استراليا ونيوزيلندا وجد أن حوالى ٩٥% من المستهلكين يقومون بشراء الأجهزة المنزلية العائلية ذات الاستخدام الأقل والكفـء للطاقة؛ كما لوحظ في دول أخري مثل المكسيك انخفاض استهلاك الطاقة بحوالي ٥٠% بسبب اتجاه المستهلكين لشراء المنتجات ذات العلامات الموفرة للطاقة مثل الغسالات والثلاجات والسخانات واللمبات ومضخات المياه، بينما في دول مثل الولايات المتحدة لوحظ أن المنتجات الغذائية المعبأة كانت أكثر التزاماً بوضع المعلومات التغذوية المرتبطة بالمنتج (Blackwell et al., 2006).

٥-١-٢ الضرائب والرسوم

إن رفع أسعار المنتجات الأقل استدامة، أي تلك التي لا تراعي الحفاظ على البيئة ومواردها عند إنتاجها، من خلال قيام الدولة بفرض الضرائب والرسوم عليها يمكن أن تكون من السياسات الأكثر فعالية في التأثير على توجيه سلوك المستهلك نحو المنتجات الأكثر استدامة. كما يمكن أن تساهم سياسة فرض الضرائب والرسوم على استيعاب قيمة الوفورات السلبية الخارجية الناتجة عن التلوث البيئي وهدر الموارد الطبيعية المصاحبة للعمليات الإنتاجية ولا يتحملها الأطراف المسئولة عنها، وبالتالى يمكن أن تلعب السياسات الضريبية وفرض الرسوم السلبية، دوراً حاسماً في تغيير أنماط الشراء لدي المستهلكين الأفراد والحكومات. فتطبيق سياسات فرض الضرائب والرسوم يمكن أن يكون أكثر فعالية، من حيث التكلفة، من سياسات تعديل التشريعات والقوانين، والتي قد تتطلب مراقبة مشددة من قبل الدولة لضمان الالتزام بتنفيذها. كما أن سياسة فرض الضرائب تعد أكثر كفاءة من التشريعات والقوانين من وجهة النظر الاقتصادية، بل أنها تعد من الأدوات التي يسهل تبنيها من قبل منظمات الأعمال والأفراد. فالضرائب البيئية يمكنها أن تساهم في زيادة الإيرادات، وبالتالى يمكنها توفير موارد يمكن استخدامها في الحفاظ على البيئة أو تحقيق العدالة الاجتماعية. (D'Souza 2007b)

إن تبني تطبيق سياسات فرض الضرائب والرسوم البيئية لا يمكن أن تؤتى ثمارها في التأثير على سلوك المستهلكين إلا إذا كانت قيمتها كبيرة بحيث يمكنها التأثير علي قرارات شرائهم. كما أنه في كثير من الأحيان، لا يتم الاعتماد على سياسة الضرائب والرسوم وحدها لتشجيع الاستهلاك المستدام. فعلى

سبيل المثال، فإن بلدان مثل النمسا، وفنلندا، وألمانيا والسويد قامت بفرض أنواع جديدة من الضرائب عرفت بإسم الضرائب البيئية علي المنشأت ذات الآثر البيئي، كما قامت تلك الدول باستخدام حصيلة تلك الضرائب البيئية في صرف تعويضات أو تقديم إعفاءات للأسر الفقيرة بها (OECD 2006b).

ويمكن لسياسات فرض الضرائب والرسوم أن تستهدف التأثير على سلوك المستهلكين والأسر من خلال قيامها بالحد من الانبعاثات الغازية للسيارات (مثل الضرائب على الوقود، الضرائب على رسوم الشراء أو التسجيل، والضرائب على رسوم الازدحام المروري)، وتخفيض استهلاك الطاقة المنزلية (مثل الضرائب علي معدلات CO2، الضرائب على الاستخدام المتزايد من الكهرباء)، واستخدام المياه، والنفايات المنزلية (مثل الضرائب علي التخلص من النفايات، والضرائب علي مواد التعبئة والتغليف). وفي مجال الصحة، يمكن أن يستخدم أسلوب فرض الضرائب والرسوم لتقليل استهلاك التبغ والكحول. فمن الجدير بالذكر هنا، أن تطبيق الضرائب على وقود السيارات كما هو الحال في دول منظمة التعاون الاقتصادي أصبح يشكل الجزء الأكبر من عائدات الضرائب البيئية؛ حيث أن عائدات الضرائب على وقود السيارات في تلك الدول قد تصل إلى ما يقرب ٤٠-٦٠٪ من سعر بيعه، بالمقارنة مع ما نسبته ٢٠-٢٥٪ في الولايات المتحدة. وتستخدم سيارات النقل الأوروبية معدلات عالية من الطاقة، لذا فهي تساهم بمعدلات عالية من التلوث، حيث قد يصل ما تنتجه من انبعاثات كربونية إلى ما يقرب ٢-٣ مرات مقارنة بانبعاثات سيارات النقل بالولايات المتحدة؛ ولذا فإن الضرائب الكربونية يمكنها أن توجه قطاع النقل نحو استهلاك الوقود الصديق للبيئة الخالي من الرصاص.

كما يمكن أن يساعد تطبيق سياسة فرض الضرائب على تخفيض استهلاك بعض السلع والخدمات، حيث تعد أسلوباً فعالا في الحد من استهلاك المياه وتحسين خدمات الصرف الصحي؛ كما يمكن استخدام أسلوب فرض الرسوم في الحد من النفايات على مستوى الأسر؛ فمثلا تقوم دول مثل اليابان بفرض رسوم شاملة على المخلفات (برنامج R٣ وتشمل "التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير"). ومن الأمثلة الناجحة في تطبيق أسلوب الضرائب والرسوم تجربة دولة الدنمارك التي قامت بزيادة أسعار المياه لما يقرب من حوالى ٢٠٠٪ وذلك بفرض مزيج من الضرائب التي تستهدف الحفاظ علي المياه وتقليل معدلات استهلاكها، حيث اشتمل هذا المزيج الضريبي علي كل من:- ضريبة إمدادات المياه (٤١٪)، ضريبة القيمة المضافة (٢٠٪)، ضريبة الاستهلاك المتزايد (١٢٪)، الضريبة الخضراء (١٤٪)، الضريبة المتغيرة (٩٪)، ضريبة الاستخدام الثابت (٢٪)، وضرائب مياه الصرف الصحي (٢٪)؛ في حين بدأت دول مثل فرنسا والمملكة المتحدة بتطبيق ضرائب القيمة المضافة على المنتجات الاجتماعية والبيئية. وفي ايرلندا: تم فرض ضريبة مقدارها ١٥% على الأكياس البلاستيكية، مما ساهم في خفض استهلاكها بما نسبتة ٩٢٪. وفي بعض الدول النامية مثل فيتنام تم تطبيق أسلوب الضرائب البيئية على استخدام الوقود الأحفوري، وأكياس البلاستيك، والغازات المستنفدة للأوزون، والكيماويات

الزراعية، حيث تم البدء بفرض مستويات ضريبية منخفضة للحد من الاستهلاك غير المحدود من السلع والخدمات الضارة والملوثة للبيئة، لذلك فهي تمثل خطوة هامة مهدت القبول السياسي بالبلاد لمبدأ فرض الضرائب البيئية (OECD 2008).

٥-١-٣ أسلـوب الإعـانات والحوافـز

إن استخدام أسلوب منح الإعانات وتقديم الحوافز يعد من السياسات الهامة التي استخدمتها العديد من الدول لتشجيع المستهلكين والأسر لجعل استهلاكهم للمنتجات والخدمات أكثر استدامة. وقد تشمل تلك السياسات تقديم الدعم النقدي أو السلعي أو إجراء تخفيضات ضريبية. ومع ذلك، فإن تأثير سياسة منح الحوافز والإعانات التي تقدمها الدول لتشجيع أنماط الاستهلاك المستدام للأفراد والأسر والحكومات، غالباً ما يكون أقل إذا ما تم مقارنته بتأثير الإعانات البيئية أو الاجتماعية الموجهة بشكل مباشر إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية المسئولة عن إنتاج السلع أو تقديم الخدمات؛ ومع ذلك، فإن سياسة الحوافز والإعانات لها تأثير فعال في تشجيع أنماط استهلاك الأفراد والأسر والحكومات لجعلها أكثر استدامة؛ كما أنه يمكن استخدامها كوسيلة هامة لتوسيع خيارات السلع والخدمات المتاحة للفئات المحرومة في المجتمع.

وكما هو الحال بالنسبة لسياسة فرض الضرائب والرسوم فإن من المجالات الهامة التي يمكن أن تساهم بها سياسة الإعانات والحوافز، هو تغيير الأنماط الاستهلاكية للأفراد والمجتمع تجاه اقتناء وسائل النقل الشخصية من خلال دفعهم إلى شراء وسائل الانتقال ذات الانبعاثات الأقل، أو تلك التي تستخدم وقود هجين مستخلص من الموارد الطبيعية. ومن الجدير بالذكر هنا أن بعض الدول مثل فرنسا واليابان والدنمارك والنرويج وهولندا والسويد والولايات المتحدة والمملكة المتحدة طبقت خطط لتشجيع المستهلكين على إقتناء وسائل الانتقال ذات الوقود النظيف؛ فعلى سبيل المثال، قامت هولندا بتقديم دعم للمستهلك وصل إلى ما قيمته ١٠٠٠ يورو عند شرائه أحد السيارات الموفرة للطاقة ولو لمدة عام واحد، مما أدى إلى زيادة الطلب على تلك النوعية من السيارات بنسبة أكثر من ١٠٠٪ (D'Souza et al., 2004).

كما قامت الولايات المتحدة بتقديم إعفاءات ضريبية وصلت إلى حوالى ٤٠٠٠ دولار وبما لا يجاوز ٢٥% من قيمة السيارة على السيارات الصديقة للبيئة، وذلك لتشجيع المستهلكين على شراء السيارات المستهلكة للوقود –الهجين – والمعروفة بالسيارات النظيفة– كبديل عن السيارات المستخدمة للطاقة التقليدية المسببة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وقد يكون من المحفزات الأخرى لتشجيع المستهلكين على استخدام وسائل نقل أكثر استدامة توفير الدراجات للركاب في المدن الكبرى، ومن النماذج الرائدة في ذلك ما طبقته مدينتي أمستردام وباريس بتطوير مخططات المدن بما يسمح بانشاء مسارات وطرق لراكبي الدراجات. كما قامت بعض الدول الأوربية بإنشاء شبكة طرق تشجع على ركوب الدراجات ضمت ما

يقرب من ٣٠ مدينة بأربعة عشر دولة أوربية. كما قامت بعض الحكومات مثل حكومة المملكة المتحدة، بتزويد العاملين، الذين لم يسبق لهم الذهاب لعملهم بالدراجات، بدرجات مجانية وذلك لتشجيعهم على استخدام وسائل النقل الأكثر صحة لهم والأكثر صداقة للبيئة.

ومن ناحية أخري فإن استخدم سياسة الإعانات والحوافز المالية تعد وسيلة فعالة لزيادة كفاءة استخدام الطاقة المنزلية. كما أن هناك دول قامت بتقديم حوافز مالية لتوفير استخدام الطاقة المنزلية، وعلي سبيل المثال بتدعيم الأسعار، حيث قامت كندا بتوفير استخدام اللمبات الموفرة للطاقة، كما أن هناك دول أخري قدمت دعم لخفض أسعار السخانات المستخدمة للطاقة الشمسية. كما قامت دول أخري بتطبيق نظام النقاط الخضراء، وهو عبارة عن نظام يمنح نقاط يعبر عن مدي ولاء المستهلك لشراء المنتجات الخضراء (صديقة البيئة)، حيث يسمح هذا النظام للمستهلك باستخدام تلك النقاط في خفض أسعار شراء المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة (الخضراء).

٥-١-٤ حملات التوعية والاتصال

تستهدف سياسة حملات التوعية والاتصال تقديم المزيد من المعلومات وزيادة الوعي بين جمهور المستهلكين وتشجيعهم على أنماط الاستهلاك المستدام. ففي السنوات الماضية، قامت بعض الدول بتنفيذ العديد من الحملات لتشجيع المستهلكين على شراء منتجات صديقة للبيئة، ومن أمثلة تلك الحملات حملة تأهيل وتعليم المستهلك في المكسيك، وحملة الاستهلاك وحماية البيئة في الدنمارك، وحملة المشتري الأيكولوجي في فنلندا، وحملة شبكة المشتريات الخضراء في اليابان، وحملة تبني المستهلكين الاستهلاك المستدام في كوريا. وغالباً ما تتم حملات التوعية بالاستهلاك المستدام من قبل الحكومات بهدف توجيه المستهلك نحو أنماط الاستهلاك الأكثر استدامة؛ ومن الجدير بالذكر هنا، أن منظمات الأعمال التي تمتلكها الحكومات تواجه منافسة قوية مع القطاع الخاص لتأهيل وتثقيف المستهلك نحو أنماط الاستهلاك المستدام وغالباً ما كانت الحملات الحكومية تستهدف تشجيع عادات الاستهلاك صديقة البيئة. فعلى سبيل المثال، اهتمت اليابان بتعزيز الأنماط الثقافية المرتبطة بالتقاليد لتعزيز التعبئة والتغليف المستدام وإعادة التدوير من خلال تبنيها تطبيق برنامج R٣. وقامت حكومات كل من فرنسا والولايات المتحدة بتمويل الحملات التلفزيونية بعنوان "آسمحوا لنا لتقليل القمامة"؛ وبعنوان "هناك طرق عديدة لتوفير المياه وكلها تبدأ بك" للحفاظ على مورد المياه والترويج لشعار "أنت جهاز توفير المياه الأول" فى المنازل.

ومن الجدير بالذكر هنا أن حملات توعية المستهلك تعد جزءاً هاماً من الجهود المبذولة لتخفيف تغيير المناخ. ففي كندا، يتم الاحتفال سنوياً بيوم "الهواء النظيف"، وهذا من شأنه أن يربط بين قضايا تغير المناخ وأنماط الحياة الشخصية للمستهلكين، وفي نيوزيلندا تم تدشين حملة للإنتاج النظيف والترويج لاستخدام وسائل النقل والانتقال الأقل تلويثاً الهواء؛ كما أظهرت نتائج حملة الرصد واستطلاع الرأي أن

حوالى ٥٠% من بين حملة الأسهم في أوساط المستهلكين قد تغير نمط سلوكهم تأثراً بتلك الحملات. وفي الدنمارك، أنطلقت حملة بعنوان "طن واحد أو أقل" وهو برنامج تم إطلاقه من قبل وزارات البيئة والطاقة والنقل لحث المواطنين ومنظمات الأعمال للحد من الانبعاثات اليومية للغازات الدفيئة وعلى رأسها غاز ثاني اكسيد للكربون، كما تضمنت تلك الحملة تقديم اقتراحات محددة لتغيير السلوك اليومي للأفراد والأسر. وقد قامت حكومة المملكة المتحدة بحملة استهدفت منها توجيه المستهلك الفرد لاختيار الوسيلة الذكية للسفر، وهو ما أطلقت عليه لاحقاً بالسفر المستدام. كما قامت الحكومة في فرنسا بتنفيذ مجموعة من الحملات التلفزيونية والإذاعية بهدف توعية جمهور المستهلكين وتغيير أنماط استهلاكم؛ من خلال بيانها كيفية مساهمة النمط الاستهلاكي الأقل تلويثاً للهواء في مواجهة التغيرات المناخية وفقدان التنوع البيولوجي مع استخدامها للشعار التالى"ان الأشياء الصغيرة ليست قليلة إذا آمنا بالقيام بها".

ولقد أصبحت حملات التوعية والاتصال مع المستهلكين من الوسائل الأكثر إنتشاراً وشيوعاً لتشجيع الاستهلاك البيئي والاجتماعي الأكثر وعياً. ومن أمثلة تلك الحملات ما تقوم به الحكومات لحمل الناس على التوقف عن التدخين ومكافحة السمنة. فعلى سبيل المثال قامت دول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا بحملات توعية استهدفت منها حمل الناس على الحد من الاستهلاك غير المرغوب فيه من الأطعمة من قبل الأطفال؛ وخاصة الأطعمة المسببة للأمراض مثل السرطان وبصفة خاصة سرطان الجلد، وكذلك الحملات التي استهدفت منها حمل الناس على عدم إرتداء قباعات ونظارات شمسية معينة ثبت أنها قد تسبب لهم الأمراض بسبب رداءة الخامات المستخدمة في إنتاجها. ولقد تم مراعاة الأبعاد الأخلاقية في الحملات التي تقوم بها الحكومات بالعديد من الدول لتشجيع المستهلكين على استهلاك المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة ومواردها، ومن أمثلة تلك الحملات ما قامت به وزارة البيئة النمساوية بالشراكة مع كل من وزارات الدولة الأخرى وتجار التجزئة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأعمال، في سبيل تنفيذ حملة بعنون أسبوع الاستدامة السنوي لتعزيز استهلاك المنتجات الغذائية العضوية التي تنتج محلياً تحت شعار "هذا هو السبيل لتحقيق الاستدامة". ومن الجدير بالذكر هنا أن تلك الحملة قد أثرت على زيادة وعي المستهلكين، وخاصة النساء، بحيث أنها دفعت أعداد كبيرة منهم لتغيير أنماطهم الاستهلاكية. كما قامت وزارة التنمية الألمانية بحملة واسعة النطاق كلفتها ما يقرب من (٣,٣ مليون €) لتعزيز أنماط استهلاك السلع والخدمات المستدامة تحت شعار "التجارة العادلة". وفي المملكة المتحدة قامت الحكومة بإطلاق حملة للتوعية بأهمية السلوك المستدام في مواجهة التغيرات المناخية تحت شعار "المناخ هو المستقبل"، حيث قامت الحكومة باستخدام وسائل عديدة للوصول للمستهلك منها الوسائل المسموعة والمرئية والمواقع التفاعلية، والأفلام. وفي اليابان أطلقت الحكومة حملة تحت عنوان (Be Cool) ساهمت في خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال قيامها بتشجيع اليابانيين على ارتداء الملابس الكاجوال وحث الموظفين ورجال الأعمال على الذهاب لأعمالهم دون روابط عنق، بل

وارتداء الملابس والسترات الكاجول أيضاً للحد من استخدام أجهزة تكييف الهواء في أماكن العمل (Qader and zainuddin 2011).

٥-١-٥ التعليم والمستهلك

يعد التعليم أحد السياسات الفاعلة التي يمكن أن تستخدمها الحكومات لتزويد المستهلكين أفراداً وجماعات بالمعارف وبالمهارات والكفاءات المناسبة ليصبح نمطهم الاستهلاكي مستداماً. ولقد خصصت منظمة اليونسكو، الفترة الزمنية (٢٠٠٥-٢٠١٤) عقداً من التعليم من أجل التنمية المستدامة، حيث أوضحت أنه خلال تلك الفترة الزمنية سيتم تسليط الضوء بالمناهج الدراسية بمختلف المراحل الدراسية على الممارسات الجيدة في الحفاظ على البيئة ومواردها، بما يخدم تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار فقد قامت بعض الدول الأوربية بتكوين فرق عمل لإدراج معلومات ومعارف وأنماط الاستهلاك المستدام بمناهج الدروس المختلفة لطلابها بجميع مستويات ومراحل التعليم المختلفة. فعلى سبيل المثال، قامت وزارة التعليم النمساوية بإدراج موضوعات تحقيق التنمية المستدامة ضمن جميع المناهج الدراسية وخاصة الموضوعات التي لها علاقة بالاستهلاك المستدام؛ كما قامت كوريا الجنوبية بإطلاق المشروع التجريبي بالمدارس الذي استهدفت منه تطوير مناهجها التدريسية لتتضمن المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، وبصفه خاصة مبادئ الاستهلاك المستدام، حيث قامت الدولة بإدراج قضايا الاستهلاك المستدام ضمن استراتيجيتها الوطنية للتنمية. كما تعد فنلندا من أوائل الدول التي قامت بتعديل خططها التعليمية لتتضمن مفاهيم التنمية المستدامة وبصفة خاصة سياسات وأدوات تحقيق الاستهلاك المستدام. كما قامت جمهورية التشيك بتطوير خطط التعليم لديها من أجل إدماج مفاهيم الاستهلاك المستدام، وذلك إستناداً على ما قامت به فنلندا. وقامت المملكة المتحدة بوضع خطة عمل لإدراج مفاهيم التنمية المستدامة في التعليم تحت شعار (أنا أرغب إذا كنت ترغب)؛ في حين قامت السويد بإطلاق برنامجها لتشجيع الاستهلاك المستدام تحت شعار (فكر مرتين) الذي يحتوي على مكونات تعليمية لتشجيع الأسر على تبني أنماط استهلاك مستدامة. كما قامت بعض البلدان، مثل إيطاليا بدعم بناء وتطوير "المدارس المستدامة" لإعداد الشباب لأنماط العيش المستدامة من خلال التعليم والممارسات التي تدعم تبنيهم أنماط الاستهلاك المستدامة. والمملكة المتحدة التي اشتمل نظامها التعليمي على معالجة بعض القضايا الاجتماعية مثل القضاء على السمنة، ومحاربة الفقر في العالم، والمشاركة المجتمعية تبنت كذلك تطبيق نماذج المدارس المستدامة، وتخطط الحكومة أن تكون مناهج جميع المدارس متبنيه لمفاهيم الاستدامة والاستهلاك المستدام بحلول عام ٢٠٢٠(UNEP 2010; UNEP 2015c).

ولقد بدأ الترويج لما يسمي ب "المدارس الإيكولوجية" ببعض الدول بدءاً من عام ١٩٩٤، أي بعد عقد مؤتمر التنمية والبيئة بالبرازيل عام ١٩٩٢، حيث تم بناء تلك المدارس بهدف تدريس المناهج البيئية

بالبلدان المختلفة من خلال تطوير المناهج الدراسية، والمباني، وإدارة النفايات، والطاقة، والمواد الاستهلاكية. وتعد المدارس الإيكولوجية أحد الوسائل لإشراك الشباب في مواجهة تحديات التنمية المستدامة على المستوى المحلي والدولي، حيث تساهم المدارس الإيكولوجية في تشجيع المستهلكين على تبني الحفاظ على البيئة ومواردها من خلال توفير المياه ومواد الطاقة وإعادة التدوير للمخلفات. ومن الجدير بالذكر هنا، أن هناك ما يقرب من ١٤٠٠٠ مدرسة مشاركة في شبكة المدارس البيئية، معظمها في دول أوروبا. وعلى الرغم من عدم وجود المدارس الايكولوجية ببعض الدول، إلا أن ذلك لا يعني عدم قيام تلك الدول بدعم القضايا البيئية بما في ذلك قضايا الاستهلاك المستدام في المرحلة الابتدائية، والتعليم الثانوي والتعليم العالي. ففي النرويج توجد شبكة تعليمية تستهدف تقديم دروساً وأنشطة للطلاب توضح لهم كيفية فصل ومعالجة النفايات وتقليل ومنع تلوث الهواء والماء. كما تتبني مؤسسة شولترجر ٢١ بالتعاون مع وزارة البيئة الألمانية رعاية المسابقة التعليمية البيئية للمدارس التي تساهم في تنفيذ مشاريع يمكنها المساعدة في تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ (Robert Costanza et al., 2014; UNDESA 2007).

هناك كذلك بعض الدول المتقدمة التي اهتمت بتعليم المستهلكين مفهوم الاستهلاك المستدام حتي يكونوا قادرين على تقييم آثار استهلاكهم على البيئة ومواردها، وذلك عند اختيارهم الأنواع المختلفة من الأطعمة، فقد قام جهاز حماية المستهلك بدولة السويد بتطوير مواد التعليم لتتضمن موضوعات عن الاستهلاك المستدام للأسر، كما قامت وزارات البيئة باليابان والبرتغال بالعمل على تأهيل وتثقيف المستهلك ليكون نمط سلوكه أكثر استدامة تجاه البيئة ومواردها. قامت كذلك استراليا بوضع خطة وطنية تستهدف تشجيع السلوك الاستهلاكي المستدام للأفراد والأسر والحكومات. كما قام الاتحاد الأوروبي بتبني مشروع بعنوان نحو استهلاك أكثر رشادة للطاقة، من خلال تشجيع الطلاب على قياس وفورات الطاقة من مصادرها المختلفة، وإعطائهم دروس في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة. كما قامت إيطاليا ببناء شبكة من المدارس المعنية بفكر التنمية المستدامة وأطلقت عليها "مدارس المستقبل"، لأنها تعلم ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية.

٥-١-٦ العلامـات المميـزة

إن استخدام أسلوب العلامة المحددة أو إطلاق الاسم المميز على السلع والخدمات أصبح يعد من الأدوات الأكثر شيوعاً للتأثير على خيارات المستهلكين المستدامة، حيث تم استخدام أسلوب العلامات والأسماء المميزة من قبل عدد كبير من المنتجات بالعديد من بلدان العالم في السنوات الأخيرة. بل وأصبح استخدام تلك العلامات والمسميات يتم لتمكين الأطراف المهتمة بالبيئة ومواردها– مثل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني– من التحقق من الاشتراطات والمطالب البيئية والاجتماعية المطلوب توافرها

بالمنتج أو الخدمة. ويمكن أن تكون تلك العلامات متعددة المعايير بحيث يمكن استخدامها في المقارنة بين المنتجات والخدمات التي تنتمي لنفس الفئات، أو من خلال بيان مدي تأثيرها على دورة حياة المنتجات، أومن خلال قيامها بذكر سمة بيئية أو اجتماعية محددة في المنتج أو الخدمة، ومن أمثلة تلك العلامات أو المسميات المميزة: القطن العضوي، والتونة الدلفين، والغابات المستدامة. فاستخدام مثل تلك المسميات (العلامات) قد يكون أكثر فائدة للمستهلك لفهم المعلومات المعقدة عن الاستدامة والبيئة بطريقة بسيطة وسهلة تجعل خياراته مدروسة.

وتشير الدراسات إلى أن وضع العلامات الدالة على استدامة المنتجات قد انتشر مع تزايد اهتمام المستهلكين بالآثار البيئية والاجتماعية للمنتجات. ومع ذلك، فإن أحد نقاط الضعف الخاصة بتلك العلامات تتمثل في انخفاض في مستويات الوعي لدى المستهلكين، واختلاف معايير المقارنة بين المنتجات، والمنافسة في الأسواق بين أنظمة إنتاج مختلفة تكنولوجيا. كما أن انتشار استخدام العلامات المميزة بالأسواق أدى إلى إرباك العديد من المستهلكين، بسبب ما تبثه الإعلانات من معلومات متضاربة عن السلع والخدمات، بل وصعوبة التحقق من تلك المعلومات من خلال أطراف وجهات محايدة يمكنها القيام بتقييمات لتلك المعلومات، ومن ثم إصدار شهادات برأيها في تلك المنتجات. وتشير الدراسات إلى ظهور تأثير لتلك العلامات على أنماط الشراء بالنسبة للمستهلكين في بعض الدول أكثر من غيرها. فمن العلامات البيئية الشهيرة، التي حصلت على مستويات عالية من الاعتراف من قبل المستهلكين ولها تأثير على المنتجين، علامة "الختم الأخضر" التي تم استخدامها من قبل ٨٠٠ منتج صادرة عن ٧١٠ شركة عالمية، ويتم حالياً الاعتراف بها من قبل ٩٠٪ من المستهلكين. ومن أشهر الدول التي طبقت نظام العلامات البيئية (الختم الأخضر) النمسا، وكندا وجمهورية التشيك، والاتحاد الأوروبي، حيث تقوم حكومات تلك الدول بتسجيل العلامات البيئية وتصدر عنها شهادات بيئية (Rashid 2009).

هذا وقد انتشر في العقد الماضي استخدام أساليب وطرق وضع العلامات المميزة البيئية والاجتماعية على السلع والخدمات، مما أصبح يعكس تحولا في اتجاهات الرأي العام نحو تحويل الاهتمام بالبيئة إلى نهج أكثر شمولية لتحقيق التنمية المستدامة، بل وأصبح إصدار شهادات الجودة البيئية من الأدوات الموفرة لنظم التجارة العادلة بين الدول، كما أن وضع تلك العلامات ساهم في وجود عدد من المعايير القياسية التي تهدف إلى توفير سبل العيش ونوعية جيدة لحياة صغار المزارعين في البلدان النامية. وفي بعض الدول مثل اليابان، سويسرا، فرنسا، المانيا، هولندا والمملكة المتحدة، تم تطبيق أسلوب العلامات الخضراء وثبت أن لها تأثير إيجابي على سلوك المستهلكين في الحصول على حصة متزايدة من السوق لبعض المنتجات (على سبيل المثال ٤٧٪ من سوق الموز في سويسرا، و٢٪ من سوق البن بالمملكة المتحدة). كما أن بعض الحكومات في بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا والسويد والمملكة المتحدة، أصبحت تشجع عمليات الشراء الشفافة من خلال قيامها بتقديم الدعم المالي للمنظمات لكي تقوم

بوضع العلامات المميزة على السلع والخدمات. فعلى سبيل المثال، فإن تحالف الدول التي تتبادل فيما بينها منتجات الغابات يمكنه التأثير على خيارات مستهلكيه، من خلال إصداره لشهادات تثبت أنها منتجات مستدامة، تحافظ على الغابات والتنوع البيولوجي بها. ومؤخراً ظهرت أنواع جديدة أكثر تعقيدا من العلامات المميزة للسلع والخدمات منها على سبيل المثال، ما ظهر في المملكة المتحدة وعرف باسم منتجات "البصمة الكربونية"، والتي تمثل نصيب المنتجات من إجمإلى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

ولهذا فإن تطبيق أسلوب العلامات المميزة من شأنه أن يساعد على تعزيز الاستهلاك المستدام، كما أنه يمكن أيضاً من رفع القضايا على الجهات التي قد تتعمد تضليل المستهلكين. وقد تثار العديد من التساؤلات بين المستهلكين عن مدي مراعاة عمليات إنتاج السلع أو تقديم الخدمات لمعايير ومتطلبات الاستدامة خلال دورة حياة تلك المنتجات، فعلى سبيل المثال فإن تسعة من أصل عشرة من المستهلكين في المملكة المتحدة أصبحوا مهتمين بالمطالبات التجارية التي تركز على مدي مراعاة المنتجات لسياسات التخفيف من آثار تغير المناخ؛ بل ومطالبين بمزيد من المعلومات على دورة حياة تلك المنتجات. وفي المانيا وتحت رعاية الهيئة الاتحادية للبيئة تمكن المستهلكين من الحصول على معلومات عن أكثر من ٣٠٠ منتج تحمل العلامات البيئية وتخضع لنظم إصدار الشهادات البيئية (Chen and .Chai et al., 2010).

٥-١-٧ تقـاريـر تقييـم الأداء المستدام للشركات

إن استخدم تقارير الأداء المستدام للشركات يعد من الأدوات الهامة لإعلام المستهلكين عن القيم الاجتماعية والبيئية للشركات، بل والممارسات الفردية لاستدامة كل منتج من منتجات تلك الشركات، كما تعد تقارير الأداء المستدام للشركات من أهم الآليات التي يتم من خلالها إعلام المستهلكين عن الآثار البيئية والظروف الاجتماعية التي تم بموجبها إنتاج المنتجات وتقديم الخدمات، وجدير بالذكر أن تقارير الأداء المستدام للشركات التي تقدم خدمات مثل شركات السياحة والنقل أصبحت تتضمن بداخلها معلومات بيئية واجتماعية عن مدي قيام تلك الشركات بتطبيق أساليب الحوكمة، والأداء البيئي، والصحة والسلامة المهنية، قبل وأثناء وبعد تقديمها لتلك الخدمات.

وللحكومات دور فعال في دفع الشركات للقيام بالإفصاح عن معلومات أدائها البيئي حيث يتراوح هذا الدور بين قيام الحكومة بزيادة وعي المستهلكين، من خلال تزويدهم بالمعلومات الصحيحة وغير المضللة عن أداء تلك الشركات؛ والقيام بحمايتهم، من خلال تزويدهم بمعلومات الأداء البيئي والاجتماعي لتلك الشركات. ومع ذلك فإن الفجوة بين ما تقدمه تقارير أداء الشركات من معلومات ومتطلبات تحقيق الاستهلاك المستدام لا تزال كبيرة، حيث أن العدد الأكبر من تلك الشركات مازال لا يهتم بإصدار تقارير

عن أدائها المستدام ولا يهتم بإظهار مدي مطابقة منتجاتها وخدماتها ونشاطاتها لمعايير ومتطلبات الاستدامة (Getzner and Krauter 2004).

ومن الجدير بالإشارة هنا، أن عدد قليل من البلدان مثل: بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، وهولندا قامت بإلزام الشركات العاملة بها بإصدار تقارير تتضمن الإفصاح عن أدائها البيئي، بل وأن معظم تلك التقارير أصبح يتم إعدادها في نفس توقيتات إعداد التقارير المالية السنوية لتلك الشركات؛ كما أن العديد من حكومات بعض الدول أصبح يلزم قطاعات معينة بضرورة إعداد تقارير عن أدائها المستدام؛ لكن الغالبية العظمي من دول العالم ما زالت تتجاهل إعداد تقارير الأداء المستدام للشركات والقطاعات. وتصدر الشركات التي تقوم بالإفصاح عن أدائها المستدام أنواعاً مختلفة من التقارير قد تكون- وصفية وغير وصفية- مالية وكمية- سنوية وفترية، وأكثر من نصف تلك الشركات تتضمن تقاريرها معلومات لها علاقة بأدائها البيئي والاجتماعي والأخلاقي. كما أن البعض من تلك الشركات يقوم بتوفير معلومات عن أدائها البيئي المستدام استجابة للتوجهات والمبادرات العالمية مثل: الميثاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادرة الإبلاغ العالمية (GRI)؛ ومؤشرات التصنيف المقارن للشركات مثل مؤشر داو جونز للاستدامة.

ومن الجدير بالذكر هنا، أنه تم تطوير نظم تقارير الاستدامة للمؤسسات المالية، في إطار مبادئ الأمم المتحدة المعروفة بمبادئ "الاستثمار المسئول" – التي تضمن ضرورة مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة عند تقييم أداء تلك المؤسسات. وهناك أيضا أنظمة الجوائز المصرفية المستدامة من منظمات التمويل الدولية التي تستهدف مكافأة المؤسسات المصرفية التي تقوم بإدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية في عملياتها المصرفية والمالية. وفي العديد من البلدان، أصبح هناك العديد من أدوات الاستثمار الخاصة بالمستهلكين الراغبين لوضع أموالهم في الشركات والأنشطة المستدامة. وتشجع الأمم المتحدة صناعة التأمين على القيام بالإفصاح عن المزيد من المعلومات حول الاستثمارات المتعلقة بتغير المناخ، والحفاظ علي الصحة، والمسؤولية البيئية. وهناك قطاعات خدمية أخري تتجه للإفصاح عن المعلومات البيئية مثل قطاع السياحة، فالمؤسسات العاملة بهذا القطاع تحصل حالياً على ما يعرف بشهادة السياحة الخضراء والنجوم الخضراء أو المستدامة. كما يسعي العالم اليوم إلى تطوير أكثر من نهج لإعلام المستهلكين عن السياحة المستدامة بما في ذلك معايير جودة أداء المؤسسات، ومتطلبات حصولها على الشهادات، ومدي التزامها بإعداد التقارير المستدامة. وهناك حملات عالمية ومبادرات قطرية لتوعية وتشجيع المستهلكين على القيام بالسياحة ذات الصلة بالحفاظ على البيئة ومواردها أو ما يعرف بالسياحة المستدامة (Fraj-Andres et al., 2009).

يساعد أيضاً الإفصاح عن المعلومات البيئية على توجيه سلوك المستهلكين نحو استخدام السلع والخدمات الأقل إنتاجاً للكربون؛ فمثلا يمكن للركاب الاستعلام عن استهلاك الطيران للوقود والانبعاثات والضوضاء وبالتالي يمكنهم اختيار ركوب الطائرات ذات الآثار السلبية الأقل على البيئة ومواردها. لذلك هناك رواج الآن لما يعرف بأسواق الكربون المرتبطة بحجم الملوثات والانبعاثات الناتجة من قبل شركات الطيران وغيرها من الشركات والمصانع الملوثة للبيئة. فالمملكة المتحدة ودول أخرى تقوم حالياً بمراجعة معاييرها الخاصة بانبعاثات الكربون وحماية المستهلك، وذلك من خلال قيامها بوضع مبادئ توجيهية أو قواعد لمنح المستهلكين تعويضات عن الأضرار التي قد تصيبهم من الانبعاثات والأضرار البيئية. وفي استراليا قامت الحكومة بإلزام شركات أنظمة التقاعد بإصدار تقارير عن أدائها لبيان مدي التزامها باستثمار أموالها بالمحافظ الاستثمارية "الأخلاقية والبيئية" التي تهدف إلى زيادة سوق الاستثمارات المستدامة، والترويج للعلامات الخضراء الصديقة للبيئة.

٥-١-٨ الدعـاية والإعـلان

تستهدف الإعلانات بأشكالها ووسائلها المختلفة– الإذاعة والتلفزيون واللوحات والنشرات والمجلات والإنترنت– تعزيز الاستهلاك بشكل عام. ومؤخراً أصبحت الإعلانات تستجيب لمطالب جديدة من المستهلكين الذين يبحثون عن قيم مثل الشفافية والأخلاق. لذلك فالإعلانات يمكن أن تكون أداة قوية لتعزيز وتشجيع أنماط الاستهلاك المستدام من خلال قيامها بتسليط الضوء على أبعاد الاستدامة في السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين، ومن ثم إقناعهم بشراء تلك المنتجات بغض النظر عن سعرها. كل شركات إنتاج السيارات تقوم بالإعلان عن منتجاتها في حملات ترويجية تعرب فيها عن قلقها إزاء القضايا البيئية مثل تلوث البيئة وتغير المناخ، ولهذا تقوم تلك الشركات بالترويج للميزات البيئية لنماذج إنتاجها– فمثلا السيارات دايملر كرايسلر (الهواء النقي)، هوندا (آمنة بيئياً)، تويوتا (الهواء النظيف)، فولكس واجن (توفير الوقود)، بيجو (زهرة)، كيا (فكر قبل القيادة). وبالمثل، فإن العديد من شركات البترول أصبحت تستخدم اسقاطات بيئية أو صور خضراء لبيان مدي التزامها بالحفاظ على البيئة ومواردها – شركة البترول البريطانية (ما وراء البحار)، وشركة شل (البستاني)، وتوتال (دولفين). وفي الوقت نفسه، تقوم تلك الشركات بإعلانات تؤكد من خلالها على دعمها لحقوق الإنسان والعمل والحقوق الاجتماعية (Gurau and Ranchhod 2005).

وفي العديد من الدول الأوربية، تم وضع نظام يسمح للمستهلكين بتقديم شكاوي ورفع قضايا تمكن من محاكمة المصنعين والموزعين إذا ما ظهر أن إعلاناتهم تتضمن معلومات غير قانونية أو مضللة؛ كما أن مصطلح "environment–friendly" لا يمكن أن يستخدم إلا إذا تم إجراء دراسة للآثار البيئية خلال

دورة الحياة الكاملة للمنتج. فعلى سبيل المثال، وافق البرلمان السويدي على مشروع قانون ينص على أن "حماية المستهلكين المستدامين" يجب أن يكون هو الهدف العام لسياسة حماية المستهلك. وفي استراليا، صدر قانون الممارسات التجارية الذي يحظر، من بين عدة أمور أخرى، السلوك والتحريفات المضللة والخادعة للمستهلك. ومن الأمثلة على الإجراءات القانونية التي اتخذت ضد الدعاية المضللة في المجال البيئي، الدعاوى التي رفعتها بلجيكا ضد شركة بروكتر، حيث قامت بالإعلان عن المنظفات الخالية من الفوسفات، ولكنها وجدت ملوثة، وكذا الدعاوي التي رفعتها بلجيكا وفنلندا والسويد ضد جنرال موتورز لوقف حملتها الدعائية تحت شعار "لبيئة أنظف" في تسويق السيارات. وفي الدانمارك تم الإعلان عن بعض المنتجات باعتبارها "environmentally green" ولكنها لم تكن تخضع لتحليل دورة الحياة. الأمر الذى يؤكد على أهمية عدم استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الإعلانات بشكل عشوائي لترويج المنتجات أو العلامات التجارية. كما أصدرت غرفة التجارة الدولية (ICC) مدونة الإعلان البيئي لمنع الإعلانات المضللة فيما يتعلق بالجوانب البيئية للإنتاج والتعبئة والتوزيع، والاستهلاك أو التخلص من السلع والخدمات.

٥-١-٩ المشتريات الحكومية

تعد الحكومات في العديد من البلدان من أكبر مستهلكي السلع والخدمات. حيث تتراوح حصة الحكومة في المشتريات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأوربية بين ١١٪ إلى ١٦٪. ولذلك تمتلك الحكومات بتلك الدول قوة هائلة للتأثير على الأسواق نحو تحقيق الاستدامة من خلال كميات وقيم مشترياتهم، كما يمكن للحكومات أن تقدم النموذج الجيد للاستهلاك المستدام لمواطنيها. وقد اعتمدت معظم الدول المتقدمة ممارسات المشتريات الخضراء التي تسعي من خلالها إلي الحفاظ على الخصائص البيئية للمنتجات والخدمات، وتوجد سبع دول في أوروبا عرفت باسم "الحكومات الخضراء" من حيث المشتريات العامة– وهي النمسا، الدنمارك، فنلندا، ألمانيا، هولندا، السويد والمملكة المتحدة. ويمكن القول بأن المشتريات الخضراء لابد وإن تأخذ في اعتبارها جميع تاثيرات المنتج أو الخدمة على البيئة خلال دورة حياتها من "المهد إلى اللحد" (UNEP 2012b).

ومن أمثلة المنتجات التي طبق عليها نموذج المشتريات الخضراء في بعض الدول المنتجات الورقية (المعاد تدويرها، والخالية من الكلور) وأجهزة التدفئة، وأجهزة المعلومات ومعدات ومواد التنظيف والتعبئة والتغليف، والأثاث، والسيارات والمركبات، وخدمات الطاقة والنفايات. فعلى سبيل المثال، أدي التزام الحكومات بالمشتريات الخضراء إلى ارتفاع كفاءة استهلاك الوقود المستخدم بالسيارات، وكفاءة الطاقة المستخدمة بالأجهزة والإضاءة في الوحدات الحكومية، كما تم استخدام خراطيش الحبر المعاد تعبئتها والورق المعاد تدويره، كما تم استخدام الدهانات الخالية من المذيبات. وتعمل المملكة المتحدة حالياً على

جعل المباني الحكومية المركزية ووسائل النقل خالية من الكربون بحلول عام ٢٠٢٠. ومن العوائق الرئيسية التي تواجه الحكومات عند تنفيذ المشتريات الخضراء ما يلى، عدم وجود تدريب كافي لموظفي المشتريات العامة بالحكومات؛ غياب التنسيق بين الإدارات والوزرات المختلفة؛ عدم وجود معلومات عن المنافع المالية المتحققة من تطبيق المشتريات الخضراء، وكذلك الارتفاع المبدئي للتكاليف. لذلك فإن قرارات الشراء الحكومية التي تأخذ في إعتبارها دورة الحياة للمنتجات في الحساب لا تزال نادرة، ويرجع ذلك إلى الصعوبات المنهجية، هذا بالإضافة إلى أن المشكلة قد تكمن في عدم وجود منتجات وخدمات خضراء في السوق.

تلتزم بعض البلدان بالمشتريات المستدامة" التي تأخذ الجوانب الاجتماعية في الاعتبار (مثل حقوق الإنسان، وظروف العمل) والأطر القانونية التي تفضل الشراء المستدام على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني، وتتناول تلك القوانين الأبعاد الاجتماعية والبيئية والأخلاقية في جوانب الشراء العام وفي اختيار المنتجات المستدامة وتقديم المشورة حول كيفية صياغة مناقصات مستدامة خضراء. كما تمارس المشتريات المستدامة الآن من قبل المنظمات الدولية مثل بنوك التنمية المتعددة الأطراف (البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي)، كما شكلت وكالات الأمم المتحدة الفريق العامل للمشتريات الخضراء بها لتبادل الخبرات في مجال التنمية المستدامة والمشتريات الخضراء، بهدف تطوير استراتيجيات مشتركة للشراء الأخضر. وتعتبر دولة بلجيكا من الدول الرائدة في مجال تطبيق مبادئ التجارة العادلة (احترام العمل وحقوق الانسان)، والتي يندرج تحتها المشتريات العامة الخضراء، حيث قامت بوضع مبادئ توجيهية للسلطات العامة على المستوى الاتحادي والإقليمي بالدولة.

٥-١-١٠ سلوك المستهلك

إن تعزيز الاستهلاك المستدام يتطلب فهم سلوك المستهلك، فالمستهلكين لديهم قناعات واحتياجات مختلفة. ومعظم المستهلكين لديهم وجهة نظر إيجابية للاستهلاك المستدام. حيث أن أدوات ووسائل سياسات الاستهلاك المستدام بشكل عام تستهدف أنواع مختلفة من الأسر والأفراد والجماعات. لذا ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار العديد من المتغيرات، بما في ذلك الدخل والعمر والتحيز، والمواقف، والمساواة بين الجنسين. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن أجهزة الإحصاء بالدول المختلفة عليها القيام بالمسوحات التي تستهدف من ورائها رصد سلوك الأسرة والمستهلك الفرد والحكومات في خمسة مجالات رئيسية هي: توليد النفايات وإعادة التدوير، واستخدام الطاقة، ووسائل النقل الشخصية، واستهلاك الغذاء، واستخدام المياه.

لذا عند وضع سياسات فعالة للاستهلاك المستدام، يجب أن يؤخذ في الاعتبار مجموعة من المتغيرات السلوكية، مثل سلوك المستهلك بشكل عام (الوعي والعقلانية) بالاضافة الي المتغيرات الاقتصادية مثل

مستوي الدخل الذي يعد من الأمور التي تحدد رغبات المستهلك في الشراء الأخضر. تعد مشاعر الأناث من الأمور الهامة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند شراء بعض السلع المنزلية المتكررة يومياً، كما يجب أن تؤخذ رغبات الذكور أيضاً بعين الاعتبار عند شراء السلع المنزلية عالية القيمة مثل شراء المنازل والسيارات والإلكترونيات. وأيضاً لابد من مراعاة رغبات كلا من المستهلكين الأكبر والأصغر سناً عند اتخاذ قرارات الشراء المستدامة أو الخضراء. فإذا كان المزيج التسويقي يعد من ضمن قواعد السوق ذات الصلة لجاذبية المستهلك، فالسعر للمنتجات المستدامة، مثل الأغذية العضوية والتونة والقهوة، يجب أن يكون داخل الحدود المسموح بها، ولا يجب أن تتم المبالغة فيه. من المهم كذلك أن يكون تصميم المنتجات الصديقة للبيئة جاذباً للمستهلك وعلى سبيل المثال، لم يكن هناك سوق كبيرة للمبات الإضاءة الموفرة للطاقة، لأن المستهلكين كانوا ينظرون إلى تلك المصابيح باعتبارها ذات تصميم غير جيد مقارنة بمصابيح التنجستين الرخيصة (Gan et al., 2008).

ولقد حاولت استطلاعات ومسوحات سلوك المستهلكين دراسة العوامل المؤثرة على سلوكهم الشرائي، مثل السعر والجودة والاستدامة؛ ففي المملكة المتحدة، وجد أن حوالي ٥٪ من المستهلكين يشترون السلع وفقاً للاعتبارات الأخلاقية أو الاجتماعية، في حين وجد أن غالبية المستهلكين يتخذون قراراتهم الشرائية للمنتجات الغذائية على أساس السعر والذوق وتاريخ الصلاحية. ومن ناحية أخري أظهرت نتائج مسوحات واستطلاعات أخري أن المستهلكين الألمان يتخذون قرارتهم الشرائية على أساس الجودة أولاً، ثم السعر وتصميم المنتج والعلامة التجارية ثانياً، والصداقة البيئية للمنتج ثالثاً. ويعد الدخل من أهم العوامل التي تؤثر على الاستهلاك المستدام، فالأسر الأكثر ثراءً تكون أكثر رغبة من غيرها في شراء منتجات مستدامة، حيث تكون أكثر رغبة في أخذ بعد الاستدامة عند شراء الأجهزة الكهربائية، والمواد الغذائية والسيارات، والسفر في الأجازات، وتوليد النفايات. بينما الأسر ذات الدخل المنخفض لا تستطيع تحمل عبء تكلفة الاستهلاك المستدام المرتفعة، وإن كان ذلك يمكن معالجته من خلال السياسات الاقتصادية مثل تقديم الإعانات والإعفاءات الضريبية لتلك الفئة من المستهلكين (Mostafa 2007).

ويعد التحيز السلوكي لدي المستهلكين من المتغيرات الهامة ذات التأثير على قرارات الاستهلاك المستدام، فالمستهلك قد لا يتصرف "بعقلانية" عند اتخاذ قراراته الشرائية إذا كانت لديه تحيزات مسبقة تجاه سلعة أو خدمة ما. فالانحيازات المسبقة لدي المستهلكين قد تكون نابعة من العادات والتقاليد أو متأثرة بالإعلان، أو بالولاء لعلامة تجارية معينة، أو الرغبة في تجنب مخاطر معينة. فعلى سبيل المثال، قد يكون لدي بعض المستهلكين التحيز ضد العناصر المصنعة من مواد معاد تدويرها بسبب مخاوف لديهم بشأن الثقــة والأداء. كما أن كلمة "النفايات" قد تكون لها دلالة سلبية على قرارات المستهلكيــن،

حيث أن بعض المستهلكين قد يربطون بين قراراتهم الشرائية وتلك المسميات، فقد تكون هناك مخاوف من أن المواد المعاد تدويرها واستخدامها من الطابعات والناسخات والزيوت سيضر بهم وبمحركات سيارتهم. لهذا فإنه يمكننا القول بأن حملات التوعية بجودة المنتجات المعاد تدويرها لم تتمكن بعد من تبديد المخاوف من المخاطر التي قد يتعرض لها المستهلكون عند اتخاذ قراراتهم بشراء تلك النوعية من المنتجات المستدامة.

ويوضح الشكل رقم (٥-١) أن قرار الاستهلاك المستدام هو وسيلة للتعبير عن الحالة والهوية الثقافية والتاريخية للمستهلكين؛ والقيم والسلوك الاجتماعي للأفراد والمجتمع، وعن العواطف والرغبات النفسية لديهم، وعن التقدم التقني والتكنولوجي للمجتمع والدولة؛ وعن النموذج السياسي المطبق بالدولة، وأخيراً، عن الواقع الاقتصادي للدولة المنعكس في مستويات دخول الأفراد ومعدلات النمو والمنافسة بالأسواق؛ مما قد ينتج عنه وجود مستهلكين أكثر وعياً لاتخاذ قراراتهم الشرائية. وفي المقابل فإن بعض المستهلكين قد يسلكون أنماطاً استهلاكية غير مستدامة بسبب بعض المعايير الاجتماعية أو ضغوط الأقران التي تملي عليهم شراء المزيد من بعض السلع بأسعار أعلى. فأسعار المنتجات والعلامات التجارية والتصميم لها تأثير على أنماط شراء المستهلكين. وتشير استطلاعات الرأي بالولايات المتحدة أن المستهلكين المشترين للسيارة بورش يقتنوها لأنها تستخدم الوقود المخلق صديق البيئة، لأنهم يدركون أن الاقتصاد في استهلاك الوقود أصبح أمراً هاماً، إضافة لأنهم قلقون بشأن ارتفاع درجة حرارة الأرض (UNEP 2010).

وفى المقابل فإن جنس المستهلك (ذكر أو أنثي) له تأثير كبير على قرارات الاستهلاك المستدام، ويرجع ذلك جزئيا إلى اختلاف أنماط الاستهلاك بين الرجال والنساء. ففي بعض البلدان، تتخذ النساء أكثر من ٨٠٪ من قرارات الاستهلاك، على الرغم من أن الرجال تنفق أكثر من ٨٠٪ من أموال الأسرة، وذلك لأن النساء هم من يقومون بشراء الضروريات الأساسية اليومية مثل المواد الغذائية والملابس والمواد المنزلية، بينما يميل الرجال لشراء السلع الرأسمالية باهظة الثمن مثل المنازل والسيارات والإلكترونيات. كما تنفق النساء أكثر من الرجال على السلع الاستهلاكية مثل النظافة والصحة والملابس، وأن الرجال أكثر عرضة لتناول الطعام خارج المنزل من النساء حيث يقوم الرجال بالإنفاق على تناول المشروبات الكحولية والتبغ واقتناء وسائل النقل والرياضة (Tantawi et al., 2007).

شكل (٥-١): محركات الاستهلاك وأنماط الحياة

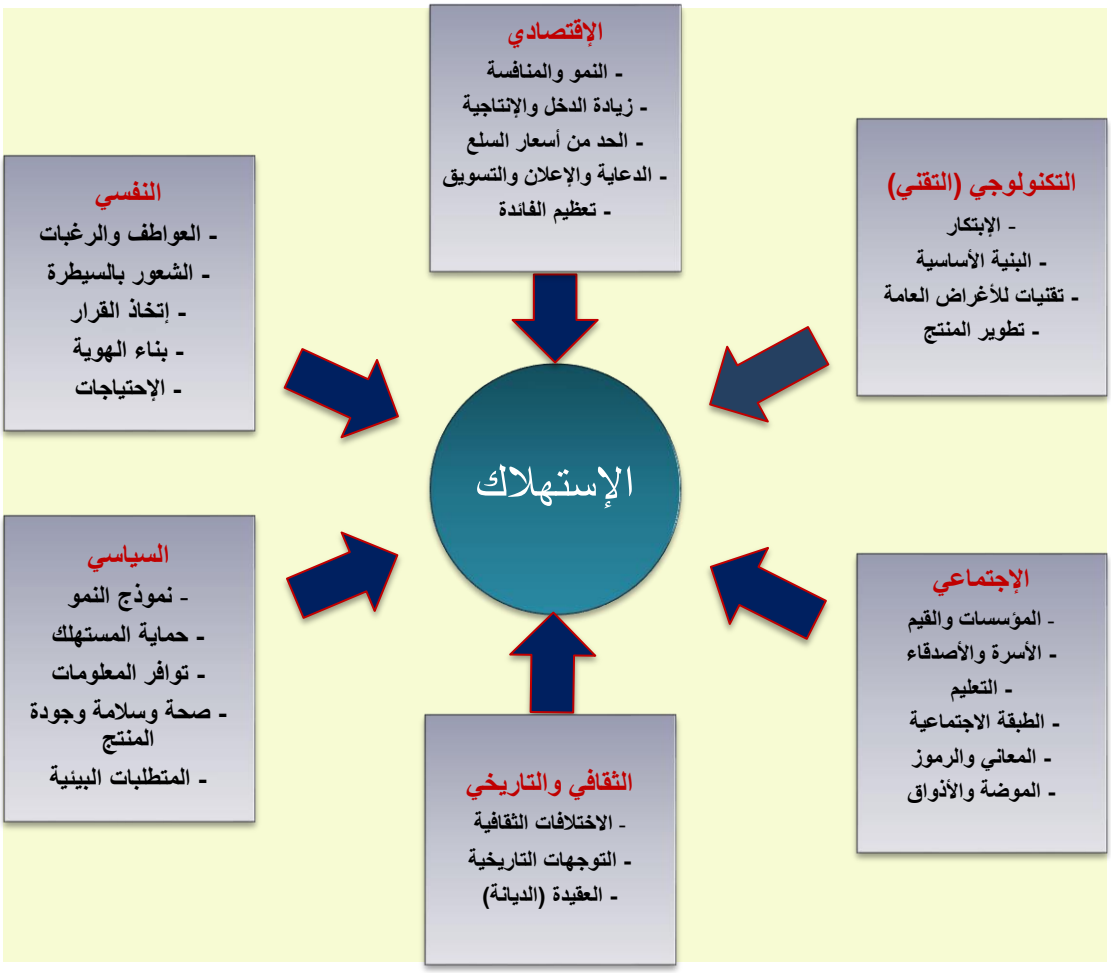

المصدر: Here and now! Education for Sustainable Consumption (UNEP 2010)

كما تظهر نتائج استطلاعات الرأي أن النساء هم الفئة التي لديها الرغبة العالية في أن تكون قرارتهم الشرائية مستدامة، وذلك لأن النساء أكثر ميلاً من الرجال لشراء المنتجات البيئية أو الأغذية العضوية، كما أن لديهم ميل أعلى لإعادة التدوير ودفع المزيد من القيمة لضمان الكفاءة في استخدام الطاقة، كما أنهم على استعداد لدفع المزيد في مشترياتهم لدعم القضايا الأخلاقية مثل عمالة الأطفال، والتجارة العادلة. وتشير الإحصاءات أن سكان الدول الأوربية التي تركز الاهتمام على وضع العلامات الإيكولوجية على المنتجات وتمارس الشراء المستدام تضم بعض الفئات التي تصنف بأنها من أفقر فئات المجتمع مثل الأمهات المعيلات. كما تؤكد نتائج بعض الدراسات أن فئة النساء تعد الأكثر قلقاً بشأن التغيرات المناخية عن الرجال، لذا فإن النساء غالباً ما يرغبن في تبني سلوك أنماط الحياة والاستهلاك المستدام أكثر من الرجال.

٥-٢ الدمج بين سياسات وآليات الاستهلاك المستدام

نظرا للصعوبات التي تواجه تطبيق سياسات الاستهلاك المستدام، فإن العديد من الدول قامت بتطبيق مزيج من السياسات والآليات السابق ذكرها حيث أن نتائجها تكون أكثر فعالية من تطبيق أحدها منفرداً. لذا كان على الحكومات أن تختار حزمة السياسات التي تأمل من تطبيقها إحداث التغييرات المطلوبة في استهلاك منتجات أو خدمات بعينها، أو التي ستكون أكثر تأثيراً في سلوك جماعات المستهلكين. يتم تحديد مزيج السياسات المختارة من خلال مجموعة من العوامل منها: نوع السلع أو الخدمة والأطر القانونية والاجتماعية والثقافية للدولة، ومن ثم فإن مزيج السياسات المحتمل اختياره يمكن أن تتباين مكوناته وتأثيراته فيما بين الدول وفيما بين السلع والخدمات المختلفة، وتظهر فائدته عند تطبيقه على مجالات تشمل سلعاً وخدمات مثل الطاقة والنفايات، والنقل، المواد الغذائية والسياحة كما يتضح مما يلي:

ففي قطاع الطاقة تعمل حكومات العديد من الدول حالياً مع قطاع الأعمال بتلك الدول على وضع "خارطة طريق" للتخلص التدريجي من المنتجات والخدمات غير المستدامة. ففي بعض البلدان لم ينجح تطبيق أسلوب العلامات التجارية في ترشيد استخدام الطاقة، بسبب فشل أسلوب العلامات التجارية في توفير المعلومات للمستهلكين عن الوفورات في تكاليف التشغيل، وبالتالي فشل في توجيه المستهلكين لشراء المنتجات الموفرة للطاقة، مثل أجهزة التدفئة وغسالات الأطباق والملابس والثلاجات، ولهذا قامت تلك الدول بتطبيق سياسة أخري متزامنة مع السياسة الأولي وهي فرض ضريبة على استخدام الطاقة لرفع سعرها، مما أدي إلى دفع العديد من المستهلكين نحو شراء الأجهزة الموفرة للطاقة.

وفي قطاع النقل تتأثر قرارت اقتناء أو ركوب وسائل المواصلات بالتكلفة؛ لذا فإن استخدام أسلوب فرض الرسوم أو تقديم المحفزات المالية يعد من السياسات الأكثر تأثيراً في اختيارات المستهلكين. ففي بعض الدول مازال المستهلكين يقومون بشراء سيارات كبيرة، وفي ذات الوقت تقوم دولهم بتطبيق سياسات من شأنها دفعهم باتجاه استخدام أو شراء وسائل النقل الأكثر رشادة في استخدام الطاقة والأكثر صداقة للبيئة؛ لذلك فإن تطبيق مزيج من سياسات الضرائب والرسوم والمحفزات المالية مثل الضرائب على البنزين والضرائب على المركبات الفارهة، ورسوم الازدحام، سوف تساهم في دفع المستهلكين نحو استخدام وسائل المواصلات الأكثر رشادة واستدامة. حيث قامت بعض الدول بإضافة رسوم على أسعار السيارات على أساس مستوى انبعاثات CO_2 من السيارات، وفي ذات الوقت قامت ذات الدول بمنح إعفاءات ضريبية للسيارات التي تستعمل الوقود البديل؛ كما قامت دول أخري بتقديم دعم ساهم في تخفيض أسعار السيارات الأكثر كفاءة في استهلاك الوقود، وفي ذات الوقت قامت بتقديم حوافز مالية للتخلص من السيارات القديمة الأكثر استهلاكاً للوقود. وقد يكون تطبيق مزيج السياسات السابقة بالإضافة

لسياسة رسوم الازدحام لها تأثير كبير على توجيه الاختيارات الشخصية للمستهلكين نحو استخدام وسائل نقل أكثر استدامة وصداقة للبيئة وخاصة في المدن الحضرية الأكثر ازدحاما بالسكان.

وفي قطاع المخلفات قامت العديد من دول العالم بتطبيق أساليب مختلفة للحد من النفايات المنزلية، ففي بعض البلدان تم تطبيق سياسة فرض رسوم التخلص من النفايات جنباً إلى جنب مع تطبيق محفزات لبرامج إعادة التدوير لتلك المخلفات. وفي هذا الإطار فإن قيمة الرسوم المفروضة مثلاً على جمع النفايات من وحدة سكنية يجب أن تتناسب مع كمية المخلفات الناتجة عنها، كما يجب أن يتناسب أيضاً مع قيمة المحفزات الممنوحة نتيجة إعادة التدوير لمخلفاتها. ففي بعض الدول تم الجمع بين تطبيق سياستي فرض رسوم على التخلص من النفايات مع منح حوافز لإعادة التدوير مما أدى إلى تخفيض ١٤٪ في النفايات البلدية وزيادة بنسبة ٥٠٪ في إعادة التدوير في السنوات العشر الماضية. ولتقليل هدر المياه يمكن تطبيق أكثر من سياسة منها فرض ضرائب ورسوم على الاستهلاك المتزايد لها وفي نفس الوقت عمل حملات عامة من شأنها التوعية بأهمية هذا المورد النادر للتنمية وحياة السكان.

وفي قطاع الأغذية تختلف عوامل التحول إلى الاستدامة عن العوامل المطلوبة للسلع والخدمات بالقطاعات الأخرى. فالحرص على رفاهية الحيوان هو السبب وراء إنتاج منتج تونة الدولفين الصديق للبيئة؛ كما أن الحرص على رفاهية الإنسان من العوامل الرئيسية الدافعة للتجارة العادلة عالمياً. فالمنتجات الغذائية المنخفضة السعر والتي لها تأثيرات إيجابية على صحة ورفاهية الإنسان سوف تساهم في توسيع خيارات الاستدامة لدي المستهلكين. لذا تقوم حكومات بعض الدول بفرض السياسات المستدامة للغذاء من خلال تقديمها للدعم المالي وتبني تنفيذ حملات لرفع وعي المستهلكين تجاه التجارة العادلة والصديقة للبيئة بين الدول، بالإضافة لسياسة وضع العلامات على المنتجات التي تزود المستهلكين بالمعلومات التغذوية عن تلك المنتجات. كما أن تطبيق النظم الغذائية الصحية قد يتطلب تطبيق مزيج من السياسات التي قد تجمع بين وضع مجموعة من المعايير القياسية للمنتجات الغذائية، بالإضافة إلى القيام بوضع العلامات وتنفيذ حملات توعية عن القيمة الغذائية لتلك للمنتجات وعن مدي سلامتها وصداقتها للبيئة ومواردها. فالاهتمام بصحة الإنسان يتضح من خلال إلزام الشركات المنتجة للسلع الغذائية بوضع معلومات عن نسبة الدهون والكربوهيدرات والأملاح و.....إلخ على كل منتج من تلك المنتجات. ولكن سيظل هناك عنصر حاسم وهام في اتخاذ قرارات الشراء من قبل المستهلكين للمنتجات الغذائية العضوية الصديقة للبيئة ألا وهو عامل السعر، لذلك يجب تقديم دعم لتلك المنتجات حتي تنخفض أسعارها بالقدر الذي يسمح لمعظم إن لم يكن كل المستهلكين بشرائها.

وفي قطاع السياحة يعتمد الترويج لخيارات السياحة والترفيه المستدامة على قيام الحكومات باستخدام أكثر من سياسة أو أداة منها: تطبيق السياسات التي تدفع باتجاه تحسين سلوك العملاء، وسياسة وضع العلامات على المنتجات، وسياسات رفع وعي العملاء تجاه الأماكن السياحية التي يقصدون زيارتها والفنادق التي سوف يقيمون بها والمنتجات والسلع والخدمات التي سوف يحصلون علىها. وتقوم حالياً بعض الدول بفرض ضرائب ورسوم بيئية على الفنادق غير الملتزمة بمعايير الحفاظ على البيئة ومواردها، وفى ذات الوقت تقوم بمنح دعم وإعانات للفنادق ذات النجوم الخضراء وهي تلك المستخدمة للطاقة الجديدة والمتجددة والتي تقوم بتدوير مخلفاتها والتي تقدم خدمات من شأنها الحفاظ على البيئة ومواردها.

في ضوء العرض السابق للسياسات والآليات والجهود التي بذلتها الدول المختلفة بغرض الوصول إلى الاستهلاك المستدام؛ وبيان فائدة الدمج بين سياسات وآليات الاستهلاك المستدام لتحقيق الأهداف المرجوة منها وعلى رأسها الحفاظ على البيئة ومواردها؛ يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أن الاسعار السوقية للسلع والخدمات قد لا تعكس تماما الآثار البيئية والاجتماعية (المعروفة باسم الوفورات الخارجية بين الاقتصاديين)، وبالتالي قد ترسل إشارات خاطئة للمستهلكين، فالمنتج الرخيص سوف يستهلك بكميات كبيرة، في حين أنه قد يكون مكلفاً من حيث التأثير السلبي له على البيئة والمجتمع، وبالتالي فإن دور الحكومات التأكد من أن الأسعار للسلع والخدمات تعكس بشكل أفضل العوامل الخارجية مع توسيع فرص الاستهلاك للفقراء.
- أن السياسات الاقتصادية للاستهلاك المستدام مثل فرض الضرائب وتقديم الإعانات مصممة تصميماً جيداً بحيث يمكن أن تكون أداة فعالة في تحويل أنماط الاستهلاك– عن طريق تثبيط المستهلكين عن شراء المنتجات الضارة، وضمان حصول الفقراء على الضروريات، وتحفيز الابتكار.
- أن الحكومات يمكنها أن تحد من الطلب على السلع والخدمات عن طريق فرض ضريبة على استخراج الموارد الطبيعية المحدودة، أو على شراء المنتجات المصنوعة من تلك الموارد؛ وذلك من شأنه أن يقدم أيضاً حوافز للتحول من استهلاك الموارد ذات الآثار السلبية المرتفعة إلى الموارد الأقل تأثيراً على البيئة ومواردها؛ ومن أمثلة ذلك الضرائب التي يمكن تطبيقها على انبعاث الملوثات وبالتالي زيادة أسعار المنتجات والخدمات المرتبطة بالتلوث الناتج عنها، وتلك الزيادة في الأسعار قد تمثل حافزاً للتحول إلى شراء المنتجات الأقل تلويثا للبيئة.
- تعد حملات التوعية والاتصال مع المستهلكين من الوسائل الأكثر انتشاراً وشيوعاً لتشجيع الاستهلاك المستدام، ومن أمثلة تلك الحملات ما تقوم به الحكومات لحمل الناس على التوقف عن التدخين ومكافحة السمنة.

- يمكن لسياسة منح الإعانات أو تقديم الإعفاءات الضريبية أن تؤثر في سلوك المستهلكين إذا ما استخدمت لغلق الفجوة السعرية للمنتجات؛ لذا فإن تطبيق تلك السياسة يمكن أن يؤثر بشكل فعال على سلوك المستهلك بل وجعل سلوكه رشيداً ومستداماً تجاه استهلاكه للمنتجات والخدمات، كما أنها تعد من السياسات الأقل تكلفة.
- أن الدول النامية التي تقوم بتوفير بعض السلع والخدمات للمواطنين بأسعار لا تغطي تكلفتها، مثل مياه الشرب والكهرباء، ومعالجة النفايات، تضر بتلك السياسات التسعيرية بحقوق الأجيال التالية من خلال تشجيع الهدر في موارد الاستهلاك غير المستدام.
- تعد سياسة فرض الضرائب والرسوم التصاعدية من الأدوات الهامة التي يمكن أن تستخدمها الدول لإعادة توزيع الثروة من الأغنياء إلى الفقراء، كما يمكن أن تستخدمها الدول أيضاً في الحفاظ على البيئة ومواردها.
- أن كفاءة وقوة النظام المالي وأنواع التمويل المتاحة للمستهلك يمكن أن تؤثر على نمط استهلاك الموارد الطبيعية، فهناك نظم مالية يمكن أن تشجع أو تسهل الحصول علي القروض وبالتالي استهلاك الموارد بدون ضابط ولا رادع، مما قد يفرض ضغوطاً على البيئة ومواردها كما هو الحال في حالات الاستقرار الاقتصادي. كما أن رفع فوائد الاستدانة من البنوك من شأنه أن يقلص حجم القروض الممنوحة للأفراد وبالتالى تقليل ضغوطهم على استهلاك الموارد بشكل عام والموارد الطبيعية بشكل خاص.
- هناك عدد من العوائق الرئيسية التي تواجه الحكومات عند تنفيذ المشتريات الخضراء منها، عدم وجود تدريب كافي لموظفي المشتريات العامة بالحكومات؛ غياب التنسيق بين الإدارات والوزرات المختلفة؛ عدم وجود معلومات عن المنافع المالية المتحققة من تطبيق المشتريات الخضراء.
- أن الأسر في الأجل المتوسط والطويل يمكن أن يكون استهلاكها أكثر استدامة، من خلال قيامها بتطوير قدراتها على ما يلي: إدراك الطبيعة المعقدة والمثيرة للجدل أحيانا لقضايا الاستهلاك المستدامة؛ معرفة كيف يمكن لخيارات نمط الحياة الفردية أن تؤثر علي التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ معرفة حقوق المستهلك وقوانين حماية المستهلك؛ إدراك الصفات غير الملموسة والرمزية في السلع والخدمات؛ فهم الرسائل من وسائل الإعلام والسوق، معرفة تأثير الشبكات الاجتماعية على أنماط الاستهلاك (ضغط الأقران، والوضع الاجتماعي، إلخ.).
- يعد قيام الشركات بالإفصاح عن معلومات أدائها البيئي والاجتماعي من السياسات الهامة التي يمكن أن تساهم في تغيير أنماط المستهلكين نحو تبني سياسات الاستهلاك المستدام.
- أن النساء هم الفئة التي لديها الرغبة في التحول إلي مستهلكين مستدامين، وذلك لأن النساء أكثر ميلاً من الرجال لشراء المنتجات البيئية أو الأغذية العضوية، كما أن لديهن ميل أعلى

لإعادة التدوير، كما أنهم على استعداد لدفع المزيد من مشترياتهم لدعم القضايا الأخلاقية مثل عمالة الأطفال وحماية البيئة.

- أن تجارب الدول التي قامت بتطبيق مزيج من السياسات التي يمكن تطبيقها لتشجيع الاستهلاك المستدام توصلت إلى أن تبني استخدام مزيج من تلك السياسات يعد أكثر فعالية من تطبيق كل سياسة بشكل مستقل ومنفرد؛ لذا يجب على الحكومات أن تحدد الحزمة المثلي من السياسات التي يجب استخدامها في تغيير أنماط الاستهلاك تجاه منتجات وخدمات معينة لتصبح أكثر استدامة.
- ضرورة وضع نظام يسمح للمستهلكين بتقديم شكاوي ورفع قضايا تمكن من محاكمة المصنعين والموزعين إذا ظهر أن إعلاناتهم تتضمن معلومات غير قانونية أو مضللة؛ كما أن مصطلح "environmentally–friendly" لا يمكن أن يستخدم إلا إذا تم إجراء دراسة كاملة للآثار البيئية من خلال دورة الحياة الكاملة للمنتج.

الفصل السادس

نتائج الدارسة الميدانية بشأن قضايا الاستهلاك المستدام في مصر

مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً لإجراءات وأهم نتائج الدراسة الميدانية التي تم تنفيذها فى إطار البحث وذلك بهدف استطلاع مدى انتشار ثقافة الاستهلاك المستدام ومدى إمكانية ومتطلبات تحقيقها فى مصر.حيث يتم عرض لمنهجية إجراء الاستطلاع ومكونات الاستمارات المستخدمة لتحقيق الهدف منه، وينتهي الفصل بعرض لأهم النتائج المستخلصة من تحليل البيانات.

تم تصميم ثلاث استمارات مختلفة لإجراء استطلاع الرأى بشأن قضايا الاستهلاك المستدام فى مصر، حيث تم تخصيص استمارة للمستهلك (ملحق رقم (١))، وأخرى للوسطاء وسلاسل الجملة والتجزئة (ملحق رقم (٢))، واستمارة ثالثة لاستطلاع رأى الخبراء والمسئولين التنفيذيين (ملحق رقم (٣)) بشأن قضايا الاستهلاك المستدام فى مصر.وقد تباينت الاستمارات الثلاث فيما بينها من حيث عدد وطبيعة الأسئلة بما يتوافق وطبيعة كل فئة مستهدفة. *فيما يتعلق باستمارة* المستهلك تناولت الاستمارة جزءً مفاهيمياً خاص بأهم التعريفات التي قد يحتاجها المستهلك أثناء ملئ الاستمارة كمفهوم التنمية المستدامة، الاستهلاك المستدام، المنتج صديق البيئة، العلامة البيئية، والعلامة التجارية. وقد تضمنت الاستمارة ثلاثة أقسام، القسم الأول منها يتناول البيانات التعريفية وبعض الخصائص الاجتماعية والديموجرافية الخاصة بالمستهلك، وجاء القسم الثاني بعنوان "آراء عامة بخصوص التنمية المستدامة" وتضمن هذا القسم خمسة أسئلة الهدف منها هو التعرف على آراء المستهلك في جهود الحكومة لمعالجة بعض المشكلات البيئية، بالإضافة إلى مدى معرفته بمفاهيم التنمية المستدامة. جاء القسم الثالث بعنوان "اتجاهات أنماط الاستهلاك فى مصر من الغذاء والطاقة"، وتضمن هذا القسم عشرين سؤالاً تهدف إلى تحديد أهم العوامل التى تؤثر في شراء مختلف المنتجات والسلع الكهربائية، وكذلك التعرف على مدى إقبال المستهلك لشراء واستخدام المنتجات صديقة البيئة، بالإضافة إلى أهم أسباب ضعف الإقبال على شراء المنتجات صديقة البيئة في مصر بصورة عامة. هذا وقد اهتمت بعض الأسئلة أيضاً بالتعرف على مدى استعداد المستهلك لتغيير عاداته وأنماط الاستهلاك الخاصة به من أجل توفير الغذاء والطاقة، فضلاً عن تقييم المستهلك للدور التوعوي للحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني حول قضايا الاستهلاك المستدام ، وكذلك التعرف على آراء المستهلكين بشأن بعض السياسات المقترحة من أجل تفعيل وتحفيز الاستهلاك المستدام في مصر.

وفيما يتعلق باستمارة الوسطاء وسلاسل الجملة والتجزئة ، تضمنت الاستمارة ثلاثة أقسام مختلفة؛ بخلاف الجزء المفاهيمي والقسم الخاص بالبيانات التعريفية، جاء القسم الثاني بعنوان" اتجاهات وتحديات الاستهلاك المستدام في مصر" ويهدف هذا القسم إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة فى قرار شراء المستهلك لمختلف المنتجات والسلع، وأهم أسباب ضعف الإقبال على المنتجات والخدمات صديقة البيئة فى مصر وذلك من وجهة نظر الوسطاء وسلاسل الجملة والتجزئة. تعرض القسم الثالث كذلك لعلاقة السلاسل التجارية بالمنتجات صديقة البيئة، حيث تضمن عشرة أسئلة تهدف إلي التعرف على نسبة المنتجات الغذائية الصديقة للبيئة والسلع الكهربائية الموفرة للطاقة الموجودة لدى السلاسل، ومعدلات الإقبال على شرائها من قبل المستهلكين، ويأتي القسم الرابع في الاستمارة تحت عنوان " تطوير وتفعيل سياسات الاستهلاك المستدام فى مصر"، ويستهدف استطلاع آراء الوسطاء وسلاسل الجملة والتجزئة بشأن بعض السياسات المقترحة لتعزيز ثقافة الاستهلاك المستدام وأهم الجهات المسئولة عن ذلك.

أما استمارة الخبراء والمسئولين التنفيذيين فقد تضمنت ثلاثة أقسام، بجانب القسم الأول والمتعلق بالبيانات التعريفية جاء القسم الثاني بعنوان "أوضاع الاستهلاك المستدام في مصر" وتضمن سبعة أسئلة تهدف إلى التعرف على آراء الخبراء والمسئولين التنفيذيين فيما يتعلق بالتغييرات البيئة التى حدثت في مصر فى الفترة الأخيرة ومدى الاهتمام الحكومي بشأن هذه التغيرات، فضلاً عن وجهة نظرهم فى تحديد أهم العوامل المؤثرة التى تشكل نمط الاستهلاك وكذلك العوامل المؤثرة على قرار المستهلك بشان شراء منتج أو الحصول على خدمة معينة، بالإضافة إلى أهم أسباب الإقبال المحدود على شراء المنتجات صديقة البيئة. هذا ويأتى القسم الثالث بعنوان "تطوير وتفعيل سياسات الاستهلاك المستدام في مصر" ويهدف للتعرف على مدى موافقة الخبراء والمسئولين التنفيذيين على بعض السياسات والآليات المقترحة والتى من شأنها تفعيل وتعزيز ثقافة الاستهلاك المستدام فى مصر. تضمنت السياسات والآليات المقترحة عدة جوانب ومجالات تمثلت في (أسلوب العلامة التجارية، سياسة الضرائب والرسوم، الإعانات والحوافز، العلامات المميزة بيئياً، المشتريات الحكومية الخضراء، التوعية والدعاية والإعلان، سياسات التعليم ، وأخيراً إصدار تقارير الأداء المستدام للشركات).

٦-١ عينة الدراسة

نظراً لظروف وحدود الدراسة تم مقابلة عينة استطلاعية (عمدية) للثلاث فئات المستهدفة بواقع ١٢٣ مستهلكاً، و١٤ سلسلة ومتجر، ونحو ٥٥ خبيراً ومسئولاً تنفيذياً. ويبين الجدول التالي أهم خصائص وملامح عينة المستهلكين التي تمت مقابلتهم.

جدول(٦-١): الخصائص الأساسية لعينة المستهلكين

الخصائص		العدد	النسبة%
النوع	ذكر	٣٨	٣١,٥
	أنثي	٨٥	٦٨,٥
المستوي التعليمي	أقل من الجامعي	٢٤	١٩,٥
	جامعي	٦٧	٥٤,٥
	أعلى من الجامعي	٣٢	٢٦
الحالة الاجتماعية	متزوج	٥٩	٤٨
	أعزب	٥٩	٤٨
	أرمل	٣	٢,٤
	مطلق	٢	١,٦

المصدر: من نتائج الدراسة الميدانية

وجدير بالذكر أنه فيما يتعلق بعينة الوسطاء فقد تمت محاولات كثيرة لاستيفاء الاستمارات من الوسطاء وسلاسل الجملة والتجزئة ولكن كانت نسب الاستجابة والاستعداد للتعاون فى استيفاء الاستمارة ضعيفة للغاية بصورة لم تُمكن من مقابلة العدد المستهدف منهم، حيث عمد البعض منهم إلى رفض استيفاء الاستمارة بصورة نهائية دون إبداء أية مبررات، وفى بعض الأحيان لم تسمح الإدارة العليا باستيفاء الاستمارة على الرغم من موافقة مديرى الفروع، وغيرها من المعوقات التي أدت في النهاية إلي قلة عدد من تمت مقابلتهم واستيفاء الاستمارة معهم بصورة صحيحية إلي نحو ما يقرب من ١٤ سلسلة ومتجر فقط موزعين على النحو التالي*: مترو ماركت (عدد ٢ فرع)، كازيون (عدد ٢ فرع)، بيم ماركت، خير زمان، أولاد رجب، كارفور، ألفا ماركت، سعودي، فكرة ماركت، بالإضافة إلى ثلاث متاجر للجملة والتجزئة بمنطقة مصر الجديدة وشيراتون.

وفيما يتعلق بالخبراء والمسئولين التنفيذيين، تم التواصل مع عدد من السادة الخبراء والمسئولين التنفيذيين بشأن استيفاء الاستمارات حيث تمت مقابلة عدد ٥٥ منهم من العاملين في الجهات والوزارات التالية:

- وزارة البيئـة

* علي الرغم من ضعف عدد الوسطاء بما يحول دون الاعتماد علي نتائجها بدرجة كبيرة من الثقة، إلا أنه تم الاعتماد علي والأخذ بآرائهم نظراً لاعتبار هذه المتاجر من أكبر السلاسل الموجودة في مصر والتي يعتمد عليها نسبة ليست قليلة من المستهلكين في شراء المنتجات المختلفة

- وزارة التموين والتجارة الداخلية
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
- جهاز شئون البيئة
- الهيئة المصرية العامة للمواصفات القياسية والجودة
- معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية
- مركز البحوث الزراعية
- معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

كما تمت محاولات عدة للتواصل والعمل على استيفاء بعض الاستمارات من وزارة التربية والتعليم وذلك انطلاقا من الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم في نشر ثقافة الاستهلاك المستدام والحفاظ على البيئة، إلا أن هذه المحاولات قد باءت جميعها بالفشل بسبب بعض الإجراءات واللوائح الروتينية التي حالت دون استيفاء الاستمارات. كما رفض قطاع الشئون الاقتصادية التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي التعاون مع الباحثين لاستيفاء الاستمارات بحجة صعوبة موضوع الاستمارة وغياب المعرفة والوعي حول الاستهلاك المستدام لدى القيادات العليا والمسئولين التنفيذيين في القطاع، وذلك علي الرغم من أهمية الدور المحوري الذي ممكن أن تقوم به وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدام. هذا فضلاً عن محاولة التواصل مع عدد من منظمات المجتمع المدني والخاصة بحماية المستهلك ولكن لم يكن التعاون مثمراً أو بناءً مما ترتب عليه صعوبة استيفاء الاستمارة أو عمل مقابلات شخصية معهم. وفيما يلى سيتم عرض أهم النتائج التى تم التوصل إليها بعد استيفاء وتحليل الاستمارات للفئات الثلاثة السابق الإشارة إليها.

٦-٢ أهم نتائج الدراسة الميدانية

٦-٢-١ الأوضاع البيئية في مصر

فيما يتعلق بالأوضاع البيئية في مصر أعرب الغالبية العظمي من المستهلكين (٨٣%) عن أنه لم يحدث أي تحسن علي الإطلاق في مصر خلال العشر سنوات الأخيرة، في حين رأي نحو (١١%) فقط منهم بأن هناك تحسن. وقد جاءت هذه النتائج متسقة مع اتجاه غالبية المستهلكين لتقييم الجهود الحكومية بالضعيف وذلك فى معالجة عدد من المشكلات البيئية (تلوث الهواء، تلوث المياه، تدهور التربة الزراعية، فقدان الأراضي الزراعية، معالجة المخلفات بأنواعها، والتغيرات المناخية)، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم(٦-١).

شكل (٦-١): تقييم المستهلكين لجهود الحكومة في معالجة المشكلات البيئية

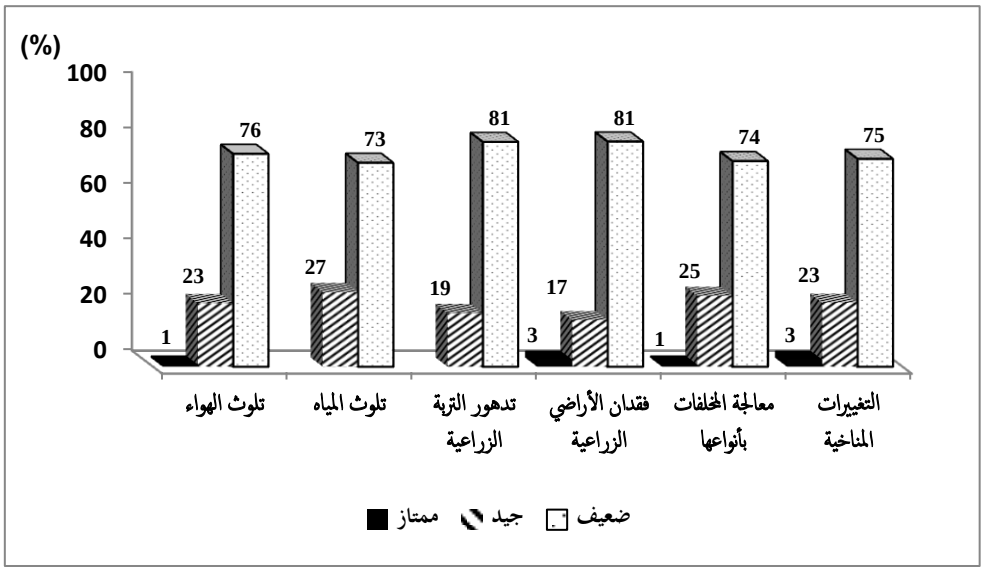

وفيما يتعلق برؤية الخبراء والمسئولين التنفيذيين للتطور الذي حدث في الأوضاع البيئية في مصر فقد تباينت بصورة واضحة الآراء، حيث تقاسم رأي ثلاثة أرباع عينة الخبراء والمسئولين التنفيذيين ما بين تغير إيجابي وتغير سلبي، في حين أعرب نحو ربع العينة أنه لم يحدث أي تطور في الأوضاع البيئية كما يتضح من الشكل التالي:

شكل (٦-٢): تقييم الخبراء للأوضاع البيئية في مصر

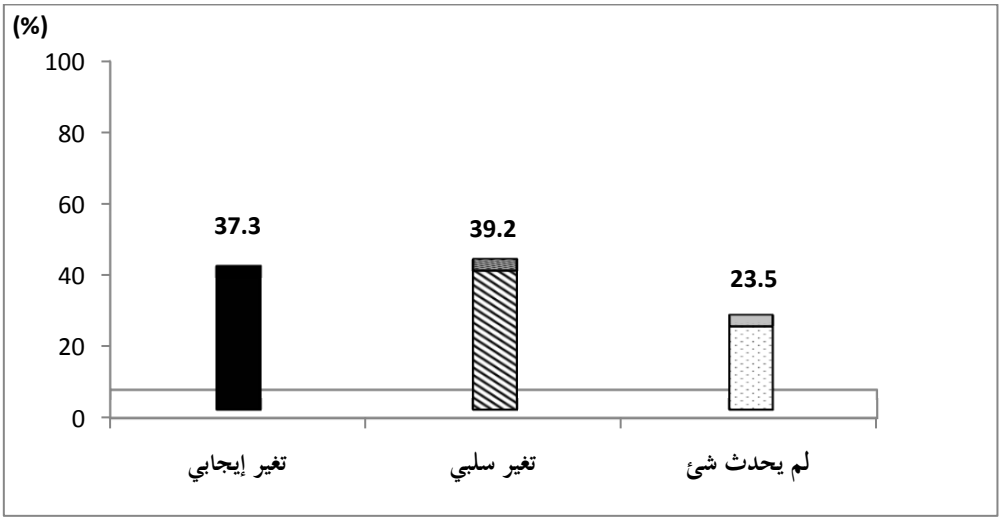

٦-٢-٢ اهتمامات الحكومة بقضايا الاستهلاك المستدام في برامج وخطط التنمية

تباينت آراء الخبراء والمسئولين التنفيذيين حول تقييم اهتمامات الحكومة بقضايا الاستهلاك المستدام في برامج وخطط التنمية المختلفة (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠/ برنامج عمل الحكومة/ خطط التنمية السنوية)، حيث قيم نحو أكثر من نصف العينة (٥٩%) هذا الاهتمام بالمتوسط، في حين وصف أقل من ثلث العينة هذا الاهتمام بالكبير وذلك كما يتضح من الشكل رقم (٣.٦).

شكل (٦-٣): تقييم المسئولين التنفيذيين لاهتمامات الحكومة بقضايا الاستهلاك المستدام

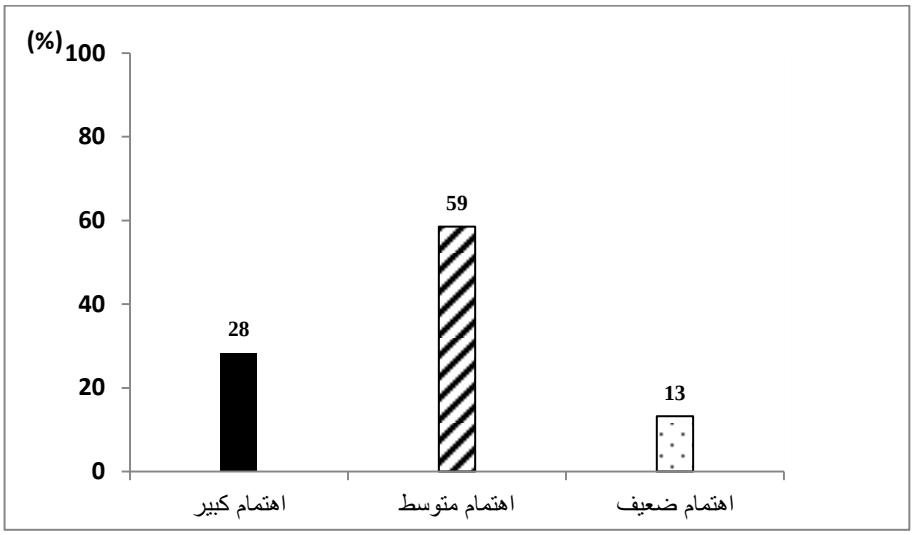

وبخصوص أولويات اهتمام الحكومة بشأن المجالات المرتبطة بالاستهلاك المستدام (الصديق للبيئة)، فقد أشارت آراء الخبراء والمسئولين التنفيذيين إلي استحواذ قضية ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية علي المرتبة الأولي، تلاها تلوث المياه في المرتبة الثانية، ثم استخدام مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بالمرتبة الثالثة، والحد من تلوث الهواء بالمرتبة الرابعة، أما إدارة المخلفات بأنواعها فجاءت بالمرتبة السادسة، ثم جاءت حماية البيئة البرية وخاصة فقدان التنوع البيولوجي بالمرتبة السابعة وأخيراً أحتلت حماية البيئة البحرية وتجدد الثروة السمكية المرتبة الثامنة والأخيرة. وتشير تلك الأولويات وفقاً لآراء الخبراء والمسئولين التنفيذيين إلى أن اهتمامات الحكومة وأولوياتها مازالت ضعيفة بخصوص إدارة المخلفات بأنواعها وفقدان التنوع البيولوجي وهي عوامل أساسية لتحقيق الاستهلاك المستدام.

٦-٢-٣ العوامل المؤثرة علي شراء المنتجات والحصول علي الخدمات

فيما يتعلق بأهم العوامل المؤثرة فى قرار شراء منتج معين أو الحصول على خدمة معينة، لوحظ تباين واضح فيما بين آراء المستهلكين والوسطاء والخبراء والمسئولين التنفيذيين. بالنسبة للمستهلكين، احتلت جودة المنتج المرتبة الأولي بينما احتل السعر المرتبة الثانية، تله اسم وسمعة المنتج، ثم العلامة التجارية، ثم المكون البيئي أو الأخضر. في حين احتل استخدام مصادر طاقة متجددة في إنتاج المنتج المرتبة السادسة، وأخيراً احتلت قابلية المنتج لإعادة التدوير المرتبة الأخيرة. وبالنسبة للوسطاء، استحوذ اسم أو سمعة المنتج على المرتبة الأولي ومن بعده السعر, ثم جودة المنتج، تله العلامة التجارية، بينما احتل المكون البيئي أو الأخضر في المنتج المرتبة الخامسة، ومن بعده قابلية المنتج لإعادة التدوير، بينما احتل استخدام مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج المنتج المرتبة الأخيرة. أما بالنسبة للخبراء والمسئولين التنفيذيين، فقد احتل السعر الصدارة، تله جودة المنتج، ثم اسم أو سمعة المنتج، بينما جاءت قابلية المنتج لإعادة التدوير في المرتبة الرابعة، تلتها العلامة التجارية ، ومن بعدها استخدام مصادر طاقة متجددة في إنتاج المنتج، وأخيراً المكون البيئى أو الأخضر فى المرتبة الأخيرة.

تشير النتائج السابقة أن سعر المنتج أو الخدمة، والجودة، وسمعة المنتج تأتي فى أولوية العوامل المؤثرة على قرار الشراء من وجهة نظر كل من المستهلكين، الوسطاء، والخبراء والمسئولين التنفيذيين. بينما جاءت كافة – أو معظم- العوامل ذات العلاقة باستدامة الاستهلاك(المكون البيئي- قابلية المنتج لإعادة التدوير ....) بعيدة عن أولويات اهتمامهم، مما يشير إلى ضرورة بذل مزيد من الجهد من قبل الحكومة والجهات المسئولة للقيام بحملات وبرامج توعية بهدف تعزيز نشر ثقافة الاستهلاك المستدام.

٦-٢-٤ وعـى المستهلكين

وفيما يتعلق بوعي المستهلكين بالمنتجات والخدمات صديقة البيئة، لم يتبين وجود فارق وفقاً للنوع فيما بين نسبة من لديهم وعي بالمنتجات والخدمات صديقة البيئة من الذكور والإناث، حيث أجاب نحو نصف العينة (٥٥% للذكور، ٥١% للإناث) بأن لديهم معلومات بذلك. فى المقابل لوحظ تباين واضح فيما يتعلق بدرجة الوعي حول المنتجات والخدمات صديقة البيئة وفقاُ للمستوي التعليمي، حيث بلغت نسبة من لديهم وعي بالمنتجات والخدمات صديقة البيئة من بين من هم فى المستوي التعليمي فوق الجامعي نحو (٧٥%) في مقابل نحو الربع فقط بين ممن هم أقل من الجامعي. جدير بالذكر أنه على الرغم من إحتمالية وجود علاقة بين مدي الوعي وكل من النوع والمستوى التعليمي إلا أن طبيعة وحجم العينة المستخدمة حال دون اختبار مدي معنوية هذه العلاقات.

ومن ناحية أخرى أبدى ما يقارب النصف من عينة المستهلكين (٥٥%) بأن لديهم معلومات عن استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠، إلا أن ما يقارب الربع فقط كانت لديهم معلومات عن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة بذل المزيد من الجهد لتوعية المواطنين بأهداف التنمية المستدامة العالمية والمحلية ومفهوم وآليات تعزيز نشر ثقافة الاستهلاك المستدام.

٦-٢-٥ حجم المنتجات والسلع صديقة البيئة لدي السلاسل التجارية

وبسؤال السلاسل التجارية عن نسبة المنتجات الغذائية الصديقة للبيئة لإجمالي المنتجات الغذائية لديهم، تبين أن ما يقرب من ربعهم تقل لديهم هذه المنتجات عن ١٠%، وأن ما يقرب من ثلث هذه السلاسل تتراوح نسبة هذه السلع ما بين (١٠%- أقل من٣٠%) إلى إجمالي المنتجات الغذائية لديهم. والثلث الآخر تراوحت النسبة لديهم ما بين (٣٠%- أقل من ٦٠%). وفيما يتعلق بنسبة السلع الكهربائية الموفرة للطاقة لإجمالي السلع الكهربائية لدي هذه السلاسل، تبين أن مكون هذه السلع مازال ضعيفاً حيث تقل نسبة هذه السلع عن (١٠%) لدي ما يقرب من ثلث هذه السلاسل، ونحو ما يقرب من النصف تراوحت النسبة لديهم ما بين (١٠%- أقل من ٣٠%). هذا وتؤكد النتائج السابقة ما ذهب إليه نحو أكثر من ٧٠% من عينة المستهلكين بشأن توفر المنتجات والسلع صديقة البيئة في نوعية متاجر محددة ومحدودة للغاية وهو ما يعد أحد أسباب عدم الإقبال الكبير علي شرائها.

٦-٢-٦ وضع العلامات المميزة علي المنتجات صديقة البيئة والجهات المسئولة عنها

و بالسؤال عن ما إذا كان يتم وضع علامات مميزة علي المنتج الغذائي الصديق للبيئة وعلي السلع الموفرة للكهرباء أفاد أكثر من نصف العينة من سلاسل الجملة والتجزئة (٥٤%، ٦٢%) بعدم وجود أى علامات مميزة سواء علي المنتجات صديقة البيئة أو السلع موفرة الكهرباء علي التوالي، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٤) و الشكل رقم (٦-٥)، الأمر الذي قد يعزي إليه – ضمن مجموعة أخرى من الأسباب – ضعف الإقبال علي شراء هذه المنتجات والسلع.

شكل(٤.٦): وضع علامات مميزة للمنتجات الصديقة للبيئة

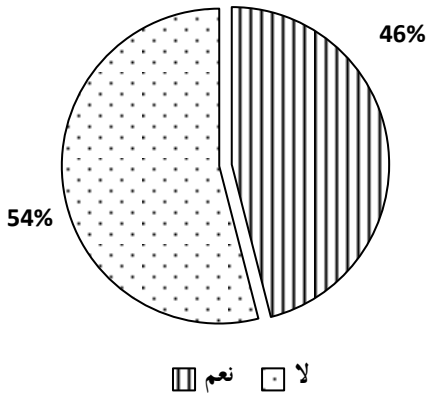

شكل(٥.٦):وضع علامات مميزة للمنتجات الموفرة للطاقة

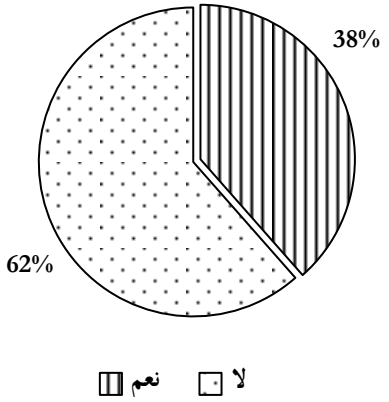

وفيما يتعلق بآراء الوسطاء عن الجهة المسئولة عن وضع وتوضيح العلامات التجارية للمنتجات الغذائية صديقة البيئة وكذلك للسلع الكهربائية الموفرة للطاقة، تباينت الآراء ما بين الشركات المنتجة (٣٦%) و(٤٣%)، والتنظيمات المهنية والغرف التجارية (٤٣%) و (٣٦%) للمنتجات الغذائية والسلع الكهربائية، على التوالي. هذا فى حين يرى فقط (٢١%) أن الحكومة هي الجهة المسئولة عن ذلك، كما هو موضح بالشكل (٦-٦)، الأمر الذى قد يشير إلى عدم الثقة في قيام الحكومة بهذه المهمة.

شكل(٦-٦): آراء الوسطاء في الجهة المسئولة عن وضع العلامات التجارية

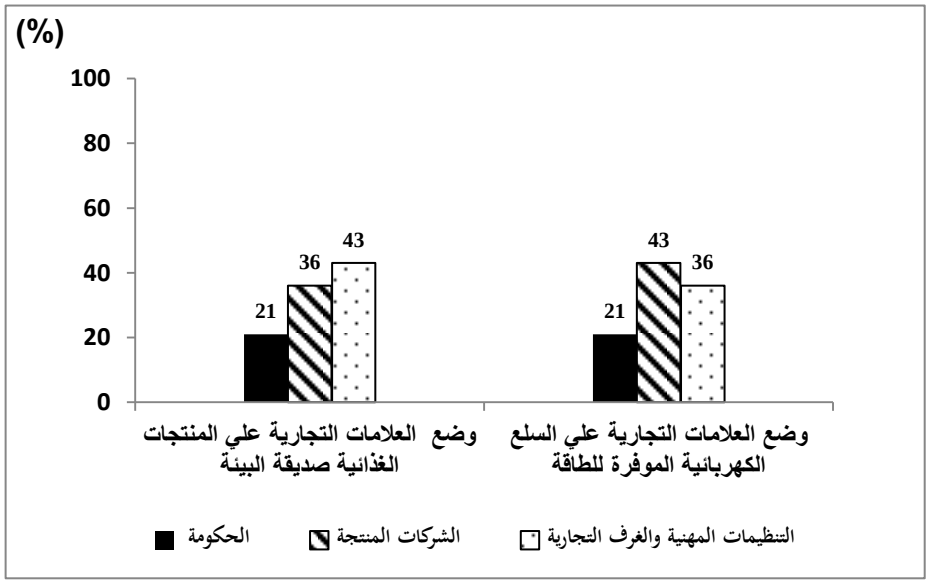

٦-٢-٧ معدل الإقبال علي شراء المنتجات صديقة البيئة

وصفت النسبة الأكبر من عينة المستهلكين (٤٥%) وعينة الوسطاء (٦٤%) الإقبال علي شراء المنتجات صديقة البيئة بالمتوسط، في حين رأي نحو (٣٥%) و (٢١%) منهم علي التوالي أن الإقبال يعد ضعيفاً وذلك كما هو موضح بالشكلين التاليين:

شكل (٦-٧): تقييم عينة المستهلكين لمعدل الإقبال على المنتجات صديقة البيئة

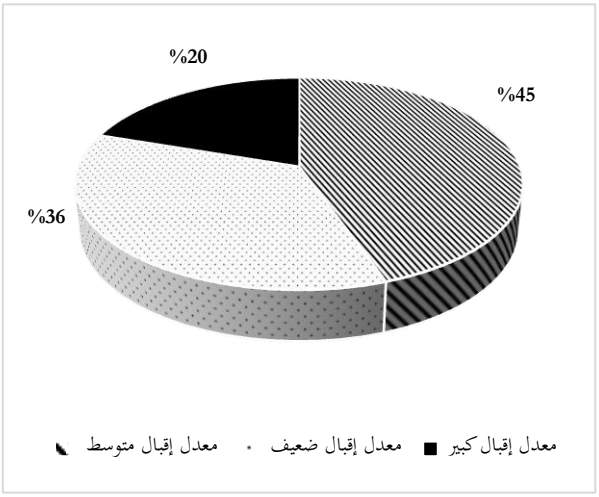

شكل (٦-٨): تقييم عينة الوسطاء لمعدل الإقبال على المنتجات صديقة البيئة

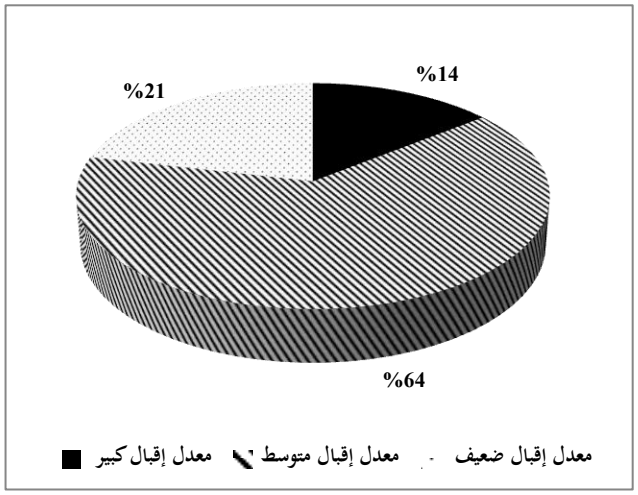

وقد تعددت الأسباب التى يعزي إليها ضعف الإقبال علي المنتجات صديقة البيئة – من وجهة نظر المستهلكين– حيث أرجع نحو أكثر من (٧٠%) منهم ذلك لعدد من العوامل يأتي في مقدمتها عدم توفر المعلومات عن هذه السلع، محدودية أماكن توافرها، وعدم تنوعها بما يلبي احتياجات المستهلك، وارتفاع أسعار تلك المنتجات، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (٦-٩)، أما بالنسبة للوسطاء فقد أعزوا ضعف الإقبال على شراء المنتجات صديقة البيئة لنفس العوامل سالفة الذكر بنسب تأييد مختلفة كما هو موضح بالشكل رقم(٦-١٠).

شكل (٦-٩): آراء المستهلكين بشأن أسباب عدم الإقبال على شراء المنتجات صديقة البيئة

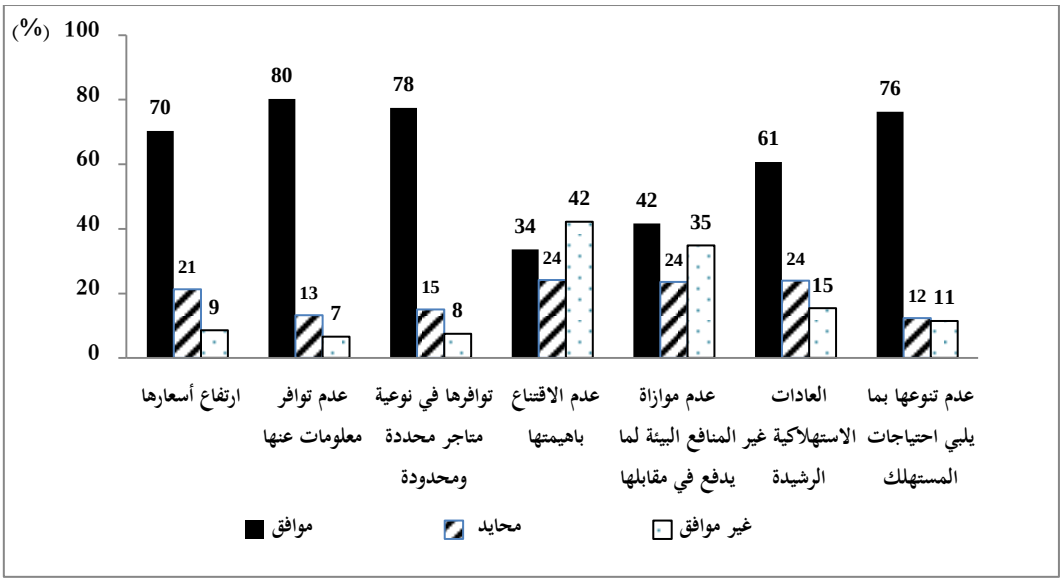

شكل (٦-١٠): آراء الوسطاء بشأن أسباب عدم الإقبال على شراء المنتجات الصديقة للبيئة

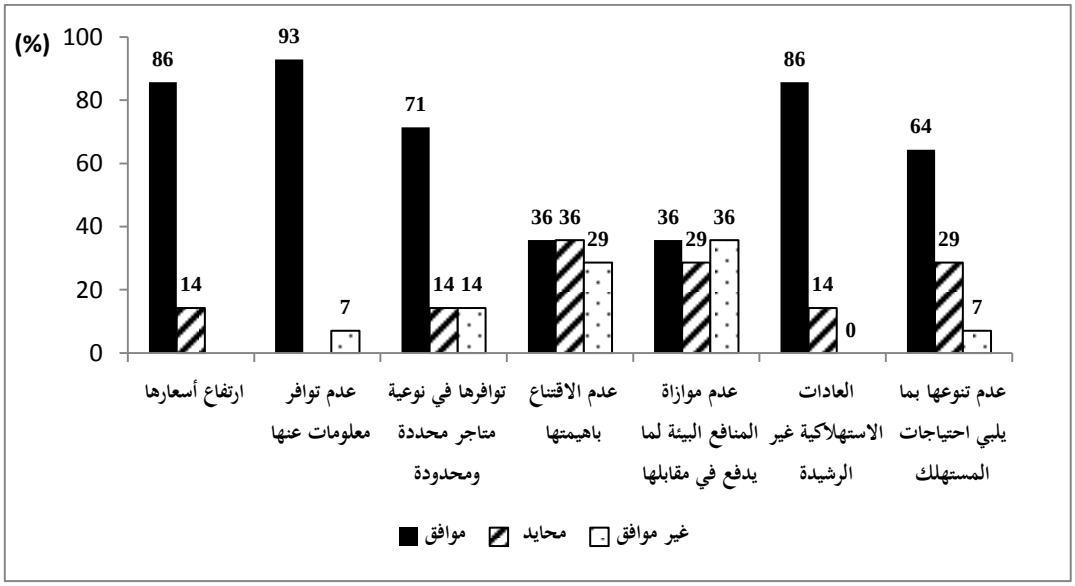

٦-٢-٨ معرفة المستهلكين بالآثار والتداعيات السلبية للاستهلاك غير الرشيد على البيئة والصحة:

وفيما يتعلق بمدى معرفة المستهلكين بالآثار والتداعيات السلبية للاستهلاك غير الرشيد على البيئة والصحة، ومدى الاستعداد لتغيير بعض السلوكيات والعادات من أجل توفير الطاقة والغذاء، جاءت النتائج مشيرة إلى أن ما يقرب من نصف المستهلكين على معرفة بالآثار السلبية والخطيرة للاستهلاك غير الرشيد على الصحة والبيئة. كما أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة على استعداد لمشاركة آخرين في السيارة للذهاب إلي العمل، وعلى استعداد لتغيير عاداتهم الغذائية لتوفير الغذاء، في حين بلغت نسبة من هم على استعداد لتغيير عاداتهم الاستهلاكية من أجل توفير الطاقة نحو ٩٠% من عينة المستهلكين. ويشير ذلك إلي أنه علي الرغم من عدم تواجد الوعي الكافى بالتداعيات السلبية للاستهلاك غير الرشيد علي البيئة والصحة لدي نسبة كبيرة من المستهلكين، إلا أن الغالبية العظمي منهم على استعداد لتغيير عاداتهم الاستهلاكية من أجل توفير الطاقة والغذاء. الأمر الذى يتطلب مزيد من برامج التوعية من قبل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات حماية المستهلك وذلك لتعظيم أثر أية سياسات أو اجراءات من شأنها تعزيز ونشر ثقافة الاستهلاك المستدام.

٦-٢-٩ دور الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص في تقديم المنتجات والخدمات المستدامة والتوعية بأهميتها:

وصف غالبية المستهلكين دور الأجهزة الحكومية، والقطاع الخاص في تقديم وتوفير المنتجات والخدمات المستدامة بالضعيف بنسب (٧٠% & ٥٥%)، علي التوالي. في حين وصفت نسبة ضعيف منهم (٣%) ، (٧%) هذا الدور بالممتاز،كما يتضح من الشكل (٦-١١).

شكل (٦-١١) : تقييم عينة المستهلكين للدور المبذول في تقديم خدمات ومنتجات أكثر استدامة

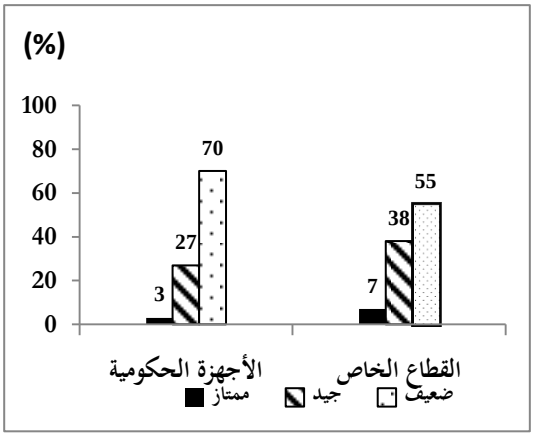

شكل (٦-١٢) : تقييم عينة المستهلكين للدور المبذول في توعية وحماية المستهلك المصري

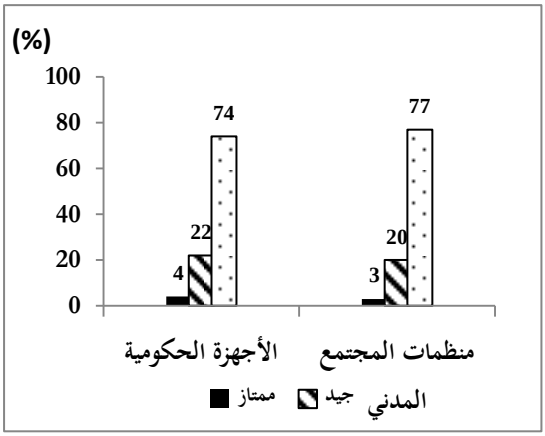

وقد جاء تقييم المستهلكين لدور الأجهزة الحكومية فى توعية وحماية المستهلك المصري لا يختلف كثيراً عن تقيم دورها فى تقديم خدمات ومنتجات أكثر استدامة، حيث اتجهت غالبية عينة المستهلكين (٧٤%) لتقييم هذا الدور بالضعيف، وكذلك بالنسبة لدور منظمات المجتمع المدني(٧٧%). فى حين تراوحت باقي الآراء ما بين الجيد والممتاز وذلك كما هو موضح بالشكل(٦-١٢) .

٦-٢-١٠ العوامل المؤثرة علي تشكيل نمط الاستهلاك المستدام

وبسؤال عينة كل من الوسطاء، والخبراء والمسئولين التنفيذيين عن أهم العوامل المؤثرة على تشكيل نمط الاستهلاك المستدام جاءت النتائج مشيرة إلي اتفاق أغلب آراء كل من الوسطاء، والخبراء والمسئولين التنفيذيين فيما يخص العامل الأكثر تأثيراً على تشكيل نمط الاستهلاك، حيث احتل دخل الأسرة المرتبة الأولي بنسبة (٤٢.٩%) و (٦١.٨%) للوسطاء، والمسئولين التنفيذيين على التوالي. هذا في حين تباين تأثير باقي العوامل فيما بين الوسطاء، والخبراء والمسئولين التنفيذيين حيث جاء الترتيب التنازلي لتلك العوامل من وجهة نظر الخبراء علي النحو التالي (العادات والتقاليد، مستوي التعليم، الدعاية والإعلان، ونوع المستهلك)، بينما جاء ترتيب تلك العوامل تنازلياً وفقاً لآراء الوسطاء كما يلي (نوع المستهلك، الدعاية والإعلان، مستوي التعليم، والعادات والتقاليد) وذلك كما يتضح من الشكل التالي:

شكل (٦-١٣): العوامل المؤثرة على تشكيل نمط الاستهلاك المستدام

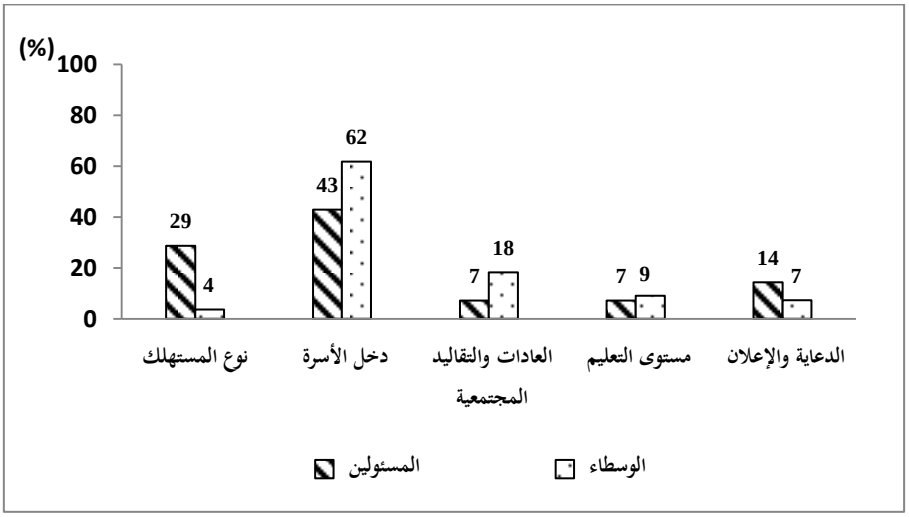

٦-٢-١١ الجهات المسئولة عن تطبيق وتفعيل سياسة الاستهلاك المستدام:

تباينت بشدة الآراء فيما بين الوسطاء والخبراء والمسئولين التنفيذيين حول الجهات المسئولة عن تفعيل سياسات الاستهلاك المستدام، كما يتضح من الشكلين أرقام (١٤.٦)، (١٥.٦)، حيث تركزت النسبة الأكبر من آراء الوسطاء حول إسناد تلك المسئولية لكل من الشركات المنتجة (٩٣%)، وأجهزة الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي(٩٣%)، ثم الحكومة (٦٤%) فالمؤسسات التعليمية (٥٧%)، في حين تركزت آراء الخبراء حول مسئولية كل من الحكومة (٨٦%) والمؤسسات الدينية (٧٣%) ثم منظمات المجتمع المدني (٦٧%).

شكل (٦-١٤) : آراء الوسطاء حول الجهة المسئولة عن تفعيل وتطبيق الاستهلاك المستدام

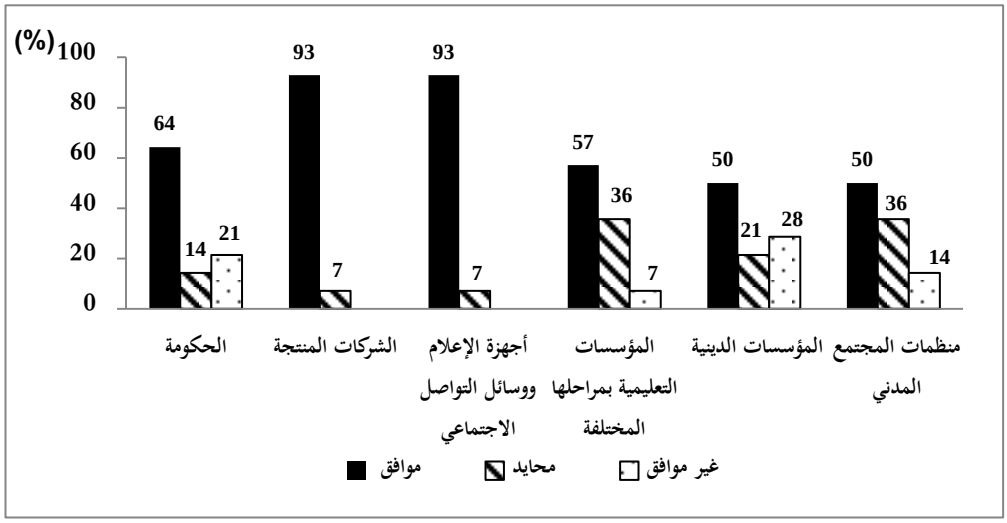

شكل (١٥.٦): آراء الخبراء حول الجهة المسئولة عن تفعيل وتطبيق الاستهلاك المستدام

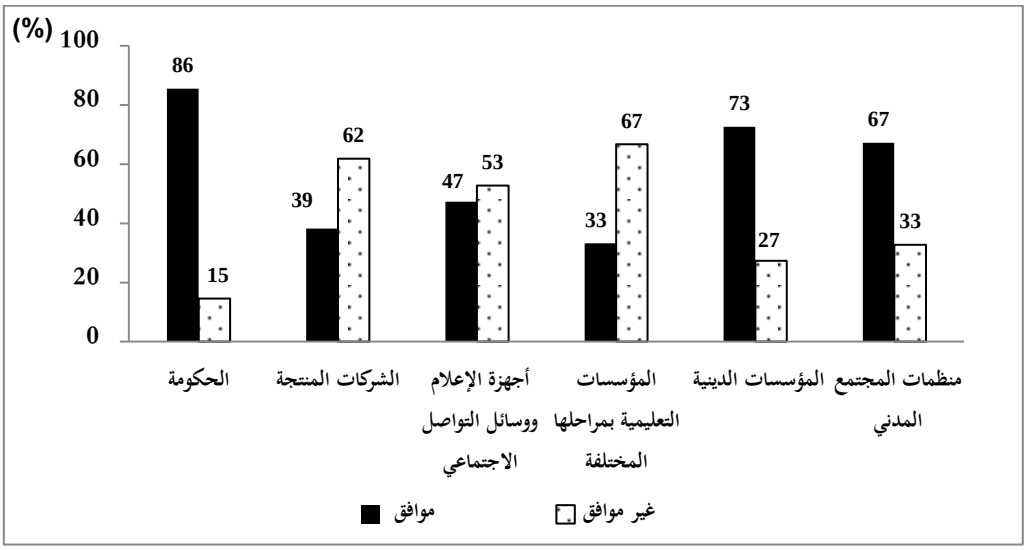

هذا وإن كانت آراء الوسطاء بهذا الشأن متوافقة إلى حد كبير مع الواقع بشأن تأييد مسئولية الشركات المنتجة وأجهزة الاعلام والمؤسسات التعليمية، فإن عدم استحواذ تلك الجهات لتأييد كبير من قبل الخبراء أيضاً يثير عدد من التساؤلات حول مرجعية هذا التناقض عن تفعيل سياسة الاستهلاك المستدام ومدى إمكانية العمل علي توحيد أو التقريب في وجهات النظر بشأن الوصول إلي سياسات وآليات أكثر فاعلية.

٦-٢-١٢ آراء المستهلكين والوسطاء حول السياسات والآليات المقترحة لتفعيل الاستهلاك المستدام

هذا وقد تم سؤال كل من المستهلكين، والوسطاء عن مدى موافقتهم لعدد من السياسات والآليات المقترحة لتفعيل سياسة الاستهلاك المستدام، حيث نالت كافة السياسات والآليات التي اقترحت لتفعيل سياسات الاستهلاك المستدام باستثناء سياسة (فرض الضرائب علي المنتجات غير المستدامة) تأييداً كبيراً من قبل كل من المستهلكين، والوسطاء. ومن السياسات والآليات التي نالت علي تأييد (٩٠%) فأكثر من كل من المستهلكين والوسطاء كانت (إدراج بيانات للعلامات التجارية، تنفيذ حملات إعلانية ودعائية، إبراز العلامات البيئية والصفات المميزة للمنتجات المستدامة، كما استحوذت آلية تضمين المناهج التعليمية قضايا الوعي البيئة علي نسبة فاقت (٨٦%) من آراء كل من المستهلكين والوسطاء كما يتضح من الشكلين أرقام (١٦,٦)، (١٧,٦).

شكل (٦-١٦): آراء المستهلكين حول السياسات المقترحة لتفعيل الاستهلاك المستدام في مصر

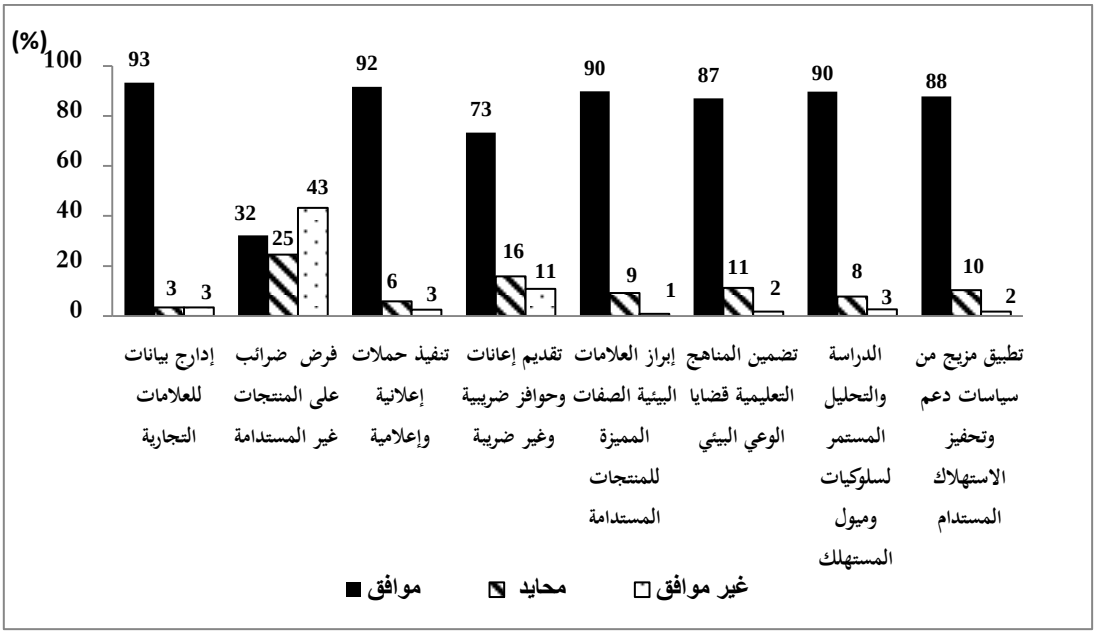

شكل (٦-١٧): آراء الوسطاء حول السياسات المقترحة لتفعيل الاستهلاك المستدام في مصر

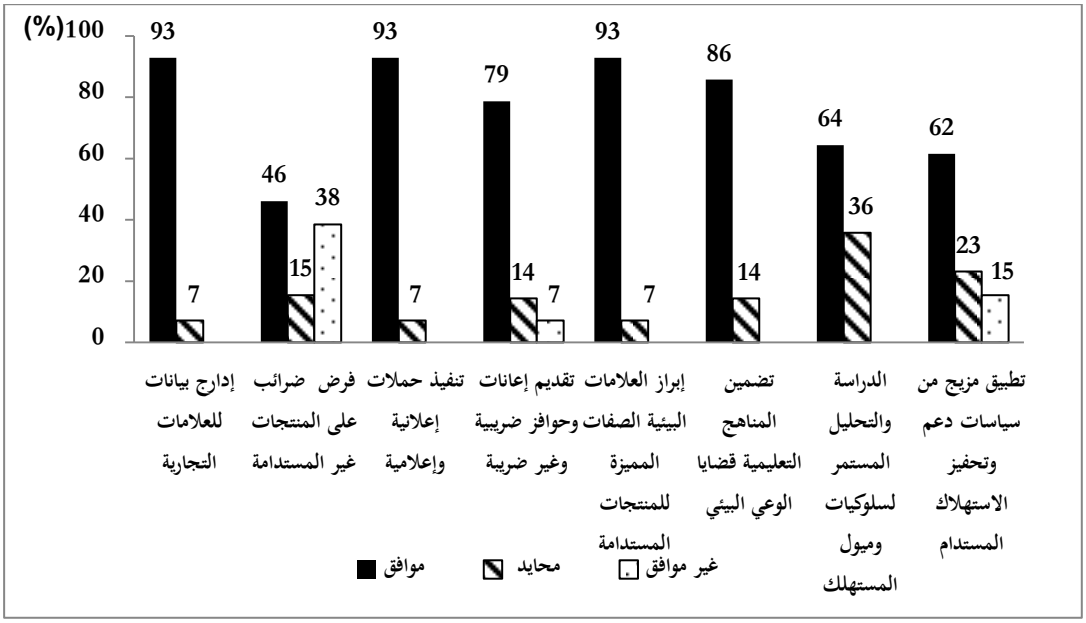

٦-٢-١٣ آراء الخبراء والمسئولين التنفيذيين حول السياسات والآليات المقترحة لتفعيل الاستهلاك المستدام

تضمنت عينة الخبراء والمسئولين التنفيذيين التساؤل حول عدد من السياسات والأدوات المقترحة لتفعيل تطبيق الاستهلاك المستدام، حيث شملت كل سياسة أو آلية عامة مقترحة عدداً من الأدوات لتفعيلها، ويوضح ما يلي آراء الخبراء والمسئولين التنفيذيين بشأن هذه السياسات المقترحة وآلياتها.

أ. مضمون العلامة التجارية

اتفقت آراء السادة الخبراء والمسئولين التنفيذيين مع كافة آليات ومضمون أسلوب العلامة التجارية والجهات المسئولة عنها بنسب تفوق ٥٠%، لما لها من أهمية قصوي في تفعيل الاستهلاك المستدام في مصر،حيث أكدت تلك الآراء على أهمية توضيح العلامة التجارية للمستهلك كل من: منافع المنتج (٨١%)، وصداقة الخامات المستخدمة في المنتج للبيئة (٦٧%)، وكذلك توضيح كيفية التخلص من مخلفات المنتج (٦٢%) وبالنسبة لتحديد الجهة المسئولة عن وضع تلك العلامات على المنتج صديق البيئة تقاسمت الآراء فيما بين الحكومة والشركات المنتجة كما يتضح من الشكل التالي:

شكل (٦-١٨): أسلوب العلامة التجارية

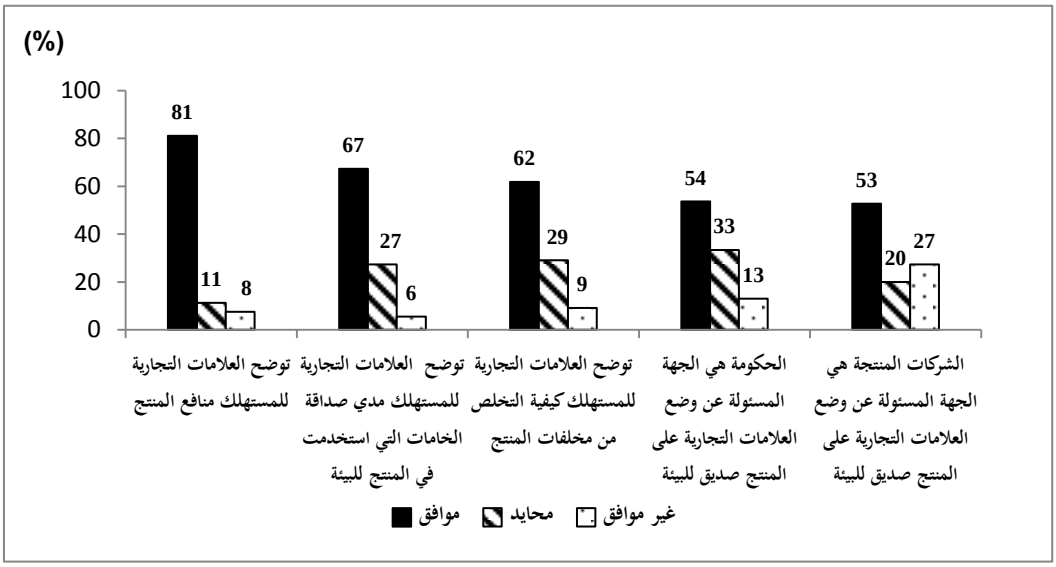

ب. سياسة الضرائب والرسوم لتحفيز الاستهلاك المستدام والحد من الاستهلاك المفرط

تعد سياسة الضرائب وآلياتها المقترحة لتحفيز الاستهلاك المستدام والحد من الاستهلاك المفرط من أكثر السياسات التى شهدت تبايناً واضحاً في آراء الخبراء والمسئولين التنفيذيين، حيث استحوذ فرض الضرائب للحد من هدر واستهلاك الموارد الطبيعية، والحد من إنتاج واستهلاك السلع المهددة للبيئة علي أعلى نسبة تأييد (٦٩%) ، بينما سجلت أعلي نسبة رفض لسياساتي فرض ضرائب للحد من أنماط الشراء غير المستدام للأفراد (٤٣%)، وفرض ضرائب لترشيد استهلاك الطاقة في القطاع العائلي (٣٤%) كما يتضح من الشكل التالي:

شكل (٦-١٩): سياسة الضرائب والرسوم لتحفيز الاستهلاك المستدام والحد من الاستهلاك المفرط

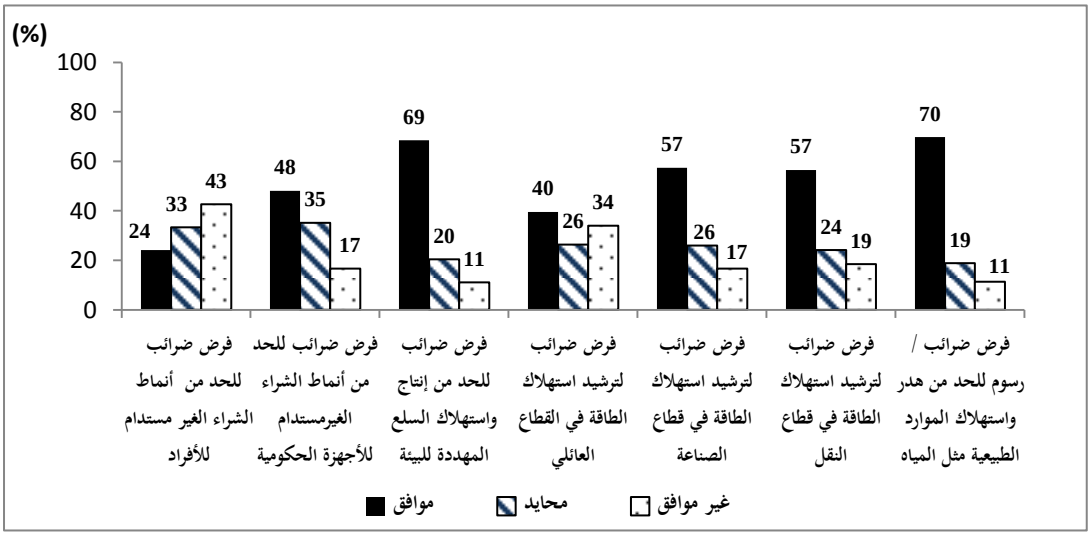

ج – سياسة الإعانات والحوافز لتحفيز الاستهلاك المستدام، والحد من الاستهلاك المفرط

حظيت معظم سياسات الإعانات والحوافز المقترحة لتحفيز الاستهلاك المستدام والحد من الاستهلاك المفرط علي تأييد كبير من قبل مجموعة الخبراء والمسئولين التنفيذيين، حيث تركزت أعلي نسب تأييد على منح إعانات /حوافز للتأثير الإيجابي على كل من: سلوكيات واتجاهات المستهلك الفرد والأسرة (٧٨%)، ونمط استهلاك الطاقة في قطاع النقل (٧٤%)، وتكنولوجيا الإنتاج المستخدمة من قبل المنتجين (٦٧%). أما مقترح منح إعانات /حوافز للتأثير على نمط استهلاك القطاع الحكومي فحظي بأقل نسبة تأييد (٤٨%) كما يتضح من الشكل رقم (٢٠,٦)، ولعل ذلك يمكن إرجاعه إلى اعتقاد الخبراء والمسئولين التنفيذيين بسهولة التأثير في قرارات وسلوكيات الأفراد والأسر وذلك مقارنة بمحاولة التأثير و تغيير نمط استهلاك القطاع الحكومي بحجمه الكبير وتشابكاته المتعددة، مما يصعب من مراقبة أو متابعة أية تدخلات أو آليات يتم تطبيقها علي هذا القطاع.

شكل (٦–٢٠): سياسة الإعانات والحوافز لتحفيز الاستهلاك المستدام، والحد من الاستهلاك المفرط

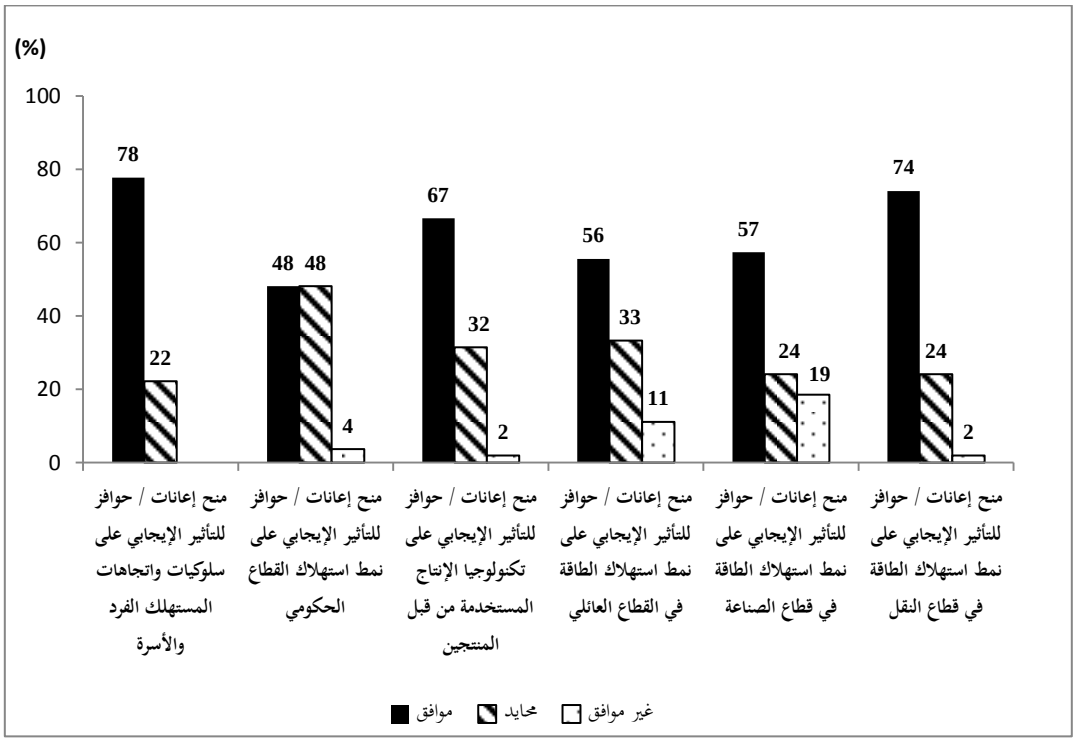

د. العلامات المميزة للمنتج / الخدمة صديقة البيئة– دورها والجهات المسئولة عنها–

نالت العلامات المميزة للمنتج/ الخدمة صديقة البيئة بأدوارها المختلفة على تأييد من جانب كبير من الخبراء والمسئولين التنفيذيين حيث أكد أكثر من ثلاثة أرباعهم على أن أسلوب العلامات التجارية المميزة بيئياً تعد أداة هامة لتوصيل المعلومات للمستهلك عن المنتج المستخدم، كما أن نحو (٦٧%) منهم وافقوا على أن أسلوب العلامات المميزة بيئياً يعد وسيلة لضمان حقوق المستهلك وحقه في التعويض عن أي تضليل. كما أكد أكثر من نصف الخبراء والمسئوليين التنفيذيين على مسئولية كل من الشركات المنتجة والحكومة عن وضع العلامات البيئية على المنتج صديق البيئة كما يتبين من الشكل التالي:

شكل (٦–٢١): سياسة العلامات المميزة للمنتج / الخدمة صديقة البيئة

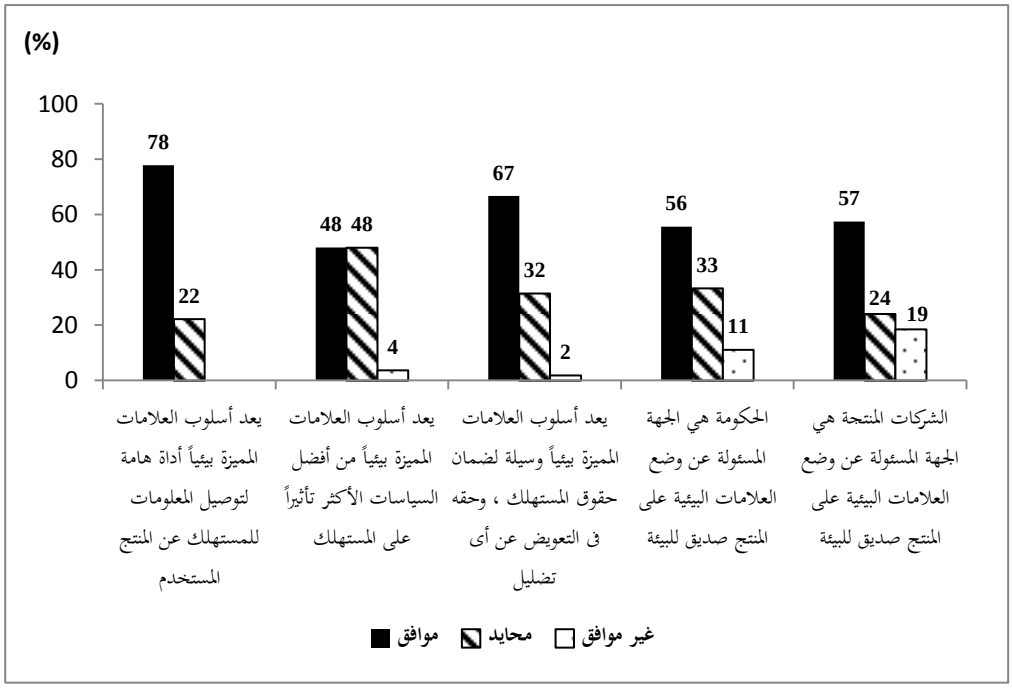

المشتريات الحكومية الخضراء/ الأكثر استدامة

حظيت كافة الآليات المقترحة لتطبيق نظم المشتريات الحكومية الخضراء/ الأكثر استدامة على نسبة تأييد كبيرة من قبل الخبراء والمسئولين التنفيذيين تراوحت بين (٧٨%) و (٨٤%) والتى اشتملت على ما يلي: وضع تشريعات جديدة ونظم وآليات لتطبيق المشتريات الحكومية، التزام كافة الجهات الحكومية بتطبيقها، تدريب العاملين على الالتزام بمعايير الشراء الخضراء، وذلك بجانب تقديم حوافز للجهات الحكومية الأكثر التزاماً بتطبيق نظم المشتريات لخضراء كما يتضح من الشكل التالي:

شكل (٦-٢٢): آليات تطبيق نظم المشتريات الحكومية الخضراء / الأكثر استدامة

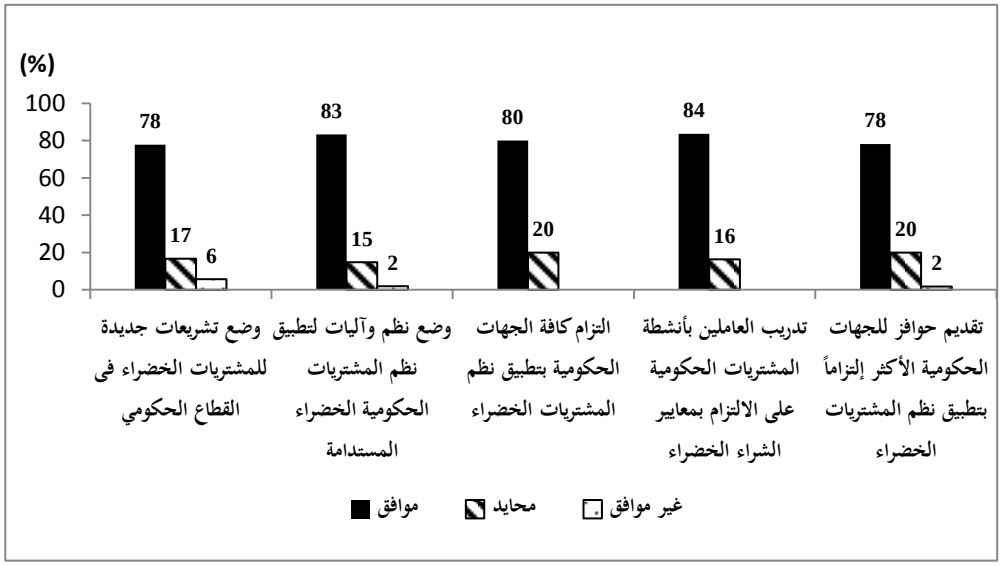

و. حملات التوعية والدعاية والإعلان للحث على الاستهلاك المستدام

اتفقت آراء الخبراء والسادة المسئولين التنفيذيين حول الجهات المختلفة المقترحة للقيام بحملات التوعية والإعلان بنسب اتفاق متفاوتة فاقت (٦٥%) باستثناء مسئولية المجتمع المدني كما يتضح من الشكل رقم (٦-٢٣). وتشير تلك النتائج إلى ضرورة التنسيق وتوحيد جهود الجهات المختلفة من أجل تعظيم أثر تلك الحملات والوصول إلى نتائج أفضل وأشمل وبتكلفة أقل علي جميع المستويات.

شكل (٦-٢٣): مدي الموافقة على التوعية والدعاية والإعلان للحث على الاستهلاك المستدام

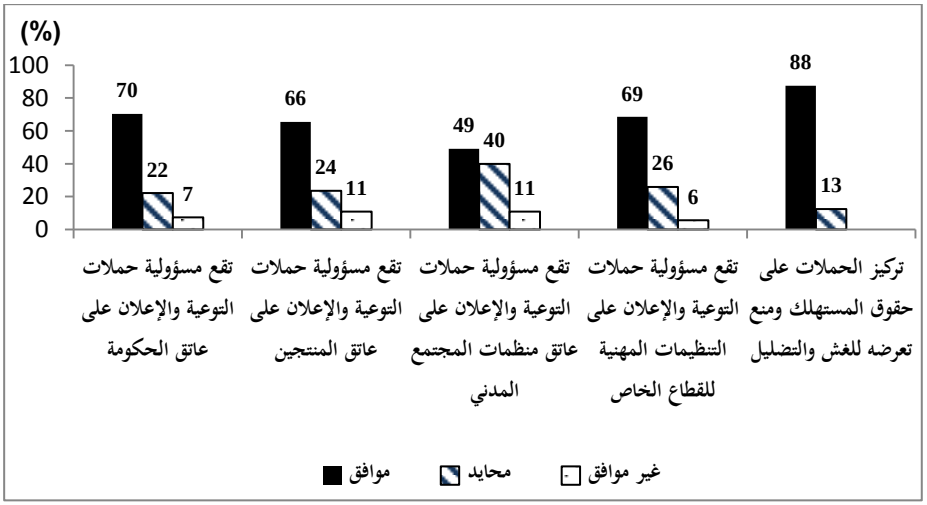

ز. سياسات وآليــات التعليم

فيما يتعلق بدور التعليم فى نشر مفهوم الاستدامة عامة والاستهلاك المستدام خاصة، اتفقت آراء الخبراء والمسئولين التنفيذيين حول مختلف السياسات والآليات المقترحة بنسب تعدت (٧٠%) كما هو موضح بالشكل رقم (٢٤.٦)، وتشير هذه النتائج إلى ضرورة أن تولي الحكومة اهتماماً كبيراً لدراسة كيفية البدء في تفعيل هذه السياسة والآليات المقترحة نظراً للأثر الكبير المتوقع حدوثه فيما يتعلق بنشر وتدعيم ثقافة الاستهلاك المستدام من خلال منظومة العملية التعليمية بمراحلها المختلفة.

شكل (٦-٢٤): سياسات التعليم

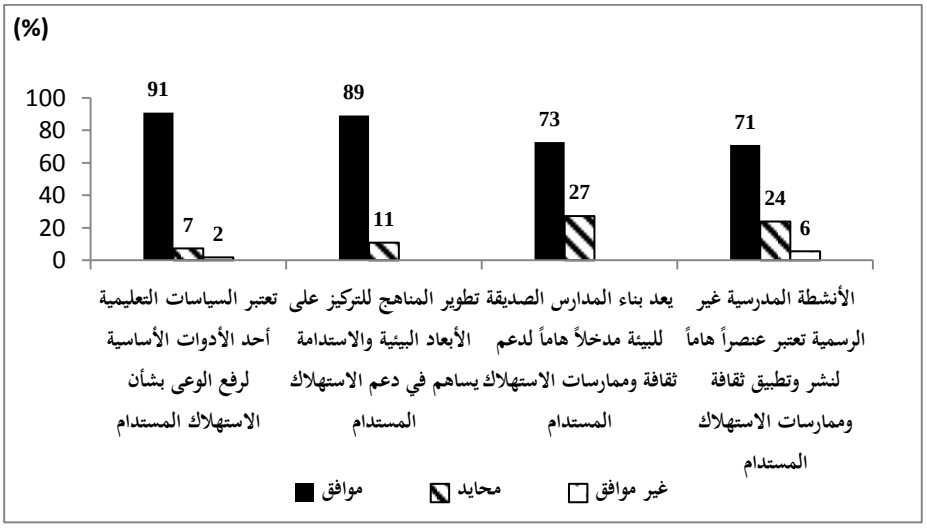

ح- إصدار تقــارير الأداء المستدام للشركات

اتجهت الغالبية العظمي من آراء الخبراء والمسئولين التنفيذيين (أكثر من ٦٥%) إلى الاتفاق حول أهمية تقارير الأداء المستدام للشركات والدور الذي تلعبه فى دعم ثقافة الاستهلاك المستدام، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٦-٢٥)، وجدير بالذكر أنه علي الرغم من أهمية تقارير الأداء المستدام والاتجاه نحو تطبيقها فى معظم الدول المتقدمة، إلا أنه مازالت معظم الشركات المنتجة في مصر لم تتبع هذا الأسلوب بعد.

شكل (٢٥.٦): إصدار تقارير الأداء المستدام للشركات

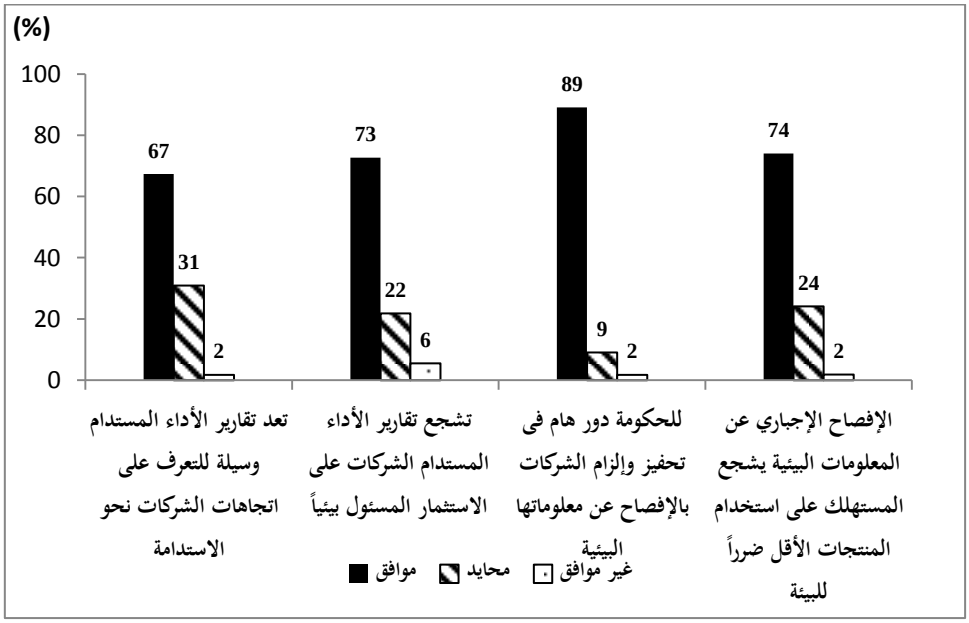

الملخـص

أقرت العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة بالارتباط الوثيق بين الاستهلاك والمشاكل البيئية العالمية، وأن إحداث تحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين هو شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تضمنت خطة التنمية المستدامة العالمية (٢٠١٦ – ٢٠٣٠) سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة، يسعى الهدف الثاني عشر منها إلى ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة وهو محل اهتمام الدراسة الحالية والتي تتناول سبل وآليات تحقيق الاستهلاك المستدام في مصر، وتهدف الدراسة التعرف على الوضع الراهن للاستهلاك المستدام في قطاعي الغذاء والطاقة (الكهرباء تحديداً) وأهم التحديات التي تحول دون ذلك وسبل وآليات ضمان تحقيقه بصفة عامة وبهذين القطاعين على وجه الخصوص.

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بجانب المقابلات الشخصية لاستيفاء استمارات الاستبيان لعينة استطلاعية من المستهلكين والخبراء والمسئولين بالعديد من الجهات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.وقد اشتملت الدراسة على ستة فصول بخلاف النتائج والتوصيات، حيث تناول الفصل الأول مفاهيم ومؤشرات الاستهلاك المستدام، واستعرض الفصل الثاني الاستهلاك المستدام: تجارب الدول والأطراف الفاعلة والإطار المؤسسي، أما الفصل الثالث فقد تناول الاستهلاك المستدام في مجال الغذاء في مصر، واستعرض الفصل الرابع الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء في مصر.

أما الفصل الخامس فقد ناقش سياسات وإجراءات تحقيق الاستهلاك المستدام، في حين استعرض الفصل الأخير نتائج تحليل معلومات وبيانات استمارات الاستبيان التي تم استيفائها من الفئات المختلفة التي استهدفتهم الدراسة.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج والتوصيات نذكر أهمها فيما يلي:

أ- النتـائج

- إن التعاريف المقدمة للاستهلاك المستدام مازالت تعكس صعوبة في إيجاد توافق وإجماع حول فحواه أو مضمونه، حيث يتباين هذا المفهوم من منظور كل من: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاتحاد الأوربي، دول شمال أوربا، والمنتدى الاقتصادي العالمي.وهذا الاختلاف في مضمون الاستهلاك المستدام يعكس اختلافاً كذلك حول طبيعة السياسات التي يمكنها تحقيق استدامة الاستهلاك.
- تتسم قضية الاستهلاك المستدام بالتعقيد لتعدد أبعادها الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والثقافية، والتكنولوجية، والنفسية، والسلوكية.

- وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هناك ستة مجالات أساسية وهامة لدعم التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في دول العالم المختلفة وهي: شروط استخدام الموارد، علاقة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد والأثر البيئي لها، آثار الملوثات والكوارث الطبيعية، التكنولوجيا ونمط الحياة، أنماط التمويل والاستثمار لتحفيز التحول، والسياسات المحفزة للاستهلاك والإنتاج المستدام على المستوى الوطني.
- ترتبط استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" بصورة مباشرة وغير مباشرة بقضايا الاستهلاك المستدام في مصر– وإن لم يرد هذا المسمى بشكل صريح–، فهناك تركيز مباشر من البعد البيئي للاستراتيجية على قضايا ذات صلة بالاستهلاك المستدام، بينما يوجد اهتمام أقل من البعدين الاقتصادي والاجتماعي للاستراتيجية. تضمنت الاستراتيجية كذلك في أبعادها الثلاثة عدداً من المؤشرات ذات الصلة– غير المباشرة– بالاستهلاك المستدام والتي يمكن أن تمثل مدخلات هامة في الدراسات المعنية بتحليل قضايا الاستهلاك المستدام في مصر.
- أكدت أدبيات التنمية المستدامة على الدور المحوري للسلوكيات الاستهلاكية للأفراد والعائلات والحكومات في تحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة عامة والاستهلاك المستدام خاصة.
- إن الإجراءات والسياسات الحكومية وتدخلاتها على الرغم من ضرورتها لن تكون كافية من دون إشراك مختلف الفاعلين والمعنيين كالمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى والقطاع الخاص المنتج والتجار، وذلك بجانب المستهلكين ليس فقط لكونهم المستفيد النهائى ولكن باعتبارهم مواطنين ذوى درجة أو أخرى من القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات.
- هناك العديد من المبادرات الداعمة لتطبيق سياسات الاستهلاك المستدام في جميع بلدان الشمال الأوربي، وتعتبر دولتي فنلندا والسويد من الدول القليلة التي تمتلك سياسات وخطط عمل وبرامج واضحة لتطبيق وتشجيع الاستهلاك المستدام، فالأولى تمتلك برنامج وطني مكتمل الأركان للاستهلاك والإنتاج المستدامين تحت شعار "الحصول على الكثير من القليل" ويركز البرنامج على عدد من المجالات منها: تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج التي تحافظ على الموارد والطاقة، بناء المدن المستدامة أو الخضراء، تشجيع القطاع الحكومي على ممارسة الشراء للمنتجات الخضراء، غرس القيم والمهارات ذات الصلة بالحفاظ على البيئة ومواردها، توفير وسائل النقل الصديقة للبيئة.
- تبنت خطة العمل السويدية للاستهلاك المستدام ثمانية من المؤشرات لقياس درجة التوسع في استدامة الاستهلاك العائلي هي: عدد الأشخاص الذين يعانون من الوزن الزائد، الحصة السوقية من الأطعمة العضوية (الغذاء المستدام)، كمية الطاقة المستخدمة لأغراض التدفئة في المنزل، معدلات وصول الأسر للخدمات التجارية والعامة، كمية النفايات المنزلية (المعيشة المستدامة)، إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أثناء السفر والتنقل، معدل التخفيض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

من السيارات الجديدة، ودرجة وصول الأسر إلي وسائل النقل العام غير الملوث للبيئة (السفر المستدام).

- أن اهتمامات وأولويات الدول المتقدمة مثل السويد وفنلندا وإسرائيل لتطبيق سياسات الاستهلاك المستدام تختلف بشكل كبير عن مثيلاتها بالدول الأخرى مثل الإمارات والسعودية ومصر.
- أطلقت عدد من الوزارات المصرية مجموعة من المبادرات من أجل تعزيز أنماط الاستهلاك المستدام منها وزارة البيئة التي تبنت كلاً من مشروع "تعزيز المشتريات العامة المستدامة والخضراء في مصر" ومشروع "الحد من استهلاك الأكياس البلاستيكية"، وذلك ضمن السياسات الخاصة بدمج الاقتصاد الأخضر وانتهاج سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة بهدف تحقيق التنمية المستدامة.
- أن الجهود والسياسات في مختلف المجالات التى تصب في إطار تحقيق الاستهلاك المستدام مازالت تفتقد للتنسيق والتكامل بين الجهات والأطراف المختلفة على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق هذا التنسيق والتكامل بين مختلف الأطراف الفاعلة.
- تعد النساء هى الفئة التى لديها رغبة في التحول إلى مستهلكين مستدامين لأنهم أكثر ميلاً من الرجال لشراء المنتجات البيئية أو الأغذية العضوية، كما أن لديهم ميل أعلى لإعادة التدوير، كما أنهم على استعداد لدفع المزيد من مشترياتهم لدعم القضايا الأخلاقية مثل عمالة الأطفال وحماية البيئة.
- أن تركيبة السلة الغذائية في مصر تعاني – من المنظور التغذوي – اختلالاً واضحاً في نسب المكونات الغذائية من المصادر الحيوانية والمصادر النباتية، حيث تمثل الأغذية من المصادر الحيوانية حوالي ٩,٤% من مجموع السعرات الحرارية مقابل نحو ١٧,٧% على المستوى العالمي، ونحو ٢٧,٣% في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يرتفع متوسط نصيب الفرد من مجموعة الحبوب عن ضعف نظيره على المستوى العام العالمي. وبجانب الاختلال الواضح في درجة التناسب فيما بين الأطعمة من المصادر الحيوانية والمصادر النباتية ينطوى النمط الغذائي في مصر على الارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الطاقة (السعرات الحرارية).
- يتسم النمط الغذائي الراهن في مصر بالانحراف عن النمط الأمثل الذي يحقق متطلبات الصحة العامة في إطار المفهوم العام للأنماط الغذائية المستدامة، حيث تقل معدلات بعض أنواع الأغذية الصحية وأغذية الوقاية عن المعدلات الموصى بها من منظمة الصحة العالمية، وفي المقابل ترتفع معدلات استهلاك بعض الأنواع الأخرى من الأطعمة عن المعدلات الموصى بها، مع ما ينطوي عليه هذا الارتفاع من أضرار صحية بالغة، كما تتضمن قائمة الأطعمة التي يستهلكها الأفراد في مصر بعض الأنواع التي لا يوصي باستهلاكها على الإطلاق.

- في ضوء الزيادة المتواصلة في السكان من المتوقع أن يواصل الخط البياني الذي يمثل علاقة السكان بالموارد الزراعية الانحدار بمعدلات أكبر لينذر بأوضاع بالغة السوء للاختلالات في تلك العلاقة، حيث انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، ومن الموارد المائية المتاحة من ٠,٢ فدان (حوالي ٨٤٠م٢) ، وألفى متر مكعب خلال منتصف الستينيات إلى حوالي نحو ٠٩٥, فدان (حوالي ٤٠٠م٢) و ٧٣٠ متر مكعب خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦ لكل منها على التوالي.
- إن ما تحقق من زيادة الاستهلاك الفردي من اللحوم الحمراء من حوالي ٨,١ كجم إلى ١٠,١ كجم بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠١٤ يمثل تطوراً سلبياً من منظور الصحة العامة (المعدل الموصي به من منظمة الصحة العالمية يقدر بحوالي ٥,٥ كجم سنوياً)، كما يمثل تطوراً سلبياً أيضاً من منظور المعطيات البيئة في مصر والتي تفتقر لمواردها من المراعي الطبيعية والمياه (يحتاج إنتاج كجم واحد من اللحوم الحمراء إلى ١٥٥٠٠ لتر من المياه الافتراضية مقابل ٣٩٠٠ لتر فقط للدواجن).
- إذا ما جرى اتخاذ التدابير المناسبة للوصول إلى المعدلات الغذائية من اللحوم الحمراء الموصي بها لاستعاضتها بالمزيد من استهلاك اللحوم البيضاء يترتب عليه توفير ما يقدر بنحو خمسة مليارات متر مكعب من الموارد المائية، فإذا ما تم ذلك الاستبدال بزيادة الاستهلاك من الأسماك لارتفعت كمية المياه التي يتم توفيرها بما يقرب من ٣٠%.
- يعد متوسط الاستهلاك الفردي للسكر والمحليات في مصر مرتفعاً بصورة كبيرة ومتناقضاً مع الأسس الغذائية السليمة. وإذا ما أُتخذت التدابير المناسبة لخفض الاستهلاك من السكر، فإن كل كيلو جرام يتم إنقاصه يحقق وفراً في الموارد المائية يقدر بنحو ربع مليار متر مكعب إذا كان السكر من القصب، وحوالي نصف تلك الكمية إذا كان السكر من البنجر. كما أن كل كيلو جرام من الإنتاج المحلي من سكر القصب يتم إحلاله بمثيله من سكر البنجر، يحقق وفراً في الموارد المائية بما يقدر بنحو ١٣٠ مليون متر مكعب.
- لايزال الاهتمام بقضية الفاقد والتالف الغذائي في مصر منعدماً أو قاصراً إلى حد بعيد، سواء من المنظور الحكومي (السياسات والبرامج والمشروعات)، أو من المنظور المجتمعى (الوعى العام، أو على مستوى البحوث والدراسات ذات العلاقة).
- تصل كمية الفاقد والتالف من الغذاء في مصر إلى حوالي ١٤ مليون طن تمثل حوالي ١٥,٥% من كمية المتاح من المنتجات الغذائية سواء من الإنتاج المحلي أو من الواردات، ويعني ذلك أنه بخفض هذه الكمية بمقدار النصف– وهو أمر ممكن– يوفر الغذاء لما يقرب من ثمانية ملايين من المصريين دونما الحاجة إلى توسعات إنتاجية أو استخدام موارد زراعية إضافية. وهذا الخفض يعني أيضاً من المنظور الموردي الحيلولة دون إهدار ما يتجاوز خمسة مليارات متر مكعب من مياه الري، وما يقرب من مليون فدان من المساحة المحصولية الزراعية، بالإضافة إلى ما يقرب من ٧,٥% من كمية وقيمة مختلف أنواع المدخلات الإنتاجية الزراعية كالتقاوي والأسمدة والعمالة وغيرها.

- من المعوقات الرئيسية لتطبيق الاستهلاك المستدام في مصر نقص الوعى، ومن ثم انتشار نمط السلوك غير المستدام، وغياب السياسات والإجراءات المحفزة على ذلك، وعدم اشتمال سعر السلع والخدمات على التكاليف الاجتماعية والبيئية الحقيقية، والنقص في بدائل السلع والخدمات المستدامة.
- هناك عدد كبير ومتنوع من السياسات والإجراءات التي يمكن استخدامها من قبل الحكومات والمستهلكين ومنظمات المجتمع المدني وغيرها لضمان تحقيق الاستهلاك المستدام منها: العلامات التجارية الملزمة، الضرائب والرسوم، الإعانات والحوافز، حملات التوعية والاتصال، التعليم، العلامات المميزة، تقارير تقييم الأداء المستدام للشركات، الدعاية والإعلان، المشتريات الحكومية، وفهم سلوك المستهلك. وقد قامت العديد من الدول بتطبيق مزيج من تلك السياسات والآليات، حيث ثبت أن نتائجها تكون أكثر فعالية من تطبيق إحداها منفرداً.
- تعد مصر من الدول المرتفعة في اعتمادها على الوقود الأحفوري (البترول والغاز الطبيعي) القابل للنفاد (غير المتجدد) في مزيج توليد الطاقة الكهربائية، حيث يصل نصيبه في هذا المزيج في عام ٢٠١٤ إلى نحو ٩١%، بينما لا يتعدى هذا النصيب في دول نامية مماثلة ٧٠% في تركيا، و ٧٥% في الصين.
- وفي المقابل لا يتعدى نصيب الطاقة المتجددة في مزيج توليد الطاقة الكهربائية في مصر نحو٩% بينما يصل إلى نحو ٢١%، ١٥% في كل من الهند وتركيا على التوالي، ويشير ذلك إلى سيادة نمط الاستهلاك غير المستدام للموارد الطبيعية المتاحة من الوقود الأحفوري من قبل قطاع الكهرباء بدون الأخذ في الاعتبار محدودية الاحتياطيات المؤكدة المتاحة وآثارها السلبية.
- رغم ارتفاع نسبة الانبعاثات من حرق الوقود للناتج المحلي (كيلو جرام ثاني أكسيد /دولار) في مصر مقارنة بالعديد من الدول (تركيا والبرازيل) فإن مصر تتميز عنها بانخفاض مؤشر نسبة الانبعاثات لعدد السكان.
- يمثل دعم الوقود الأحفوري والكهرباء حوالي ٢٠% من إجمالي المصروفات بالموازنة العامة في عام ٢٠١٣/٢٠١٤، كما تصل نسبة دعمهما معاً للناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٧,٥% في نفس العام، وهي نسبة كبيرة تساهم في التشجيع على اتباع أنماط استهلاكية غير مستدامة لا تتسم بالكفاءة وتؤدي إلى تشوه الأسواق.
- يستأثر القطاع المنزلي والمحلات بأكثر من نصف إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة في مصر مما يشير إلى تغليب استهلاك الطاقة الكهربائية لغير الأغراض الإنتاجية على الاستهلاك لأغراض الإنتاج والتنمية في النمط الاستهلاكي للطاقة الكهربائية.

أوضحت العينة الاستطلاعية الميدانية من المستهلكين والخبراء والمسئولين التنفيذيين، وسلاسل الجملة والتجزئة عدداً من النتائج نذكر منها:

- أعرب غالبية المستهلكين (٨٣%) عن أنه لم يحدث أي تحسن على الإطلاق في الأوضاع البيئية في مصر، في حين رأي نحو ١١% فقط منهم بأن هناك تحسن ملموس.
- تقاسمت آراء ثلاثة أرباع الخبراء والمسئولين مابين حدوث تغير إيجابي وتغير سلبي بشأن التطورات في الأوضاع البيئية، في حين أعرب نحو الربع منهم عن أنه لم يحدث أي تطور ملموس في تلك الأوضاع.
- وفقاً لآراء الخبراء والمسئولين مازالت إدارة المخلفات بأنواعها، وفقدان التنوع البيولوجي بعيدة عن أولويات اهتمامات الحكومة بشأن المجالات المرتبطة بالاستهلاك المستدام (الصديق للبيئة).
- جاء سعر المنتج/ الخدمة، والجودة، وسمعة المنتج في مقدمة أولويات العوامل المؤثرة على قرار الشراء من قبل كل من المستهلكين والخبراء والمسئولين بالسلاسل وتجارة الجملة والتجزئة، بينما جاءت معظم العوامل ذات العلاقة باستدامة الاستهلاك (المكون البيئي، قابلية المنتج لإعادة التدوير، والمكون البيئي أو الأخضر) بعيدة عن أولويات اهتمامهم.
- إن ما يقارب من نصف المستهلكين أقروا بأن لديهم معلومات عن استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ – إلا أن ربع المستهلكين فقط كانت لديهم معلومات عن إستراتيجية التنمية المستدامة العالمية.
- أقر أكثر من نصف المسئولين بالسلاسل بعدم وجود علامات مميزة على المنتج الغذائي الصديق للبيئة وعلى المنتج الموفر للكهرباء.
- وصفت نسبة كبيرة من المستهلكين (٤٥%) والوسطاء (٦٤%) الإقبال على شراء المنتجات الصديقة للبيئة بالمتوسط، في حين رأى نحو ٣٥% و ٢١% منهم على التوالي أن الإقبال يعد ضعيفاً.
- أرجع أكثر من ٧٠% من المستهلكين ضعف الإقبال على شراء المنتجات صديقة البيئة إلي عدد من العوامل يأتي في مقدمتها عدم توفر المعلومات عن تلك السلع، محدودية أماكن توافرها، عدم تنوعها بما يلبى احتياجاتهم، وارتفاع أسعار تلك المنتجات.
- أعرب أكثر من ثلاثة أرباع المستهلكين أنهم على استعداد لمشاركة آخرين في السيارة للذهاب للعمل، وعلى استعداد لتغيير عاداتهم الغذائية لتوفير الغذاء، في حين بلغت نسبة من هم على استعداد لتغيير عاداتهم الاستهلاكية من أجل توفير الطاقة نحو ٩٠% .
- نالت كافة السياسات والآليات التي اقترحتها الدراسة لتفعيل سياسات الاستهلاك المستدام (باستثناء سياسة فرض الضرائب على المنتجات غير المستدامة) تأييداً كبيراً من كل من المستهلكين والوسطاء، ومن السياسات والأدوات التي نالت على تأييد ٩٠% وأكثر من المستهلكين والوسطاء إدراج بيانات كافية للعلامات التجارية، تنفيذ حملات إعلانية وإعلامية،

وإبراز العلامات البيئية والصفات المميزة للمنتجات المستدامة، كما استحوذت آليه تضمين المناهج التعليمية قضايا الوعي البيئي على نسبة تأييد من قبل ٨٦% من المستهلكين.

ب- التوصيات

- ضرورة بذل المزيد من الجهد من أجل التعجيل بالتحول نحو الاستهلاك المستدام في مصر وإدماج أهدافه ضمن خطط عمل الوزارات المختلفة- ولا يترك ذلك لوزارة البيئة وحدها-، وكذا تعزيز التعاون المشترك بين الوزارات لإدماج الاستهلاك المستدام في سياستهم الاقتصادية والاجتماعية.
- إن التحول نحو ثقافة الاستهلاك المستدام يتطلب دوراً فعالاً للحركات الاجتماعية لدفع شرائح المجتمع المتعددة إلى قبول وتبني فكرة الاستهلاك المستدام وتحويلها إلى نمط استهلاكي سائد وذلك على غرار الحركات والدعوات التي حققت نجاحات في العديد من دول العالم.
- دفع الإعلام للقيام بدور أكبر في نشر الوعي تجاه الآثار السلبية لثقافة الاستهلاك غير المستدام، والترويج لسلوكيات وأنماط الاستهلاك المستدام، وذلك من خلال ما يسمى التسويق الاجتماعي ويعني استخدام أدوات التسويق من أجل إحداث تغيير اجتماعي أو سلوكي بدلاً من استخدامها للترويج للمنتج.
- يتوجب تطوير المناهج التعليمية بما يساعد على غرس الحب والاحترام لدى الطلبة تجاه الطبيعة والأنظمة البيئية، وتوعيتهم تجاه المخاطر البيئية المتوقعة وكيفية الحفاظ على البيئة، وكذلك بخطورة الاستهلاك غير المستدام، ولا يجب أن يتوقف الأمر على تطوير المناهج إنما يتطلب التعليم المستدام تطوير طريقة تصميم وبناء المدارس والجامعات المستدامة.
- يتعين على الحكومة: إشراك المستهلكين في وضع سياسات الاستهلاك المستدام لضمان قبولهم لتطبيق تلك السياسات، مع تقديم المزيد من التحفيزات الاقتصادية لحثهم على تطبيق تلك السياسات.
- إلزام الشركات المنتجة والمصنعة للأغذية بوضع ملصقات البصمة المائية على منتجاتها لزيادة وعي المستهلكين بعلاقة الغذاء بالمياه، وتشجيعهم على شراء السلع الأقل ضغطاً على هذا المورد، وكذا وضع علامات جودة بيئية وطنية تتسق مع العلامات البيئية الدولية.
- على الوزارات والجهات المعنية السعي الجاد لوضع سياسة وطنية متكاملة لإدارة الفاقد والتالف من الغذاء تستند على دراسات جادة ومتعمقة لتحليل مواقع وأسباب حدوثه، وسبل إعادة استخدامه وتدويره، ومن ثم التخلص الآمن مما لا يتسنى الاستفادة منه.
- إعداد وتنفيد برامج وحملات توعية على كافة المستويات توضح الفوائد البيئية والاقتصادية والصحية الناجمة عن الاستهلاك المستدام بما يدعم ويعزز التوجهات والمبادرات الذاتية للشركات والأسر والأفراد لتطوير أنماطهم الاستهلاكية وذلك من خلال استخدام مختلف الوسائط الإعلانية والإعلامية لهذا الغرض.

- ضرورة وضع تعريف محدد للاستهلاك المستدام قابل للتطبيق محليا، وتحديد مضمونه ومبادرات تحقيقه وفق السياق التنموى الوطني المرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وبما يسمح بتحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف السياسات والمجالات التى يشملها الاستهلاك المستدام .
- على الجهات المعنية سرعة العمل على توفير البيانات والإحصاءات الدقيقة والتفصيلية اللازمة لقياس مؤشرات متابعة تحقيق غايات الهدف الثانى عشر من أهداف التنمية المستدامة العالمية عامة والغايات المتعلقة بالاستهلاك المستدام على وجه الخصوص، وذلك بمنح الأجهزة الإحصائية المعنية كافة الصلاحيات والإمكانات اللازمة: من التمويل الكافى، والعون الفنى، والكوادر الماهرة القادرة على توفير تلك البيانات. كذلك لابد من العمل على تأهيل القيادات الإحصائية القادرة على القيام بمتابعة مدى التقدم في إنجاز هذا الهدف.
- يتعين بذل الجهود لبناء القدرات الوطنية لتعزيز التعاون المشترك بين الوزارات لإدماج الاستهلاك المستدام في الخطط والسياسات الإنمائية.
- تبني نهج تشاركي في تصميم وتنفيذ إجراءات وسياسات تحقيق الاستهلاك المستدام في قطاع الكهرباء يضمن الأخذ في الاعتبار المصالح المختلفة لكافة الجهات المعنية في المجتمع.
- تحفيز استخدام التكنولوجيات الحديثة في الطاقة المتجددة عن طريق إعفائها من بعض الرسوم والضرائب حتى تكون تكلفتها، ومن ثم أسعارها تنافسية مع أسعار الطاقة الكهربائية التقليدية.
- مراجعة سياسات تسعير ودعم الطاقة الكهربائية بحيث تكون أسعار الطاقة الكهربائية المولدة من مصادر الطاقة المتجددة قادرة على منافسة أسعار الطاقة الكهربائية المولدة من مصادر الوقود الأحفوري.
- اعتماد كودات البناء الأخضر التي تعزز كفاءة استهلاك الطاقة.
- تعميم نظام "ملصقات كفاءة الطاقة" على كافة الأجهزة والمعدات الكهربائية.
- إلزام الجهات الحكومية المختلفة بشراء أجهزة كهربائية موفرة للطاقة (المشتريات العامة الخضراء).
- زيادة الوعي العام بضرورة ترشيد استهلاك الكهرباء وتخفيض حجم الفاقد في هذا الاستهلاك.
- رفع وعي المستهلكين حول المنتجات صديقة البيئة وأضرار أنماط الاستهلاك غير المستدام من خلال الحملات الإعلامية والإعلانية التي تستهدف التعريف بالعلامات التجارية والمميزة الخاصة بالمنتجات صديقة البيئة وكذلك التعريف بالعلامات البيئية التي تعتبر أداة هامة وسهلة في تعرف المستهلك على مدى صداقة المنتج للبيئة, والجدير بالإشارة أن هذه الحملات لا تستهدف فقط نشر الوعي لدى الرأى العام حول الاستهلاك المستدام وإنما تساهم كذلك في تشجيع شركات المنتجات الصديقة للبيئة من خلال التسويق لها لخلق الطلب على منتجاتها.

- إلزام الحكومة للشركات بالإفصاح عن تقاريرها حول الأداء المستدام التي تعكس جهودها في مجال حماية البيئة وفي أخذ البعد البيئى في منتجاتها.
- زيادة تنافسية المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة بتوفيرها في الأسواق بأسعار تتناسب مع دخول مختلف الفئات من خلال تقديم الدعم المباشر وغير المباشر للشركات المنتجة لهذه المنتجات والخدمات في صورة إعفاءات ضريبية ودعم الإنفاق على البحث العلمي والتطوير والدعم التكنولوجي وكذلك فرض ضرائب على المنتجات والممارسات التجارية غير المستدامة مع ضرورة أن يتزامن مع ذلك تطبيق برامج حماية اجتماعية تستهدف الفئات المتضررة من الأثار المصحابة لرفع أسعار المنتجات غير المستدامة.
- تحفيز المشتريات الحكومية الخضراء والتى تعد من أهم الآليات التي تساهم في تشجيع الاتجاه إلى الاستهلاك المستدام من خلال خلق سوق للطلب على المنتجات المستدامة خاصة أن المشتريات الحكومية تشكل حوالي ١٦% من إجمالي مصروفات الموازنة العامة للدولة لعام (٢٠١٧/٢٠١٦) وذلك من خلال وضع تشريعات للمشتريات الخضراء في القطاع الحكومي، وتدريب العاملين بالإدارات المختصة بالمشتريات في مختلف المصالح والهيئات الحكومية على المعايير الخاصة بالشراء الأخضر، مع تقديم حوافز للجهات الحكومية الأكثر التزاماً بتطبيق نظام المشتريات الخضراء.
- إصدار تشريعات تسمح للمستهلك بالحصول على التعويض الملائم في حالة الخداع أو التضليل الذي قد يحدث من قبل الشركات المنتجة للسلع/ الخدمات صديقة البيئة .
- اهتمام القطاع الخاص والمدني والجهات الحكومية المعنية بحماية المستهلك بالدراسة والتحليل المستمر لميول واتجاهات سلوك المستهلك المصري والعوامل المؤثرة على قراراته الاستهلاكية بما يساعد على تفعيل سياسات وآليات التحول نحو أنماط الاستهلاك المستدام.
- إطلاق الحكومة بالتعاون مع مختلف الوسائل الإعلامية والإعلانية حملات تستهدف التعريف باستراتيجية التنمية المستدامة– رؤية مصر ٢٠٣٠– وخطة التنمية المستدامة العالمية لحشد الرأى العام لتطبيق وتفعيل أهداف وغايات هذه الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها.

قائمة المـراجــع

اولاً : مراجع واردة في متن الدراسة

المراجع العربية

١- أسامة محمد سلام، البصمة البيئية المصرية مؤشرات أمن الماء والغذاء، المركز القومي لبحوث المياه، القاهرة ج. م . ع .

٢- التقرير السنوى للمنتدى العربى للبيئة والتنمية ٢٠١٥، البيئة العربية، الاستهلاك المستدام من أجل إدارة أفضل للموارد في البلدان العربية.

٣- جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، التقرير السنوي، ٢٠١٦/٢٠١٥.

٤- جهاز شئون البيئة، التقرير البيئي السنوي، ٢٠١٤.

٥- رحاب أبو كحلة (٢٠١٦) ، الموقف الحالي لمؤشرات التنمية المستدامة ورقة عمل مقدمة لورشة عمل لنظام الايكولوجي لبيانات أهداف التنمية المستدامة٢٠٣٠، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, القاهرة.

٦- رلى مجدلانى وفيدل بيرنغيرو (٢٠١٥) ،الاستهلاك والإنتاج المستدامان ضمن أهداف التنمية المستدامة. في: إبراهيم عبد الجليل ونجيب صعب (٢٠١٥) ، الاستهلاك المستدام من أجل إدارة أفضل للموارد في البلدان العربية ، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية, بيروت.

٧- عرب حب الله وساندرا أوفيروس(٢٠١٥) ، ضمان وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة شرط أساسي للتنمية المستدامة ، الأمم المتحدة , مجلة الوقائع ، مجلد رقم ٥١ ، العدد رقم ٤.

٨- فريد أبو شهرى (٢٠١٥) ، الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين. في : ابراهيم عبد الجليل ونجيب صعب (٢٠١٥) ، الاستهلاك المستدام من أجل إدارة أفضل للموارد في البلدان العربية، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية, بيروت.

٩- قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ،٢٧-٢٥ سبتمبر ٢٠١٥.

١٠- محمد ماجد خشبة وآخرون – بحث جماعي (٢٠١٦) ، نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ على أوضاع التنمية في مصر ٢٠١٦-٢٠٣٠، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٦٨) ، معهد التخطيط القومى، مصر.

١١- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، ٢٠١٦.

١٢- ندوة أوسلو حول المناخ ، أوسلو، ١٩٩٤.

١٣- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي قطاع الشئون الاقتصادية، دراسة الميزان الغذائي في جمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة.

١٤- وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، التقرير السنوي، ٢٠١٥/٢٠١٤.

المراجع الانجليزية

1- Abdul-Muhmin, A.G. (2007), Exploring consumers' willingness to be environmentally friendly, International Journal of Consumer Studies, 31.

2- Abdul, Wahid., N., Rahbar, E., & Shyan, T. S. (2011), Factors Influencing the Green Purchase Behaviour of Penang Environmental Volunteers, International Business Management, 5(1).

3- Ali, A., Ali Khan, A., Ahmed, I. (2011), Determinants of Pakistani Consumers' Green Purchase Behaviour: Some Insights from a Developing Country, International Journal of Business and Social Science, 2(3) [Special Issue – January 2011].

4- Assessment report-Egypt(2015), National Statistics System.

5- Beltagy, M. (2015), Education for Sustainability: Vision and Action of Higher Education for Sustainable Consumption, International Journal of Economics and finance; 7(12).

6- BIO Intelligence Service. (2012), Policies to Encourage Sustainable Consumption, Final report prepared for, European Commission (DG ENV).

7- Blackwell, R.D., Miniard, P.W., & Engel, J.F. (2006), Consumer Behaviour, 10th edition, Thomson Learning, South Western.

8- Chen, T. B., & Chai, L. T. (2010), Attitude towards the Environment and Green Products: Consumers' Perspective, Management Science and Engineering, 4 (2).

9- Chyong, H.T., Phang, G, Hasan. H., & Buncha, M.R. (2006), Going green: A Study of Consumers' Willingness to Pay for Green Products in Kota Kinabalu, International Journal of Business and Society, 7(2).

10- Ciulio, Antonietta., & Doris, Fuchs.(2014),Sustainable consumption :Concept, objections, and responses GAIA.

11- D'Souza, C. (2004), Eco-label Programmes: a Stakeholder (consumer) perspective, Corporate Communications: An International Journal, 9(3).

12- D'Souza, C., Taghian, M., & Khosla, R. (2007d), "Examination of Environmental Benefits and its Impact on the Influence of Price, Quality, and Demographic Characteristics with Respect to Green Purchase Intentions", Journal of Targeting, Measurement & Analysis for Marketing, 15(2).

13- D'Souza, C., Taghian, M., &Lamb, P. (2006), An Empirical Study on the Influence of Environmental labels on Consumers', Corporate Communications: An International Journal 11(2).

14- D'Souza, C., Taghian, M., Lamb, P., & Pretiatko, R. (2007b), Green Decision: Demographic and Consumer Understanding of Environmental Labels, International Journal of Consumer Studies, 31.

15- EEAA, Cairo Gov. (2008), Sustainable Consumption and Production Programme for Cairo City, Egypt National Cleaner Production Centre, United Nations Environment Programme.

16- Elham, R., & Nabsiah, A. W. (2011), Investigation of Green Marketing Tools' Effect on Consumers' Purchase behavior, Business Strategy Series, 12 (2).

17- Elkington, H., & Makower, H. (1988), The Green Consumers. New York: Penguin Books.

18- FAOSTAT, Agri-Environmental Indicators, FAO Statistical Division 2014.

19- Fraj-Andres, E., Martienz-Zalinas E., Matute-Vallejo, J. (2009), A Multinational Approach to the Influence of Environmental Marketing and Orientation of the Form‟s Organizational Performance, Journal of Business Ethics, 88.

20- Gan, C., Wee, H. Y., Ozanne, L., & Kao, T. H. (2008), "Consumers' Purchasing behavior towards green products in New Zealand", Innovative Marketing, 4(1).
21- Getzner, M., & Krauter, S.G. (2004), Consumer Preferences and Marketing Strategies for "Green Shares": A specifics of the Austrian market, The International Journal of Bank Marketing, 22 (4).
22- Grunert, S. (1993), Everybody Seems Concern about the Environment but is this Concern reflected in (Danish) Consumers' Food Choice? European Advances in Consumer Research, 1.
23- Gurau, C., & Ranchhod, A. (2005), International Green Marketing: A Comparative Study of British and Romanian Firms, International Marketing Review, 22 (5).
24- Haron, S.A., Paim, L., & Yahaya, N. (2005), Towards Sustainable Consumption: An Examination of Environmental Kowledge among Malaysians, International Journal of Consumers Studies, 29 (5).
25- Hoekstra, A. Y., & Chapagain A. K.(January 2007), water footprints of Nations water used by people as a function of their consumption pattern, Water Resour Manage (Springer link), volume (21), Issue(1).
26- Kangis, P. (1992), Concerns about Green Marketing. International Journal of Wine Marketing, 4 (2).
27- Lindhqvist,Thomas .(2010),Nordic workshop on sustainable consumption and green lifestyles ,Nordic Council for Ministers.
28- Ministry of Environmental Protection (MEP). (2012), Toward Sustainable Consumption in Israel, State of Israel, May.
29- Ministry of Finance (MOF). (2016), Strategy for sustainable consumption. Government offices of Sweden.
30- Mont,Oksana.(2010) ,The EU and UN work on sustainable consumption and green lifestyles, the Workshop on sustainable consumption and green lifestyles of the Nordic Council of Ministers.
31- Mont,Oksana et al.(2013), Improving Nordic policymaking by dispelling myths on sustainable consumption, Denmark, Nordic Council of Ministers.
32- Mostafa, M. M. (2007), Gender differences in Egyptian consumers' green purchase behavior: The effects of environmental knowledge, concern and attitude, International Journal of Consumer Studies, 31.
33- OECD. (2008), Promoting sustainable consumption-Good practices in OECD countries, Paris, OECD.
34- Popp, A., Lotze-Campen, H.,& Bodirsky, B.(August 2010), Food Consumption, diet shifts and associated non- co2 greenhouse gases from agriculture production, Potsdam Institute for Climate Impact Research, Global Environment Change journal, volume 20, issue 3.
35- Qader, I. K., & Zainuddin, Y. (2011), The Impact of Media Exposure on Intention to Purchase Green Electronic Products amongst Lecturers, International Journal of Business and Management, 6 (3).
36- Quoquab, F., & Mohammad, J. (2017), Managing Sustainable Consumption: Is It a Problem or Panacea, In Leal Filho, W. et al. (eds.), Sustainable Economic Development, World Sustainability Series.
37- Quoquab, F et al. (2016), Consumption Practices: An Awaking Call, International Business Management, 10 (17).
38- Rashid, N. R. N. A. (2009), Awareness of eco-label in Malaysia's green marketing initiative, International Journal of Business and Management, 4(8).
39- Reisch, Lucia A et al. (2016), Sustainable consumption :Research challenges – Background paper ,Sweden, MISTRA.

40- Rex, E., & Baumann, H. (2006), Beyond Ecolabels: What Green Marketing Can Learn From Conventional Marketing, Journal of Cleaner Production, 15.
41- Robert, Costanza et al. (2014), Development: Time to leave GDP behind, Nature 505.
42- Salonen, A et al. (2014), Sustainable Consumption in Finland—the Phenomenon, Consumer, Profiles, and Future Scenarios, International Journal of Marketing Studies, 6 (4).
43- Salzmann, O., Fecht, H. L., Steger, U., & Ionescu-Somers, A. (2006), The challenge of sustainable consumption and the role of business as a solution, Forum for CSM.
44- Scholl,Gerd et al.(2010),Policies to promote sustainable consumption: Innovative approaches in Europe, A United Nations Sustainable Development Journal.Vo.34,Issue 1.
45- Smith, Pete et al.(2008) ,Greenhouse gas mitigation in agriculture, The Royal Society Publishing, Biological Sciences.
46- Statistics Sweden (2016), Monitoring the shift to sustainable consumption and production in the context of SDGs, Sweden.
47- Tanner, C., & Kast, S.W. (2003), Promoting Sustainable Consumption: Determinants of Green Purchases by Swiss Consumers, Psychology & Marketing, 20(10).
48- Tantawi, P., O'Shaughnessy, N., Gad, K.,& Raghed, M.A. (2007), Attitude towards the environment: An empirical investigation on Egyptian consumers
49- Thidell,Ake.(2010), Sustainable consumption and green lifestyles – Definitions and concepts, Workshop on sustainable consumption and green lifestyles of the Nordic Council of Ministers.
50- International Conference on Business and Information Proceedings, Tokyo, Japan.
51- UNEP.(2010), ABC of SCP, CLARIFYING CONCEPTS ON SUSTAINABLE CONSUMPTION AND PRODUCTION.
52- UNEP.(2017),Consuming differently-Consuming sustainability : behavioral insights for policymaking, Kenya, UNEP Ideas 24.
53- UNEP.(2016), Food Systems and Natural Resources, International Resource panel
54- UNEP.(2016),Resource Efficiency: Potential and Economic Implications, Summary for Policy- makers, international resource panel.
55- UNEP. (2015b), Sustainable Consumption And Production: A Handbook For Policy Makers, Global edition, United Nations Environment Programme, 2015.
56- UNEP. (2015a), Sustainable Consumption and Production Indicators For The Future SDGs, UNEP Discussion Paper – March.
57- UNEP. (2015c), Sustainable Consumption Guide for Policymakers: Debunking Myths and Outlining Solutions (Asia Edition), United Nations Environment Programme, Bangkok.
58- UNIDO, UNEP, MAP. (2015), National Action Plan for Sustainable Consumption and Production (SCP) in Egypt, SCP National Action Plan, Switchmed Programme Funded by the European Union.
59- Vera, A., Mitin, A., & Tunçer, B. (2011), What are the Opportunities?, Booklet No. 3, SWITCH-Asia Network Facility, Wuppertal.
60- WEF. (2013),Sustainable consumption :Stakeholders perspective, Geneva.
61- WHO. (1991),Regional office for Europe, Copenhaigen, food and Health data, Their use innutrition policy-inking, Edited by: W.Becker & E,Helsing.
62- World Economic Forum (WEF). (2009), Sustainability for Tomorrow's Consumer: The Business Case for Sustainability, Geneva: January
63- World Bank. 2014, World Development Report,.
64- World Bank. 2008, World Development Report.

المواقع الالكترونية

١- الأمم المتحدة، (٢٠١٥) أهداف التنمية المستدامة – ١٧ هدفا لتحويل عالمنا – www.un.org/sustainabledevelopment/

٢- تقرير حالة العالم ٢٠١٠ من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الاستدامة http:/ Pernaculurearabia.org/2012/11/14 state -of-the world-report

٣- موقع وزارة المالية, البيان المالي عن الموازنة العامة للدولة, ٢٠١٦/٢٠١٧. http://www.mof.gov.eg/Arabic/ PE/Pages/budget16-17.aspx/ عناوين٢٠% رئيسيه

٤- موقع وزارة الصحة على الشبكة الدولية، تقرير وزارة الصحة،(٢٠١٥).

٥- موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، (٢٠١٦).

٦- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، (نوفمبر٢٠١٦) ، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦. www.mop.gov.eg/Ministry of Planning/public_hlm/UploadMain_Entity_ Db_AssetMedia_Filename_88f35f3e374cbc5edbf2616f5d757220.

٧- وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، ٢٠١٣/٢٠١٤. www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/closingaccounts13-14.

8- Arab Forum for Environment and Development (AFED). (2015), Sustainable Consumption for Better Resources Management in Arab Countries, AFED 2015 Report, Available at http://www.afedonline.org/Report2015/ English/ p8-63%20report%20today.pdf

9- IEA Energy Atlas, Available at on:energyatlas.iea.org/#!/tellmap/-1118783123.

10- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2008), Promoting Sustainable Consumption: Good practices in OECD countries, Available at www.oecd.org/publishing/corrigende

11- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2006b), Improving Recycling Markets, Available at http://www.oecd .org/env/waste/38093900.

12- Prime Minister's Office Publications (PMOP) (2015),Team Finland: Strategy Update Available at http: //vnk.fi/documents/10616 /1098657/J0714 _Team+Finland+Strategy+2015.pdf/19ff0f61-1f74-4003-8b7b-8b029ba00d8e

13- Saudi Vision (2016), Vision of Kingdom of Saudi Arabia 2030, available at file:///C:/Users/aa/Desktop/Saudi_Vision2030_EN.pdf.

14- Swedish Ministry of Environment (SME). (2009), The Report of the Marrakech Task Force on Sustainable Lifestyles, UNEP, Available at http://www.unep.org/resourceefficiency/Portals/24147/scp/marrakech/taskforces/pdf/SLT%20Report.pdf

15- UN.(1992),Agenda 21-UN Conference on Environment &Development, Rio, Available at http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents Agenda21.pdf.

16- UNDESA. (2007). Sustainable Consumption and Production: Promoting Climate-Friendly Household Consumption Patterns, UNDESA, Available at http://www.un.org/esa/sustdev/publications/household_consumption.pdf

17- UNEP. (2005), Advancing Sustainable Consumption in Asia: A Guidance Manual, UNEP, Available at: http://www.unep.fr/shared/publications/pdf /DTIx0742xPA-AdvancingAsia.pdf

18- UNEP. (2012c), Global outlook on sustainable consumption and production policies: taking action together, UNEP and European commission, Available at https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page= view&type=400 &nr.

19- UNEP. (2010), Here and now! Education for Sustainable Consumption, Recommendations and Guidelines, UNEP, Available at http://www.unep.org/pdf/Here_and_Now_English.pdf.

20- UNEP. (2008), Planning for Change Guidelines for National Programmes on Sustainable Consumption and Production, UNEP, Available at http://www.unep.org/pdf/UNEP_Planning_for_change_2008.pdf,

21- UNEP. (2012a), Sustainable Consumption and Production and Poverty Alleviation, United Nations Environment Programmer, Nairobi, available at: http://www.unep.fr/shared/publications/pdf/DTIx1515xPASCPforPovertyAlleviation.pdf

22- UNEP. (2012b), Sustainable Public Procurement Implementation Guidelines, Introducing UNEP's Approach, UNEP, Available at http://www.unep.fr/scp/procurement/docsres/projectinfo/UNEPImplementationGuidelines.pdf

23- World Economic Forum. (2014), Sustainable Consumption, Available at http://www.weforum.org/issues/sustainableconsumption.

ثانياً : مراجع اعتمدت عليها الدراسة ولم يرد ذكرها في المتن

1- Biel, Robert.(2016), sustainable food systems, the role of the city, University College London, UCL press.

2- Filho , Walter ., Kovaleva Marina.(2015), Food Waste and Sustainable Food Waste Management in the Baltic Sea Region, Springer International Publishing Switzerland.

3- Hargreaves, J.S.J., Pulford, I.D., Balakrishnan, M., and Batra, V.S.(2014), Conversion of large Scale Waste into Value- added Products, CRC Press,Taylor & Francis Group.

4- Hertwich, Edgar., & Katzmayr, Michel.(2004), Examples of sustainable consumption: review, classification and analysis, Industrial Ecology Programme,Norwegian University of Science and Technology (NTNU).

5- HOUSE OF LORDS. (April 2014), counting the cost of food waste: EU Food Waste Prevention ,European Union Committee 10th Report of session 2013-2014.

6- Peterson, Mark. (2013), sustainable Enterprices- Amacromarketing Approach, SAGE publications Inc.

7- UNEP.(May 2010), Paving The Way For Sustainable Consumption And Production, The Marrakesh Process, Progress Report, Towards a 10-Year Framework of Programmers on SCP.

الملاحـــق

ملحق رقم (١) استمارة المستهلكين

ملحق رقم (٢) استمارة الوسطاء وسلاسل الجملة والتجزئة

ملحق رقم (٣) استمارة المسئولين التنفيذيين والخبراء

ملحق رقم (١) استمارة المستهلكين

معهد التخطيط القومي

الكود المميز:			

اسم المسح

استطلاع رأي المستهلك بشأن قضايا الاستهلاك المستدام فى مصر

مارس٢٠١٧

البيانات تستخدم لأغراض البحث العلمى فقط
البيانات الشخصية سرية بحكم القانون

السيد الفاضل /

يقوم معهد التخطيط القومى بدراسة بحثية بعنوان: " نحو تحسين أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر" والتي تتضمن فى بعض جوانبها التعرف على رأى شرائح من المستهلكين بشأن الأوضاع والسلوكيات الاستهلاكية الجارية ، وكيفية تعزيز أنماط الاستهلاك المستدام التي تدعم أنماط الحياة والمعيشة المستدامة فى مصر بما لذلك من آثار ايجابية اقتصادية ، واجتماعية ، وبيئية وسلوكية .

مصطلحات هامة

١. التنمية المستدامة : تعنى تحقيق التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية والبيئية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال التالية على تلبية احتياجاتها .

٢. **الاستهلاك المستدام (المشتريات الخضراء):** استعمال واستهلاك السلع والخدمات بما يلبى الحاجات الأساسية ، ويوفر نوعية حياة أفضل ، مع ترشيد وتدنية استخدام الموارد الطبيعية ، وتدنية الانبعاثات والمخلفات الضارة ، ودون تهديد حاجات الأجيال التالية.

٣. **المنتج صديق البيئة** : هو المنتج الذى تكون عمليات انتاجه ، واستخدامه ، والتخلص منه بعد استعماله تسبب أقل ضرر ممكن للفرد والبيئة مقارنة بمنتجات مثيلة أخرى .

٤. **العلامة البيئية:** تعد العلامة البيئية أحد أدوات الإدارة البيئة التي تعطي معلومات عن منتج أو خدمة بشأن السمة / الخصائص البيئية للمنتج.

٥. **العلامة التجارية:** حزمة من المعلومات تشير الي مدي صداقة الخامات المستخدمة في إنتاج المنتج للبيئة، ودور المستهلك في التخلص من مخلفات المنتج والفوائد التي ستعود علي المستهلك والبيئة عند شرائه للمنتج (القطن العضوي/ التونة الدولفن/...).

القسم الأول: بيانات تعريفية			
م	السؤال	الإجابة	الكود	ملاحظات
١	النوع:	ذكر أنثى	١ ٢	
٢	العمر:	سنة		
٣	الوظيفة :			
٤	المستوي التعليمي:	أقل من الجامعي جامعي فوق الجامعي	١ ٢ ٣	
٥	الحالة الاجتماعية:	متزوج أعزب أرمل مطلق	١ ٢ ٣ ٤	
٦	مكان الإقامة/ حي:			
٧	عدد أفراد الأسرة:			

القسم الثاني :أراء عامة بخصوص التنمية المستدامة والأوضاع البيئية			
م	السؤال	الإجابة	الكود	ملاحظات
٨	**هل ترى تحسناً فى الأوضاع البيئية فى مصر خلال السنوات العشر الأخيرة؟**	نعم لا لا أعلم	١ ٢ ٣	

٩	**ما هو تقييمك للجهود المبذولة من الحكومة في معالجة المشكلات البيئية التالية:**	**ممتاز**	**جيد**	**ضعيف (برجاء ذكر مقترحات)**
	تلوث الهواء			
	تلوث المياه			
	تدهور التربة الزراعية			
	فقدان الأراضي الزراعية			

	المخلفات بأنواعها			
	التغيرات المناخية			

١٠	**هل لديك معلومات عن المنتجات / الخدمات صديقة البيئة؟**	نعم لا	١ ٢
١١	**هل لديك معلومات عن استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠؟**	نعم لا	١ ٢
١٢	**هل لديك معلومات عن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة حتى عام ٢٠٣٠؟**	نعم لا	١ ٢

القسم الثالث: اتجاهات أنماط الاستهلاك في مصر من الغذاء والطاقة

١٣ **من فضلك – رتب العوامل المؤثرة على شراء المنتج أو الحصول على خدمة حسب درجة أهميتها من وجهة نظركم** .(باستخدام ١ للأكثر أهمية ، ثم ٢ وهكذا للأقل أهمية)

العامل	الترتيب
السعر	
اسم ، أو سمعة المنتج أو الخدمة	
جودة المنتج أو الخدمة	
المكون البيئي / أو الأخضر فى المنتج أو الخدمة . (المكون العضوي – أو التكنولوجي مثل الموفر للطاقة)	
العلامة التجارية	
القابلية لإعادة التدوير أو الاستخدام	
استخدام مصادر الطاقة المتجددة فى انتاج المنتج / الخدمة	

١٤ **ما هي العوامل الأكثر تأثيرا في شرائك للأجهزة الكهربائية حسب درجة أهميتها :**.(باستخدام ١ للأكثر أهمية ، ثم ٢ وهكذا للأقل أهمية .)

العامل	الترتيب
العلامة التجارية	
كفاءة استهلاك الطاقة	
السعر	
أخرى (تذكر من فضلك) :.....	

١٥	**ما هو معدل إقبالك علي شراء المنتجات /الخدمات صديقة البيئة ؟**	إقبال كبير إقبال متوسط إقبال ضعيف	١ ٢ ٣

١٦ **ما هو مدي موافقتكم بشأن أسباب عدم الإقبال الكبير على شراء المنتجات /الخدمات صديقة البيئة فى مصر ؟**

السبب	موافق	محايد	غيرموافق
السعر المرتفع			
الجودة غير مناسبة			
عدم توفر معلومات عنها ، وعن خصائصها وميزاتها			
توافرها فى مناطق أو نوعيات متاجر محدودة ، أو محددة			
عدم الاقتناع بأهميتها			
منافعها البيئية لا توازى ما يدفع فى مقابلها			
عادات وتقاليد المستهلكين			
عدم توافرها بصورة كافية ، أو عدم تنوعها بما يلبى احتياجات المستهلك المصري			
أخرى (تذكر من فضلك) :.....			

١٧	**هل تهتم بقراءة العلامة التجارية للمنتج قبل شرائه؟**	نعم لا	١ ٢
١٨	**هل تحرص على شراء منتجات غذائية صديقة للبيئة؟**	نعم لا	١ ٢
١٩	**ما هو معدل استهلاكك للمأكولات السريعة في الشهر؟**	من ١ إلى ٥ مرات من ٦ إلى ١٠ مرات أكثر من ١٠ مرات	١ ٢ ٣

		لا أستهلك مطلقاً	٤	
٢٠	**تقريباً، ما هي نسبة إنفاقك علي الطعام والشراب في الشهر؟**	..... % من الدخل		
٢١	**هل تستخدم مصابيح موفرة للطاقة في المنزل؟**	نعم لا	١ ٢	
٢٢	**تقريباً، ما هي قيمة فاتورة الكهرباء شهرياً لديكم؟**	..... جنيهاً مصرياً		
٢٣	**هل لديك علم بالتداعيات السلبية لأنماط الاستهلاك غير الرشيد على الصحة؟**	نعم لا	١ ٢	
٢٤	**هل لديك علم بالتداعيات السلبية لأنماط الاستهلاك غير الرشيد على البيئة؟**	نعم لا	١ ٢	
٢٥	**هل لديك استعداد لمشاركة آخرين في سيارة واحدة للذهاب إلى العمل؟**	نعم لا	١ ٢	
٢٦	**هل لديكم استعداد لتغيير عاداتكم الغذائية من أجل توفير الغذاء؟**	نعم لا	١ ٢	
٢٧	**هل لديكم استعداد لتغيير عاداتكم الاستهلاكية من أجل توفير الطاقة ؟**	نعم لا	١ ٢	
٢٨	**كيف تقيم اهتمام الأجهزة الحكومية بتوفير منتجات / خدمات أكثر استدامة؟**	ممتاز جيد ضعيف	١ ٢ ٣	
٢٩	**كيف تقيم دور القطاع الخاص في توفير منتجات / خدمات أكثر استدامة ؟**	ممتاز جيد ضعيف	١ ٢ ٣	
٣٠	**كيف تقيم أدوار الأجهزة الحكومية المعنية بحماية وتوعية المستهلك المصري؟**	ممتاز جيد ضعيف	١ ٢ ٣	
٣١	**كيف تقيم دور منظمات المجتمع المدني المعنية بالتوعية نحو الاستهلاك المستدام؟**	ممتاز جيد ضعيف	١ ٢ ٣	

٣٢ **ما هي درجة موافقتكم على السياسات المقترحة التالية لتحفيز وتشجيع الاستهلاك المستدام في مصر**

السياسة/المقترح	موافق	محايد	غيرموافق
إدراج بيانات كافية خاصة بالعلامة التجارية للمنتج / الخدمة صديق البيئة			
فرض ضرائب ورسوم على المنتجات والخدمات ، والممارسات التجارية غير المستدامة			
تقديم إعانات وحوافز ضريبية وغير ضريبية لدعم أنماط الاستهلاك المستدام			
تنفيذ حملات إعلامية وإعلانية للتوعية المجتمعية والحث على الاستهلاك المستدام			
ابراز العلامات البيئية والصفات المميزة للمنتجات / الخدمات المستدامة صديقة البيئة			
تضمين السياسات والمناهج التعليمية قضايا الوعى البيئي وتحفيز وتشجيع الاستهلاك المستدام			
الدراسة والتحليل المستمر لسلوكيات واتجاهات وميول المستهلك المصري			
تطبيق مزيج من سياسات دعم وتحفيز الاستهلاك المستدام وليس سياسة واحدة			
أخرى (تذكر من فضلك) :.....			

ملحق رقم (٢) استمارة الوسطاء وسلاسل الجملة والتجزئة

معهد التخطيط القومي

الكود المميز:			

استطلاع رأي الوسطاء وسلاسل الجملة والتجزئة بشأن قضايا الاستهلاك المستدام فى مصر

مارس٢٠١٧

البيانات تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط
البيانات الشخصية سرية بحكم القانون

السيد الفاضل /

يقوم معهد التخطيط القومي بدراسة بحثية بعنوان : "*نحو تحسين أنماط الاستهلاك المستدام في مصر*" والتي تتضمن في بعض جوانبها التعرف على رأى بعض الوسطاء وسلاسل الجملة والتجزئة بشأن الأوضاع والسلوكيات الاستهلاكية الجارية، وكيفية تعزيز أنماط الاستهلاك المستدام التي تدعم أنماط الحياة والمعيشة المستدامة في مصر، بما لذلك من آثار ايجابية اقتصادية، واجتماعية، وبيئية وسلوكية.

مصطلحات هامة

١. **التنمية المستدامة:** تعنى تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال التالية على تلبية احتياجاتها .
٢. **الاستهلاك المستدام (**المشتريات الخضراء): استعمال واستهلاك السلع والخدمات بما يلبى الحاجات الأساسية، ويوفر نوعية حياة أفضل، مع ترشيد وتدنية استخدام الموارد الطبيعية، وتدنية الانبعاثات والمخلفات الضارة، ودون تهديد حاجات الأجيال التالية.
٣. **المنتج صديق البيئة:** هو المنتج الذي تكون عمليات إنتاجه، واستخدامه، والتخلص منه بعد استعماله تسبب أقل ضرر ممكن للفرد والبيئة مقارنة بمنتجات مثيلة أخرى .
٤. **العلامة البيئية:** تعد العلامة البيئية أحد أدوات الإدارة البيئة التي تعطي معلومات عن منتج أو خدمة بشأن السمة / الخصائص البيئية للمنتج.
٥. **العلامة التجارية:** حزمة من المعلومات تشير إلى مدي صداقة الخامات المستخدمة في إنتاج المنتج للبيئة، ودور المستهلك في التخلص من مخلفات المنتج والفوائد التي ستعود علي المستهلك والبيئة عند شرائه للمنتج(القطن العضوي/ التونة الدولفن/...).

القسم الأول: بيانات تعريفية

م	السؤال	الإجابة	الكود	ملاحظات
١	الوظيفة			
٢	جهة العمل (متجر – سلسلة)			
٣	المنطقة/ حي			

القسم الثاني :اتجاهات وتحديات الاستهلاك المستدام في مصر

٤ **من فضلك – رتب العوامل المؤثرة على شراء المنتج أو الحصول على خدمة حسب درجة أهميتها من وجهة نظركم .**
(باستخدام ١ للأكثر أهمية ، ثم ٢ وهكذا للأقل أهمية ..)

العامل	الترتيب
السعر	
اسم ، أو سمعة المنتج أو الخدمة	
جودة المنتج أو الخدمة	
المكون البيئي / أو الأخضر في المنتج أو الخدمة (المكون العضوي – أو التكنولوجي مثل الموفر للطاقة)	
العلامة التجارية	
القابلية لإعادة التدوير أو الاستخدام	
استخدام مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج المنتج / الخدمة	
يعمل المنتج /الخدمة بأحد مصادر الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية)	
أخرى. (تذكر من فضلك) :.....	

٥ **من وجهة نظركم – ما هي أسباب عدم الإقبال الكبير على شراء المنتجات /الخدمات صديقة البيئة في مصر؟**

السبب	موافق	محايد	غير موافق
السعر المرتفع			
عدم توفر معلومات عنها ، وعن خصائصها وميزاتها			
توافرها في مناطق أو نوعيات متاجر (سلاسل) محدودة ، أو محددة			
عدم الاقتناع بأهميتها			
منافعها البيئية لا توازى ما يدفع في مقابلها			
انخفاض الوعى وغياب الثقافة الاستهلاكية الرشيدة			

عدم توافرها بصورة كافية ، أو عدم تنوعها بما يلبى احتياجات المستهلك المصري				
عدم تمييز وإبراز العلامات التجارية الخاصة بها				
أخرى. (تذكر من فضلك) :.....				

القسم الثالث : علاقة السلاسل التجارية بالمنتجات صديقة البيئة			
٦	ما هي نسبة المنتجات الغذائية الصديقة للبيئة لإجمالي المنتجات الغذائية لديكم؟	أقل من ١٠% من ١٠%إلى٣٠% من٣٠% إلى ٦٠% ٦٠% فأكثر	١ ٢ ٣ ٤
٧	بصورة عامة ما هو تقييمكم للإقبال على شراء المنتجات الغذائية الصديقة للبيئة في مصر ؟	إقبال كبير إقبال متوسط إقبال ضعيف	١ ٢ ٣
٨	ما هي نسبة السلع الكهربائية الموفرة للطاقة لإجمالي السلع الكهربائية لديكم؟	أقل من ١٠% من ١٠%إلى٣٠% من٣٠% إلى ٦٠% ٦٠% فأكثر	١ ٢ ٣ ٤
٩	بصورة عامة ما هو تقييمكم للإقبال علي شراء السلع الكهربائية الموفرة للطاقة ؟	إقبال كبير إقبال متوسط إقبال ضعيف	١ ٢ ٣
١٠	هل يتم تخصيص أماكن خاصة للمنتجات الغذائية صديقة البيئة في منشأتكم التجارية ؟	نعم لا	١ ٢
١١	هل يتم تخصيص أماكن خاصة للسلع الكهربائية الموفرة للطاقة في منشأتكم التجارية؟	نعم لا	١ ٢
١٢	هل يتم وضع علامات مميزة علي المنتج الغذائي الصديق للبيئة؟	نعم لا	١ ٢
١٣	هل يتم وضع علامات مميزة علي المنتج الموفر للطاقة؟	نعم لا	١ ٢
١٤	من وجهة نظركم – من هي الجهة المسئولة عن وضع وتوضيح العلامات التجارية للمنتجات الغذائية صديقة البيئة ؟	الحكومة الشركات المنتجة التنظيمات المهنية والغرف التجارية	١ ٢ ٣
١٥	من وجهة نظركم – من هي الجهة المسئولة عن وضع وتوضيح العلامات التجارية للسلع الموفرة للطاقة؟	الحكومة الشركات المنتجة التنظيمات المهنية والغرف التجارية	١ ٢ ٣

القسم الرابع: تطوير وتفعيل سياسات الاستهلاك المستدام في مصر				
ما مدي موافقتكم علي الجهة المسئولة عن تطبيق سياسات الاستهلاك المستدام في مصر ؟				
	الجهة المسئولة	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
١٦	**الحكومة (بما في ذلك الأجهزة الحكومية المعنية بحماية المستهلك)**			
	كل أفراد المجتمع			
	شركات إنتاج السلع والخدمات			
	المؤسسات الدينية			
	منظمات المجتمع المدني			
	الأسرة			
	أجهزة الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي			
	المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة			
١٧	من فضلك - رتب العوامل التالية المؤثرة علي تشكيل نمط الاستهلاك المستدام في مصر(باستخدام ١ للأكثر أهمية ، ثم ٢ وهكذا للأقل أهمية ...)			
	العامل		الترتيب	
	نوع المستهلك (ذكر/ أنثي)			
	دخل الأسرة			

	المرأة المصرية أكثر تأثيراً عن الرجل داخل الأسرة في تشكيل نمط الاستهلاك المستدام			
	العادات والتقاليد المجتمعية، وسلوك الأقران			
	مستوي التعليم			
	الدعاية والإعلان			
	دخل الأسرة			
١٨	**ما هي درجة موافقتكم علي السياسات المقترحة التالية لتحفيز وتشجيع الاستهلاك المستدام في مصر؟**			
	المقترح /السياسة	موافق	محايد	غير موافق
	إدراج بيانات كافية خاصة بالعلامة التجارية للمنتج / الخدمة توضح المنافع وكيفية التخلص من المخلفات			
	فرض ضرائب ورسوم على المنتجات والخدمات، والممارسات التجارية الغير صديقة للبيئة وكثيفة استهلاك الطاقة			
	تقديم إعانات وحوافز ضريبية وغير ضريبية للمنتجات صديقة البيئة والموفرة للطاقة			
	تنفيذ حملات إعلامية وإعلانية للتوعية المجتمعية والحث على الاستهلاك المستدام			
	تضمين السياسات والمناهج التعليمية قضايا الوعى البيئي وتحفيز وتشجيع المنتجات صديقة البيئة والموفرة للطاقة			
	إبراز العلامات البيئية والصفات المميزة للمنتجات / الخدمات المستدامة صديقة البيئة والموفرة للطاقة			
	تطبيق أساليب المشتريات الخضراء في كافة أنشطة المشتريات الحكومية (تخضير المشتريات الحكومية)			
	الدراسة والتحليل المستمر لسلوكيات واتجاهات وميول المستهلك المصري			
	تطبيق مزيج من سياسات دعم وتحفيز الاستهلاك المستدام وليس سياسة واحدة			
	أخرى. (تذكر من فضلك) :.....			

نشكر لسيادتكم حسن تعاونكم واهتمامكم في استيفاء الاستبيان...،

ملحق رقم (٣) استمارة المسئولين التنفيذيين والخبراء

معهد التخطيط القومي

الكود المميز:			

استطلاع رأي المسئولين والخبراء بشأن قضايا الاستهلاك المستدام فى مصر

مارس ٢٠١٧

البيانات تستخدم لأغراض البحث العلمى فقط
البيانات الشخصية سرية بحكم القانون

السيد الفاضل /

يقوم معهد التخطيط القومى بدراسة : " نحو تحسين أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر" والتي تتضمن فى بعض جوانبها التعرف على رأى بعض المسئولين والخبراء بشأن الأوضاع والسلوكيات الاستهلاكية الجارية ، وكيفية تعزيز أنماط الاستهلاك المستدام التي تدعم أنماط الحياة والمعيشة المستدامة فى مصر بما لذلك من آثار ايجابية اقتصادية، واجتماعية، وبيئية وسلوكية .

مصطلحات هامة

١. **التنمية المستدامة:** تعنى تحقيق التنمية الإقتصادية، والاجتماعية والبيئية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال التالية على تلبية احتياجاتها .

٢. **الاستهلاك المستدام (المشتريات الخضراء)**: استعمال واستهلاك السلع والخدمات بما يلبى الحاجات الأساسية، ويوفر نوعية حياة أفضل، مع ترشيد وتدنية استخدام الموارد الطبيعية، وتدنية الانبعاثات والمخلفات الضارة، ودون تهديد حاجات الأجيال التالية.

٣. **المنتج صديق البيئة**: هو المنتج الذى تكون عمليات انتاجه، واستخدامه، والتخلص منه بعد استعماله تسبب أقل ضرر ممكن للفرد والبيئة مقارنة بمنتجات مثيلة أخرى .

٤. **العلامة البيئية:** تعد العلامة البيئية أحد أدوات الإدارة البيئة التي تعطي معلومات عن منتج أو خدمة بشأن السمة / الخصائص البيئة للمنتج.

٥. **العلامة التجارية:** حزمة من المعلومات تشيرالي مدي صداقة الخامات المستخدمة في إنتاج المنتج للبيئة، ودور المستهلك في التخلص من مخلفات المنتج والفوائد التي ستعود علي المستهلك والبيئة عند شرائه للمنتج(القطن العضوي/ التونة الدولفن/...).

القسم الأول: بيانات تعريفية				
١	**الوظيفة:**			
٢	**جهة العمل:**			
القسم الثاني : أوضاع الاستهلاك المستدام فى مصر				
٣	**من وجهة نظركم – ما هو مدي اهتمام الحكومة بقضايا الاستهلاك المستدام فى برامج وخطط التنمية المختلفة (استراتيجية التنمية المستدامة:رؤية مصر ٢٠٣٠/ برنامج عمل الحكومة / خطط التنمية السنوية) ؟**	اهتمام كبير اهتمام متوسط اهتمام ضعيف	١ ٢ ٣	

برجاء ترتيب المجالات التالية المرتبطة بالاستهلاك المستدام (صديق البيئة) من حيث درجة اهتمام الحكومة بها
(يرجى ترتيب العوامل باستخدام ١ للأكثر أهمية ، ثم ٢ وهكذا للأقل أهمية ..)

	المجال	**الترتيب**
٤	الحد من تلوث الهواء	
	الحد من تلوث المياه	
	الحفاظ علي الأراضي الزراعية/ خصوبة التربة	
	ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية	
	استخدام مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء	
	إدارة المخلفات بأنواعها	
	حماية البيئة البحرية/ تجدد الثروة السمكية	
	حماية البيئة البرية (خاصة فقدان التنوع البيولوجي)	

٥	**ما هو تقييم سيادتكم للتغير في الأوضاع البيئية فى مصر خلال السنوات العشر الأخيرة؟**	تغيير ايجابى بنسبة .....%	١	
		تغيير سلبى	٢	
		لم يحدث أى تغيير	٣	

٦	**من فضلك- رتب العوامل التالية المؤثرة علي تشكيل نمط الاستهلاك المستدام في مصر؟**.(يرجى ترتيب العوامل باستخدام ١ للأكثر أهمية ، ثم ٢ وهكذا للأقل أهمية ...)		
	العامل		**الترتيب**
	نوع المستهلك(ذكر/ أنثي)		
	دخل الأسرة		
	العادات والتقاليد المجتمعية، وسلوك الأقران		
	مستوي التعليم		
	الدعاية والإعلان		
٧	**برجاء ترتيب العوامل المؤثرة على قرار المستهلك بشأن شراء المنتج أو الحصول على خدمة حسب درجة أهميتها من وجهة نظر سيادتكم .(يرجى ترتيب العوامل باستخدام ١ للأكثر أهمية ، ثم ٢ وهكذا للأقل أهمية ...)**		
	العامل		الترتيب
	السعر		
	اسم ، أو سمعة المنتج أو الخدمة		
	جودة المنتج أو الخدمة		
	المكون البيئي / أو الأخضر فى المنتج أو الخدمة (المكون العضوي – أو التكنولوجي مثل الموفر للطاقة)		
	العلامة التجارية		
	القابلية لإعادة التدوير أو الاستخدام		
	استخدام مصادر الطاقة المتجددة فى انتاج المنتج / الخدمة		
	يعمل المنتج/ الخدمة بأحد مصادر الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية)		
	أخرى .....(تذكر من فضلك)		
٨	**برجاء ترتيب أسباب عدم الإقبال الكبير على شراء المنتجات /الخدمات صديقة البيئة فى مصر؟.(يرجى ترتيب العوامل باستخدام ١ للأكثر أهمية ، ثم ٢ وهكذا للأقل أهمية ..)**		
	السبب		الترتيب
	السعر المرتفع/ منافعها البيئية لا توازي ما يدفع في مقابلها		
	عدم توفر معلومات عنها ، وعن خصائصها وميزاتها		
	توافرها فى مناطق أو نوعيات متاجر (سلاسل) محدودة ، أو محددة		
	عدم الاقتناع بأهميتها		
	عدم توافرها بصورة كافية ، أو عدم تنوعها بما يلبى احتياجات المستهلك		
	سلوكيات الأفراد ، والعادات والتقاليد المجتمعية		
	عدم تمييز وابراز العلامات التجارية الخاصة بها		
	أخرى .....(تذكر من فضلك)		
	القسم الثالث: تطوير وتفعيل سياسات الاستهلاك المستدام فى مصر		
٩	**برجاء اختيار على من تقع مسئولية تطبيق وتفعيل سياسات الاستهلاك المستدام فى مصر ؟**		
	الجهة المسئولة		**الكود**
	الحكومة (بما فى ذلك الأجهزة الحكومية المعنية بحماية المستهلك)		**A**
	الشركات المنتجة للسلع والخدمات		**B**
	أجهزة الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي		**C**
	المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة		**D**
	التنظيمات المهنية لقطاعات الأعمال		**E**
	المؤسسات الدينية		**F**
	منظمات المجتمع المدني		**G**
١٠	**برجاء إبداء مدي موافقة سيادتكم بشأن بدائل و سياسات تفعيل الاستهلاك المستدام فى مصر**		
	أ. سياسة/ أسلوب العلامات التجارية	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
	توضح العلامات التجارية للمستهلك منافع المنتج			
	توضح العلامات التجارية للمستهلك مدي صداقة الخامات التي استخدمت في المنتج للبيئة			
	توضح العلامات التجارية للمستهلك كيفية التخلص من مخلفات المنتج			

	الحكومة هي الجهة المسئولة عن وضع العلامات التجارية على المنتج صديق للبيئة			
	الشركات المنتجة هي الجهة المسئولة عن وضع العلامات التجارية على المنتج صديق للبيئة			
	ب. سياسة الضرائب والرسوم لتحفيز الاستهلاك المستدام، والحد من الاستهلاك المفرط	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
	فرض ضرائب / رسوم للحد من أنماط الشراء الغير مستدام للأفراد والأسر			
	فرض ضرائب / رسوم للحد من أنماط الشراء الغيرمستدام للأجهزة الحكومية			
	فرض ضرائب / رسوم للحد من إنتاج واستهلاك السلع والخدمات المهددة للبيئة			
	فرض ضرائب / رسوم لترشيد استهلاك الطاقة في القطاع العائلي			
	فرض ضرائب / رسوم لترشيد استهلاك الطاقة في قطاع الصناعة			
	فرض ضرائب / رسوم لترشيد استهلاك الطاقة في قطاع النقل			
	فرض ضرائب / رسوم للحد من هدر واستهلاك الموارد الطبيعية مثل المياه			
	ج. سياسة الإعانات والحوافز لتحفيز الاستهلاك المستدام ، والحد من الاستهلاك المفرط	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
	منح إعانات / حوافز للتأثير الإيجابي على سلوكيات واتجاهات المستهلك الفرد والأسرة			
	منح إعانات / حوافز للتأثير الإيجابي على نمط استهلاك القطاع الحكومي			
	منح إعانات / حوافز للتأثير الإيجابي على تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة من قبل المنتجين			
	منح إعانات / حوافز للتأثير الإيجابي على نمط استهلاك الطاقة في القطاع العائلي			
	منح إعانات / حوافز للتأثير الإيجابي على نمط استهلاك الطاقة في قطاع الصناعة			
	منح إعانات / حوافز للتأثير الإيجابي على نمط استهلاك الطاقة في قطاع النقل			
	د. سياسة العلامات المميزة للمنتج / الخدمة صديقة البيئة	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
	يعد أسلوب العلامات المميزة بيئياً أداة هامة لتوصيل المعلومات للمستهلك عن المنتج المستخدم			
	يعد أسلوب العلامات المميزة بيئياً من أفضل السياسات الأكثر تأثيراً على المستهلك			
	يعد أسلوب العلامات المميزة بيئياً وسيلة لضمان حقوق المستهلك ، وحقه فى التعويض عن أى تضليل			
	الحكومة هي الجهة المسئولة عن وضع العلامات البيئية على المنتج صديق للبيئة			
	الشركات المنتجة هي الجهة المسئولة عن وضع العلامات البيئية على المنتج صديق للبيئة			
	هـ. سياسة المشتريات الحكومية الخضراء / الأكثر استدامة	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
	وضع تشريعات جديدة للمشتريات الخضراء فى القطاع الحكومي			
	وضع نظم وآليات لتطبيق نظم المشتريات الحكومية الخضراء المستدامة			
	التزام كافة الجهات الحكومية بتطبيق نظم المشتريات الخضراء			
	تدريب العاملين بأنشطة المشتريات الحكومية على الالتزام بمعايير الشراء الخضراء			
	تقديم حوافز للجهات الحكومية الأكثر إلتزاماً بتطبيق نظم المشتريات الخضراء			

	و. سياسات التوعية والدعاية والإعلان للحث على الاستهلاك المستدام	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
	تقع مسؤولية حملات التوعية والإعلان على عاتق الحكومة			
	تقع مسؤولية حملات التوعية والإعلان على عاتق المنتجين			
	تقع مسؤولية حملات التوعية والإعلان على عاتق منظمات المجتمع المدني			
	تقع مسؤولية حملات التوعية والإعلان على التنظيمات المهنية للقطاع الخاص (اتحادات وغرف)			
	تركيز الحملات على حقوق المستهلك ومنع تعرضه للغش والتضليل			
	ز. سياسات التعليم	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
	تعتبر السياسات التعليمية أحد الأدوات الأساسية لرفع الوعى بشأن الاستهلاك المستدام			
	تطوير المناهج للتركيز على الأبعاد البيئية والاستدامة يساهم في دعم الاستهلاك المستدام			
	يعد بناء المدارس الصديقة للبيئة مدخلاً هاماً لدعم ثقافة وممارسات الاستهلاك المستدام			
	الأنشطة المدرسية غير الرسمية تعتبر عنصراً هاماً لنشر وتطبيق ثقافة وممارسات الاستهلاك المستدام			
	ح. سياسة إصدار تقارير الأداء المستدام للشركات	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
	تعد تقارير الأداء المستدام وسيلة للتعرف على اتجاهات الشركات نحو الاستدامة			
	تشجع تقارير الأداء المستدام الشركات على الاستثمار المسئول بيئياً ومجتمعياً			
	للحكومة دور هام فى تحفيز وإلزام الشركات بالإفصاح عن معلوماتها البيئية			
	الإفصاح الإجباري عن المعلومات البيئية يشجع المستهلك على استخدام المنتجات الأقل ضرراً للبيئة			

نشكر لسيادتكم حسن تعاونكم وإهتمامكم في استيفاء الاستبيان...،